محمد الأنطاكي

المحيط

في أصوات العربية ونحوها وصرفها

دار الشرق العربي
بيروت ـ شارع سورية ـ بناية درويش

٢

الباب الثالث

نواسخ المبتدأ والخبر

تدخل على المبتدأ والخبر كلمات ، بعضها حروف ، وبعضها أفعال ، فتنسخ - أي تبدل - حكم المبتدأ في كونه صدر جملته ، وتنسخ - اي تبدل - حكم المبتدأ والخبر في وجوب رفعها ، فتسمى لذلك بالنواسخ .

وهي على ثلاثة أنواع : نوع يترك للمبتدأ رفعه ، ويكتفي بنصب الخبر ، مثل : « صار زيد عالماً » ، ويدخل في هذا النوع كل الأفعال الناقصة ، وما شبّه بعضها من الحروف ؛ ونوع يبقي للخبر رفعه ، ويكتفي بنصب المبتدأ ، مثل : « إن زيداً عالم »، ويدخل في هذا النوع الحروف المشبهة بالفعل ، و « لا » النافية للجنس ؛ ونوع ينصب الاثنين على انهما مفعولان له ، وهي افعال الظن واليقين ، مثل : « رأيت العلم نافعاً » .

١ ـ الأفعال الناقصة

ما الفعلُ الناقص ؟ لِمَ سميَ ناقصاً ؟ ما وظيفته في الجملة ؟

ثلاث اسئلة لا تمكن الاجابة عنها إلا بعد الرجوع إلى الجملتين الفعلية والاسمية ، ودراسة طبيعة كل منها ، وبيان الفرق الاساسي بينهما :

تتألف الجملة الفعلية ، كما رأينا ، من فعل اسند إلى مرفوع ، فاعلاً كان هذا المرفوع ام نائبَ فاعل ، مثل : « كبر زيدٌ ـ عوقب المذنبُ » .

وتتألف الجملة الاسمية ، كما رأينا ، من مبتدأ اسند اليه خبر ، مثل : « زيد كبير ـ المذنب معاقبٌ » .

والآن . ما الفرق بين جملتي : « كبر زيد » و « زيد كبير » ؟ ستقول لي : إن الأولى مؤلفة من فعل واسم ، وان الثانية مؤلفة من اسمين . وهذا صحيح . ولكنه ليس الفرق الجوهري بينهما . انما الفرق الجوهري هو ان الأولى تتضمن فكرة الزمن ، وان الثانية لا تحمل فكرة عن الزمن مطلقاً . فاذا قلت : « كبر زيد » ، فهم السامع ان زيداً اتصف بالكبر في الزمن الماضي ، واذا قلت له : « يكبر زيد » ، فهم ان هذا الاتصاف يجري الآن ، واذا قلت له : « سيكبر زيد » ، فهم ان هذا الاتصاف سيجري في المستقبل . أما اذا قلت له : « زيد كبير » ، فلن يعرف في اي وقت جرى هذا الاتصاف . سيعرف فقط مجرد اتصاف زيد بالكبر .

تتمتع الفعلية إذن بميزة لا تتمتع بها الاسمية ، هي ميزة التعبير عن الزمن ، أي تقييد الاسناد بزمن معين : الماضـــي ، أو الحاضر ، أو المستقبل .

ولكن من اين جاءتها هذه الميزة ؟

لقد جاءتها من فعلها الذي له ثلاث صيغ ، تحمل كل واحدة منهـا فكرة زمن من الازمنة الثلاثة . أما الاسمية ، فلكونها مؤلفة من اسمـاء فقط ، ولأن الأسماء لا تتصرف تصرف الأفعال ـ فقد افتقرت الى فكرة الزمن .

الجملة الاسمية اذن ناقصة ، ونقصها نقص جوهري . فماذا تفعل اللغة ؟ أتسكت على هذا النقص وتصبر عليه ؟ ام تحاول سدّه ؟

اللغة لا تسكت على نقص أبداً . وليس شيءٌ ابرعَ منها في الاحتيال لسد ما تراه في نفسها من نقص . فماذا احتالت العربية في هذا الشأن ؟

لقد كان الأمر عندها في غاية البساطة : أتت إلى الفعل « كان » الذي معناه « وجد » ، ثم فرغته من معناه هذا ، لأنها ليست في حاجة إلى هذا المعنى اللغوي ، إنها فقط في حاجـة إلى لفظه القابل للتصرف ، والذي يحمل بتصرفه فكرة الزمن ، ثم ضمته إلى الجملة الاسمية قائلة له : إن عملك هنا يقتصر على التصرف ، لتعطي هذه الجملة فكرة الزمن التي كانت محتاجة إليها . أما معناك اللغوي فقد افقدناك إياه . لقد اصبحت الآن مجرد لفظ يتصرف وليس له معنى .

وهـكذا ، أصبحت جملة « كان زيد كبيراً » تساوي تماماً جمـــلة « كبر زيد » ، وجملة « يكون زيد كبيراً » تساوي « يـكبر زيد » ،

وجملة « سيكون زيد كبيراً » تساوي « سيكبر زيد » .

بهذا نكون قد أجبنا عن الاسئلة الثلاثة المطروحة في أول الفصل .
لنعد الآن إلى هذه الاسئلة مع أجوبتها مختصرة :

١ ـ ما الفعل الناقص ؟ .

هو فعل فرغته اللغة من معناه اللغوي ، واستعملته مجرد لفظ قابل للتصرف .

٢ ـ لِمَ سميَ ناقصاً ؟

لانه فقد معناه اللغويِ . لقد أصبح لفظاً لا معنى له ، وليس فيه شيء إلا فكرة الزمن الناتجة عن ميكانيكيته المتحركة . ولم يعد في قدرته أن يؤلف مع مرفوعه جملة مفيدة . لقد اصبح مجرد اداة نحوية لا تختلف في شـــيء عن بقية الأدوات ، إنه ملحق بالجملة الاسمية ، وليس طرفاً اساسياً فيها (١) .

٣ ـ ما وظيفة الفعل الناقص ؟

---

(١) لقد ظلمنا الفعل الناقص بهـــذا الحـكم ظلماً كبيراً ، فالواقع ان الفعل الناقص لا يفقد شخصيته الفعلية تماماً . اذ نراه يتخذ من المبتدأ ما يشبه الفاعل الذي كان له في حال تمامه ، من حيث التطابق في الجنس وعدم التطابق في العدد ، ومن حيث الترتيب ... الخ . ولهذه الأسباب ، أو قل لهذه العلاقات التي قامت بين الفعل الناقص الوافد على الجملة الاسمية ، وبين المبتدأ ، دعي المبتدأ اسماً للفعل الناقص . ولم يسم فاعلاً له ، لأنه ، كما نعلم ، لم يعد فعلاً بالمعنى الصحيح للـكلمة .
وشيء آخر . وهو أن الجملة الأسمية تصير معدودة في الجمل الفعلية بعد دخول الفعل الناقص عليها .

وظيفته ان يعطي الجملة الاسمية فكرة الزمن التي كانت تحتاج اليها .

وبعد . فهل فعلت اللغة بكل الافعال الناقصة ما فعلته بفعل « كان »؟

الجواب : لا . لأن اللغة وجدت الفرصة سانحة لاستغلال عملية تحويل الافعال التامة الى ناقصة ، إلى ابعد حدود الاستغلال . فعندما جاءت الى الفعل « ارتدّ » مثلاً ، لم تفرغه تمام التفريغ من معناه اللغوي الذي هو الرجوع إلى الوراء ، بل حولت هذا المعنى اللغوي ببراعة فائقة الى معنىً نحوي هو معنى الصيرورة ، وغدت عبارة « ارتد الاعمى بصيراً » تعني اتصاف الاعمى بالابصار في الزمن الماضي بعد ان لم تكن له هذه الصفة من قبل .

وهكذا نرى ان بعض الافعال الناقصة ، لا يحمل فكرة الزمن فقط الى الجملة الاسمية ، كما يفعل الفعل « كان » ، بل تحمل ، بالاضافة الى ذلك ، معنىً نحوياً تضيفه الى الاسناد ، كمعنى الصيرورة ، والاستمرار ، وغيرهما مما سنراه قريباً .

وعلى العكس من ذلك ، نرى اللغة أحياناً تأتي الى أفعال جامدة لا تقبل التصرف ، فتستعملها أفعالاً ناقصة ، وذلك مثل « ليس – عسى – ما دام » . وهنا نسأل : لِمَ فعلت ذلك وهذه الافعال لا تحمل فكرة الزمن بسبب جمودها ؟ فجملة « ليس زيد قائماً » تساوي تماماً الجملة الاسمية « زيد غير قائم » في خلو كل منها من فكرة الزمن .

والجواب : ان اللغة لا تريد من هذه الافعال فكرة الزمن ، فهي تعرف أنها خالية منها بسبب جمودها ، ولكنها تريد منها فقط المعنى النحوي ، فالفعل « ليس » يحمل معنى النفي : « ليس زيد قائماً = ما زيد قائم » ، و « ما دام » يحمل معنى المدة التي تغدو مقياساً لمدة فعل آخر ، مثل :

« سأشتاق اليك مادمت غائباً عني » ، حيث تصبح مدة الاشتياق محددة بمدة غيابك عني .

وهكذا يمكن ان نقسم الافعال الناقصة من حيث وظيفتها إلى ثلاثة أقسام :

١ ـ ناقص لا يحمل الى الجملة الا فكرة الزمن : وليس في هذا القسم الا الفعل « كان » .

٢ ـ ناقص لا يحمل الى الجملة إلا معنىً نحوياً : مثل « ليس » الحامل لمعنى النفي ، و « عسى » الحامل لمعنى الرجاء . وافعال هذا القسم كلها جامدة ، ومن هنا خسرت فكرة الزمن ، والجمل معها ـ من حيث الزمن ـ تظل كما كانت في حالتها الاسمية : اسناداً يخلو من القيد الزمني .

٣ ـ ناقص يحمل الى الجملة فكرة الزمن مع معنىً نحوي ، كالاستمرار والصيرورة ، والنفي ، والمقاربة ، والرجاء ، والشروع : ويدخل في هذا القسم سائر الافعال الناقصة [١] .

والخلاصة : ان الأفعال الناقصة افعال تدخل على المبتدأ والخبر فترفع الأول ، ويسمى اسمها ، وتنصب الثاني ويسمى خبرها . وتصبح الجملة فعلية بعد ان كانت اسمية ، وذلك بسبب تصدرها بالفعل .

وتنقسم الافعال الناقصة بسبب شروط معينة في أخبارها إلى طائفتين:

---

(١) نعتذر عن هذا الاسهاب الذي ناقشنا فيه فكرة الفعل الناقص ، لانه ضروري جداً من أجل فهم كثير من أحكام هذا الفصل ومصطلحات النحاة فيه .

آ - كان وأخواتها

١ - (**كان**) : فعل ناقص لا يحمل الى الجملة سوى فكرة الزمن، وهذا ما عبر عنه النحاة بقولهم : إنه لمجرد اتصاف المسند اليه بالمسند. والجملة معه ذات زمن ماض إن كان هو بصيغة الماضي « كان زيد كريماً » ، وذات زمن يصلح للحاضر والمستقبل إن كان هو بصيغة المضارع : « يكون زيد كريماً » ، وذات زمن مستقبل ان كان هو بصيغة الأمر : « كن يا زيد كريماً [١] » .

وتختص « كان » من بين سائر أخواتها بثمانية اشياء :

(١) - أنها قد تأتي زائدة لا عمل لها : ولا يكون ذلك إلا اذا كانت بلفظ الماضي ، وكانت بين شيئين متلازمين ، كالفعل ومرفوعه ، والمبتدأ وخبره ، والصفة وموصوفها ... الخ ، مثل قولهم : « ولدتْ فاطمةُ بنت الخُرشُبِّ الانمارية الكَمَلَةَ من بني عبس ، لم يوجد - كان - أفضلُ منهم » ، واكثر ما تزاد بين « ما » التعجبية وفعل التعجب ، نحو : « ما - كان - أحلى ايامَ المدرسة ! » .

(٢) - أنها قد تحذف هي واسمها ويبقى خبرها ، وكثر ذلك بعد « إنْ » ، ولو » الشرطيتين ، نحو : « سر مسرعاً ، إن راكباً ، وإن ماشياً » . التقدير : إن كنت راكباً ، وان كنت ماشياً ، وكالحديث الشريف « إلتمس ولو خاتماً من حديد » . التقدير : ولو كان الملتمَسُ خاتماً من حديد .

---

(١) يقول النحاة ان « كان » قد تأتي لمعنى « صار » ، كما في قوله تعالى : « فكان من المغرقين » ، ونحن نخالفهم ونرى انها لا تحمل غير الزمن، وأن « كان من المغرقين » تساوي « غرق » لا اكثر ولا أقل .

(٣) أنها قد تحذف وحدها ، ويبقى اسمها وخبرها ، ويعوض منها « ما » الزائدة . ولا يكون ذلك إلا بعد « أَنْ » المصدرية ، نحـو : « أمّا أنت ذا سلطان تهددني ؟ » . والأصل : أنْ كنتَ ذا سلطان تهددني؟ أي : ألأنك كنت ذا سلطان تهددني ؟ .

ومن ذلك قول العباس بن مرداس يتحدى خصمه الشاعر أبا خراشة :

٢٣ ـ أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذا نَفَرٍ
فَانَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَبُعُ

(اللغة : ذا نفر : كثير الرجال . المعنى : أتهـــددني يا ابا خراشة لأنك كنت كثير الرجال والاعوان ؟ ألا فاعلم أن قومي ليسوا ضعافاً تعيث فيهم الضباع . الاعراب : « أبا » منادى باداة نداء محـــذوفة ، منصوب بالالف لانه من الاسماء الخمسة . « خراشة » مضاف اليه مجرور بالفتحة لانه ممنوع من الصرف . « أما » اصلها : أن ما : « أن » ، حرف مصدرية ، «ما» زائدة عوضاً من « كان » المحذوفة . « أنت » ضمير منفصل في محل رفع اسم « كان » المحذوفة. « ذا » خبرها منصوب بالالف لانه من الاسماء الخمسة . « نفر » مضاف اليه . « أن » المصدرية وما بعدها بتأويل مصدر في محـــل جر بلام محذوفة . والجار والمجرور متعلقان بفعل تفتخر المفهوم من الـكلام . التقدير : أتفتخر علي لكونك ذا نفر ؟ « فان » حرف استئناف مـــع حرف مشبه بالفعـــل . « قومي » اسم «ان» والضمير المتصل مضاف اليه . « لم تأكلهم » جازم ومجزوم ومفعول به . «الضبع» فاعل مرفوع . « جملة النداء » ابتدائية لا محل لها . « جملة : كنت ذا نفر » صلة الموصول الحرفي لا محل لها . « جملة : فان قومي مع الخبر » استئنافية لامحل لها . « جملة : لم تأكلهم الضبع » خبر « ان » محلها الرفع . الشاهد : « أما أنت » : حذفت « كان » وعوض عنها بـ « ما » الزائدة) .

(٤) ـ أنها قد تحذف هي واسمها وخبرها معاً ، ويعوض من الجميع « ما » الزائدة ، وذلك بعد « إن » الشرطية في مثل قولهـم : « إفعل هذا إمّا لا » ، والأصل : إفعل هذا إن كنت لا تفعل غيره ، فحذفت

« كان » واسمها والفعل الذي هو خبرها ، وبقي من الفعل « لا » النافية ، ثم عوض من المحـــذوفات « ما » الزائدة ، فانقلبت نون « إن » ميماً وادغمت في « ما » ، فصارت : « إمّا » .

(٥) ـ أنها قد تحذف هي واسمها وخبرها بلا عوض ، أقول لك : اقرأ هذا الكتاب فانه مفيد . فتجيب : « لن أقرأه وإنْ » التقدير : وانْ كان الكتاب مفيداً .

(٦) ـ أنها اذا كانت بصيغة المضارع ، وكانت مجزومة ، وكانت علامة جزمها السكون[1] ، ولم يكن بعدها ساكن ، ولا ضمير متصل ـ فيجوز حذف نونها للتخفيف ، مثل قوله تعالى : « ولم أكُ بغياً[2] ». ومن النحاة من اجاز هذا الحذف ولو كان بعدها ساكن ، وقد قرىء : « لم يكُ الذين كفروا . . . » .

(٧) ـ أن خبرها صالح للجر بالباء الزائدة للتوكيد إن كان مفرداً وكانت هي مسبوقة بنفي ، مثل : « لم يكن زيد بعـالم » ، أما إن كان خبرها جملة مضارعية ، فالتوكيد حينئذٍ بلام الجحود ، مثل : « لم يكن زيد ليخونَ العهدَ » . وقد مر ذلك في نصب المضارع .

(٨) ـ أن خبرها اذا جاء جمـلة ماضـوية لم يحتج إلى اقترانه بـ « قد » ، مثل : « كان المطر انقطع عندما خرجت » .

٢ - (صار - أصبح - أضحى - أمسى - بات - وما في

---

(١) خرج بذلك ما كانت علامة جزمه حذف النـون ، وذلك اذا كانت بصيغة فعل من الافعال الخمسة ، مثل : لم يكونوا ، لم تكوني ...

(٢) وعند ذلك يقال في اعرابها : مجزومة ، وعلامة جزمها السكون الظاهر على النون المحذوفة للتخفيف .

معانيها) : وتفيد ـ إلى جانب فكرة الزمن ـ معنى التحوّل والصيرورة ، مثل : « أصبح الولد رجلاً » [١] .

٣ ـ (**ظل ـ ما زال ـ ما فتىء ـ ما برح ـ ما انفك**) : وتفيد معنى الاستمرار ، وملازمة المسند للمسند إليه ، مثل : « ما زال الطفل صغيراً » . أي : هو مستمر في صغره **وصغره ملازم له** .

ويشترط في الاربعة الاخيرة منها أن تكون مسبوقة بنفي أو شبهه ، **فأما النفي فكالذي مثلنا به ، وأما شبهه فهو النهي والدعاء ، مثل : « لا تزل مثابراً على دروسك » و « لا زال جنابك محروساً » .**

٤ ـ (ما دام) : ويفيد تحديد طول مدة ما قبله بطول مدة ما بعده وبعبارة نحوية : يفيد توقيت دوام ثبوت الخبر للمبتدأ بمدة ، **كقوله تعالى : « وأوصاني بالصلاةِ والزكاةِ ما دمتُ حياً » . أي : أوصاني أن تكون مدة قيامي على أداء الصلاة والزكاة معادلة لمدة حياتي .**

ويشترط في هذا الفعل أن يكون مسبوقاً بـ « ما » الظرفية الزمانية ، كما مثلنا . ويكون المصدر المؤول في محل نصب على نيابة الظرفية الزمانية :

---

(١) يقول النحاة إن « أصبح واضحى وظل وامسى وبات » تفيد اتصاف المسند اليه بالمسند في أزمنة الصباح والظهر و . . . الخ . ونحن نخالفهم في ذلك لسببين : أولهما : أن هذه الافعال لم ترد في أفصح النصوص إلا لمعنى الصيرورة والتحول ، الثاني : أنها لو قصد منها معانيها اللغوية هذه لما كانت مفرغة ، اي ناقصة وبالتالي : لكان مرفوعها فاعلاً لها ، ولكان منصوبها حالاً من الفاعل . اذ لو قلت « بات زيد مهموماً » وأنا أقصد اتصافه بالهم في وقت البيات ، لكان معنى كلامي : أنه دخل في وقت البيات مهموماً . ولا شك عندئذ ان الفعل تام ، وان مرفوعه فاعل ، وان منصوبه حال ، ولبطلت عندئذ فكرة التفريغ التي شرحناها في صدر هذا الفصل .

(اعراب الآية : « أوصاني » فعل وفاعل مستتر ومفعول به . « بالصلاة » متعلقان بأوصاني . « والزكاة » معطوف على الصلاة . « ما » حرف مصدري زماني (بمعنى أن المصدر المؤول منه وما بعده يقوم بمهمة الظرف الزماني) . « دمت » فعل ماض ناقص والتاء اسمه . « حيا » خبره . « ما » وما بعدها بتأويل مصدر في محل نصب على نيابة الظرفية الزمانية ، متعلق بالصلاة والزكاة . التقدير : واوصاني بالصلاة والزكاة دوامَ حياتي . أي : مدةَ دوامِ حياتي . على تقدير حذف المضاف وانابة المضاف اليه منابه) .

٥ - (**ليس**) : ويفيد النفي فقط ، وليس فيه فكرة الزمن بسبب جموده وعدم قدرته على التصرف ، فالجملة معه كالجملة الاسمية : خالية من الزمن . وذلك مثل : « ليس زيد كريماً » . فهي تساوي تماماً الجملة الاسمية : « زيد غير كريم » .

وتدخل الباء كثيراً في خبر ليس لتوكيد النفي ، مثل : « ليس زيد بكريم » . وهي حرف جر زائد ومجرورها مجرور اللفظ فقط ، منصوب المحل على الخبرية لليس .

ب - ملاحظات وأحكام عامة :

١ - بعض اخوات « كان » جامد لا يأتي منه إلا الماضي ، وهما فعلان : ليس ، وما دام . وبعضها ناقص التصرف ، أي يأتي منه الماضي والمضارع فقط ، وهي : ما زال - ما انفك - ما فتىء - ما برح . وبعضها تام التصرف ، وهو سائر الأفعال الناقصة من **أخوات كان** .

٢ - احكام اسم كان واخواتها ، من حيث أشكاله ، وترتيبه ، وذكره وحذفه - كأحكام الفاعل تماماً .

٣ - العلاقات التي بين الافعال الناقصة واسمائها ، من حيث المطابقة

في الجنس والعدد ، هي كالملاقات بين الفعل والفاعل تماماً .

٤ ــ أشكال خبر الفعل الناقص وأحكامه ، هي نفسها أشكال وأحكام خبر المبتدأ .

٥ ــ إذا وقع خبر « كان » واخواتها جملة فعلية ، فالا كثر أن يكون فعلها مضارعاً . وقد يجيء ماضياً بعد « كان ــ أمسى ــ أضحى ــ ظل ــ بات ــ صار » ، وحينئذ يجب اقترانه بـ « قد » إلا مع « كان » فيجوز عدم الاقتران . فمثال اقترانه : « أمسى زيد قد عرف واجبه » ، **ومثال عدم الاقتران مع « كان » خاصة قوله تعالى : « إن كنت قلته**[1] **فقـد علمتَه » ، وقوله « إن كان كبر عليكم مقامي » ، وقوله : « وإن كان كبرَ عليكَ إعراضهم » .**

٦ ــ إذا وقع خبَر كان واخواتها جملة مضارعية ، وكان الفعل الناقص بصيغة الماضي ، فالمضارع الذي في الخبر زمنه ماض كزمن الفعل الناقص ، نحو : « كانت السماء تمطر »[2] .

٧ ــ قواعد الترتيب بين أسماء « كان » واخواتها ، وبين أخبارها ، هي كقواعد الترتيب بين المبتدأ والخبر تماماً .

٨ ــ أجمع النحاة على جواز تقديم الأخبار على الافعال الناقصة ، مثل : « نائماً كان زيد » ، ما عدا الافعال المسبوقة بالنفي « ما زال ــ ما فتىء ــ ما برح ــ ما انفك ــ ليس » . فهـذه الافعال قد اختلفوا فيها ، فاجاز بعضهم تقديم أخبارها عليها ، ومنعه آخرون . أما « ما دام » فقد اتفقوا على منع تقدم خبره عليه .

---

(١) يقابل هذا التركيب ما يسمى في الفرنسية بالماضي البعيد Plus - que - parfait

(٢) يقابل هذا التركيب ما يسمى في الفرنسية بالماضي الناقص. « Imparfait »

٩ - اختلف البصريون والكوفيون في تقديم معمول الخبر على الاسم ، فأجاز الكوفيون أن يقال : « كان طعامَك زيدٌ آكلاً » ، ومنعه البصريون .

١٠ - أجاز الجميع تقدم معمول الخبر على الفعل الناقص ، كقوله تعالى : « وأنفسَهم كانوا يظلمون » .

١١ - كل ما تصرف من الافعال الناقصة ، وكل ما اشتق منها ، وكل مصادرها - تعمل عملها : فترفع المبتدأ ويسمى اسمها ، وتنصب الخبر ويسمى خبرها ، مثل : « أنت صائرٌ بطلاً » ، ومثل : « يسرني كونك ناجحاً » .

(اعراب المثالين : « انت » مبتدأ . « صائر » خبر . وهو اسم فاعل ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه تقديره أنت . « بطلاً » خبر اسم الفاعل الناقص . « يسرني » مضارع ونون وقاية ومفعول به . « كون » فاعل يسرني . وهو مصدر ناقص . « ك » ضمير متصل في محل جر بالاضافة ، وفي محل رفع على انه اسم للمصدر الناقص . « ناجحاً » خبر المصدر الناقص منصوب) .

١٢ - إذا عادت لهذه الافعال الناقصة معانيها اللغوية التي فُرِّغت منها ، رجعت أفعالاً تامة ؛ فمرفوعها عندئذ فاعل . وان كان لها منصوب فهو حال لا خبر ، مثل قوله تعالى : « وإن كان ذو عُسْرَةٍ فنَظِرَةٌ إلى مَيْسَرَةٍ » ، اي : إن وُجِدَ ذو عسرة ، وقوله تعالى : « فسبحانَ اللهِ حينَ تُمسونَ وحين تُصبحون » ، اي : حين تدخلون في المساء ، وحين تدخلون في الصباح ، وقوله تعالى : « خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض » ، اي : ما بقيت السماوات والأرض .

ج - الأحرف المشبهة بليس :

هناك أربعة حروف نافية تعمل عمل ليس ، فترفع المبتدأ ويسمى

اسمها ، وتنصب الخبر ، ويسمى خبرها . إلا أن الجملة تظل معها اسمية ، لأنها حروف وليست أفعالاً . وهي :

١ - (ما) الحجازية : وسميت حجازية لأن أهـــل الحجاز هم وحدهم الذين يعملونها عمل ليس ، أما بنو تميم فيهملونها ، فتسمى وهي مهملة بالتميمية . ومثال الحجازية العاملة قوله تعالى : « ما هذا بشراً » .

لكنها لا تعمل إلا بالشروط الآتية :

(١) ألا تزاد بعدها « إنْ » ، فان زيدت بطل عملهـا ، نحو : « ما إنْ زيدٌ قائم » .

(٢) ألا ينتقض نفيها بـ « إلا » ، فان انتقض بطل عملها ، نحو : « ما زيد إلا قائم » .

(٣) ألا يتقدم خبرها على اسمها ، فان تقدم بطل عملها ، نحو : « ما قائم زيدٌ » .

(٤) ألا يتقدم معمول الخبر على الاسم ، فان تقدم بطل عملهـا ، نحو : « ما طعامَك زيدٌ آكلٌ » .

(٥) الا يبدل من خبرها موجب ، فان أبدِل بطل عملها ، نحو : « ما زيد بشيءٍ إلا شيءٌ لا يعبأ به » . فشيء الأولى مجرورة لفظاً بحرف الجر الزائد مرفوعة محلاً على أنها خبر للمبتدأ .

وقد أجاز بعض النحاة إعمالها بلا قيد ولا شرط .

٢ - (لا) : وخلاف الحجازيين والتميميين في إعمالها وإهمالهـا كخلافهم في « ما » . وشروطها للعمل عند الحجازيين هي الآتية :

(١) ألا تكون لنفي الجنس نصاً ، فان كانت له ، عملت عمل « إنّ » ، نحو : « لا رجلَ في الدار » .

(٢) ألا يتقدم معمول الخبر على اسمها ، وإلا بطل عملها ، نحو : « لا عندك رجلٌ مقيم ولا امرأة » .

(٣) أن يكون الاسم والخبر نكرتين ، فان كان أحدهما معرفة بطل عملها ، نحو : « لا أنت مسافر ولا خالدٌ » . ومن النحاة من لم يشترط ذلك .

(٤) ألا يتقدم خبرها على اسمها ، فان تقدم بطل عملها ، نحو : « لا قائم رجلٌ » .

(٥) ألا ينتقض نفيها بـ « إلا » فان انتقض بطل عملها ، نحو : « لا رجلٌ إلا أفضلُ من زيد » .

ومثال ما توفرت فيها الشروط قول شاعر مجهول :

٢٤ ـ تَعَزَّ ، فَلا شَيءٌ عَلى الأَرْضِ بَاقِيا
وَلا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ واقِيا

(اللغة : تعز : كن ذا عزاء . الوزر : الملجأ . الواقي : الحافظ . المعنى : واضح . الاعراب : « تعز » أمر فاعله مستتر . « فلا » الفاء استئنافية ، و « لا » حرف نفي يعمل عمل ليس . « شيء » اسمها مرفوع . « على الأرض » متعلقان بالخبر « باقيا » أو بصفة محذوفة للاسم . التقدير : فلا شيء موجود على الارض باقياً . « باقياً » خبر لا منصوب . « ولا » حرف عطف مع حرف نافٍ يعمل عمل ليس . « وزر » اسم لا . « مما » متعلقان بالخبر « واقيا » . « قضى الله » فعل وفاعل . « واقياً » خبر لا منصوب . « جملة : تعز » ابتدائية لا محل لها . « جملة : لا شيء باقيا » استئنافية لا محل لها . « جملة : ولا وزر واقيا » معطوفة على الاستئنافية لا محل لها . « جملة : قضى الله » صلة

الموصول لا محل لها . الشاهد : « لا شيء باقيا » : عملت « لا » عمل ليس بعد توفر الشروط فيها) .

٣ ـ (**لات**) : وهي « لا » النافية نفسها زيدت عليها تاء التأنيث المبسوطة وشروطها هي شروط « لا » مضافاً اليها أنها لا تعمل إلا في اسماء الزمان ، كالحين والساعة ، وما أشبهها ، وأنه لا بد من حذف أحد معموليها ، ويكثر أن يكون الاسم محذوفاً ، كقوله تعالى : « **ولات حينَ** مناص » . التقدير : ولات الحينُ حينَ مناصٍ .

ومذهب الأخفش أنها لا تعمل شيئاً . فاما الحين المنصوب في الآية فعلى تقدير فعل مضمر : « لات أرى حينَ مناص » . أما ان ارتفع الحين بعدها ، كما في قراءة : « ولاتَ حينُ مناص » ، فالرفع على الابتداء ، والخبر محذوف تقديره : « لات حينُ مناصٍ كائنٌ لهم » .

٤ ـ (**إنْ**) : حرف نفي اختلف النحاة كثيراً في أمر إعماله . فأكثر البصريين على أنه مهمل ، وأكثر الكوفيين على أنه عامل . وشروط إعماله كشروط « لا » ما عدا شرط تنكير الاسم والخبر ، فتقول : « إن رجل قائماً ـ وإن زيدٌ قائماً » .

د ـ أفعال الشروع :

وهي : بدأ ـ شرع ـ طفق ـ جعل ـ أخذ ـ وما كان في معناها مما يدل على الانشاء والشروع ، مثل : « بدأ المطرُ يهطلُ » و « أخذ الطالب يقرأ » و « جعل الفنان يرسم » ... الخ .

وهي أفعال ناقصة فرّغتْ من معانيها اللغوية ، كما ترى ، واصبحت تدل جميعاً على معنى نحوي واحد هو معنى شروع المبتدأ بالاتصاف بالخبر .

ولا تختلف أفعال الشروع عن « كان » واخواتها إلا في شـــيء واحد ، وهو وجوب أن تكون أخبارها جملاً فعلية مضارعية ، كما رأيت في الأمثلة أعلاه . وشيء آخر هو أن هذه الافعال ، بعد نقصها وتفريغها من معانيها اللغوية ، أصبحت كلها جامدة على صيغة المضي ، فلا يأتي منهـا المضارع ولا فعل الأمر ، كما ليست لها مصادر ولا مشتقات .

٥ ـ أفعال المقاربة :

وهي ثلاثة فقط : « كاد ـ أوشَك ـ كرب » . وجميعها تفيد معنىً نحوياً واحداً ، هو مقاربة المبتدأ لاتصافه بالخـــبر ، مثل : « كاد الولد يسقطُ » ، أي : اقترب الولد من اتصافه بالسقوط .

ولا تختلف أفعال المقاربة عن أفعال الشروع إلا في أمرين : أولهما : أن « كاد وأوشك » ليسا جامدين ، بل هما ناقصا التصرف ، فيـأتي منهما الماضي والمضارع : « كاد ـ يكاد ، أوشك ـ يوشك » ، كما يـأتي منهما اسم الفاعل « كائد ـ موشك » . الثاني : أن أخبارها يجوز اقترانها بـ « أنْ » المصدرية الناصبة ، كقول شاعر مجهول :

٢٥ ـ وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرابَ لأَوْشَكُوا
ـ إِذا قِيلَ : هَاتوا ـ أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

(المعنى : طبع الناس على البخل ، فلو طلب منهم انسان قليلاً من التراب لاوشكوا ان يبخلوا به عليه . الاعراب : « ولو » حرف امتناع لامتناع . « سئل الناس» ماض ونائب فاعل . « التراب » مفعول ثانٍ ، اما المفعول الأول فقد غـدا نائب فاعل . « لأوشكوا » اللام واقعة في جواب « لو » . « أو شكوا » فعل ماض ، والواو اسمه . « اذا » ظرف لما يستقبل من الزمن متعلق بجوابه المحذوف الذي دل عليه الـكلام السابق . « قيل » ماض مبني للمجهول . « هاتوا » فعل وفاعل . « أن » حرف مصدرية ونصب . « يملوا » مضارع منصوب بأن وعلامة

نصبه حذف النون لانه من الأفعال الخمسة ، والواو فاعل . « أن » وما بعدها بتأويل مصدر في محل نصب خبراً لأوشكوا . « ويمنعوا » معطوف على « يملوا » . « جملة : سئل الناس » ابتدائية لا محل لها . « جملة : أوشكوا مع الخبر » جواب « لو » لا محل لها . « جملة : قيل » مضاف إليها محلها الجر . « جملة : هاتوا » نائب الفاعل لفعل « قيل » محلها الرفع . « جملة جواب اذا » محذوفة لا محل لها . « مجموع جملتي اذا » اعتراض بين اسم اوشك وخبره ولا محل له من الاعراب . « جملة : يملوا » صلة الموصول الحرفي لا محل لها . « جملة : يمنعوا » معطوفة على جملة الصلة لا محل لها . الشاهد : « ان يملوا » : اقترن خبر « اوشك » بـ « أن » جوازاً) .

و ـ افعال الرجاء :

وهي ثلاثة فقط : « عسى ـ حرى ـ إخلولق » . وكلها تفيد معنى الرجاء .

وينحصر الخلاف بينها وبين الزمرتين السابقتين من الافعال الناقصة في النقاط الآتية :

١ ـ يجب اقتران الخبر بـ « أنْ » مع « حرى ـ واخلولق » . أما مع « عسى » فالاقتران وعدمه جائزان ، فهي في ذلك كأفعال المقاربة .

٢ ـ يجوز في « عسى » وحدها أن تنصب الاسم وترفع الخبر ، فتغدو عندئذ حرفاً مشبهاً بالفعل مثل « لعل » معنىً وعملاً . قال صخر بن جعد يتغزل بحبيبته « نار كأس » :

٢٦ ـ فَقُلْتُ : عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا
تَشَكَّى فَآتِي نَحْوَهَا فَأَعودُهَا

(الاعراب : « فقلت » فعل وفاعل . « عساها » حرف مشبه بالفعل والضمير اسمه . « نار » خبر عسى مرفوع . « كأسٍ » مضاف إليه . « وعلها » حرف عطف مع حرف مشبه بالفعل مع اسمه. « تشكى » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « فآتي » حرف عطف ومضارع مرفوع وفاعل مستتر . « نحوها » نائب عن ظرف المكان منصوب متعلق بفعل « آتي » ، والضمير المتصل في محل جر بالاضافة . « فأعودها » حرف عطف ، ومضارع مرفوع، وفاعل مستتر ، ومفعول به . « جملة : فقلت » ابتدائية لا محل لها . « جملة : عساها نار كأس » ابتداء القول لا محل لها . جملة : « وعلها تشكى » معطوفة على ابتداء القول لا محل لها . « جملة : تشكى » خبر عل محلها الرفع . « جملة : فآتي » معطوفة على الخبر محلها الرفع . « جملة : فأعودها » معطوفة على السابقة لا محل لها . « مجموع الجمل التي بعد القول » مقول القول محله النصب . الشاهد : « عساها نار » : استعملت « عسى » حرفاً مشبهاً بالفعل) .

٣ ـ اذا ولي « عسى واخلولق » المصدر المؤول ، مثل : « عسى أن يسافر زيد » أو « زيد عسى أن يسافر » ، فالجمهور على انهما تامتان، وان المصدر المؤول فاعل لهما . وتشترك « أوشك » معهما في هذه الخصيصة، فتقول : « أوشك أن يسقط المطر (١) .

(١) ـ اضطربت أقوال النحاة اضطراباً كبيراً في اعراب امثال هذه التراكيب، فمنهم من أصر على بقاء النقص في هذه الافعال ، ومنهم من قال بتمامها . كذلك اختلفت آراؤهم في « عسى » فمن قائل إنها حرف لا غير ، ومن قائل انها فعل لاغير ، ومن قائل بالرأيين معاً . ولا تتسع هذه الخلاصة التي نكتبها للتفصيل في كل ذلك . وانما ذكرنا لك فوق ، اشهر الآراء وما سار عليه الجمهور .

٢ - الأحرف المشبهة بالفعل

هي ستة أحرف (إنَّ - أنَّ - كأنَّ - لكنَّ - لعل - ليت). تدخل على المبتدأ والخبر ، فتنصب الأول ويسمى اسمها ، وترفع الثاني ويسمى خبرها ، مثل : « إن العلمَ نورٌ » .

وقد سميت مشبهة بالفعل لأسباب : لأنها جميعاً مفتوحة الأواخر كالفعل الماضي ، ولأنها تنصب الاسماء بعدها كما تنصبها الأفعال ، ولأن نون الوقاية قد تتوسط بينها وبين ياء المتكلم : « إنني - لكنني - ليتني - لعلني » ، ولأن معانيها مما يؤدى بالافعال ، فان التأكيد والتشبيه والاستدراك والتمني والترجي ، هي من معاني الأفعال .

آ - معانيها :

١ - (إنَّ) : للتوكيد ، نحو : « إن زيداً مسافر » .

٢ - (أنَّ) : للمصدرية ، نحو : « يسرني أن تنجحَ » التقدير : يسرني نجاحك [1] .

---

(١) أجمع قدماء النحاة على أن « إن وأن » حرف واحد للتوكيد ، تكسر همزته حيناً ، وتفتح حيناً آخر ، وتقصوا مواضع الفتح ومواضع الكسر بغير كلل ولا ملل . والذي نراه انهما حرفان مختلفان كل الاختلاف ، أولهما للتوكيد لاغير وثانيهما للمصدرية لا غير ، واذا كان لا بد من قرابة ، فهي ، بين « أن » و « أن » الناصبة للمضارع ، وليست بين « إن وأن » ، فالناصبة للمضارع مصدرية ، ومدخولها ←

٣ – (**كأنّ**) : للتشبيه ، وذلك اذا كان خبرها جامداً ، نحو : « كأن زيداً أسدٌ » . فان كان الخبر مشتقاً فهي للشك ، نحو : « كأنك فاهم » .

٤ – (**لكنّ**) : للاستدراك ، وهو استثناء ما يتوهم السامع انه داخل في العموم ، أي ان تنسب لما بعدها حكما مخالفاً لحكم ما قبلها ، نحو : « زيد كريم لكنه جبان » ، فقبل الاستدراك كان السامع يتوهم ان صفة الشجاعة داخلة في عموم كرم زيد ، فاستثنيتها ببيان ضدها ، فقلت : « لكنه جبان » .

٥ – (**ليت**) : للتمني ، وهو طلب المتعذر ، أو ما فيه صعوبة كبيرة بحيث لا مطمع فيه ، نحو : « ليتني مليونير » .

٦ – (**لعل**) : للترجي ، وهو طلب الأمر الممكن المحبوب ، نحو : « لعلك تزورنا » ، أوللاشفاق ، وهو الخوف من وقوع مكروه ، نحو : « مرض زيد فلعله هالك » ، أي : فأخشى أن يهلك ، أو للتعليل ،

← هو الجملة الفعلية ، و « أن » مصدرية ايضاً ، ولكن مدخولها هو الجملة الاسمية .

وهناك فرق آخر بين « إن وأن » يؤكد كونهما حرفين مختلفين ، وهو أن المكسورة تصحبها لام الابتداء خلافاً للمفتوحة ، تقول : « إن زيداً لمسافر » ، ولاتستطيع ان تقول : « علمت أن زيداً لمسافر » . أما قولهم : إن المفتوحة للتوكيد أيضاً ، فمخالف للمفهوم من أفصح النصوص العربية ، إذ لم تفرق هذه النصوص – من حيث درجة التوكيد – بين عبارتي : « علمت بانك مسافر » ، و « علمت بسفرك » . وإلا لوجب علينا أن نقول : إن عبارة « أريد أن اسافر » آكد من عبارة « اريد السفر » . وما علمنا احداً قال بهذا .

لهذه الاسباب جميعاً ، لن نعقد فقرة لبيان مواضع (انِ) المكسورة ، ومواضع (أن) المفتوحة ، لانهما حرفان مختلفان ، واللغة كلما أرادت المصدر استعملت المفتوحة ، وكلما أرادت الجملة استعملت المكسورة . فعقد نصل لبيان موضع كل منهما، فيه ارهاق للطالب لا لزوم له .

نحو : « لعلكم تتقون ، لعلكم تذكـّرون ... » ، أو للظن ، نحو : «لعلي ازورك غداً » أي : أظن انني ازورك .

ب ـ خصائص لبعضها :

١ ـ تختص « لعل » من بين سائر أخواتها بجواز دخول « أنْ » الناصبة على خبرها تشبيهاً لها بعسى ، كقول متمم بن نويرة يخاطب الشامت بهلاك أخيه مالك :

٢٧ ـ لَعَلَّكَ يَوْماً أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ
عَلَيْكَ مِنَ اللاّئي يَدَعْنَكَ أَجْدَعا

(اللغة : ملمة : مصيبة ، يدعنك : يجعلنك ، اجدعا : مقطوع الانف . الاعراب : « لعلك » حرف مشبه بالفعل مع اسمه . « يوماً » ظرف متعلـق بالفعل « تلم » . « ان تلم ملمة » ناصب ومنصوب وفاعل . والمصدر المؤول في محل رفع خبر لعل . « عليك » متعلقان بالفعل « تلم » على تضمينه معنى « تنزل » . « من اللائي » متعلقان بصفة محذوفة لملمة . « يدعنك » مضارع مبني على السكون في محل رفع ، والنون فاعل ، والـكاف مفعول به أول . « اجدعا » مفعول به ثان . « جملة : لعل واسمها وخبرها » إبتدائية ، لا محل لها . « جملة : تلم ملمة » صلة الموصول الحرفي لا محل لها . « جملة : يدعنك » صلة الاسم الموصول لا محل لها . الشاهد : « أن تلم » : دخلت « أن » الناصبة على خبر « لعل » تشبيهاً لها بـ « عسى ») .

هذا ، واستعملت « لعل » حرف جر شبيهاً بالزائد في لغة عقيل ، ومن ذلك قول الشاعر :

فقلتُ : ادعُ أخرى وارفعِ الصوتَ جهرةً لعلَّ أبي المغوارِ منك قريبُ (١)

---

(١) سبق اعراب هذا البيت في فصل المبتدأ . فارجع إليه .

٢ ـ وتختص « إن » المكسورة الهمزة ، دون سائر أخواتهـا ، بجواز مصاحبة لام التوكيد لها .

ولام التوكيد هذه هي لام مهملة معناها التوكيـــد . ولهـا اسماء عديدة : فان تصـدرت الكلام سميت لام الابتداء ، نحو : « لأنت رجل عظيم » و « لخير لك أن تجتهد » و « لقـد جاء زيد » ... الخ . وإن صحبت « إن » سميت بالمزحلقة ، لتزحلقها الى عجز الجملة ، نحو : « إن زيداً لفي الدار » و « إن في الدار لزيـــداً » . فاذا خففت « إنَّ » وجبت مصاحبتها لها للتفريق بينها وبين « إنْ » النافية . وتسمى عند ذلك بالفارقة ، نحو « إنْ زيدٌ لمجتهد » .

وهذه اللام لتوكيـد المثبت فقط ، فلهذا لا تصحب « إنَّ » إذا كان خبرها منفياً أو مقترناً بأداة شرط ، لان الشرط كالنفي في امتناعـه اذا كان بـ « لو » ، وفي الشك فيه إن كان بـ « إنْ » .

كذلك يشترط لها ـ إذا كان الخبر فعلاً ماضياً متصرفاً ـ ان يقترن بقد . نحو : « إن زيداً لقد جاء » .

وهذه اللام المزحلقة تدخل ، كما قلنا ، على عجز الجملة التي فيهـا « إنَّ » : فان تصدر الاسم دخلت على أول كلمة في حيز الخبر ، نحو : « إن زيداً لقادم » و « إن زيداً لهو العالم » و« وإن ربك ليحكم بينهم » و « إن زيداً لفي الدار جالسٌ » ... الخ . وان تقدم شيء من الخبر على الاسم (١) ، باشرت الاسم ، نحو : « إن في الدار لزيـــداً » و « إن عندي لكتاباً » ... الخ .

---

(١) تقول ذلك لان الخبر نفسه لا يتقدم الاسم في باب إن واخواتها ، كما ←

٣ - يجوز في « ليت » أن يليها المصدر المــؤول من « أنّ » واسمها وخبرها ، فيسدّ مسدّ معموليها ، نحو : « ليت أن السماء مصحيةٌ (١) »

(الاعراب : « ليت » حرف مشبه بالفعل . « أن السماء مصحية » أن واسمها وخبرها ، والمصدر المؤول من جميعها سد مسد اسم ليت وخبرها) .

ج - خبرها :

١ - أشكال خبر الحرف المشبه بالفعل كاشكال خبر المبتدأ ، فارجع اليهـا .

٢ - أحكامه في الذكر والحذف كأحكام خبر المبتدأ . يضاف اليها وجوب حذفه في عبارة « ليت شعري » اذا وليها استفهام ، كقول شاعر مجهــول :

٢٨ - يَا لَيْتَ شِعْرِي - وَالمُنى لا تَنْفَعُ -
هَلْ أَغْدُوَنْ يَوْماً وَأَمْرِي مُجْمَعُ ؟

(الاعراب : « يا » للتنبيه . ويجوز : هي حرف نداء والمنادى محذوف تقديره : ياقومي . « ليت » حرف مشبه بالفعل . « شعري » اسمها ، والياء مضاف إليه . والخبر محذوف وجوباً . التقدير : ياليت شعري حاصل . « والمنى »

← ستعلم بعد قليل . أما تقدم شيء من الخبر على الاسم فجائز ، كما ترى في الامثلة اعلاه . وحين يتقدم الجار والظرف المتعلقان بالخبر على الاسم ، ويكون الخبر محذوفا، يقدر محله بعد الاسم لا قبله .

(١) وقد أجاز الاخفش قياس « لعل » على « ليت » في هذه الخصيصة ، فتقول : « لعل أن زيداً قائم » .

الواو اعتراضية ، والمنى مبتدأ . « لا تنفع » حرف نفي ، ومضارع مرفوع ، وفاعل مستتر . « هل » حرف استفهام . « أغدون » مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، في محل رفع ، والفاعل مستتر ، والنون نون التوكيد لا عمل لها . « يوماً » ظرف متعلق بأغدون . « وأمري » الواو حالية ، والأمر مبتدأ ، والياء مضاف إليه . « مجمع » خبر المبتدأ . « جملة : ليت واسمها وخبرها » ابتدائية لا محل لها . « جملة : والمنى لا تنفع » اعتراضية بين شعري ومفعوله لا محل لها . « جملة : لا تنفع » خبر للمنى محلها الرفع . « جملة : هل اغدون » مفعول به للمصدر شعري ، لأن شعري هنا بمعنى علمي . والتقدير : ليت علمي بغدوي حاصل . « جملة : وامري مجمع » حاليه محلها النصب . الشاهد : « ليت شعري » : حذف الخبر وجوباً بعد ليت شعري (١)) .

٣ ـ الخبر في باب إن واخواتها لا يتقدم على الاسم مطلقاً ، فلا يقال : « إن قائمٌ زيداً » . أما معمول الخبر فيجوز تقدمه إن كان ظرفاً أو جاراً ، نحو : « إن في الدار زيداً جالس ، وان عندك عمراً مقيمٌ » . كما يجب أن يتقدم هذا المعمول بالشروط المذكورة له في الخبر ووجوب تقدمه . فراجع ذلك .

د ـ العطف على اسمها :

إذا عطفت على اسم الحرف المشبه بالفعل ، فالمعطوف منصوب ، سواءٌ أجاء قبل الخبر ، نحو : « إن زيداً وعمراً قادمان » ، أم جاء بعده ، نحو : « إن زيداً قادم وعمراً » .

وتختص « إنَّ وأنَّ ولكنَّ » بجواز رفع ما بعد حرف العطف اذا كان ذلك بعد استيفاء الخبر ، نحو : « إن زيداً قادمٌ وعمرٌو» .

---

(١) هذا هو المشهور في اعراب مثل هذا التركيب ، وهناك من يقول بان ليت ههنا لا خبر لها ، ومن يقول : ان جملة الاستفهام هي الخبر . (انظر : المغني ـ الباب الثاني ـ الجملة الاعتراضية) .

واختلف النحاة في أمر هذا المرفوع : فقال بعضهم : هو معطوف على محل إسم « إن » . لان اسمها في حكم المبتدأ ، وذلك لانها لم تغير معناه ، فقولك : « ان زيداً قائم » يساوي قولك : « زيد قائم » ، ولا فرق بينهما إلا في درجة القوة ، وهي التوكيد . وقال آخرون: بل المرفوع بعد الواو مبتدأ خبره محذوف دل عليه خبر « إن » . التقدير : إن زيداً قادم وعمرو قادم كذلك . ويكون العطف ، على هـذا ، عطف جمل لا عطف مفردات .

أما « كأن و ليت ولعل » فلا يجوز فيها العطف بالرفع ، لان هذه الأحرف تبدل معاني الجمل التي تدخل عليها ، فقولك : « زيد قادم » معناه ثبوت القدوم لزيد ، فاذا ادخلت « ليت » على هذه الجملة وقلت : « ليت زيداً قادم » فهم منها أن القدوم غير واقع من زيد ، ولكنك تتمنى أن يقع منه . وعلى هذا ، فلو عطفت على هـذه الجملة بالرفع وقلت : « ليت زيداً قادمٌ وعمروٌ » ، وقدرت لعمرٍو خبراً بدلالة خبر ليت ، لأصبح الكلام على هذه الشاكلة : « ليت زيداً قادمٌ ، وعمروٌ قادم » . وهو ممتنع ، لأنه عطف قدومٍ قد وقع من عمرو ، على قدومٍ لم يقع من زيد ، ولكنه متمنى الوقوع .

وقد يعطف بالرفع مع « إن وأن ولكن » قبل استيفاء الخبر ، ولا يكون ذلك إلا لغرض بلاغي . والمرفوع حينئذ مبتدأ محـــذوف الخبر ، والجملة اعتراضية . ومنه قول ضابىء بن الحارث البرجمي وهو محبوس بالمدينة :

٢٩ ـ فَمَنْ يَكُ أَمْسَى في المَدِينَةِ رَحْلُهُ
فاني ـ وَقَيَّارٌ ـ بِهَا لَغَرِيْبُ

(اللغة : قيار : اسم جمله أو فرسه . الاعراب : « من » اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ . « يك » مضارع ناقص مجزوم لانه فعل الشرط وعلامة جزمه السكون الظاهر على نونه المحذوفة للتخفيف . واسمه مستتر تقديره هو يعود على « من » . « أمسى » ماض ناقص . « في المدينة » متعلقات بخبر أمسى المقدم المحذوف . « رحله » اسم أمسى المؤخر ، والهاء مضاف إليه . « فاني » الفاء رابطة لجواب الشرط ، « اني » إن واسمها . « وقيار » الواو اعتراضية ، قيار مبتدأ خبره محذوف بدلالة خبر « إن » . التقدير : وقيار غريب بها ايضاً . « بها » متعلقان بحال محذوفة من اسم « ان » . التقدير : اني حالة كوني بها لغريب . ولا يجوز التعليق بالخبر لامرين : لأن الباء لا تتعلق بفعل التغرب ، ولانهما لو كانا متعلقين بالخبر للزم ان تتصل اللام المزحلقة بهما لانهما عندئذ صدر حيز الخبر . « لغريب » اللام مزحلقة ، وغريب خبر « إن » . « جملة : من وخبرها » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يك مع اسمه وخبره » خبر « من » محلها الرفع. « جملة : امسى رحله في المدينة » خبر « يك » محلها النصب . « جملة : إن واسمها وخبرها » جواب شرط جازم مقترن بالفاء محلها الجزم . « جملة : وقيار مع خبره المحذوف » اعتراضية بين اسم « ان » وخبرها لا محل لها . الشاهد : « اني ــ وقيار ــ » : عطف بالرفع قبل استيفاء خبر « ان » لغرض معنوي هو بيان شدة وطأة الغربة حتى على الحيوان الاعجم) .

٥ ـ تخفيف بعضها :

١ ـ **تخفيف (إنّ)** : اذا خففت « إنّ » جاز دخولها على الجملة الفعلية وعلى الجملة الاسمية .

فان دخلت على الفعلية وجب أمران : اهمالها ، وأن يكون الفعل بعدها فعلاً ناسخاً ، كقوله تعالى : « وإنْ كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله » وقوله : « وإنْ نظنُّك لمن الكاذبين » . وشذ دخولها على غير الناسخ ، كقولهم : « إنْ يَزينُك لنفسُك » .

وان دخلت على الاسمية ، فالغالب اهمالها ، مثل : « إنْ زيدٌ لقادم » . ويجوز بقاء عملها ، نحو : « إنْ زيداً لقادمٌ » .

وفي كل احوال تخفيفها يجب ان تصحبها اللام المزحلقة للتفريق بينها وبين « انْ » النافية ، كما رأيت في الامثلة اعلاه . وتسمى هذه اللام عند ذلك باللام الفارقة .

٢ ـ **تخفيف « أنّ »** : اذا خففت « أنّ » جاز دخولها على الجملة الفعلية وعلى الجملة الاسمية .

فاذا دخلت على الفعلية خيف ان تلتبس بـ « أنْ » الناصبة للمضارع ، فدفعاً لهذا اللبس فصلوا بينها وبين الفعل باحد الفواصل الآتية : (قد) ، كقوله تعالى : « ونعلم أنْ قد صدقتنا » ، (س ـ سوف) ، كقوله تعالى « علم أنْ سيكون منكم مرضى » ، (لم ـ لن ـ ما) ، كقوله تعالى : « أيحسب الانسان أنْ لن نجمع عظامه ؟ » و « أيحسب أنْ لم يَرَهُ أحد ؟ » و « أفلا يَرَوْنَ أن لا يرجعُ إليهم قولاً ؟ » . (اداة الشرط) ، كقوله تعالى : « وأنْ لو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماءً غَدَقاً » . (رب) ، كقولك : « آمنت أنْ رب كسولٍ مرزوقٌ » .

ويجوز ترك الفاصل اعتماداً على كاشف آخر يكشف عن شخصية « أنْ » المخففة ، وتميزها من « أنْ » الناصبة للمضارع . هذا الكاشف هو أن المخففة لا تأتي إلا بعد فعل يقيني مثل المشددة ، أما الناصبة فلا تأتي إلا بعد فعل دال على الرغبة ، فمثال الأولى : « علمت أنْ تسافرون» ، ومثال الثانية : « أريد أن تسافروا » .

فان دخلت على الجملة الاسمية ، مثل : « علمت أنْ زيد مسافر » ، أو على الفعلية التي فعلها جامد ، مثل : « علمت أنْ ليس زيد قادماً » ، لم تحتج الى الفاصل مطلقاً ، لعدم الالتباس بينها وبين الناصبة ، لأن الناصبة لا تدخل هذه المدخولات .

ومتى خففت « أن » ، فسيبويه والكوفيون يعدونها مهملة ، لا عمل لها سوى سبك الجملة التي بعدها بمصدر . أما سائر البصريين فيعتبرونها عاملة ويقدرون اسمها ضميرَ شأنٍ محذوفاً ، والجملة التي بعدها خبر لها .

وقد اجمع النحاة على أن المخففة لا تنصب ـ ان كانت عاملة ـ إلا ضمير الشأن المحذوف ، واعتبروا نصبها للضمير البارز شذوذاً ، كقول الشاعر المجهول :

٣٠ ـ فَلَوْ أَنْكِ في يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي
فِرَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وأَنْتِ صَدِيقُ

(الاعراب : « لو » حرف شرط غير جازم . « أنك » أن المخففة واسمها . « في يوم » متعلقان بفعل سألتني . « الرخاء » مضاف اليه . «سألتني» فعل وفاعل ونون وقاية ومفعول به أول . « فراقك » مفعول به ثانٍ والكاف مضاف إليه . « لم أبخل » جازم ومجزوم وفاعل مستتر . « وانت صديق » واو حالية ومبتدأ وخبر . المصدر المؤول من « ان » المخففة واسمها وخبرها في محل رفع فاعل لفعل محذوف تقديره « ثبت » . « جملة : ثبت مع فاعله » ابتدائية لا محل لها . « جملة : اسم أن وخبرها » صلة أن لا محل لها من الاعراب. « جملة : سألتني » خبر أن محلها الرفع . « جملة : لم ابخل » جواب شرط غير جازم لا محل لها . « جملة : وانت صديق » حالية محلها النصب . الشاهد : « أنك » : نصبت أن المخففة ضميراً بارزاً على الشذوذ) .

٣ ـ **تخفيف « كأن »** : اذا خففت « كأن » دخلت على الفعلية والاسمية .

فان دخلت على الفعلية وجب الفاصل بينها وبين مدخولها ، لكيلا تلتبس بـ « كأنْ » المؤلفة من كاف التشبيه و « ان » الناصبة للمضارع . والفاصل مع « كأنْ » هو واحد من اثنين : (قـد) ، نحو : « كأنْ

قد جاء زيد » ، (لم) ، كقوله تعالى : « كأنْ لم تغنَ بالأمس » .

وان دخلت على الاسمية لم تحتج الى الفاصل لعدم احتمال الالتباس ، نحو : « كأنْ زيدٌ أسدٌ » .

واكثر النحاة على أنها إذا خففت بقيت عاملة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، والجملة التي بعدها خبر لها .

٤ ـ **تخفيف « لكن »** : اذا خففت « لكن » دخلت على الاسمية ، نحو : « جاء زيد لكنْ أخوه غائبٍ » ، وعلى الفعلية ، نحو : جاء زيد لكنْ غاب أخوه » . وهي عند الجميع مهملة في حال التخفيف .

و ـ كفها :

اذا لحقت « ما » الزائدة الأحرف المشبهة بالفعل ، كفتها عن العمل فيرجع ما بعدها مبتدأ وخبراً ، كقوله تعالى : « إنما المؤمنون إخوة » ، و كقولك : « كأنما النجوم لآلىء » ، وكقول الفرزدق :

٣١ ـ أَعِدْ نَظَراً يا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّما
أَضاءَتْ لَكَ النارُ الحِمارَ المُقَيَّدا

(الاعراب : « اعد » أمر فاعله مستتر . « نظراً » مفعـول به . « يا » اداة نداء . « عبد قيسٍ » منادى منصوب ، ومضاف إليه مجرور . « لعلما » مكفوفة وكافة لا عمل لها . « أضاءت » فعل ماض ، والتاء التأنيث . « لك » متعلقان بأضاءت . « النار » فاعل . « الحمار » مفعول به . « المقيدا » صفة . « جملة : أعد » ابتدائية لا محل لها . « جملة : ياعبد قيس » استئنافية لا محل لها . « جملة : اضاءت النار » استئنافية لا محل لها . الشاهد : « لعلما » : دخلت « ما » الزائدة على « لعل » فكفتها عن العمل) .

واذا كفت الاحرف المشبهة بالفعل عن العمل ألغي اختصاصها بالجملة الاسمية ، وصارت صالحة للجملتين ، كما تلاحظ ذلك من الآية والشاهد أعلاه

وقد استثنيت **ليت** دون سائر اخواتها ، فاجازوا ابقاء عملهـــا واختصاصها ، تقول : « **ليتما** زيداً قادم » و « **ليتما** زيدٌ قادم » (١) .

---

(١) قال ابن يعيش (٥٦/٨) : ويجوز ان تجعل « ما » زائدة مؤكدة .... فلا يبطل عمل [الحروف المشبهة] ، فتقول : إنما زيداً قائم ، كما تقـــول : إن زيداً قائم .

٣ ـ (لا) النافية للجنس

يلحق بالحروف المشبهة بالفعل ـ من حيث نصبها للاسم ورفعها للخبر ـ حرف نفي يدعى (لا) النافية للجنس ، أو (لا) التبرئة ، وذلك لأنها تنفي الخبر عن جميع أفراد جنس المبتدأ ، أو تبرىء جنس المبتدأ بجميع افراده عن الاتصاف بالخبر . فاذا قلت : « لا طالبَ كسولٌ » فانت تنفي الكسل ، لا عن طالب واحد ، بل تنفيه عن جميع أفراد جنس الطالب ، وبعبارة أخرى : انت تبرىء الطلاب جميعاً من صفة الكسل .

هذه الـ « لا » اذا دخلت ـ وبمعناها الذي شرحناه ـ على المبتدأ والخبر عملت فيها عمل الحروف المشبهة بالفعل ، فتنصب الأول على أنه اسمها ، وترفع الثاني على أنه خبرها . ولكنها تحتاج في ذلك الى توفر بعض الشروط ، كما أن لاسمها وخبرها أحكاماً خاصة . وفيما يلي بيان ذلك كله :

آ ـ شروط اعمالها :

لا تعمل « لا » النافية للجنس عمل الحروف المشبهة إلا بتوفر أربعة شروط :

١ ـ أن تكون نصاً على نفي الجنس ، كأن تقول : « لا رجلَ مسافرٌ » مريداً نفي السفر عن جميع الرجال . فان أردت نفيه عن رجل واحد ، واثباته لرجلين أو أكثر ، قلت : « لا رجلٌ مسافرٌ ، بل رجلان » ، فتهملها ، أو تعاملها معاملة « ليس » فتقول : « لا رجلٌ

مسافراً » . وكل ذلك يعـود الى ارادة المتكلم ، والى المعنى الذي يريد التعبير عنه ، أما السامع ، فانه ان سمعها عاملة عمـل الحروف المشبهة ، فعليه أن يفهم منها نفي الجنس كله ، وان سمعها عاملة عمل « ليس » أو مهملة ، فله أن يفهم منها نفي الجنس كله أو نفي الواحد .

٢ ـ أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، نحو « لا عاملَ مهملٌ » . وهذا الشرط نتيجة للشرط السابق ، ذلك لأن اسمها يعني جنسه كله ، فيجب لذلك أن يكـون نكرة ، لأن التعريف تحديد ، والتحديد يتنافى مع ارادة الجنس كله .

فاذا قلت : « لا سعيدٌ في الدار » فانت لا تنفي الوجود في الدار عن جميع الرجال ، بل تنفيه عن سعيد فقط ، واذن تكون « لا » غير نافية للجنس كله ، وبالتالي فهي مهملة ويجب تكرارها ، تقـول : « لا سعيدٌ في الدار ولا خالدٌ » .

٣ ـ أن لا يفصل بينها وبين اسمها بفاصل . فاذا فصـل ـ ولو بالخبر ـ اهملت ، ووجب تكرارها ، مثل : « لا في الدار رجلٌ ، ولا امرأةٌ » .

٤ ـ أن لا يدخل عليها حرف جر ، فان دخل عليها ، اهملت ، وكان ما بعدها مجروراً به ، نحو : « سافرت بلا زادٍ » .

ب ـ اسمها :

١ ـ اذا كان اسم « لا » النافية للجنس مفرداً ، أي ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف ، وجب بناؤه على الفتح ، أو على ما ينوب عن الفتح

من الحركات والحروف ، ويكون في محل نصب ، مثل : « لا رجلَ مسافرٌ ـ لا رجلين مسافران ـ لا معلمين مسافرون ، لا طالباتِ عندنا » . ويجوز في الجمع المؤنث السالم وحده أن يبنى على الكسرة ، لأن الكسرة فيه في مقابل الفتحة في غيره ، وان يبنى على الفتحة نفسها ، فتقول : « لا طالباتَ عندنا » . قال سلامة بن جندل السعدي :

٣٢ ـ إنَّ الشبابَ الذي مَجْدٌ عَواقِبُهُ
فيهِ نَلَذُّ ، ولا لَذَّاتَ لِلشَّيْبِ

(الاعراب : « ان الشباب » ان مع اسمها . « الذي » اسم موصول في محل نصب نعتاً للشباب . « مجد عواقبه » خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ومضاف اليه . « فيه » متعلقان بنلذ . « نلذ » مضارع مرفوع والفاعل مستتر . « الواو » عاطفة . « لا » نافية للجنس تعمل عمل « ان » . « لذات » اسم « لا » مبني على الكسرة ، أو مبني على الفتحة (روي بالوجهين) في محل نصب. « للشيب » متعلقان بخبر « لا » المحذوف . « جملة : ان الشباب مع الخبر » ابتدائية لا محل لها . « جملة : مجد عواقبه » صلة الذي لا محل لها . « جملة : نلذ » خبر « ان » محلها الرفع . « جملة : ولا لذات للشيب » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . الشاهد : « ولا لذات » : جاز للجمع المؤنث السالم الواقع اسماً للا النافية للجنس ان يبنى على الكسرة أو على الفتحة (١)) .

٢ ـ اذا كان اسمها مضافاً فهو معرب منصوب ، نحو : « لا رجلَ كذبٍ عندنا ـ لا أخا جهلٍ عندنا ـ لا معلمي رياضةٍ عندنا ... الخ » .

---

(١) اختلف النحاة في هذا الشأن فكانوا على اربعة مذاهب : ١ ـ انه مبني على الفتح لا غير ، ٢ ـ انه مبني على الكسرة لا غير ، ٣ ـ انه مبني على الكسرة لا غير مع بقاء التنوين : لا لذاتٍ ٤ ـ انه يجوز فيه البناء على الكسرة والبناء على الفتحة . وهذا ما رجحناه هنا .

٣ ـ اذا كان اسمها شبيهاً بالمضاف ، فهو معرب منصوب أيضاً . والشبيه بالمضاف هو كل اسم اتصل به شيء يتمم معناه ، كجار ومجرور مثلاً ، نحو : « لا راغباً في الشر بيننا » ، أو ظرف ، نحو : « لا مسافراً اليوم حاضرٌ » أو تمييز ، نحو : « لا عشرين درهماً معك » ، أو مفعول به ، مثل : « لا كاتباً رسالةً عندنا » ، أو فاعلٍ ، نحو : « لا قبيحاً خُلُقُهُ حاضرٌ » ، أو نائب فاعل ، نحو : « لا مذموماً فعله بيننا » . وضابطه أن يكون عاملاً فيما بعده كما رأيت من الامثلة .

٤ ـ قد يحذف اسم « لا » اذا فهم ، مثل : « لا عليك » ، والأصل : لا بأسَ عليك ، أو : لا جناحَ عليك . وذلك نادر .

هذا ، وتعتبر « لا » مع اسمها كلمة واحدة مركبة تركيب « خمسةَ عشرَ » ، فتعامل وكأنها كلمة واحدة مثل كلمة « لاسلكي » ، ويقال في الاعراب : « لا رجل » كلها كلمة واحدة في محل رفع مبتدأ . و (حاضر) خبر لـ (لا رجلَ) .

ولهذا أجازوا للتابع أن يتبع محل الابتداء ، فتقول في العطف : « لا رجلَ وامرأةٌ في الدار » ، كما تقول في النعت : « لا رجلَ كسولٌ عندنا » .

ج ـ خبرها :

١ ـ أشكال خبر « لا » كأشكال خبر المبتدأ : يأتي مفرداً : « لا طالبَ مهملٌ » ، ويأتي جملة فعلية : « لا مسرحية تمتع قراءتها في كتاب » ، ويأتي جملة اسمية : « لا مسرحية قراءتُها امتعُ من مشاهدتها » ، ويأتي شبه جملة : « لا رجلَ عندك ـ لا رجل في الحديقة » .

٢ ـ يكثر حذف الخبر ، مثل : « لا ريبَ ـ لا شكَّ ـ لا غروَ ـ لا مفرَّ ـ لا عجبَ ـ لا بدَّ ـ لا محالةَ ـ لا بأسَ ـ لا ضررَ ـ ... الخ » .

د ـ تكرارها :

اذا تكررت « لا » ، مثل : « لا حول ولا قوة إلا بالله » جاز لك ما يأتي :

١ ـ إعمال الاثنتين عمل « إنَّ » : لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله .

٢ ـ إعمال الاثنتين عمل « ليس » : لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله . وتقدير الخبر (موجوداً) .

٣ ـ اهمال الاثنتين : لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله . وتقدير الخبر عندئذٍ (موجودٌ) .

٤ ـ اعمال إحداهما عمل « ان » أو « ليس » واهمال الأخرى : لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله ـ لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله (فيقدر الخبر للأولى : موجوداً ، وللثانية : موجودةٌ) ـ لا حولٌ ولا قوةَ إلا بالله ـ لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله (فيقدر الخبر للأولى : موجود ـ وللثانية : موجودةً) .

٥ ـ إعمال الأولى عمل « ان » وعطف الثانيـــة على محل اسم الأولى : لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله .

٥ ـ نعت اسمها والعطف عليه :

١ ـ اذا عطفت على اسم لا النافية للجنس جاز في المعطوف الرفع على أنه معطوف على محل « لا » مع اسمها ، لأنها مع اسمها ـ كما علمت ـ تعتبر كلمة واحدة في محل رفع على الابتداء ، فتقول : « لا رجلَ وامرأةٌ في الدار » . وجاز النصب على أنه معطوف على اسمها تابع له في المحل ، لأن محله كما علمت ـ النصب ، فتقول : « لا رجلَ وامرأةً في الدار » .

٢ ـ اذا نعتَّ اسم « لا » النافية للجنس جاز في النعت ما جاز في العطف ، تقول : « لا رجلَ خائنٌ عندنا » و « لا رجلَ خائناً عندنا » . وهناك حالة ثالثة جائزة أيضاً وهي أن يبنى النعت على الفتح كما بني منعوته ، نحو : « لا رجلَ خائنَ عندنا » . ويشترط لهذه الحالة أن يكون اسمها مبنياً لا معرباً ، وأن يكون نعته مفرداً ، أي ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف ، لأن هذين النوعين لا يبنيان ، ثم أن يكون متصلاً بمنعوته ، كما رأيت في المثال . فان اختل شرط من هذه الشروط ، لم يجز إلا الرفع والنصب .

٤ ـ ظن واخواتها

وهذه طائفة أخرى من الأفعال الناسخة للابتـداء . وهي ليست ناقصة مثل كان وأخواتها ، أو مثل أفعال المقاربة والشروع والرجاء ، بل هي أفعال تامة كسائر الأفعال ، لكن خصيصتها الوحيدة أنها تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبها على أنها مفعولان لها . وتسهيلاً للدراسة سنقسمها الى الزمر الآتية :

آ ـ أفعال القلوب :

وهي مجموعة أفعال ، منها ما يدل على اليقين ، ومنهـا ما يدل على الرجحان والظن ، وقد يستعمل الواحد منها في كلا المعنيين : وهذه اشهرها :

١ ـ (رأى) : رأيت العلمَ نافعاً .

٢ ـ (علِمَ) : علمت زيداً مسافراً .

٣ ـ (وجد) : وإنْ وَجَدْنا اكثرَهُمْ لفاسقين .

٤ ـ (درى) : دريت زيداً ناجحاً .

٥ ـ (تَعَلَّمْ) : وهذا فعل جامـد بمعنى « اعلم » : تَعَلَّمْ شفاءَ النفس قهرَ عدوها .

٦ ـ (خال) : خلت زيداً أخاك .

٧ - (ظن) : وظنوا أنْ لا ملجأ من اللهِ إلا اليه .

٨ - (حسب) : حسبت التقى والجودَ خيرَ تجارةٍ .

٩ - (زعم) : زعمت زيداً صديقك .

١٠ - (عدّ) : عددت زيداً صديقي .

١١ - (حجا) : قد كنت أحجوك رفيقاً لي .

١٢ - (جَعَلَ) : وهي التي بمعنى « اعتقد » ، كقوله تعالى : « وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً » . وهي غير « جعل » التي بمعنى « صيَّر » .

١٣ - (هَبْ) : وهي فعل جامد بمعنى « إفرض » . كقول ابن همام السلولي :

٣٣ - فَقُلْتُ : أَجِرْنِيْ أَبا مَالِكٍ
وَإلاَّ ، فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكا

(الاعراب : « فقلت » فعل وفاعل . « أجرني » فعل أمر وفاعل مستتر ونون وقاية ومفعول به . « أبا » منادى باداة نداء محذوفة منصوب بالالف لانه من الاسماء الخمسة . « مالك » مضاف اليه . « والا » الواو استئنافية . الا : مؤلفة من « ان » حرف شرط ، ولا نافية ، وفعل الشرط محذوف تقديره: وان لا تجرني . « فهبني » الفاء رابطة لجواب الشرط . هبني : فعل أمر وفاعله مستتر والنون للوقاية والياء مفعول به أول . « امرأ » مفعول به ثانٍ . « هالكاً » نعت للمفعول الثاني . « جملة : قلت » ابتدائية لا محل لها . « جملة : اجرني » ابتداء القول لا محل لها . « جملة : ابا مالك » استئنافية لا محل لها . « جملة الشرط المحذوفة » استئنافية لا محل لها . « جملة : فهبني » جواب شرط جازم

محلها الجزم . « مجموع الجمل التي بعد القول » في محل نصب مفعول به للقول .
الشاهد : « فهبني امرأ » : جاءت « هب » بمعنى « افرض أو احسب » ،
فنصبت المبتدأ والخبر مفعولين لها) .

ويحسن التنبيه على أن هذه الأفعال لا تكون ناسخة للابتداء ، أي لا تنصب المبتدأ والخبر مفعولين لها ، إلا اذا جاءت لمعنى العلم والظن ، فان استعملت في معانٍ أخرى ، كانت أفعالاً عادية لها الأحكام التي لكل الأفعال العادية . فاذا استعملت فعل « رأى » بمعنى « أبصر وشاهد » ، فهو فعل عادي له مفعول واحد ، مثل : « رأيت الهلالَ » ، فان كان له منصوب ثانٍ فهو حال وليس مفعولاً ثانياً ، مثل : « رأيت زيداً مقبلاً » . وكذا الأمر اذا استعملت فعل « علم » بمعنى « عرف » ، مثل : « علمت المسألة » ، وفعل « وجد » بمعنى « عثر على » ، مثل : « وجدت الكتابَ المفقود » ، وفعل « عد » بمعنى العد والحساب ، مثل : « عددت الدراهم » .. الخ .

كما يحسن التنبيه على أن كل فعل جاء لمعنى الظن واليقين فله حكم أفعال القلوب التي ذكرنا أكثرها أعلاه .

هذا ، ولأفعال القلوب مع المبتدأ والخبر ثلاثة أنواع من السلوك :

١ ـ **الاعمال** : وهو أن تنصبها لفظاً كما رأينا في الأمثلة .

٢ ـ **الالغاء** : وهو أن لا تنصبها ، لا لفظاً ، ولا محلاً ، مثل : « ظننت زيدٌ مسافرٌ » ، فيعودان مبتدأ وخبراً يؤلفان جملة مستأنفة لا محل لها من الاعراب .

وحالة الالغاء هذه جائزة مهما يكن وضع الفعل القلبي وترتيبه . لكنها تفضل اذا كان الفعل القلبي متأخراً عن المبتدأ والخبر ، مثل :

« زيد مسافرٌ ظننت » ، ولا أفضلية اذا كان متوسطاً ، مثل : « زيد ـ ظننت ـ مسافرٌ » ، وتستكره اذا كان متقدماً عليهما ، كقول كعب بن زهير :

٣٤ ـ أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُها
وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ

(الاعراب : « أرجو » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « وآمل » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « أن » حرف مصدرية ونصب « تدنو » مضارع منصوب ، وسكن آخره للضرورة . « مودتها » فاعل ومضاف اليه « أن » وما بعدها في تأويل مصدر مفعول به لفعل « آمل » . « وما اخال » حرف عطف وحرف نفي ومضارع مرفوع فاعله مستتر . « لدينا » ظرف مكان متعلق بخبر مقدم محذوف ، والضمير المتصل مضاف اليه . « منك » متعلقان بحال محذوفة مقدمة للمبتدأ . « تنويل » مبتدأ مؤخر . « جملة : أرجو » ابتدائية لا محل لها . « جملة : وآمل » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « جملة : تدنو مودتها » صلة الحرف المصدري لا محل لها « جملة : وما اخال » معطوفة على جملة « آمل » لا محل لها . « جملة : لدينا تنويل » استئنافية لا محل لها . الشاهد : « وما اخال لدينا منك تنويل » : الغى الشاعر الفعل القلبي رغم تقدمه على المبتدأ و الخبر . وهو قليل (١)) .

٣ ـ **التعليق** : وهو منع الفعل القلبي من التسلط على المبتدأ والخبر ، ومن نصبه لهما لفظاً على أنهما مفعولان له ، فيتسلط على محل جملتها ، ويجعلها سادة مَسَدّ مفعوليه ، نحو : « علمتُ لزيدٌ مسافرٌ » .

---

(١) يمنع البصريون الالغاء فى حال تقدم الفعل . فان جاء في النصوص ما يوهم الالغاء ، أول على اضمار ضمير الشأن : « وما اخاله لدينا منك تنويل » اي : وما اخال الأمر . أو على تقدير لام الابتداء : « وما اخال للدينا منك تنويل » . فعلى التأويل الأول ، يكون ضمير الشأن المحذوف مفعولاً أول ، وجملة المبتدأ والخبر مفعولاً ثانياً . وتكون الحالة حالة اعمال . وعلى التأويل الثاني ، تكون جملة المبتدأ والخبر سادة مسد المفعولين ، وتكون الحالة حالة تعليق . ومذهب الكوفيين الذي سرنا عليه أقل كلفة كما ترى .

ولا تكون حالة التعليق إلا اذا فصل بين الفعل القلبي ومعموليه فاصل يسمى المعلق ، وهو « ما » النافية ، مثل : « علمت ما زيدٌ مسافر » ، أو « إنْ » النافية في جواب القسم ، مثل : « علمت – والله – إنْ زيدٌ مسافرٌ » ، أو « لا » النافية في جواب القسم ، مثل : « ظننت – والله – لا زيدٌ مسافرٌ ولا عمروٌ » ، أو لام الابتداء ، مثل : « علمت لزيدٌ مسافرٌ » ، أو وجود استفهام في جملة المبتدأ والخبر ، مثل : « علمت أيُّهم أبوك ؟ – علمتُ ديوانُ أيِّ الشعراء عندك ؟ – علمت أزيدٌ عندك أم عمروٌ ؟ » .

وتلاحظ أن أكثر هذه المعلقات مما له الصدارة في الكلام ، فلا يسمح لما قبله أن يعمل فيما بعده .

وتختلف حالة التعليق عن حالة الالغاء في أمرين : أولهما : أن الالغاء جائز لا واجب ، فتستطيع أن تلغي فتقول : « زيدٌ ظننتُ مسافرٌ » كما تستطيع أن تُعمل فتقول : « زيداً ظننت مسافراً » . أما التعليق فواجب متى وجد المعلق ، فلا تستطيع أن تقول : « ظننت لزيداً مسافراً » الثاني : أن الفعل القلبي في حالة الالغاء هو الذي لا يريد أن يعمل في المبتدأ والخبر ، لا لفظاً ولا محلاً ، لذا فالجملة بعده مستأنفة لا محل لها ، أما في حالة التعليق ، فالفعل يريد العمل لفظاً ، ولكن المعلق يمنعه من ذلك ، فيتسلط الفعل عندئذ على المحل . وتظهر فائدة هذا الخلاف في العطف : فلو عطفت مبتدأ وخبراً على مبتدأ وخبر بعد فعل ملغىً ، لعطفتها مرفوعين ، فتقول : « ظننت زيد مسافرٌ وعمروٌ حاضرٌ » ، لأن الفعل الملغى لم يعمل في المبتدأ والخبر الأولين لا لفظاً ولا محلاً ، أما لو عطفت مبتدأ وخبراً ليس فيهما معلق ، على مبتدأ وخبر فيهما معلق ، لعطفتها منصوبين ، فتقول : « ظننت لزيد مسافرٌ وعمراً حاضراً » ، لأن الفعل القلبي هنا يريد العمل ، ولكن المعلق في المبتدأ والخبر الأولين منعه من ذلك لفظاً ، ولم يكن في المبتدأ والخبر الثانيين ما يمنعه من ذلك .

ملاحظات :

١ - كل ما مضى من الأحكام يسري على مصادر أفعال القلوب وما اشتق منها . تقول : « زَعْمُكَ زيداً مسافراً غيرُ صحيح » ، حيث « الزعم » مبتدأ ، والكاف فاعله في المعنى ، مضاف اليه في اللفظ ، وحيث « زيداً مسافراً » مفعولان للمصدر « الزعم » .

٢ - قد تدخل « أنّ » الحرف المشبه بالفعل على معمولي الفعل القلبي ، مثل : « ظننت أنّ زيداً مسافرٌ » ، فيكون المبتدأ والخبر عندئذ معمولين للحرف ، الأول اسمه والثاني خبره ، أما الفعل القلبي فينصب المصدر المؤول من « أنّ » واسمها وخبرها ساداً مسدّ مفعوليه .

٣ - أحكام الالغاء والتعليق تسري على جميع أفعال القلوب ، ما عدا ما كان منها جامداً ، وهما فعلان فقط : « تَعَلَّمْ » بمعنى « إعلمْ » ، و « هَبْ » ؛ بمعنى « إفرضْ » .

٤ - يجوز سقوط أحد المفعولين ، أو سقوط كليهما ، بشرط وجود دليل يدل على الساقط . فمن سقوط أحد المفعولين قول عنترة :

ولقد نَزَلْتِ ـ فلا تَظُنِّي غَيْرَهُ ـ مِنّي بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ

أي : فلا تظني غيره واقعاً .

ومن حذف المفعولين معاً قول الكميت :

٣٥ ـ بأيِّ كِتابٍ أَمْ بأيَّةِ سُنَّةٍ
تَرى حُبَّهُمْ عاراً عَلَيَّ وَتَحْسَبُ

أي : وتحسب حبهم عاراً عليّ .

(الاعراب : « بأي » متعلقان بفعل « ترى » . «/ كتاب » مضاف اليه « أم » حرف عطف . « بأية » معطوفان على « بأي » . « سنة » مضاف اليه . « ترى » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « حبهم » مفعول به أول ، والضمير مضاف اليه . « عاراً » مفعول به ثانٍ . « علي » متعلقان بصفة محذوفة للمفعول الثاني . التقدير : عاراً كائناً علي . « وتحسب » مضارع مرفوع فاعله مستتر . والمفعولان محذوفان بدليل مفعولي « ترى » . والتقدير : وتحسب حبهم عاراً علي . « جملة : ترى » ابتدائية لا محل لها . « جملة : وتحسب » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . الشاهد : « وتحسب » : حذف المفعولان بدليل) .

ب ـ القول بمعنى الظن :

قلنا مراراً إن كل فعل استعملته اللغة بمعنى « ظن » أو « علم » ، فهو واحد من أفعال القلوب ، يسري عليه ما يسري على جميعها .

ومن هذه الأفعال التي تستعمل بمعنى « ظن » فعل « قال » . إلا أن اللغة لا تستعمله بهذا المعنى إلا في حالة مخصوصة وبشروط مخصوصة . وهذا ما حملنا على أن نفرد له هذه الفقرة .

وهذه الشروط هي :

١ ـ أن يكون بصيغة المضارع .

٢ ـ أن يكون للمخاطب فقط .

٣ ـ أن يسبق باستفهام .

٤ ـ أن لا يفصل بينه وبين الاستفهام فاصل ، إلا أن يكون

ظرفاً أو جاراً ، أو أحد معمولي الفعل « قال » .

ومثال ما توفرت فيه الشروط قول هدبة بن خشرم العذري يتغزل :

٣٦ ـ مَتَى تَقُولُ القُلُصَ الرَّوَاسِما
يَحْمِلْنَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِما ؟

أي : متى تظنها تحملها ؟

(اللغة : متى تقول : متى تظن . القلص : جمع قلوص ، وهي الناقة الشابة الضامرة . الرواسم : المسرعات . الاعراب : « متى » اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية . متعلق بالفعل « تقول » . « تقول » مضارع مرفوع فاعله مستتر « القلص » مفعول به أول لفعل تقول . « الرواسما » صفة القلص . « يحملن » فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة في محل رفع . ونون النسوة فاعل . « ام » مفعول به لفعل يحملن . « قاسم » مضاف اليه . « وقاسما » معطوف على أم . « جملة : متى تقول » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يحملن » مفعول به ثانٍ لفعل تقول . الشاهد : « متى تقول » : استعمل « تقول » بمعنى « تظن » فعومل معاملة افعال القلوب (١) .

ج ـ (أَعْلَمَ) وأخواتها :

(أعلم) هي نفسها « عَلِمَ » القلبية المتعدية لمفعولين أصلها المبتدأ

---

(١) من العرب من يجري القول مجرى الظن بلا شرط من الشروط المذكورة أعلاه . وهم بنو سليم . فيقولون : قال زيد خالداً مسافراً . وهو هنا ليس على تضمينه معنى الظن ، بل على معنى الزعم . هذا ، واجراء القول مجرى الظن ليس ضرورياً في حال توفر الشروط ، بل يمكن رفع المبتدأ والخبر على الحكاية ، فتقول : « أتقول : زيد مسافر ؟ » فتكون جملة المبتدأ والخبر مفعولاً واحداً لتقول .

والخبر ، ولكنها الآن صارت على وزن (أفعل) ، أي بزيادة همزة التعدية . وقد عرفنا فيما مضى أن همزة التعدية تجعل الفعل اللازم متعدياً الى مفعول واحد ، مثل : « دخل زيدٌ إلى الغرفة ← أدخل عمرٌو زيداً إلى الغرفة » ، وانها تجعل المتعدي الى واحد متعدياً الى اثنين ، مثل : « لبس زيد ثوباً ← ألبس عمرٌو زيداً ثوباً » ، وها هي الآن تجعل « علم » المتعدي الى اثنين متعدياً الى ثلاثة ، مثل : « علم زيدٌ خالداً مسافراً ← أعلم عمرٌو زيداً خالداً مسافراً » .

وعلى هذا تكون (أعلم) فعلاً قلبياً لا يختلف عن أفعال القلوب إلا بكونه ذا ثلاثة مفعولات ، ويأتي ترتيب مفعوله الجديد الناتج عن زيادة همزة التعدية أولاً ، أما مفعولاه السابقان فهما الثاني والثالث من مفعولاته .

والنتيجة المنطقية لكل ذلك ، أن مفعولي (اعلم) الثاني والثالث لهما كل أحكام المفعولين لـ (علم) ، من حيث الاعمال والالغاء والتعليق وغير ذلك ، تقول معملاً : « أعلم زيد عمراً خالداً مسافراً » ، وتقول ملغياً : « أعلم زيدٌ عمراً خالدٌ مسافرٌ » ، وتقول معلقاً : « أعلم زيدٌ عمراً لخالدٌ مسافرٌ » . وتقول مدخلاً « أنَّ » : « أعلم زيدٌ عمراً أنَّ خالداً مسافرٌ » ، فيكون المصدر المؤول ساداً مسدَّ المفعولين الثاني والثالث ، وتقول معملاً المصدر : « إعلامُك عمراً خالداً مسافراً غيرُ صحيح » ، فتكون الكاف فاعلاً في المعنى للاعلام ، وتكون « عمراً خالداً مسافراً » مفعولات ثلاثة للمصدر « اعلام » .

هذه (أعلم) ، وهذه أحكامها . أما أخواتها فهي كل فعل جاء بمعناها ، مثل : أرى (التي مضارعها يُري) ، وأخبر ، وأنبأ ، وخبَّر ونبّأ ، وحدّث ، وما في معناها .

ويغلب في هـذه الأفعال أن يحـذف الفاعل وينوب المفعول الأول عنه ، كقول رجل من بني كلاب :

٣٧ ـ وَمَا عَلَيْكِ ـ إذا أُخْبِرْتِني دَنِفاً
وَغَابَ بَعْلُكِ يَوْماً ـ أنْ تَعُوْدِيْني ؟

(اللغة : الدنف : من لازمه مرض العشق . البعل : الزوج . تعوديني : تزوريني في مرضي . الاعراب : « وما » اسم استفهام في محـل رفع مبتدأ . « عليك » متعلقان بالخبر المحذوف . « اذا » ظرفية شرطية غـير جازمة متعلقة بجوابها المحذوف المدلول عليه بالكلام السابق . « أخبرتني » فعـل ماض مجهول . والتاء نائب فاعل (وكانت هي المفعول الأول) . والنون للوقاية . والياء مفعول به ثانٍ . « دنفاً » مفعول به ثالث . « وغاب بعلك » فعل وفاعل ومضاف اليه . « يوماً » ظرف متعلق بفعل « غاب » ، ويجوز تعليقه بفعل « أخبرت » . « أن » حرف مصدرية ونصب . « تعوديني » مضارع منصوب بحذف النون لانه من الأفعال الخمسة . والياء الأولى فاعل . والنون للوقاية . والياء الثانية مفعول به . والمصدر المؤول في محل جر بحرف جر محذوف ، والجار والمجرور متعلقان بالخبر المحذوف الذي هو لـ « ما » . التقدير : وما عليك من عيادتي ، أو بعيادتي ، أو في عيادتي ، أي : وأي شيء يجري عليك بسبب عيادتي ؟ « جملة : وما عليك » ابتدائية لا محل لها . « جملة : أخبرتني » مضاف اليها محلها الجر . « جملة جواب الشرط المحذوفة » جواب شرط غير جازم لا محل لها . « مجموع جملتي الشرط » إعتراض بين الخبر والجار المتعلق به لا محـل له من الاعراب . « جملة : وغاب بعلك » معطوفة على الجملة المضاف اليها محلها الجر . ويجوز اعتبارها حالية على تقدير « قد » : وقد غاب بعلك . ويكون محلها عندئذ النصب . « جملة : تعوديني » صلة الموصول الحرفي لا محل لها . الشاهـد : « اخبرتني دنفا » : بني « أخبر » للمجهول فناب المفعول الأول عن فاعله ، وظل الثاني والثالث مفعولين .)

د ـ أفعال التحويل :

وأما أفعال التحويل فهي كل فعل بمعنى « صيَّر » . وقد عد النحاة

منها سبعة : « صيَّر » ، نحو « صيَّرْتُ الطينَ خزفاً » ، و « جعل » ، نحو قوله تعالى : « وقَدِمْنا إلى ما عَمِلوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعلْناهُ هَبَاءً مَنْثوراً » ، و « وهب » ، كقولهم : « وَهَبَني اللهُ فِداكَ » ، أي : جعلني فداك ، و « تخذ » ، كقراءة : « لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أجْراً » و « اتَّخَذَ » ، كقوله تعالى : « واتَّخَذَ اللهُ إبراهيمَ خَليلاً » ، و « تَرَكَ » ، كقوله تعالى : « وتَرَكْنا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَموجُ في بَعْضٍ » ، و « ردَّ » ، كقول عبد الله بن الزَّبِير الأسدي :

٣٨ ـ رَمَى الحِدْثانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ
بِمِقْدارٍ سَمَدْنَ له سُمُودا

فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السودَ بِيْضاً
وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ البِيْضَ سُودا

(اللغة : الحدثان : نوازل الدهر ومصائبه . بمقدار : بكمية من المصائب . سمدن : حزنّ . الاعراب : « رمى الحدثان » فعل وفاعل . « نسوة آل حرب » مفعول به ومضاف اليه ثم مضاف اليه . « بمقدار » متعلقان بالفعل رمى . « سمدن » فعل وفاعل . « له » متعلقان بفعل سمدن . « سموداً » مطلق . « فرد » فعل وفاعل مستتر . « شعورهن » مفعول به أول . والهاء مضاف اليه . « السود » صفة للشعور . « بيضاً » مفعول به ثانٍ . « ورد وجوههن البيض سوداً » اعرابه كاعراب الشطر الأول . « جملة : رمى الحدثان » ابتدائية لا محل لها . « جملة : سمدن » صفة للمقدار محلها الجر . « جملة : فرد » يجوز عطفها على الابتدائية وعلى الوصفية . الشاهد : « رد شعورهن بيضاً » : نصب الفعل « رد » مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر لانه من افعال التحويل .)

هذا ، ولا يسري على أفعال التحويل ما سرى على أفعال القلوب من الغاء وتعليق ، فليس في هذا الباب شيء من ذلك .

أما مشتقات هذه الأفعال ومصادرها فتعمل عملها أيضاً ، فتنصب المبتدأ والخبر مفعولين لها ، تقول : « جَعْلُكَ الكتابَ رفيقاً لك حَسَنٌ » .

ولا تدخل « أنّ » على معمولي هذه الأفعال ، فلا تقول : « جعلت أن الكتاب رفيق لي » .

الباب الرابع

الجملتان

بحثنا حتى الآن في الجملة بقسميها الفعلية والاسمية ، فدرسنا عمدهـا (الفعل ، والفاعل ، ونائب الفاعل ، والمبتدأ والخبر) ، وبيَّنا ما يعرض لكل عمدة من رفع ، ونصب ، وجزم ، وتقديم ، وتأخير ، وحذف ... الخ . وبقي علينا أن نتساءل : هل الجملة الواحدة بطرفيها ، المسند والمسند اليه ، كافية لتكوّن كلاماً تاماً يعطي السامع فائدة يحسن السكوت عليها ؟

الواقع أن أكثر الكلام كذلك . إلا أن هناك حالات لا يتم فيهـا الكلام إلا بجملتين اثنتين . وذلك كالشرط والقسم . وهذا الباب مخصص للبحث فيها .

١ ـ الشرط

الشرط هو كلام يقتضي وجود جملتين ، لا يتم المعنى إلا بهما معاً ، فكأن أولاهما مبتدأ ، وكأن ثانيتهما خبر ، وذلك كقـــولك : « إن جاءَ زيدٌ أكرمته » ، فأنت ترى أن الفائدة لا تتم بالأولى وحدها « إن جاء زيد » ، ولا بالثانية وحدها « اكرمته » ، بل لا بد من الجملتين مجتمعتين حتى تتم الفائدة . وتسمى الجملة الأولى جملة الشرط ، وتسمى الثانية جواب الشرط وجزاءه .

وقبل أن نبحث في جملتي الشـــرط ، وفيما يجب لكل منهما ، أو

يجوز ، أو يمتنع ، نرى من الضروري أن نعرف أشياء كافية عن معنى الشرط وأنواعه .

آ ـ معنى الشرط :

الشرط هو تعليق حدث على حدث ، وبعبارة أخرى ، هو : ربط حدثين برابط السببية ، بحيث يكون الأول سبباً للثاني ، ويكون الثاني مسبباً عن الأول ، وذلك كربطك نجاح زيد باجتهاده في قولك : « إن يجتهد زيد ينجح » . حيث نجد الاجتهاد سبباً للنجاح ، كما نجد النجاح مسبباً عن الاجتهاد .

وهذه الرابطة السببية تستلزم ، عقلاً ، أن يوجد الثاني في حال وجود الأول ، وأن يمتنع الثاني في حال امتناع الأول .

ولكن هل تتقيد العربية بما قلناه فلا تركب تركيباً شرطياً إلا إذا كان مبنياً على السببية وحدها ؟

الواقع اللغوي يشير الى عكس ذلك ، إذ نجد التركيب الشرطي في العربية يقوم تارة على بيان السببية بين الحدثين ، وتارة أخرى يقوم على نفي السببية بينهما ، وتارة ثالثة يقوم على ربطها بغير رابط السببية . يضاف الى ذلك أن العربية تقيم رابطة السببية وحدها على أشكال مختلفة . وكل ذلك أدى الى أن يكون التركيب الشرطي في العربية على أنواع كثيرة سنفصلها لك فيما يأتي :

١ ـ الشرط الاحتمالي :

هو شرط سببي ، بمعنى أنه يقوم على ربط حدثين برابط السببية ، بحيث يكون الأول سبباً للثاني ، ويكون الثاني مسبباً عن الأول . أما تسميته بالاحتمالي فناتجة عن أن الحدث الأول ، وهو حدث السبب ، محتمل

للوجود وللعدم على حدٍ سواء . وذلك كقولك : « إن هطل المطر نبت الزرع » . حيث هطول المطر هو الحدث الأول ، حدث السبب ، وحيث نبات الزرع هو الحدث الثاني ، الحدث المسبَّب ، وحيث نجد هطول المطر حدثاً احتمالياً ، فقد يقع ، وقد لا يقع ، وبعبارة أخرى : قد يتحقق على شكل وجود ، وقد يتحقق على شكل عدم . ولما كان الحدث المسبب ، وهو نبات الزرع ، تابعاً للحدث الذي هو السبب ، أي هطول المطر ، كان نبات الزرع نفسه احتمالياً أيضاً .

وإذا جاز لنا أن نستعمل الرموز الرياضية لبيان العلاقة بين حدثي الشرط الاحتمالي ، كانت العلاقة على الشكل التالي :

$\pm$ ب $\Leftarrow$ $\pm$ ج : شرط احتمالي

حيث (ب) ترمز الى السبب ، و (ج) ترمز الى المسبب ، وحيث السهم يرمز الى أن السبب يؤدي الى المسبب ، وحيث إشارة الزائد ترمز الى التحقق على شكل إيجابي وجودي ، وإشارة الناقص ترمز الى التحقق على شكل سلبي عدمي امتناعي .

ففي كل شرط احتمالي ، مثل : « إن جئتني أكرمتك - إن هطل المطر نبت الزرع - إن جاء زيد فسلّم عليه ... الخ الخ » - نفهم الأشياء الآتية :

١ - هناك حدث محتمل للوقوع وللعدم . فله وجهان من التحقق .

٢ - هناك حدث ثانٍ مربوط بالأول برابط السببية ، وله وجهان من التحقق تبعاً لسببه الذي هو الحدث الأول .

أما الأدوات الشرطية التي تقوم بهذا النوع من الربط ، وتعطي هذه الصورة من العلاقة السببية ، فهي : إن ـ إذما ـ إذا .

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو هذا :

« في أي الأزمنة يجب أن يكون الحدث حتى يغدو حدثاً احتمالياً ؟ أفي الزمن الماضي ، أم في الزمن المستقبل ؟ » .

لعلك ـ أيها القارىء ـ أجبت بسرعة قائلاً : إنه الزمن المستقبل . وهذا صحيح إلى حدٍ ما ، فنحن بالتجربة نرى أن الاحداث المستقبلة محتملة للوقوع ولعدمه . ولا يتعين أحد الوجهين إلا بعد أن يصير المستقبل ماضياً .

من هنا جاءت قاعدة النحويين الصارمة ، والقائلة : ليس هناك شرط احتمالي إلا والزمن فيه مستقبل ، سواء أعبرنا عن الأحداث بصيغ المضارع ، مثل : إن ينزل المطر ينبت الزرع » ، أم عبرنا عنها بصيغ الماضي ، مثل : « إن نزل المطر نبت الزرع » .

ولكن مهلاً . فالأمر لم ينته بعد . ولن ينتهي بمثل هذه السهولة . فقبل أن نقرر شيئاً يجب أن نطرح هذا السؤال على أنفسنا : هل احتمالية الحدث نابعة من كونه في المستقبل ؟ أم هي نتيجة شيءٍ آخر ؟ لانه اذا تقرر الأول ، كنا مع النحويين في قاعدتهم الصارمة ، أما إن ظهر خلاف ذلك ، فقد وجب علينا أن نفتش لأنفسنا عن قاعدة أخرى .

وللاجابة عن هذا السؤال نلجأ الى الفرضية الآتية :

لنتصور إنساناً آتاه الله علم الأولين والآخرين ، فهو يعلم ما مضى وما سيأتي بكل دقة وتفصيل . فهل تكون الأحداث المستقبلية بالنسبة لهذا

الرجل احتمالية ؟ هل تكون بالنسبة اليه صالحة للوجود وللعدم على حد سواء ؟ أم هي متعينة التحقق على وجه واحد ، اما العدم ، واما الوجود ؟

لا يشك أحد في أن الأحداث بالنسبة لهذا الرجل ليست احتمالية ، لأنه يعرف سلفاً الوجه الوحيد الذي سيتحقق عليه كل حدث في المستقبل ، فهو إما أن يتحقق على صورة وجود فقط ، وإما أن يتحقق على صورة عدم فقط ، وليس عنده للحدث المستقبلي وجهان محتملان .

فأين ذهبت الاحتمالية إذن ؟ وما سبب ذهابها ؟

لقد ذهبت الاحتمالية لأن الرجل عالم بالمستقبل كعلمنا نحن بالماضي ، فلا مكان للاحتمال عنده . لأن الاحتمال لا يوجد إلا حيث يوجد الجهل . واذن ، فالاحتمالية التي كانت عندنا بالنسبة للاحداث المستقبلية ، ليست ناتجة عن كون هذه الأحداث في المستقبل بل هي ناتجة عن جهلنا نحن بهذا المستقبل وبما يأتي به من أحداث .

فاذا تقرر هذا لديك ، تبين لك فساد القاعدة النحوية السابقة التي تلزم أن يكون الشرط الاحتمالي مستقبل الزمن في كل الأحوال . فالشرط الاحتمالي جائز في الزمن الماضي اذا كانت صورة تحقق الحدث الماضي مجهولة للمتكلم . مثال ذلك أن تقول لرفيقك عن زيد الذاهب في سفر : « إن كان زيد قد عاد البارحة من سفره ، فسنلقاه اليوم في المدرسة » . ذلك لأن عودة زيد البارحة محتملة للوجهين بالنسبة اليك ، فأنت تجهل الصورة التي تحققت عليها ، أتحققت على شكل وجود ، أم على شكل عدم ؟ .

غير أن النحويين يتأولون هذا المثال الذي أسلفناه تأولاً لا يكسر قاعدتهم ، فيقولون : مثل هذه العبارة تؤول على الشكل التالي : إن يثبت أن زيداً قد عاد البارحة ، فسنلقاه غداً في المدرسة . فيصبح ثبوت عودته

هو الشرط ، والثبوت مستقبل معنىً وصيغة ، وليس ماضياً . وعلى ذلك تبقى القاعدة مطردة .

وهذا تأويل فاسد فوق ما فيه من التكلف ، ذلك لأن ثبوت عودته والاستيثاق منها ليس شرطاً للقائنا له ، ففي حال تحقق عودته على صورة الوجود ، سنلقاه حتما ، أستوثقنا من هذه العودة أم لم نستوثق ، أما في حال تحقق عودته على صورة الامتناع ، فلن نلقاه ، سواء أستوثقنا من ذلك أم لم نستوثق أيضاً .

وعلى ما قررناه من صحة مجيء الشرط الاحتمالي ماضياً عند جهل المتكلم بالوجه الذي تحقق عليه الحدث ، لا نكون في حاجة الى تقدير شيء في الآية المشهورة : « وَإذْ قالَ اللهُ : يا عيسى بنَ مَرْيَمَ أأنتَ قُلْتَ للناسِ اتَّخِذُوني وأمّيَ إلهَيْنِ من دونِ الله ؟ قالَ : سُبْحانكَ !! ما يكونُ لِيْ أنْ أقولَ ما ليسَ لي بحقٍّ . إنْ كنتُ قُلْتُهُ فقد عَلِمْتَهُ . تَعْلَمُ ما في نَفْسِي ، ولا أعْلَمُ ما في نَفْسِكَ ؛ إنَّكَ أنْتَ عَلاّمُ الغُيوب ...) . ذلك أن عيسى ـ عليه السلام ـ لما توجه اليه ربه بهذا الاستفهام التقريري ـ والاستفهام التقريري كما نعلم يقتضي ثبوت الحدث عند المقرر ـ شك في نفسه ولم يعد واثقاً من أنه قال هذا الكلام أم لم يقله ، فلما دخله الشك ، أصبح الحدث بالنسبة اليه احتمالياً على الرغم من كونه في الماضي ، فقال : « إن كنتُ قلته فقد علمته » .

فاذا تقرر لدينا أن الشرط الاحتمالي صالح لأن يكون في الماضي وفي المستقبل ، فأين يقع زمن جوابه ؟

إن زمن الجواب يلي زمن الشرط دائماً ، لأن الشرط سبب ، وجوابه وجزاؤه مُسبَّب . والسبب سابق للمسبب دائماً . فاذا كان الشرط

في المستقبل ، كان جوابه في المستقبل قطعاً ، بل وفي مستقبل يلي مستقبل شرطه . أما إن كان الشرط في الماضي ، فجـــوابه ، إما في ماضٍ يلي ماضي شرطه ، كالآية : « إنْ كنتُ قُلْتُهُ فقـد عَلِمْتَهُ » ، وإما في الحال ، وإما في الاستقبال ، كالمثال : « إن كان زيد عاد البارحة فسنلقاه غداً في المدرسة » .

أما أن يكون الشرط في الحال أو الاستقبال ، ويكون جوابه في الماضي ، فهذا لا يجوز قطعاً ، وإلا لزم منه أن يكون المسبب قبل السبب ، وهو باطل عقلاً . لكن اللغة كثيراً ما تتلاعب بعباراتها ، فتحذف أو تقفز ، فتأتي بتراكيب يخيل اليك أنها جارية على غير ما قررناه ، وعندئذ يجب رد ما حذف حتى يستقيم الكلام على قواعد العقل . فمن ذلك مثلاً قوله تعالى : « إنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ » . فهذا على تقدير : « إن يسرق يكن مماثلاً لاخ كان قد سرق من قبل » .

يمكن الآن أن نخلص الى ما يأتي :

١ ـ الشرط الاحتمالي شرط سببي ، السبب فيـه محتمل ، فالمسبب تابع له في الاحتمال .

٢ ـ الشرط الاحتمالي جائز الوقوع في كل الازمنة ، ولا يلزمه إلا أن يكون المتكلم غير عالم بصورة معينة لتحقق الحدث .

٣ ـ زمن الجواب متأخر عن زمن الشرط ، ولا يجـــوز أن يتقدم عليه .

٤ ـ أدوات الشرط الاحتمالي هي : إن ـ إذما ـ إذا .

٢ - الشرط الامتناعي :

هو شرط سببي ، أي يقوم على عقد السببية والمسببية بين حدثين ، فيجعل أولها سبباً لثانيها ، ويجعل ثانيها مسبباً عن أولها . والفرق الوحيد بين هذا النوع والنوع السابق ، هو أن السبب هنا ليس له وجهان محتملان في التحقق ، بل له وجه واحد فقط ، هو وجه الامتناع . ولما كان المسبب تابعاً للسبب عدماً ووجوداً ، كان المسبب هنا ممتنعاً أيضاً لامتناع سببه . وذلك نحو : « لو جاء زيد لأكرمته » . حيث نفهم أن السبب ، وهو مجيء زيد ، ممتنع ، وأن المسبب ، وهو اكرامه ، ممتنع أيضاً لامتناع سببه .

وهنا أيضاً قال النحاة : إن الشرط الامتناعي لا يكون إلا في الماضي سواء أعبر عنه بصيغة المضي ، مثل : « لو جاء زيد اكرمته » ، أم عبر عنه بصيغة الحال والاستقبال مثل : « لو يجيء زيد لاكرمته » ، محتجين بأن علمك بامتناع الحدث لا يتهيأ لك إلا بعد أن يدخل هذا الحدث في الزمن الماضي من غير أن يحدث .

وهنا نرد أيضاً قائلين : إن الامتناع أو ضده ليس له علاقة بالزمن ، فالزمن نسبي ، وما هو مستقبل بالنسبة لي ، سيكون ماضياً بالنسبة لاحفادي ، انما الامتناع وغيره تابع لعلم المتكلم أو جهله ، فاذا تهيأ لامرىء أن يعلم امتناع أمر في المستقبل ، جاز له أن يجعله شرطاً في تركيب امتناعي ونضرب لك على ذلك أمثلة :

يجيئك أحدهم فيقول لك : مات زيد . فتقول له : « لو مات بعد خمسين سنة لشهد صعود الانسان الى المريخ » . فموت زيد بعد خمسين سنة حدث مستقبلي قطعاً ، ولكنك ، وقد علمت امتناعه في المستقبل ، لأنه

يمتنع على الانسان أن يموت مرتين ، أمكنك أن تصب هذا الحدث المستقبلي في قالب شرط امتناعي .

مثال آخر : يجيئك أحدهم فيقول لك : حفظت الفية ابن مالك قبل أن أقرأ شروحها . فتقول له : « لو حفظتها بعد قراءة الشروح لكان ذلك أسهل عليك » . فحفظه لها بعد قراءة الشروح حدث مستقبلي ، ولكنك تعلم منذ الآن أن هذا الحفظ ممتنع الوقوع في المستقبل ، بسبب وقوعه الآن ، إذ لا يمكن الانسان أن يحفظ شيئاً هو حافظ له ، وإلا كان ذلك من تحصيل الحاصل ، وهو أمر باطل ، فلهذا كله أمكنك أن تصب هذا الحدث المستقبلي في تركيب امتناعي .

فاذا تقرر عندك ذلك فاعلم أن الشرط الامتناعي ليس له إلا أداة واحدة ، هي : « لو » . وان العلاقة فيه بين الحدثين يمكن التعبير عنها بالرموز الرياضية على الشكل التالي :

$$- ب \Leftarrow - ج \quad : \quad \text{شرط امتناعي}$$

حيث (ـ ب) يرمز الى امتناع السبب ، و (ـ ج) يرمز الى امتناع المسبب الناتج عن امتناع سببه .

وقد اختلف النحاة في أمر « لو » وإفادتها الامتناع اختلافاً كبيراً . فزعم الشلوبين أنها لا تدل على امتناع الشرط ، ولا على امتناع الجواب ، بل على التعليق في الماضي . وتبعه على هذا القول ابن هشام الخضراوي .

وقد رد ابن هشام الانصاري عليها في مغنيه قائلاً : « وهذا الذي قالاه كانكار الضروريات ، إذ فَهْمُ الامتناع منها كالبديهي ، فان كل من سمع « لو فعل » فَهِمَ عدم وقوع الفعل من غير تردد ، ولهذا يصح في

كل موضع استعملت فيه ان تعقبه بحرف الاستدراك داخلاً على فعل الشرط منفياً لفظاً أو معنىً ، تقول : « لو جاءني اكرمته ، لكنه لم يجيء » ... ومنه قوله تعالى : « ولو شِئْنا لآتَيْنا كلَّ نفسٍ هُداها ، ولكنْ حقَّ القولُ مني لأمْلأنَّ جهَنَّمَ » أي : ولكن لم أشأ ذلك فحق القول مني».

وذهب آخرون الى أنها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعاً . وهذا هو معنى عبارة المعربين : « حرف امتناع لامتناع » . وقد أبطله ابن هشام محتجاً بقوله تعالى : « ولو أننا نزّلنا إليهمُ الملائكةَ ، وكلّمَهُمُ الموتى ، وحشَرْنا عليهِم كل شيْءٍ قُبُلاً ما كانوا لِيُؤْمِنُوا » . إذ المفهوم من الآية أن عدم إيمانهم ثابت ، سواء أُنْزِلت إليهم الملائكة أم لم تنزل . وليس ابطال ابن هشام لهذا الرأي بشيء ، لأن شاهده ليس من الشرط الامتناعي الذي نحن بصدده ، بل هو من نوع آخر من أنواع الشرط سيأتي بيانه بعد قليل . أما قول المعربين « لو : حرف امتناع لامتناع » ، فهو صحيح كل الصحة إذا كان لا يقال إلا في الشرط الامتناعي . وسندافع عن هذا القول في حينه .

وقال ابن الحاجب في أماليه : « ظاهر كلامهم (أي المعربين) أن الجواب امتنع لامتناع الشرط ، لأنهم يذكرونها مع « لو لا » فيقولون : لولا حرف امتناع لوجود ، والممتنع مع « لولا » هو الثاني قطعاً ، فكذا يكون قولهم في « لو » . وغير هذا القول أولى ، لأن انتفاء السبب لا يدل على انتفاء مسببه (!!) ؛ لجواز أن يكون ثَمَّ أسبابٌ أُخر . ويدل على هذا « لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا » ، فانها مسوقة لنفي التعدد في الآلهة بامتناع الفساد ، لا أنّ امتناع الفساد لامتناع [تعدد] الآلهة » . اهـ .

وهذه مغالطة ظاهرة . ولست أدري كيف خفيت على ابن هشام

الأنصاري ، فسكت عنها مكتفياً بالقول : ان رأي ابن الحاجب اذا صح في هذه الآية ، فلا يصح في كل تركيب فيه « لو » الامتناعية .

ومغالطة ابن الحاجب تقوم على الخلط بين إفادتين تعطيها الجملة الامتناعية : الأولى هي افادة السببية والمسببية بين شيئين ، والثانية هي افادة الاستدلال بأحد الشيئين اذا عُلِم ، على الآخر اذا جُهِل . ذلك أن العقل - بعد أن يربط بين شيئين برابط السببية - يصبح من السهل عليه أن يستدل على وجود أحدهما أو على امتناعه بوجود الآخر أو امتناعه . ولنوضح ذلك بمثال :

كلنا يعلم أن مولد الكهرباء الذي في معمل شركة الكهرباء خارج المدينة ، هو الذي يمد مصابيح شوارع المدينة بالقوة الكهربائية ، وانه في حال عمله تكون المصابيح منيرة ، وفي حال توقفه تكون المصابيح مطفأة ، فعمله إذن هو سبب الانارة ، وتوقفه هو سبب الاطفاء .

لنعبر الآن عن هذه العلاقة السببية بالجملة الامتناعية الآتية : « لو توقف المولد لانطفأت الأنوار » . ولننقل هذه الجملة لانسان يقف في شوارع المدينة والمصابيح مشتعلة ، فهو - عندما يرى أن « الانطفاء » ممتنع بالمشاهدة - سيستدل على امتناع « توقف المولد » ولو كان لا يراه . ثم لننقل الجملة نفسها لانسان يقف في معمل الشركة والمولد أمامه يعمل ، فهو حين يرى امتناع « توقف المولد » بالمشاهدة ، سيستدل على امتناع « انطفاء الأنوار » في المدينة ، ولو لم يكن يراها .

ولكن الجملة في الحالين لم تتبدل فيها العلاقة السببية ، فقد ظل عمل المولد هو السبب ، وظل اشتعال الأنوار هو المسبب . وكل ما في الأمر أننا - في مقام الاستدلال - إذا رأينا السبب موجوداً أو ممتنعاً ، استدللنا به على وجود المسبب أو امتناعه ، واذا رأينا المسبب موجوداً أو

ممتنعاً ، استدللنا به على وجود السبب أو على امتناعه .

والآية الكريمة التي احتج بها ابن الحاجب مسوقة للاستدلال ، إذ لما كنا ، بالمشاهدة ، نرى امتناع الجواب ، وهو فساد الكون ، لزمنا الحكم بامتناع الشرط ، وهو تعدد الآلهة . ولكن ليس معنى ذلك أن امتناع الجواب سبب امتناع الشرط ، إنما يقال : إن امتناع الجواب دل على امتناع الشرط . أما العلاقات فهي هي : الشرط هو السبب ، والجواب هو المسبب ، وامتناع الشرط هو سبب امتناع الجواب . وعلى ذلك تظل عبارة « لو حرف امتناع الجواب لامتناع الشرط » صحيحة لا غبار عليها .

٣ ـ الشرط الوجودي :

هو شرط سببي أيضاً ، أي يقوم على ربط الشرط بالجواب برابط السببية ، فيكون الشرط هو السبب ، ويكون الجواب هو المسبب . إنما الأمر هنا على عكس الأمر في الشرط الامتناعي : السبب هنا متحقق على صورة الوجود ، لا على صورة الامتناع ، ولما كان الجواب يتبع الشرط امتناعاً ووجوداً ، فهو هنا موجود أيضاً . وذلك مثل : « لما رأيت الجبن عاراً تشجعت » حيث نفهم أن الحدث الثاني . وهو التشجع ، موجود لوجود الحدث الأول ، وهو رؤيتي الجبن عاراً .

ويقرر النحاة هنا أيضاً أن الشرط الوجودي لا يكون إلا في الماضي ، محتجين بأن الحدث لا يمكن الحكم عليه بالوجود إلا اذا دخل في الماضي وتحقق وجوده . وردّنا عليهم هنا كردّنا عليهم في الشرط الامتناعي ، فنقول : إذا ثبت للمتكلم تحقق حدث مستقبلي على صورة وجود ، فلا مانع يمنع من صبه في قالب شرط وجودي ، مثل : « لما كنت ستسافر غداً فاني أحمّلك هذه الرسالة الى زيد » .

هـذا ، والاداة الوحيـدة للشرط الوجودي هي « لمّا » التي يقال فيها : حرف وجود لوجود ، أو حرف وجوب لوجوب [١] . أي وجود الثاني لوجود الأول . ويمكن التعبير عن علاقة الشرط الوجودي بالصورة الآتيـــة :

+ ب ⇐ + ج : شرط وجودي

٤ ـ الشرط الامتناعي الوجودي :

وهو شرط سببي أيضاً ، أي يقوم على ربط الشرط بالجواب برابط السببية ، لكن الشرط ههنا موجود ، ووجوده سبب امتناع الجـــواب ، وذلك مثل : « لولا المطر لهلك الزرع ـ ولوما رحمة الله لهلك الناس » . حيث نفهم أن هلاك الزرع والناس ممتنعان بسبب وجود المطر ورحمة الله .

وهذا النوع من الشرط يمكن رده بسهولة الى الشرط الامتناعي الذي يكون فيه الشرط والجواب ممتنعين . أما سبب وجود الشرط هنــا وعدم امتناعه ، فهو أنه كان ممتنعاً مع « لو » ، فلما جاءتـه «لا ، وما » مركبتين مـع « لو » على شكل « لولا ولوما » ، انتفى امتناعه ، فانقلب الى وجود ، لان نفي النفي اثبات ، كما نعلم .

---

(١) وزعم ابن السراج ـ وتبعه الفارسي ثم ابن جني ثم جماعة ـ انها ظرف بمعنى « حين » ، وانها مضافة إلى الجملة التي بعدها ، وانها متعلقة بجوابها . والواقع خلاف ذلك ؛ لان الظرف لا يقيم علاقة سببية بين الحدثين . فاذا قلت : سافرت حين طلعت الشمس ، لم يكن طلوع الشمس سبباً لسفري ، بل كان محدداً لوقت سفري فقط . أما « لما » فهي تقيم سببية بـــين الحدثين ، ألا ترى كيف ان تشجعي كان بسبب رؤيتي الجبن عاراً ، كما في المثال اعلاه ؟ فلهذا كانت حرفاً مثل سائر حروف الشرط بما فيها « إذا » التي نعتبرها حرفاً لهذا السبب نفسه . وسيكون لنا كلام على « اذا » هذه فيما بعد .

وعلى هذا تكون « لولا » هي « لو » نفسها ، أضيف اليها حرف نفي من أجل نفي امتناع شرطها ، لينقلب الامتناع إلى وجود . وكذا الأمر مع « لوما » .

هذا ، والشرط الامتناعي الوجودي له أداتان هما : لولا ـ ولوما ، اللتان يقال في كل منها : حرف امتناع لوجود . أي : امتناع الجواب لوجود الشرط . ويمكن التعبير عن علاقة هذا النوع من الشرط بالصورة التالية :

+ ب ⇐ - ج : شرط امتناعي وجودي

٥ ـ الشرط اللا سببي :

وهذا النوع يختلف عن الأنواع السابقة اختلافاً جوهرياً ، فهو لا يرمي إلى إقامة علاقة سببية بين الحدثين ، بل على العكس تماماً ، يرمي الى نفي العلاقة السببية المتوهمة بينها ، ولهذا سميناه بالشرط اللاسبي ، كما يمكن تسميته بالشرط الوصلي ، لأن المعربين جروا على اعراب اداته في بعض الأحيان بقولهم « وصلية » . ويتضح كل ذلك بالمثال الآتي :

كلنا يعلم أن الموت لا علاقة سببية تربطه بالحذر أو بعكس الحذر ، أي الغفلة . لكن قد يتوهم أحدنا ، عن جهل منه ، أن الغفلة سبب للموت ، وان الحذر سبب للخلود . فاذا أردنا أن ننفي هذه العلاقات الوهمية القائمة في ذهنه ، لجأنا إلى حيلة بارعة ، وهي أن نأخذ الحذر الذي ارتبط في ذهن صاحبنا بالخلود ، فنربطه له بالموت ، قائلين : « ستموت ولو كنت حذراً » . فاذا قبل حكمنا هذا ، انقطعت الرابطة التي كان يقيمها بين الحذر والخلود ، لكنه في الوقت نفسه ، لا يستطيع أن يؤمن بأن الحذر سبب للموت ، فينتهي به الأمر إلى رفض كلتا العلاقتين ، والاعتقاد

بأن الموت وعكسه ، لا ارتباط له بالغفلة وعكسها . وهذا هو المطلوب .

الشرط اللاسببي هو إذن شرط لفظي فقط ، وهو ، بدلاً من أن يقيم بين الحدثين علاقة سببية كانت مجهولة لدى السامع ، ينفي علاقة سببية كان يتوهمها السامع بين الحدثين .

ويكثر مجيء الشرط اللاسببي على النظام الظاهر في المثال السابق . وهو أن يكون جواب الشرط محذوفاً ، مدلولاً عليه بالكلام السابق . ولكن هذا ليس لازماً دائماً . فقد يأتي على النظام الطبيعي لكل شرط ، مثل قوله تعالى : « ولو رُدُّوا لعادوا لما نُهُوا عنه » . حيث نفهم أن عودة الكفار إلى كفرهم لا علاقة لها بردهم إلى الحياة الدنيا ، وأنها ستقع سواءٌ أردّوا أم لم يردوا ، ومثل قوله تعالى : « ولو أننا نَزَّلنا إليهمُ الملائكة ، وكلمهمُ الموتى ، وحشرنا عليهم كل شيء قُبُلًا ما كانوا ليؤمنوا » ، حيث نفهم أن عدم إيمانهم لا علاقة له بتلك الأشياء ، وانه واقع سواءٌ أوقعت هي أم لم تقع ، ومثل قولهم تعالى : « ولو أنّ ما في الأرضِ من شجرةٍ أقلامٌ ، والبحرُ يَمُدُّه من بعدِهِ سبْعَةُ أبحرٍ ، ما نَفِدَتْ كلماتُ اللهِ » حيث نفهم أن كلمات الله لن تنفد سواءٌ أكان البحر مداداً والشجر أقلاماً ، أم لم يكونا كذلك .

وكثيراً ما يلتبس الشرط الامتناعي بالشرط اللاسببي ، فالذي يميز أحدهما من الآخر أن الأول يصح أن يعقبه حرف الاستدراك داخلاً على فعل الشرط منفياً ، مثل : « لو جئتني لاكرمتك ، لكنك لم تجىء » ، وان الثاني يصح أن يعقبه اسم الاستفهام « كيف » داخلاً على فعل الشرط منفياً ، مثل : « لو حلفت بالله ما صدقتك ، فكيف إذا لم تحلف ؟ » .

وأداة الشرط اللاسببي التي رأيناها في جميع الشواهد والأمثلة السابقة هي « لو » . ولكنها ليست الوحيدة ، بل تشاركها في ذلك « إنْ »

أيضاً ، تقول : « يعمل زيدٌ وإن كان متعباً » ، فعمله ثابت سواءٌ أكان متعباً أم لا . ومنه قوله تعالى : « إن تستغفرْ لهم سبعين مرةً فلن يغفرَ اللهُ لهم » . فعدم المغفرة ثابت سواء استغفر الرسول لهم أم لم يستغفر .

إن النحاة لم يفرقـوا بين الشرط السببي والشرط اللاسببي ، بـل عدوهما شيئاً واحداً . فمن هنا ـ على ما نعتقد ـ جاء اضطراب قواعـدهم واختلافهم الكبير ، إذ من غير الممكن أن تطرد القواعد نفسها في نوعين من الشرط يختلف أحدهما عن الآخر اختلافاً جوهرياً . فاذا علمنا هذا ، فهمنا لماذا يزعم الشلوبين أن « لو » لا تفيـد امتناعاً مطلقـاً ، ذلك لأنه ينظر في شواهد من الشرط اللاسببي فلا يجد امتناعاً من نوع ما ، وهو في قوله على حق ، ولكنه يمثل نصف الحقيقة ، أما النصف الثاني فيمثله المعربون عندما يقولون : لو حرف امتناع لامتناع . ناظرين الى شواهد من الشرط السببي الامتناعي .

وأخيراً ، يمكننا التعبير عن الشرط اللاسببي بالرموز الرياضيـة على الصورة التالية :

∓ ب ⇐ + ج

ولنلخص ما مر معنا بما يلي :

١ ـ الشرط السببي الاحتمالي : (± ب ⇐ ± ج). وأدواته إن ـ إذما ـ إذا .

٢ ـ ألشرط السببي الامتناعي : (ـ ب ⇐ ـ ج). وأداته : لو

٣ ـ الشرط السببي الوجودي : (+ ب ⇐ + ج). وأداته : لما

٤ ـ الشرط السببي الوجودي الامتناعي : (+ ب ⇐ ـ ج) وأداتاه : لولا ـ لوما.

٥ ـ الشرط اللاسبي : (± ب ⇐ + ج) وأداتاه : إن ـ لو

٦ ـ شبه الشرط :

شبه الشرط هو ربط بين حدثين ، ولكن لا برابط السببية كما رأينا في الشرط ، بل برابط آخر من الروابط الآتية : الذات العاقلة ـ الذات غير العاقلة ـ الزمان ـ المكان ـ الكيفية .

١ ـ فمثال الربط بالذات العاقلة : « من يجتهد ينجح » . وأداته : مَنْ

٢ ـ » » » غير العاقلة : « ما تزرعْ تحصدْ » . وأداتاه : ما ـ مهما .

٣ ـ » » بالزمان : « متى تجلس أجلس » . وأداتاه : متى ـ أيان

٤ ـ » » بالمكان : « أين تجلس أجلس » . وأدواته : أين أنى ـ حيث .

٥ ـ » » بالكيفية : « كيفما تجلس أجلس » . وأداته : كيف

وأما (أيّ) فهي تصلح لأنواع الربط الخمسة ، لانها اسم شديد الابهام ، وانما يأخذ معناه مما يضاف اليه ، فان أضيفت الى عاقل فهي بمنزلة « من » ، مثل : « أيّ رجلٍ يجتهد ينجح » ، وان أضيفت الى غير عاقل ، كانت بمنزلة « ما ومهما » مثل : « أيّ شيءٍ تزرعْ تحصدْ » .. وهكذا .

لنعد الآن الى الامثلة الخمسة . سنجد في المثال الأول أن النجاح

والاجتهاد يشتركان في ذات عاقلة واحدة غير محددة ، معبرٍ عنها بكلمة « من » . وسنفهم منه أن المجتهد والناجح شخص واحد ، دون تحديد لهذا الشخص ، فقد يكون زيداً أو عمراً أو خالداً أو غيرهم . ولكننا لن نفهم منه أن الاجتهاد سبب للنجاح .

وسنجد في المثال الثاني أن الحصاد والزراعة يشتركان في ذات واحدة غير عاقلة وغير محددة ، معبرٍ عنها بكلمة « ما » . وسنفهم منه أن المزروع والمحصود شيء واحد ، دون تحديد لهذا الشيء ، فقد يكون قمحاً أو شعيراً أو ذرة أو غيرها .

وكذا الأمر في بقية الأمثلة ، حيث تجد جلوسي وجلوسك يشتركان في زمن واحد غير معين ، ثم في مكان واحد غير معين ، ثم بكيفية واحدة غير معينة .

غير أن شبه الشرط يعطي ـ بأسمائه المبهمة هذه : من ـ ما ـ مهما أين ... الخ ـ يعطي معنى آخر فوق معنى الربط ، هو معنى العمومية ، وتصبح الجمل السابقة مساوية في معانيها للعبارات الآتية بهذا الشكل :

١ ـ من يجتهد ينجح = كل مجتهد ناجح . لا ينجح إلا المجتهد .

٢ ـ ما تزرع تحصد = كل شيء تزرعه تحصده . لا تحصد إلا ما تزرعه .

٣ ـ متى تجلس أجلس = كل زمن تجلس فيه أجلس فيه . لا أجلس إلا في زمن جلوسك .

٤ ـ أين تجلس أجلس = كل مكان تجلس فيه أجلس فيه . لا أجلس إلا في مكان جلوسك .

٥ ـ كيفما تجلس أجلس = كل كيفية تجلس عليها أجلس عليها .
لا أجلس إلا على كيفية جلوسك .

واضح مما تقدم أننا نختلف مع النحاة في مسألة واحـدة ، هي : هل في التراكيب التي تستعمل فيها اسماء الشرط (من ـ مهما ـ أين ... الخ) ـ علاقة سببية بين الحدثين بالاضافة الى الربط بالذات أو بالمكان أو بالزمان ... الخ ـ أم لا ؟

أما نحن فقلنا : لا . ولهـذا سمينا هذا النوع من التراكيب بشبه الشرط ولم نسمه شرطاً حقيقياً .

وأما النحاة فقالوا: بل توجد علاقة سببية بين الحدثين . وانمـــا استعملوا الاسماء في هذه التراكيب بدل الحروف لغاية التعميم . فبـدلاً من أن نقول : « إن يجتهد زيد أو عمرٌو أو بكر أو خالد ، ينجحوا » قلنا « من يجتهد ينجح » . فأغنت « من » بابهامها عن ذكر ما لا يعـد ولا يحصى من الاسماء .

وفي اعتقادنا أن الذي حملهم على توهم علاقة السببية بين الحدثين في هذا الذي نسميه بشبه الشرط ، هو معنى التعميم من جهة ، والتـــلازم الشديد بين الحدثين لارتباطها بذات واحدة ، أو مكان واحد ، أو زمان واحد ، من جهة ثانية . غير أن هذين يجب ألا يخدعانا عن حقيقة هـذا النوع من الربط ، فهو ربطٌ خالٍ من معنى السببية قطعاً . وسنبرهن على ذلك بمثالين اثنين فقط خوف الاطالة:

١ ـ قال الله تعالى : « أينما تكونوا يُدْرِكْكُمُ الموت ، ولو كنتم في بروج مشيدة » .

فماذا نفهم من هذه الآية ؟

نفهم منها شيئين فقط : أولهما ربط الحدثين - وجـــودنا وادراك الموت لنا - بمكان واحد ، والثاني عمومية هذا المكان . وعلى هذا ، نفهم الآية على الشكل الآتي : كل مكان توجدون فيه ، يتربص بكم الموت فيـه أيضاً .

هل هناك رابط سببي بين الحدثين بالاضافة إلى ما ذكرت ؟ لا . والدليل على ذلك من جهتين :

الأولى : أنه ليس هناك عاقل يرى أن وجود الكائن الحي في مكان ما سبب لادراك الموت له ، فلو كان التحيّز في المكان سبباً للموت ، لـكان كل حي ميتاً بمجرد أن يخلق ويأخذ حيّزه من المكان . وهذا باطل عقلاً ، كما أنه باطل بالمشاهدة .

الثانية : أنه لو كان بين الشرط وجوابه علاقـة سببية ، لما عطف الله عليه شرطاً لا سببياً بقوله : « ولو كنتم في بروج مشيدة » . فهـذا الشرط اللاسببي يشير بوضوح إلى عدم وجود علاقة سببية بين التحيز في المكان وبين ادراك الموت لنا .

٢ - وقال تعالى : « وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره » .

فواضح من هذه الآية أيضاً أن وجودنا في كل مكان ليس سبباً لتولية وجوهنا شطر المسجد الحرام . بل السبب المعروف لهذا الحدث هو إرادة الصلاة ، وليسَ الوجودَ في كل مكان ، وإلا لكان علينا أن نتجه بوجوهنا شطر الكعبة في كل تنقلاتنا . ولم يقل بهذا عاقل .

وأخيراً ، فلنا دليل على صحة ما نذهب اليـــه مستمد مما قرره النحاة أنفسهم فيما سموه هم بشبه الشرط . وذلك أنهم قالوا : كل تركيب يفهم منه العموم فهو شبيه بالشرط ، ويصح أن تلحق الفاء خبره ، كما

ضميراً مستتراً يعود على « من » . فأما قول سعد بن مالك :

مَنْ صدَّ عن نيرانِهـا فأنا ابن قيس لا براحُ

فعلى تقدير : « فأقول له أنا ابن قيس » فيكون الضمير في « له » عائداً على « من » . وهذه الظاهرة شيء طبيعي ، لأننا قلنا إن هذه الاسماء لا تقيم علاقة سببية بين الحدثين ، بل تجعل الحـدثين يشتركان في الذات أو في المكان أو في الزمان ، فكان طبيعياً أن يوجد في جملة الشرط اسم المكان ... ظاهراً ، وان يوجد في جملة الجواب ضميره العائد عليه ، فبغير هذا لا يتم اشتراك ولا ارتباط .

فاذا تقرر هذا لديك ، فاعلم أن « إذا » ليس لها في الجواب ضمير يعود عليها . وهذا دليل واضح على حرفيتها .

ولا أعلم أحداً من النحاة ـ في حدود ما قرأت ـ أشار إلى مثل ما نذهب اليه ، إلا ابن يعيش . ولكنه اشترط لحرفيتها أن تكون متلوة بـ « ما » الزائدة . قال في شرحه على المفصل (١) : فأما « إذا ما » ، فان سيبويه لم يذكرها في الحروف . والقياس أن تكون حرفاً كـ « إذما » ولذلك لا يعود اليها ضمير مما بعدها كما يعود إلى غيرها مما يجازي به من نحو « من ـ وما ـ ومهما » . فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى » . اهـ .

★ ★ ★

وبعد هذا الحديث الطويل عن الشرط وأنواعه وأدواته ، نرى أن الوقت قد حان للكلام على جملتي الشرط وأحكامها :

ب ـ أحكام جملة الشرط :

١ ـ ٤٧/٧

تلحق الفاء جواب الشرط ، وذلك مثل : « كل مجتهد فهو ناجح ، والذي يأتيني فله درهم » . ولست أدري أي فرق بين هـــذا وبين أن نقول : « من يجتهد ينجح ، ومن يأتني فله درهم » . فاذا كانوا لا يقولون بوجود رابط سببي بين المبتـدأ وخـبره فيما سموه بشبه الشرط ، فان ذلك يلزمهم أيضاً فيما سميناه نحن بشبه الشرط ، لأن شبه شرطنا مثل شبه شرطهم في المعنى ، بلا زيادة ولا نقصان .

بقي شيء أخير لا بد من إيضاحه . وهـو قضية « إذا » . فلعل القارىء لاحظ أننا لم نذكرها بين أدوات شبه الشرط . بل ضمناها إلى أدوات الشرط السببي الاحتمالي . ذلك لأننا نميل إلى اعتبارهـا حرفاً مثل « إن » ، لا ظرفاً للزمان مثل « متى ، وأيان » . وذلك للأسباب الآتية :

١ ـ إن « إذا » تربط الحدثين برابط السببية . وهـــذه وظيفة الحروف الشرطية كلها . أما ما يسمى باسماء الشرط ، فقد رأينـا أنه لا سببية بين حدثيها .

٢ ـ إن كل الأحكام الـــتي يختص بها حرف الشرط « إن » ، تسري على « إذا » أيضـاً . وذلك مثل جواز إضمار فعـــل الشرط على شريطة التفسير ، نحو : « إن أحد جاءك فسلمه هذا الكتاب ـ إذا أحد جاءك فسلمه هذا الكتاب » . وغير ذلك مما لا ينطبق إلا على « ان » و « إذا » . فلو كانت « إذا » اسم زمان ، لكانت معاملتها معاملة اسمي الزمان « متى ـ أيان » ، لا معاملة حرف الشرط « إن » .

٣ ـ إن كل ما يسمى باسماء الشرط لا بد معه من ضمير في جوابه يعود عليه ، مثل : « من يجتهد ينجح » ، حيث نجـد فاعل « ينجح »

١ ـ لا بد أن تكون فعلية . (إلا مع لو ولولا كما سنرى) . فان تلا أداة الشرط منصوب فهو مفعول لفعل محذوف يفسره ما بعده ، مثل : « إنْ زيداً رأيتَه فسلِّم عليه » ، إذ التقدير : إن رأيتَ زيداً رأيتَه فسلم عليه . وقد يكون المنصوب خبراً لكان المحذوفة ، مثل : « التمس ولو خاتماً من حديد » إذ التقدير : ولو كان الملتمس اخاتماً . أما إن تلاها مرفوع ، فليس مبتدأ ، وإنما هو فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، مثل : « إن زيدٌ جاء فسلم عليه » ، إذ التقدير : إن جاء زيد جاء فسلم عليه (١) .

٢ ـ يجوز أن تكون مضارعية ، مثل : « إن تجتهدْ تنجحْ » ، أو ماضية ، مثل : « إن اجتهدت نجحت » . أما بعد « لمّا » فلا تكون إلا ماضية ، مثل : « لما جاءني زيد سلمت عليه » .

٣ ـ يغلب على جملة الشرط بعد « لولا » أن تكون مؤلفة من مرفوع فقط ، مثل : « لولا المطر ، لهلك الزرع » . ثم اختلف النحاة

---

(١) هذا هو المذهب المشهور . وهو مذهب البصريين . أما الكوفيون فيعتبرون المرفوع بعد أداة الشرط فاعلاً مقدماً للفعل الذي بعده ، لأنهم ـ كما علمت ـ يجيزون تقدم الفاعل على فعله . وهناك فريق يقول بجواز أن يكون المرفوع بعد أداة الشرط مبتدأ خبره الجملة التي بعده ؛ ولكن أكثر النحاة يضعفونه . ولست أرى وجهاً للتضعيف . نعم ، إن الشرط لا يكون إلا بربط الأحداث ، لكن هذا لا يلزم منه أن تباشر أداة الشرط الفعل المعبر عن الحدث ، بل يكفي أن تكون الجملة مشتملة على فعل حتى تصير صالحة لأن تقع جملة شرطية . ثم ان « زيد جاء » و « جاء زيد » متساويتان في المعنى كل التساوي ، أما قولنا عن الأولى انها اسمية وعن الثانية انها فعلية ، فهو مجرد اعتبار نحوي لا يغير من واقع العبارتين شيئاً . هذا ، وما دامت الشواهد مستفيضة على دخول أداة الشرط على مرفوع ، فلست أرى داعياً للتمسك بهذه القاعدة مع ما تجره من التكلف والتأويلات التي لا لزوم لها . واذا كنا قد سلمنا أن جملة الشرط بعد « لولا » اسمية ، فما المانع من تجويز الاسمية بعد غيرها من الأدوات؟

في أمر هذا المرفوع : قال فريق منهم : هو فاعل لفعل محذوف ، جرياً على القاعدة العامة القائلة إن أداة الشرط لا يليها إلا الفعل . ورُدَّ هذا القول لأنه يتنافى مع قاعدة أخرى تقول : لا يجوز حذف فعل الشرط مع بقاء فاعله إلا شريطة التفسير ، وليس بعد مرفوع « لولا » مفسر . وقال فريق ثانٍ : هو مرفوع بلولا لنيابتها عن الفعل المحذوف ، أو بها أصالةً . وردّ هذان أيضاً للسبب المذكور . وقال فريق ثالث ، وقولهم هو المشهور : إنه مبتدأ محذوف الخبر وجوباً . ولا يكون هذا الخبر إلا كوناً عاماً ، فان كان كوناً خاصاً لم يجز ذكره ، فلا تقول : « لولا زيد مسافر لذهبت اليه » ، بل تقول ـ اذا أردت هذا المعنى : « لولا سفرُ زيدٍ لذهبت اليه » جاعلاً من مصدر الكون الخاص مبتدأ محذوف الخبر . وأجاز قوم ظهور الخبر إن كان كوناً خاصاً لا يعلم إلا بذكره ، مستشهدين بالأثر : « لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لهدمت الكعبة » .

ويكثر وقوع « أنّ » وصلتها بعد « لولا » ، مثل : « لولا أن زيداً مسافر لزرته » . وقد اختلف النحاة في المصدر المؤول من « أن » وصلتها : قال سيبويه : هو مبتدأ لا خبر له لاشتمال الصلة على المسند والمسند اليه . وقال غيره : هو مبتدأ محذوف الخبر . وقال آخرون : هو فاعل لفعل محذوف تقديره « ثبت » .

واذا ولي « لولا » ضمير رفع ، مثل : « لولا أنتَ لوقعت في ورطة » . فلا خلاف في أنه قائم مقام الاسم المرفوع ، فيعرب اعرابه على اختلاف المذاهب السالفة الذكر . أما اذا وليها ضمير جر ، مثل : « لولاك لوقعت في ورطة » ، فقد اختلفوا : قال سيبويه والجمهور : هو مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ ، وتكون « لولا » في هذه الحالة حرف جر شبيهاً بالزائد . وقال الاخفش : « لولا » غير جارة ، والضمير مبتدأ

وقد أنيب الضمير المخفوض عن الضمير المرفوع (١) .

٤ ـ قد يلي « لو » أنّ وصلتها ، مثل : « لو أنك مجتهد لكافأتك » . والخلاف في المصدر المؤول كالخلاف المذكور في « لولا » .

وقد تليها الجملة الاسمية شذوذاً ، كقول عدي بن زيد العبادي :

٣٩ ـ لو بغيرِ الماءِ حَلْقي شَرِقٌ
كنت كالغَصَّانِ : بالماءِ اعتصاري

(اللغة : الشرق : المحتبس الماء في الحلق . الغصان : من أصابته الغصة . الاعتصار : شرب الماء قليلاً لتزول الغصة . المعنى : لو غصصت بغير الماء لأزلت غصتي به ، ولكن إن شرقت بالماء نفسه ، فبماذا أزيل شرقي ؟ ! الاعراب : « لو » حرف شرط غير جازم . « بغير » متعلقان بشرق . « الماء » مضاف اليه . « حلقي شرق » مبتدأ ومضاف اليه وخبر . « كنت » كان واسمها . « كالغصان » الكاف اسم في محل نصب خبراً لكان ، وهو مضاف والغصان مضاف اليه . « بالماء » متعلقان بخبر مقدم محذوف . « اعتصاري » مبتدأ مؤخر ومضاف اليه . « جملة : حلقي شرق » ابتدائية لا محل لها . « جملة : كنت كالغصان » جواب شرط لا محل لها . « جملة : بالماء اعتصاري » بدل من خبر « كنت » فمحلها النصب ، أو تفسير له فلا محل لها . الشاهد : « لو حلقي شرق » : وقعت الجملة الاسمية شرطاً بعد « لو » شذوذاً (٢)) .

---

(١) وهناك وجه ثالث لم يذكره النحاة ، ولا أرى بأساً به . وهو أن يعتبر الضمير مضافاً اليه ناب عن مضافه المحذوف ، فأصل : « لولاك » : « لولا وجودك » . ثم حذف المضاف ، وهو « وجود » وناب المضاف اليه ، وهو الكاف ، منابه محتفظاً بشكاه المخفوض .

(٢) يرفض الفارسي هذا الشذوذ ، ويؤول البيت على تقدير محذوفين : « لو شرق حلقي هو شرق » . فحذف الفعل « شرق » ، والمبتدأ « هو » . وعلى ذلك يكون « حلقي » فاعلاً لفعل محذوف . و « شرق » خبراً لمبتدأ محذوف وهذا تكلف ظاهر كما ترى ، سببه الحرص على اطراد القاعدة . ولو أن النحاة سلموا بمبدأ الشذوذ ـ وهو شيء حتم في كل لغة ـ ثم وسعوا قليلاً من دائرته ، لاستغنوا عن كثير من هذه التأويلات التي لا لزوم لها .

٥ ـ يجب الترتيب بين أجزاء جملة الشرط ، فلا يتقدم فعلها على أداة الشرط ، ولا شيء من معمولاته ، إلا أن يكون جاراً لاداة الشرط أو مضافاً اليها ، مثل : « في أي مكان تجلس أجلس » و « ديوانَ من تقرأ أقرأ » .

٦ ـ لا يكون فعل الشرط طابياً أبـــداً ، فـلا يقال : « إنْ إضربِ الغلام يتأدبْ » .

٧ ـ لا يكون فعل الشرط جامداً أبـــداً ، فلا يقال : « إنْ ليس زيدٌ مسافراً زرته » .

٨ ـ لا يجوز اقتران فعل الشرط بحرف استقبال ، أو بقسم ، أو بأداة استفهام [1] ، أو « ما » ، أو « لن » ، أو « إنْ » النافية ، أو « قد » ، أو « إنما » ، أو « ربما » .

٩ ـ يجوز حذف فعل الشرط مع بقاء مرفوعه ظاهراً يتلوه مفسر للفعل المحذوف ، مثل قوله تعالى : « وإنْ أحَدٌ مِنَ المُشْرِكين استجارَكَ فَأجِرْهُ » . والتقدير : إن استجارك أحد استجارك . وكقول عمر رضي الله عنه : « لو غيرك قالها يا أبا عبيـدة » . والتقدير : لو قالهـا غيرُك قالها . وكقوله تعالى : « إذا السماءُ انفطرتْ ، وإذا الكواكب انتثرتْ ، وإذا البحارُ فُجّرَتْ ، وإذا القُبُـورُ بُعْثِرَتْ ـ عَلِمَتْ نفسٌ ما قَدّمَتْ وأخّرَتْ » . والتقـدير : إذا انفطرت السماءُ انفطرت ... الخ . وهذا الحكم خاص بالأدوات الشرطية الثلاث : إن ـ لو ـ إذا .

---

(١) إلا أن تكون أداة الاستفهام همزة ، وان تأتي قبل أداة الشرط ، نحو : « أإن جاء زيد سلمت عليه ؟ » .

١٠ - يجوز حذف فعل الشرط وفاعله مع بقاء مفعوله متلواً بالمفسر ، وهذا ما يسمى بالاشتغال ، مثل : « إن زيداً رايتَه فسلِّمْ عليه » التقدير : إن رأيت زيداً رأيته . وهذا الحكم خاص بالأدوات الثلاث : إن - لو - إذا .

١١ - يجوز حذف جملة الشرط كلها استغناء عنها بجملة الجواب مع وجود دليل يدل عليها ، كقول الأحوص يخاطب زوج اخته :

٤٠ - فَطَلِّقْها ، فَلَسْتَ لها بِكُفْءٍ
وإلاّ ، يعلُ مَفْرِقَكَ الحُسامُ

أي : وإنْ لا تطلقها يعل مفرقك الحسام .

(الاعراب : « فطلقها » فعل وفاعل مستتر ومفعول به . « فلست » فاء استئنافية ثم ليس واسمها . « لها » متعلقان بكفء . « بكفء » باء زائدة ، ثم خبر لليس مجرور لفظاً منصوب محلاً . « وإلا » واو عاطفة ، ثم حرف شرط جازم ، ثم لا نافية لا عمل لها . « يعل » مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة . « مفرقك » مفعول به مقدم ، والضمير مضاف اليه . « الحسام » فاعل . « جملة : طلقها » ابتدائية لا محل لها . « جملة : فلست لها بكفء » استئنافية لا محل لها . « جملة الشرط المحذوفة » معطوفة على الاستئنافية لا محل لها . « جملة : يعل الحسام » جواب شرط لا محل لها . الشاهد : « وإلا يعل » : حذفت جملة الشرط لدليل دل عليها .)

وهذا الحذف يكثر بعد « إن » ، ويقل بعد غيرها قلة بالغة ، حتى حكم بعضهم بعدم جوازه .

١٢ - يجوز زيادة « ما » بعد أدوات الشرط ، واحكام هذه الزيادة ثلاثة : (١) - لازمة : وذلك في « إذما وحيثما » . (٢) - ممتنعة : وذلك بعد « لو - لولا - لوما - من - مهما - ما - أيان » (٣) -

جائزة : وذلك بعد سائر الأدوات ، مثل « إما ـ إذا ما ـ متى ما ـ أينما كيفما ـ أيا » .

هذا ويعتبر النحاة « ما » التي في « إذما وحيثما » كافة لهما عن الاضافة الى الجملة التي بعدهما .

ج ـ أحكام جملة الجواب :

١ ـ لا يشترط في جملة الجواب شكل معين ، فتأتي فعلية أو اسمية ، متصرفة الفعل أو جامدته ، خبرية أو انشائية . (ما عدا جواب لو ولولا ولوما ولما كما سنرى) .

٢ ـ يجب حذف جملة الجواب إن سبق الشرط أو اكتنفه ما يدل عليها ، نحو : « انت ظالم إن فعلت » . التقـــدير : أنت ظالم إن فعلت فأنت ظالم . و « أنت ـ إن فعلت ـ ظالم » .

٣ ـ إذا كانت جملة الجواب ذات شكل من الأشكال الممنوعـة في جملة الشرط ، وجب اقترانها بالفاء ، مثل : « إن تجتهد فأنت ناجح ـ إن تجتهد فعسى أن تنجح ـ إن كان زيد في الدار فهل تزوره ؟ ـ من اجتهد فقد ضمن نجاحه ـ إن جئتني فـأ كرمك ـ إن جئتني فسوف أكرمك ـ ... »

وقد جاءت جمل جوابية خالية من الفاء رغم توفر الشروط الموجبة لها ، كقوله صلى الله عليه وسلم في حديث اللقطة : « فان جاء صاحبها ، وإلا استمتع بها » ، وكقوله تعالى : « وإن أطعتموهم إنكم لمشركون » ، وكقوله : « وإذا رآك الذين كفروا إنْ يتّخذونك إلا هُزُوا » .

وعلى عكس ذلك ، جاءت جملة جوابيـة مقرونة بالفاء وليس فيهـا

سبب يدعو إلى ذلك ، كقوله تعالى : « فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فلا يخافُ بخساً ولا رَهَقاً » ، وقوله : « ومَنْ يَعْمَلْ من الصالحاتِ وهو مُؤْمِنٌ فلا يخافُ ظُلْماً ولا هضماً » ، وقوله : « ومن جاء بالسَّيِّئَةِ فكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ » .

٤ ـ تنوب « إذا » الفجائية مناب الفاء الرابطة بشروط : أن تكون الأداة « إن » أو « إذا » ، وأن تكون جملة الجواب اسمية ، وأن لا تدل على طلب ، وأن لا تسبق بنفي ولا بناسخ . فمثال ما اجتمعت فيه الشروط قوله تعالى : « فاذا أصابَ بِهِ مَنْ يشاءُ مِنْ عبادِهِ ، إذا هم يَسْتَبْشِرون » ، وقوله : « ثُمَّ إذا دعاكم دعوةً من الأرضِ ، إذا أنتم تخرجون » .

٥ ـ ورد في المسموع القليل اقتران جواب « إنْ » الشرطية باللام بدلاً من الفاء ، كقول أبي بكر رضي الله عنه : « يا معشرَ الأنصارِ ، إنْ شئتم أن تقولوا إنا آويناكم في ظلالنا ، وشاطرناكم في أموالنا ، ونصرناكم بأنفسنا ـ لقلتم » . ولعل الذي سهل ذلك بُعْدُ ما بين الشرط وجوابه ، حتى ظن المتكلم أنه بدأ بـ « لو » بدل « إن » .

٦ ـ يشترط في جواب : « لو ـ لولا ـ لوما » أن يكون جملة فعلية ذات فعل ماضٍ لفظاً ، مثل : « لو جاء زيدٌ أكرمته » ، أو ماضٍ معنى ـ وذلك هو المضارع المنفي بلم ـ ، مثل : « لولا اجتهاد زيدٍ لم ينجح » .

٧ ـ يجوز في جواب « لو » فقط أن يكون جملة اسمية ، كقوله تعالى « ولو أنهم آمَنُوا واتَّقَوا لمَثوبةٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ خَيْرٌ » .

٨ ـ إذا كان جواب « لو ولولا » فعلاً ماضياً مثبتاً ، أو منفياً بما ، أو جملة اسمية (وهذا خاص بلو) ، جاز اقترانه باللام ، وعدم

اقترانه بها . فمن أمثلة اقترانه بها قوله تعالى : « لو نشاءُ لَجعلْناه حُطاماً » ، ومن أمثلة تجرده منها قوله تعالى : « لو نشاءُ جعلْناه أجاجاً » .

٩ ـ يجوز في جواب لما ثلاثة أشكال فقط : فعلية ماضيّة ، وفعلية مضارعية ، واسمية مقترنة بالفاء أو « إذا » الفجائية ، كقوله تعالى : « فلمّا نجاكم إلى البَرِّ أعرَضتُمْ » . « فلمّا ذَهبَ عن إبراهيمَ الرَّوْعُ وجاءته البشرى ، يجادلنا » . « فلمّا نَجّاهُمْ إلى البَرِّ إذا هم يُشْرِكون » « فلمّا نجّاهُمْ إلى البَرِّ فمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ » .

د ـ أحكام الجملتين معاً :

١ ـ لا يجوز تقدم جملة الجواب على جملة الشرط . فان وجد قبل الشرط كلام يظن أنه الجواب ، فليس هو بالجواب ، وإنما هو دليل الجواب المحذوف ، وذلك مثل : « أنت ناجحٌ إن اجتهدت » . والتقدير : أنت ناجح ، إن اجتهدت فأنت ناجحٌ .

٢ ـ يجوز حذف جملتي الشرط والجواب معاً إن كان في الكلام ما يدل عليها ، كقوله صلى الله عليه وسلم : « من فعل فقد أحسنَ ، ومن لا فلا » . التقدير : ومن لا يفعل فلا حُسْنَ منه . وكقولهم : « من يسلّم عليك فَسَلّمْ عليه ، ومن لا فلا » التقدير : ومن لا يسلم فلا تسلم عليه . وكقولهم : « إفعلْ هذا إما لا » . التقدير : إن كنت لا تفعل غيره فافعله . وكقول رؤبة :

٤١ ـ قالتْ بناتُ العمِّ : يا سلمى وإنْ
كان فقيراً مُعْدِماً ؟ قالت : وإنْ

التقدير : وإن كان فقيراً أتزوجه .

(الاعراب : « قالت بنات العم » فعل وفاعل ومضاف اليه . « يا سلمى » أداة نداء ومنادى . « وان » واو استئنافية ثم حرف شرط . « كان فقيراً » فعل ماض ناقص اسمه مستتر ، وخبر منصوب . « معدماً » نعت للخبر . « قالت » ماض فاعله مستتر . « وإن » واو استئنافية ثم حرف شرط جازم . « جملة : قالت بنات العم » ابتدائية لا محل . « جملة : يا سلمى » ابتداء القول لا محل لها . « جملة : وان كان فقيراً » استئنافية لا محل لها . « جملة جواب الشرط المحذوف » لا محل لها . « مجموع جمل القول » مقول القول محله النصب . « جملة : قالت » استئنافية لا محل لها . « مجموع جملتي الشرط المحذوفتين » مقول القول محله النصب .
الشاهد : « وان » : حذفت جملتا الشرط والجواب لدليل دل عليهما .)

٢ ـ القسم

القَسَمُ من الكلام الذي لا يتم معناه إلا بجملتين . تسمى أولاهما جملة القسم ، وتسمى الثانية جواب القسم ، نحو : « أقسم باللهِ لأسافرنّ »

١ ـ أحكام جملة القسم :

١ ـ إذا كانت جملة القسم فعلية ، ففعلها دائماً دال على القسم ، مثل : « أقسم ـ أحلف ـ آليت ـ أشهد ... الخ » نحو : « آليت لا أترك الدراسة أبداً » .

٢ ـ يجوز حذف فعل القسم وذكره إن كان المقسم به مجروراً بالباء ، مثل : « أقسم بالله لأدرسنّ ـ بالله لأدرسنّ » .

٣ ـ يجب حذف فعل القسم إن كان المقسم به مجروراً بالواو أو التاء ، مثل : « واللهِ لأدرسنّ ـ تاللهِ لقد آثرك الله علينا » .

٤ ـ إذا كانت جملة القسم اسمية ، وكان أحد طرفيها مما لا يستعمل إلا في القسم ، ذكر هذا الطرف ، وحذف الطرف الآخر وجوباً ، فمن ذكر المبتدأ وحذف الخبر قولك : « لعمري لأسافرنّ ـ أيمنُ الله لأجتهدنّ » التقدير : لعمري قسمي ـ أيمنُ اللهِ قسمي . ومن ذكر الخبر وحذف المبتدأ قولك : « في ذمتي لأكرمنَّك » . التقدير : في ذمتي عهدٌ أو ميثاقٌ .

٥ ـ إذا لم يكن أحد طرفي الجملة الاسمية مختصاً بالقسم ، جاز

ذكر الطرفين ، وجاز حذف أحدهما ، تقول : « عهدُ الله عليّ لأقولنّ الحقَ - عهدُ اللهِ لأقولن الحقّ » .

٦ - يجوز حذف جملة القسم برمتها إذا كان جوابها دالاً عليها ، مثل : « لأسافرنّ » . التقدير : أقسم بالله لأسافرنّ . وانما دل عليها كون جوابها مقترناً باللام وكونه مؤكداً بالنون .

٧ - إذا حذفت جملة القسم قبل الشرط ، بقي منها لام تسمى اللام الموطئة للقسم ، نحو : « لئن زرتني لأكرمنك » . التقدير : أقسم لئن زرتني لأكرمنك .

٢ - أحكام جملة جواب القسم :

جملة جواب القسم إما أن تكون مثبتة ، وإما أن تكون منفية :

١ - فان كانت منفية ، فلا تنفى إلا بأحد النوافي الآتية : ما - لا - إنْ [1] . سواء في ذلك الاسمية والفعلية ، مثل : « والله ما جاء زيد - والله ما زيد مسافراً - والله لا أخونُك - والله لا زيد عندنا ولا عمرو - والله إنْ أعرف شيئاً - والله إنْ زيدٌ مسافراً » . ومن ذلك قول امرىء القيس يقسم ألا يذهب دم أبيه باطلاً :

٤٢ - واللهِ لا يَذْهَبُ شيخي باطلاً
حتى أُبيرَ مالكاً وكاهلا

---

١ - وشذ النفي بلم وبلن ، كقول أبي طالب مخاطباً رسول الله :

والله لن يصلوا إليك بجمعهم حتى أُوَسَّدَ في التراب دفينا

(اللغة : أبير : أبيد . ومالك وكاهل : القبيلتان الجانيتان على أبيـه . الاعراب : « والله » متعلقان بفعل القسم المحذوف . « لا » نافية . « يذهب شيخى » فعل وفاعل ومضاف اليه . « باطلاً » حال أو مفعول مطلق . « حتى » حرف جر . « أبير » مضارع منصوب بأن المضمرة بعد حتى . وفاعله مستتر . والمصدر المؤول في محل جر بحتى . والجار والمجرور متعلقان بالفعل يذهب . « مالكاً وكاهلاً » مفعول به ومعطوف عليه . « جملة : والله » ابتدائيـة لا محل لها . « جملة : لا يذهب شيخي » جواب القسم لا محل لها . « جملة : أبير » صلة الموصول الحرفي لا محل لها . الشاهد : « لا يذهب » : نفي الفعل بلا ، لأنه في جواب قسم .)

هذا ، ولا يجوز توكيد جملة جواب القسم المنفية بشيء ، إلا أن يكون الباء أو « من » الزائدتين ، نحو : « والله ما زيد بمسافر » و « والله ما جاءنا من أحد » .

٢ ـ أما ان كانت جملة جواب القسم مثبتةً ، فيجب توكيـدها بأحد المؤكدات الآتية :

آ ـ (باللام والنون معاً) : وذلك إذا كانت فعلية ، مضارعية ، مصدرة بالمضارع ، دالة على الاستقبال ، نحو : « والله لأسافرنَّ » .

ب ـ (باللام وحدها) : وذلك إذا كانت فعلية مضارعية ليست مصـدرة بالمضارع ، أو ليست دالة على الاستقبال ، فمثال الأولى : « والله لسوف أسافر » ، ومثال الثانية : « والله لأسافر الآن » .

ج ـ (باللام وحدها أيضاً) : وذلك إذا كانت فعلية ماضية ذات فعل جامد ، نحو : « والله لَنِعْمَ الرجل زيدٌ » .

د ـ (باللام وقد) : وذلك إذا كانت فعليـة ماضية ذات فعل متصرف ، نحو : « تالله لقد آثرك الله علينا » .

هـ ـ (بأن واللام أو باحداهما فقط) : وذلك إذا كانت جملة اسمية ، نحو : « والله إن العلم لنافع ـ والله إن العلم نافع ـ والله للعلمُ نافع »

٣ ـ يجوز حذف جواب القسم إن جاء بعده ما يدل عليه ، كقوله تعالى : « والنازعاتِ غَرْقاً .... يومَ تَرْجُفُ الراجِفَةُ » . التقدير : لَتُبْعَثُنَّ يوم ترجف الراجفة .

٤ ـ يجب حذف جواب القسم إن سبق القسم أو اكتنفه ما يدل على جوابه ، نحو : « زيد قائم والله ، زيد ـ والله ـ قائم » .

٣ ـ نوعا القسم :

للقسم نوعان : استعطافي ، وغير استعطافي :

١ ـ **فالاستعطافي** : قسم يراد به توكيد معنى جوابه الطلبي . نحو : « بربك لا تؤاخذني ـ بحياتك هل رأيت أخي ؟ ـ بعيشك ، يا سلمى ، ارحمي ذا صبابةٍ ... الخ » . ويشترط في هذا النوع أن يكون جوابه جملة طلبية كما رأيت من الامثلة .

٢ ـ **وغير الاستعطافي** : قسم يراد به توكيد معنى جوابه الخبري ، نحو : « والله لاجتهدنَّ ... الخ » . ويشترط في هذا النوع أن يكون جوابه جملة خبرية كما رأيت .

٣ ـ اجتماع الشرط والقسم

علمنا مما مضى أن الشرط يحتاج الى جواب ، وان القسم يحتاج إلى جواب أيضاً . فاذا اجتمعا في كلام ، فليس لكل واحد منهما جواب مستقل ، بل يكون وضعهما على واحد من الأوضاع الآتية :

١ ـ فاما أن يحذف جواب أحدهما مدلولا عليه بجواب الآخر .

٢ ـ وإما أن يكون أحدهما مع جوابه جواباً للآخر .

٣ ـ وإما أن يكون أحدهما وحده جواباً للآخر .

ثم إن الجواب المذكور في الكلام قد يكون من نصيب الشرط مطلقاً ، أو من نصيب القسم مطلقاً ، أو من نصيب السابق منهما .

واليك بيان ذلك :

١ ـ (**الجواب للشرط مطلقاً**) : سواء أتقدم على القسم ، أم تأخر عنه . ويكون ذلك في حالين :

آ ـ أن يكون الشرط امتناعياً ، مثل : « لولا المطر ـ والله [1] ـ

---

(١) جواب القسم هنا محذوف دل عليه جواب الشرط .

لهلك الزرع » و « والله (١) لولا المطر لهلك الزرع » . فالجواب للشرط في كلتا الجملتين .

ب ـ أن يسبق الشرط والقسم مبتدأ يحتاج إلى الخبر ، مثل : « زيد (٢) إن جاء ـ والله ـ فأنا أكرمه » و « زيد (٢) ـ والله ـ إن جاء فأنا أكرمه » . فالجواب للشرط في كلتا الجملتين .

٢ ـ (**الجواب للقسم مطلقاً**) : وذلك إذا تأخر القسم على الشرط غير الامتناعي واقترن بالفاء ، مثل : « إن جاء زيد (٣) فوالله لأكرمنّه » .

٣ ـ (**الجواب للسابق منها**) : وذلك في غير ما ذكر من الحالات السابقة ، فمثال ما تقدم فيه القسم فأخذ الجواب : « والله ـ لئن جئت (٤) ـ لأكرمنَّك » . ومثال ما تقدم فيه الشرط فأخذ الجواب : « إن جئتني ـ والله (٥) ـ أكرمْك » .

تنبيه :

إذا أعطيت الجواب للشرط ، أو للقسم ـ بحسب ما تقتضيه القواعد المذكورة أعلاه ـ فلا يعني الاعطاء أن تقول في الاعراب فقط : هـــذا

---

(١) جواب القسم هنا ليس محذوفاً ، وانما هو الشرط مع جوابه .

(٢) خبر المبتدأ هو مجموع جملتي الشرط وجوابه .

(٣) جواب الشرط هنا ليس محذوفاً ، وانما هـو جملة القسم نفسها الـتي اقترنت بالفاء .

(٤) جواب الشرط هنا محذوف دل عليه جواب القسم .

(٥) جواب القسم هنا محذوف دل عليه جواب الشرط .

الجواب للشرط ، أو هو للقسم ، بل لا بد ـ من حيث التصميم ـ أن تجعل الجواب يتزيا بزي ما يعطى له . فان أعطي للشرط ، تزيا بزي جواب الشرط ، كأن يجزم ، أو يقرن بالفاء ، أو غير ذلك مما عرفته من أزياء جواب الشرط ، وان أعطي للقسم ، تزيا بزي جواب القسم ، كأن يؤكد بالنون ، أو باللام ، أو بغير ذلك مما عرفته من أزياء جواب القسم .

٤ ـ اجتماع الشرط والشرط

إذا توالى في الكلام شرطان أو أكثر ، فليس هناك إلا جواب واحد :

١ ـ فان تواليا بغير عاطف ، اعتبر الجـــواب للأول ، أما الثاني فجوابه محـــذوف لدلالة جواب الأول عليه ، مثل : « إن تجتهد ، إن تواظب على دراستك ، تنجحْ » .

٢ ـ وإن تواليـا مع عطف بالواو ، اعتبر الجواب لكليهما ، لأن الواو للجمع ، فيكونان كشرط واحد ، مثل : « إن تدرس ، وإن تجتهد ، تنجحْ » .

٣ ـ وإن تواليا والعاطف « أو » ، فالجواب لأيهما شئت ، وما حرمته منها ، فجوابه محذوف دل عليه جواب صاحبه ، وانما قرروا ذلك لأن « أو » تأتي ـ في الغالب ـ لأحد الشيئين .

٤ ـ وإن تواليا والعاطف « الفاء » ، فالجواب للثاني ، لأن الفاء تفيد الترتيب ، ويكون الثاني مع جوابه جواباً للأول ، مثل : « إن جاء زيد ، فان رأيته فسلم عليه » .

الباب الخامس

تكملات الفعل

قلنا فيما سبق إن الكلام يتألف من جمل ، وان كل جملة تتألف من عمدتين لا غنى عن إحداهما ، سميناهما المسند والمسند اليه . إلا أن الكلام لا يتألف في الواقع من عُمَدٍ فقط ، بل قد ينضاف إلى هذه العمد في أكثر الأحيان كلمات نسميها التكملات ، لأنها تكمل المسند أو المسند اليه ، أو يكمل بعضها بعضاً .

وتقسم هذه التكملات إلى قسمين : قسم يكمل الفعل [1] ، نسميها تكملات الفعل ، وقسم يكمل الاسم ، نسميها تكملات الاسم .

وتكملات الفعل تخدمه في كثير من النواحي ، فمنها ما يؤكده ، أو يبين نوعه ، أو يشير إلى عدد مرات حدوثه ، أو ينوب عنه في الاستعمال ، وتلك هي وظائف المفعول المطلق ؛ ومنها ما يبين الجهة التي نُقيِّد فيها ، وتلك هي وظيفة المفعول به ، ومنها ما يحدد زمانه أو مكانه ، وهذه هي مهمة المفعول فيه ... وهكذا .

وخَدَمَةُ الفعل خمسة فقط ، تسمى المفعولات . وهي : المفعول المطلق ، والمفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول له ، والمفعول معه . ويضاف اليها المجرور بالحرف المؤدي خدمة من خدمات المفعولات .

وهذا الباب معقود للبحث في هذه المفعولات .

---

(١) أو ما يعمل عمل الفعل من المصادر والمشتقات .

١ ـ المفعول المطلق

آ ـ اسمه :

سمي المفعول المطلق مطلقاً لأنه غير مقيد بحرف جر كسائر المفعولات فقولنا « مفعول مطلق » نعني به « مفعول فقط » من دون تقييده بحرف مثل « به ، أو فيه ، أو له ، أو معه » .

ولكن لماذا لم يقيد هذا المفعول بحرف جر كسائر اخوته من المفعولات ؟

والجواب ان المفعول المطلق هو وحده المفعول الحقيقي للفعل ، أما غيره فلا يسمى مفعولاً إلا على سبيل المجاز . ويتضح ذلك بالمثال الآتي :

« شربنا البارحةَ وخالداً فنجانَ قهوةٍ شرباً سريعاً » .

في هذه الجملة أربعة منصوبات ، هي : البارحة ، وخالد ، وفنجان القهوة ، والشرب السريع . ولا يستحق الواحد منها أن يسمى مفعولاً إلا إذا استطعنا أن نقول عنه : « اننا فعلناه » . وهذا أمر طبيعي ، إذ لا نسمي الشيء مكسوراً إلا إذا كسرناه ، ولا مضروباً إلا إذا ضربناه ... وهكذا . ولنعد الآن إلى منصوباتنا ، ولنر أيها يمكن أن نقول عنه إننا فعلناه :

فهل فعلنا البارحةَ ؟ لا . البارحةُ لا تُفعَل . إذن ، فهل فعلنا خالداً ؟ لا . خالد لا يُفعَل . إذن ، فهل فعلنا فنجان القهوة ؟ لا . فنجان القهوة لا يُفعَل . إذن ، فهل فعلنا الشرب السريع ؟ نعم ، لقد فعلنا الشرب السريع .

إذن ، فالشرب هو الذي فُعل . وإذن ، فهو الوحيد المستحق لاسم « المفعول » . ولكن ما شأن « البارحة » و « خالد » و « فنجان القهوة » إذا لم تكن هذه الأشياء قد فُعِلَت ؟ .

والجواب : إن « البارحة » لم تُفعل ، ولكن فُعِل الشرب فيها ، فالشرب مفعول فيها ، فسميت « مفعولاً فيه » . أما « خالداً » فقد فُعِل الشربُ معه ، فالشرب مفعول مع خالد ، فسمي خالد « مفعولاً معه » ، وكذا فنجان القهوة ، فهو لم يُفعل ، ولكن فعل الشرب به ، فالشرب مفعول بالفنجان ، فالفنجان إذن « مفعول به » .

ب - وظائفه :

كل المفعولات لا تخدم أفعالها إلا في ناحية واحدة فقط ، إلا المفعول المطلق ، فانه يستطيع أن يقدم لفعله واحدة من الخدمات الأربع التالية :

١ - **توكيد الفعل** : وذلك كقول الطفل لأمه عن أخيه : « ماما حطَّم أخي لعبته تحطيماً » . حيث نرى « تحطيماً » مفعولاً مطلقاً مؤكداً لفعله « حطَّم » .

ولكن لماذا استعمل الطفل المفعول المطلق المؤكد في عبارته ؟ ألم تكن أمه تصدقه ؟ بلى ، أمه مصدقة . ولو لم تكن كذلك لاستعمل الطفل في كلامه مؤكدات أخرى غير المفعول المطلق ، كأن يقسم لها ،

فيقول : « والله لقد حطم أخي لعبته » ، أو أن يكرر فيقول : « حطم أخي حطم أخي لعبته » . ولكن الطفل خشي أن تفهم أمه فعل « حطم » فهماً مجازياً ، وأن تظن أن الأخ لم يزد على أن خدش لعبته خدشاً بسيطاً ، فأراد أن يفهم أمه أنه يستعمل فعل « حطم » بمعناه الحقيقي لا المجازي ، فأتى بالمفعول المطلق .

إذن ، فالتوكيد الذي يقدمه المفعول المطلق لفعله توكيد من نوع خاص ، وهو : إفهام السامع أن الفعل مستعمل على سبيل الحقيقة لا على سبيل المجاز .

قد تقول لي : ولكننا نستعمل المفعول المطلق أحياناً ويظل فعله مفهوماً فهماً مجازياً ، كأن نقول : « طار زيد إلى المدرسة طيراناً » . فما من سامع يسمع هذه العبارة إلا ويفهم منها أن « طار » مستعملة بمعنى « أسرع » ، لا بمعناها الحقيقي .

هذا صحيح . ولكن المتكلم عندما يستعمل المجاز ، ثم يشعر أن مجازه قد كُشِفَ لسامعه ، يدرك أنه أخفق فيما كان يرجوه من قوة التأثير في نفس سامعه . ذلك لأن المجاز نوع من الكذب اللغوي ، والكذبة تفقد تأثيرها إذا كشفت ، فيأتي المتكلم بالمفعول المطلق محاولاً اقناع السامع بأنه لا يستعمل المجاز ، وإن كانت محاولته محاولة مخفقة .

٢ ـ **بيان عدد مرات وقوع الفعل** : مثل : « ضربت زيداً ضربتين » .

٣ ـ **بيان نوع الفعل أو هيئته** : مثل : « رجعت القهقرى » . فالقهقرى هي نوع من أنواع الرجوع ، أو هي هيئة خاصة نُفِّذَ فعل الرجوع عليها .

٤ - **النيابة عن الفعل** : وهي أن تحذف الفعل مستغنياً عنه بمفعوله المطلق ، مثل : « سيراً إلى الامام » . أي : سيروا إلى الامام .

هذا ، ولعلك لاحظت من الامثلة السابقة أن المفعول المطلق قد جاء في أكثر الأحيان مصدراً من لفظ فعله « حطم - تحطيماً ، طار - طيراناً ، ضرب - ضربتين ، سيروا - سيراً » . وعلى هذا ، يمكن أن نعرف المفعول المطلق بما يأتي :

ج - تعريفه :

المفعول المطلق مصدر يذكر بعد فعل من لفظه إما لتأكيد الفعل (أي إفهام السامع أنه مستعمل على سبيل الحقيقة ، لا على سبيل المجاز) وإما لبيان عدد مرات حدوثه ، وإما لبيان نوعه أو هيئته ، وإما بدلاً من التلفظ بالفعل نفسه .

فأما التوكيد وبيان النوع والعدد ، فهي متروكة للمتكلم واختياره . إن شاء فعلها ، وإن شاء تركها . ليس عليه في ذلك قيد ولا شرط . أما إنابة المفعول المطلق عن الفعل ، فليست مهيئة للمتكلم إلا في الأحوال الآتية :

د - متى ينوب المصدر عن فعله :

١ - **(إذا أردت الامر)** : فتقول : « رجوعاً إلى الوراء » بدلاً من أن تقول : « إرجع إلى الوراء » .

٢ - **(إذا أردت النهي)** : فتقول : « صبراً لا جزعاً » بدلاً من أن تقول : « لا تجزع » . ويشترط في هذه الحالة أن يكون المصدر

المستعمل في مقام النهي مسبوقاً بمصدر آخر مستعمل في مقام الأمر ، كما رأيت في المثال « صبراً لا جزعاً = إصبر ولا تجزع » .

٣ ـ (**إذا أردت الدعاء**) : فتقول : « بعداً للظالمين » بدلاً من أن تقول : « أبعد اللهم الظالمين » . ومن هذا النوع مصادر أهملت أفعالها في الاستعمال ، وبقيت ـ أي هذه المصادر ـ هي التي تستعمل بدلاً من أفعالها المهملة ، وهي : « ويل » و « ويب » ، وهما كلمتان للتهديد ، تستعملان عند الشتم والتوبيخ ، نحو « ويلك وويبك ! » . ثم « ويح » و « وَيْس » ، وهما للرحمة ، وتستعملان عند الانكار الذي لا يراد به توبيخ ولا شتم ، نحو : « ويحك يا زيد ! ماذا فعلت بنفسك ؟ » .

٤ ـ (**إذا أردت التوبيخ أو التعجب أو التوجع**) : فتقول لابنك موبخاً : « أتهاوناً وقد سبقك رفاقك ؟ ! » ، وتقول لنفسك متعجباً من سرعة اشتياقك إلى الوطن : « أشوقاً ، ولم يمض على اغترابي غير شهر ؟ ! » ، وتقول متشكياً متوجعاً : « أفقراً وظلماً ؟ ! » . وكل هذه المصادر استعملت بدلاً من أفعالها : « أتهاون يا بني ؟ ! ـ أأشتاق ؟ ! ـ أأفتقر وأُظلم ؟ ! » . ولعلك لاحظت أن كل هذه المصادر قد وردت مسبوقة بالاستفهام وهذا هو شرطها . غير أنه ليس من الضروري أن يكون الاستفهام ظاهراً ، بل يجوز أن يكون مقدراً ، كقول أحد الشعراء :

٤٣ ـ خُمولاً وإِهمالاً ؟ وغيرُكَ مولعٌ

بتثبيتِ أركانِ السيادةِ والمجدِ ؟

(الاعراب : « خمولا » مفعول مطلق لفعل محذوف . « واهمالا » معطوف مطلق لفعل محذوف . « وغيرك » واو حالية ، ومبتدأ ومضاف اليه . « مولع » خبر . « بتثبيت » متعلقان بالخبر . « اركان » مضاف اليه . « السيادة » مضاف اليه . « والمجد » معطوف على المضاف اليه الثاني . « جملة :

خمولاً مع فعله المحذوف » ابتدائية لا محل لها . « جملة : واهمالاً مع فعله المحذوف » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « جملة : وغيرك مولع » حالية محلها النصب . الشاهد : « خمولاً ؟ » : ناب المصدر عن فعله في مقام التوبيخ مسبوقاً باستفهام مقدر . تقديره : أخمولاً ؟) .

٥ - (**إذا أردت التفصيل بعد مجمل**) : كقوله تعالى : « فَشُدُّوا الوَثَاقَ : فامَّا مناً بعدُ ، وإمَّا فِداءً » . فهذا بدل من أن يقال : « فاما أن تمنوا على الاسرى فتطلقوا سراحهم ، واما أن يفديهم أهلهم » .

ومن هذا القبيل قول أحد الشعراء :

٤٤ - لأجْهَدَنَّ ، فامَّا دَرْءَ مَفْسَدَةٍ
تُخشى ، وإما بلوغَ السُّؤْلِ والأملِ

فهذا بدل من أن يقول : فاما ان ادرأ المفسدة ، وإما أن أبلغ السؤل والأمل .

(الاعراب : « لأجهدن » لام واقعة في جواب قسم محذوف ، وفعل مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد في محل رفع ، وفاعل مستتر ، ونون توكيد لا محل لها . « فاما » الفاء استئنافية ، وأما حرف تفصيل لا عمل له . « درء » مفعول مطلق لفعل محذوف . « مفسدة » مضاف اليه . « تخشى » مضارع مرفوع مجهول نائب فاعله مستتر . « وإما » الواو عاطفة ، وإما تكرار الأولى « بلوغ » مفعول مطلق لفعل محذوف . « السؤل والأمل » مضاف اليه ومعطوف « جملة القسم المحذوفة » ابتدائية لا محل لها . « جملة : لاجهدن » جواب قسم لا محل لها . « جملة : درء مفسدة مع الفعل المحذوف » استئنافية لا محل لها . « جملة : تخشى » صفة للمفسدة محلها الجر . « جملة : بلوغ السؤل مع الفعل المحذوف » . معطوفة على الاستئنافية لا محل لها . الشاهد : « فاما درء » : يجوز أن ينوب المصدر عن فعله في مقام التفصيل بعد المجمل .)

٦ – (**إذا أردت الاخبار عن المبتدأ**) : فتقول : « زيد سيراً سيراً » بدلاً من قولك : « زيد يسير » . ويشترط في هذه الحالة التكرير ، كما رأيت ، أو الحصر كقولك : « ما زيد إلا سيراً » بدلاً من : « ما زيد إلا يسير » .

٧ – (**إذا أردت توكيد معنى جملة**) : فتقول : « حقك عليّ ، اعترافاً » بدلاً من : « حقك عليّ ، اعترف » . ذلك أن جملة « حقك علي » هي نفسها اعتراف ، ثم أردت توكيد هذا الاعتراف بفعل اعترف ، فجاز لك استعمال المصدر بدل فعله .

٨ – (**إذا أردت دفع مجاز متوهم في جملة سابقة**) : فتقول : « زيد أخي ، حقاً » بدلاً من « زيد أخي ، أحقُ » أي : أستعملُ جملة « زيد أخي » على سبيل الحقيقة ، لا على سبيل المجاز .

٩ – (**إذا أردت تشبيه مصدر مذكور في جملة سابقة**) : فتقول : « لزيد صوتٌ صوتَ البلبل » بدلاً من : « يصوّت كالبلبل » . ويشترط لذلك أن يكون المصدر المشبَّه في جملة مستقلة مشتملة على فاعله في المعنى ، كما رأيت في المثال ، حيث « زيد » هو فاعل المصدر المشبَّه في المعنى .

وفي سوى ما ذكرنا من المقامات ، لا يجوز لك استعمال المفعول المطلق بدلاً من استعمال الفعل ، فلا تقول : « زيد سفراً » وأنت تريد : « زيد سافر » . اللهم إلا أن يكون ذلك مما ورد به السماع ، فيحفظ ولا يقاس عليه . فمن ذلك قولهم : « حمداً لله وشكراً – عجباً – أفعلُ ذلك كرامةً ومسرةً (أي : اكرمك بفعله وأسرك) – لا أفعل ذلك لا كيداً ولا همّاً (أي : لا أكاد أفعله ، ولا أهم بفعله) – لأفعلن ذلك رغماً وهواناً (أي : أرغمُك بفعله وأُهينُك) سبحانَ الله – معاذ الله

(أي : أسبح الله وأعوذ بالله) - لبيك وسعديك وحنانيك و دواليك وحذاريك (أي : ألبيك وأسعدك واسترحمك ويتداول) . وليست التثنية في هذه المصادر الأخيرة مقصودة بمعناها ، بل هي تثنية يراد **بها** معنى التكرار ، فمعنى « لبيك » : « ألبيك تلبية بعد تلبية » . وكذا سائر المصادر التي على شاكلته .

واعلم أنك متى استعملت المفعول المطلق بدلاً من فعله ، وجب عليك ألا تذكر هذا الفعل أبداً .

٥ - ما ينوب عن المصدر :

قلنا إن المصدر إذا خدم فعله إحدى الخدمات الأربع المذكورة ، (وهي توكيده ، وبيان عدده ، وبيان نوعه ، والنيابة عنه) سمي المفعول المطلق . فهل لا يجوز لغير المصدر أن يقوم بهذه الخدمات ؟ الواقع أن كثيراً من الكلمات تستطيع أن تقوم مقام المصدر في هذا الشأن ، فاذا فعلت ذلك سميت هي أيضاً بالمفعول المطلق . ولا يقال لها إنها نائبة عن المفعول المطلق ، بل يقال انها نائبة عن المصدر في أداء وظيفة المفعول المطلق ، لأن هذه الوظيفة في الأساس هي للمصدر قبل غيره .

وهذه الكلمات هي :

١ - (**اسم المصدر**) : نحو : « كلمتك كلاماً » . والأصل : « تكليماً » .

٢ - (**مصدر يلاقيه في الاشتقاق**) : **كقوله : « وتَبَتَّلْ اليه** تَبْتيلاً » . والأصل : « تبتلاً » .

٣ - (**مرادفه**) : نحو : « جلست قعوداً » . والأصل : « جلوساً » .

٤ - (**صفته**) : نحو : « سافرت كثيراً » . والأصل : « سفراً كثيراً » .

٥ - (**ضميره**) : نحو : « كتبت كتابةً لم يكتبها غـــيري » . والأصل : « لم يكتب الكتابة غيري » .

٦ - (**آلته التي عهدت له**) : نحو : « ضربته سوطاً » . لأن السوط هو الآلة المعهودة للضرب ، فاذا قلت : « ضربته مائدةً » لم يجز ، لأن المائدة ليست من الأدوات المعهودة للضرب .

٧ - (**ما يدل على نوعه**) : نحـو : « جلست القرفصاءَ » . لأن القرفصاء نوع مخصوص من أنواع الجلوس .

٨ - (**ما يدل على عدده**) : نحو : « زرتك مرتين ، أنذرتك ثلاثاً ، سافرت عشر مرات ... الخ » .

٩ - (**ما ، واي ، الاستفهاميتان**) : نحـــو : « أيةَ كتابةٍ تكتب ؟ » و « ما أكرمت زيداً ؟ » أي : أيَّ إكرامٍ أكرمته ؟

١٠ - (**ما ، ومهما ، وأي ، الشرطيات**) : نحو : « ما تجلس أجلس » أي : أجلس كل جلوسٍ تجلسه . ومثله : « مهما تجلس أجلس » و « أيَّ جلوس تجلس أجلس » .

١١ - (**كل ، وبعض ، وأي الكمالية**) مضافاتٍ الى المصدر : نحو : « اجتهـدت كل الاجتهاد ، وسهرت بعض السهر ، واجتهـدت أيَّ اجتهاد ! » . وهذه الأشياء في الحقيقة من صفة المصدر النائبة عنه ، إذ الأصل : « اجتهـدت اجتهاداً كل الاجتهاد ، أي اجتهاداً كليـاً ، وسهرت سهراً بعضَ السهرِ ، أي سهراً جزئياً ، واجتهدت اجتهاداً أيَّ اجتهادٍ ، أي اجتهاداً كاملاً .

١٢ - (**الاشارة اليه**) : نحو : « جلست هـذا الجلوس » . وهذا أيضاً من نوع الصفة النائبة عن الموصوف ، إذ الأصل : « جلست جلوساً هذا » . حيث يكون اسم الاشارة صفة للمصدر ، ثم حذف المصدر وناب اسم الاشارة الذي هو صفته منابه .

١٣ - (**الكاف ، ومثل**) وما في معناهما من أسماء التشبيه مضافة الى المصدر الصريح أو المؤول ، نحو : « جلست مثلَ جلوسك » و « جلست كما جلست [١] » . والتقدير : « جلست كجلوسك » . وهذه أيضاً من نوع الصفة النائبة عن المصدر المحذوف ، إذ الأصل « جلست جلوساً مثلَ جلوسك » .

و - حركة آخره وترتيبه :

المفعول المطلق منصوب أبداً .

أما ترتيبه مع عامله ففيه ثلاث حالات :

١ - (**يجب تأخيره**) : وذلك إذا كان يؤدي وظيفة التوكيد ، نحو : « سرت اليك سيراً » .

٢ - (**يجب تقديمه**) : وذلك إذا كان اسم استفهام أو اسم شرط ، لأن هذه الأسماء لها الصدارة دائماً في الكلام ، نحو : « أيَّ جلوسٍ تجلس ؟ » .

٣ - (**يجوز التقديم والتأخير**) : وذلك إذا كان لبيان النوع أو العدد ، فتقول مبيناً نوع فعلك : « القهقرى رجعت - ورجعت القهقرى » وتقول مبيناً عدد مرات فعلك : « عشرين مرةً سافرت - وسافرت عشرين مرة » .

---

(١) تعتبر الكاف هنا اسماً بمعنى مثل في محل نصب على المفعولية المطلقة . وهو مضاف ، والمصدر المؤول من « ما » وصلتها في محل جر بالاضافة .

٢ ـ المفعول به

١ ـ تعريفه :

المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل . نحو : « كلمت زيداً[١] » .

ولا يكون في الجملة مفعول به ، إلا والفعل متعـدٍ بنفسه . فان كان الفعل لازماً فلا مفعولاً به ، نحو : « سافر زيد » .

ولما كانت الأفعال المتعدية ـ من حيث التعدي ـ على درجات ، جاز أن تشتمل الجملة على مفعول به واحد ، إذا كان الفعل لا يتعدى الى أكثر من واحد ، مثل : « كسر الولد الزجاج » ، وأن تشتمل الجملة على مفعولين أصلها المبتدأ والخبر ، إذا كان الفعل من أفعال القلوب أو أفعال التحويل[٢] ، نحو : « ظننت زيداً قادماً » ، وأن تشتمل على مفعولين ليس أصلها المبتدأ والخبر ، إذا كان الفعل يتعدى لمفعولين ، مثل : « أعطيت زيداً كتاباً » ، وأن تشتمل على ثلاثة مفعولات ، إذا كان الفعل من أخوات « أعلم[٢] » ، نحو : « أعلمت زيداً عمراً مسافراً » .

٢ ـ أشكاله :

١ ـ يأتي المفعول به اسماً ظاهراً : نحو : « كسر الولد الزجاجَ » .

٢ ـ » » » ضميراً متصلاً : نحو : « الكتاب قرأته » .

---

(١) راجع أول مبحث المفعول المطلق لتعـلم سبب تسمية هذا بالمفعول به .

(٢) راجع باب نواسخ الابتداء .

٣ ـ يأتي المفعول به ضميراً منفصلاً : نحو : « إياكَ نعبدُ » .
٤ ـ « « « مصدراً مؤولاً : نحو : « أرجو أن تزورني » = أرجو زيارتك .
٥ ـ « « « جملة مؤولة بمفرد : نحو : « ظننتك تجتهد » = ظننتك مجتهداً .
٦ ـ « « « جملة غير مؤولة : نحو : « قال : إني عبد الله » .
٧ ـ « « « مجروراً بحرف جر أصلي : نحو : « أمسكت بالقلم (١) » .

٣ـ حركة آخره :

١ ـ المفعول به منصوب ، نحو : « قرأت الكتابَ » .

٢ ـ وقد يجر لفظاً بالباء الزائدة ، نحو : « علمت بالأمر » ، والأصل : علمت الأمر .

٣ ـ وقد يجر لفظاً بمن الزائدة ، وذلك إذا كان نكرة بعد نفي أو استفهام ، نحو : « ما علمت من شيء » ، والأصل : ما علمت شيئاً .

٤ ـ وقد يرفع وينصب فاعله ، نحو قولهم : « خرق الثوبُ المسمارَ » . وهذا لا ينقاس ، بل يقتصر فيه على السماع . ثم ان العرب لم تأته إلا عند ظهور المعنى وعدم الالباس .

٤ ـ ذكره وحذفه :

(١) سنبحث هذا الشكل بالتفصيل عند الكلام على المجرور بالحرف .

المفعول به فضلة في الكلام وليس عمدة . وعلى هـــذا ، يكون كـكل الفضلات : يذكر إذا أراد المتكلم ذكره ، أو ـ كما يقولون ـ إذا تعلق به غرض المتكلم ، ويحذف إذا لم يتعلق بـه غرض المتكلم ، أي لم يرد ذكره ، فاذا أردت أن تفهمني ما الذي أكله زيد ، قلت لي : « أكل زيد تفاحةً » ذاكراً المفعول به ، وأما إذا لم ترد ذلك ، وكان قصـدك فقط أن تعلمني بان حـدث الأكل قد وقع من زيد فلا حاجة الى دعوته للطعام ، قلت لي : « لقد أكل زيد » ، من غير ذكر للمفعول به .

وقد يكون غرض المتكلم متعلقاً بالمفعول به ، ومع ذلك يحـذف ، ولكن هذا لا يصح إلا عند وجود ما يدل عليه ، نحـــو قوله تعالى : « ما وَدَّعَكَ رَبُّكَ وما قَلَى » ، أي : وما قلاك .

وقد مر معنا أن مفعولي « ظن » وأخواتها يجوز عند وجود الدليل حذف أحدهما أو كليهما .

فمن حذف أحدهما قول عنترة :

٤٥ ـ ولَقَدْ نَزَلْتِ ـ فلا تَظُنِّي غَيْرَهُ ـ
مِنِّي بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ

أي : لا تظني غيره واقعاً .

(الاعراب : « ولقد » الواو بحسب ما قبلها ، واللام واقعة في جواب القسم المحذوف ، ويجوز اعتبارها لام ابتداء ، وقد حرف تحقيـــق . « نزلت » فعل وفاعل . « فلا » الفاء اعتراضية ، ولا ناهية جازمة . « تظني » مضارع مجزوم بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، والياء فاعل . « غيره » مفعول به أول ، والهاء مضاف اليه . أما المفعول الثاني فمحذوف تقديره : واقعاً ، أو حاصلاً أو كائنـــاً . « مني » متعلقان بنزلت . « بمنزلة » متعلقات بنزلت . « المحب

المكرم » مضاف اليه ونعت له . « جملة : ولقد نزلت » جواب قسم لا محل لها ان اعتبرت اللام للقسم ، وابتدائية لا محل لها ان اعتبرت اللام للابتداء . « جملة : فلا تظني » معترضة بين الفعل والجار لا محل لها . الشاهد : « فلا تظني غيره » حذف المفعول الثاني جوازاً لدلالة الكلام عليه .)

ومن حذف الاثنين معاً قول الكميت :

بأيِّ كتابٍ أمْ بأيّةِ سُنَّةٍ
تَرَى حُبَّهُمْ عاراً عَلَيَّ وَتَحْسَبُ (١)

٥ ـ رتبته مع الفاعل :

الأصل في المفعول به أن يكون بعد الفاعل . ويجوز تقديمه عليه إذا أُمِنَ اللَّبسُ ولم يكن في الكلام ما يمنع من ذلك . على أنه قد يوجد في الكلام ما يوجب تقديمه ، أو يوجب تأخيره :

١ ـ (فيجب تقديمه على الفاعل) :

آ ـ إذا اتصل الفاعل بضمير يعود على المفعول به ، نحو : « قرأ الكتابَ صاحبُه » ، ونحو قوله تعالى : « وإذ ابتلى ابراهيمَ ربُّه بكلماتٍ » .

واعتبر من باب الضرورة الشعرية قول حسان يرثي مطعم بن عدي :

٤٦ ـ فلو كانَ مجدٌ يُخلدُ اليومَ واحداً
من الناس ، أبقى مجدُهُ اليومَ مُطْعِما

والأصل : أبقى مطعماً مجده (٢) .

---

(١) مر اعراب البيت في فصل « ظن » وأخواتها .

(٢) وهذا ضروري لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، لأن رتبة المفعول به هي بعد الفاعل .

(المعنى : لو أن المجد يخلد صاحبه ، لكان مطعم بن عدي من أول المخلدين ، لأنه يتمتع بمجد عظيم . الاعراب : « فلو » حرف شرط غير جازم . « كان مجد » كان واسمها . « يخلد » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « اليوم » ظرف متعلق بيخلد . « واحداً » مفعول به . « من الناس » متعلقات بصفة محذوفة للمفعول به . التقدير : واحداً كائناً من الناس . « أبقى » ماض مبني على الفتح المقدر . « مجده » فاعل مرفوع ، والهاء ضمير متصل في محل جر بالاضافة . « اليوم » ظرف متعلق بأبقى . « مطعماً » مفعول به . « جملة : كان مجد يخلد » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يخلد » خبر كان محلها النصب . « جملة : ابقى مجده » جواب شرط غير جازم لا محل لها . الشاهد : « أبقى مجده مطعماً » : تأخر المفعول به عن الفاعل رغم أن له ضميراً متصلاً بالفاعل . وتلك ضرورة شعرية لا تجوز في النثر .)

ب ـ إذا كان المفعول به ضميراً وكان فاعله ظاهراً ، نحو : « زارني زيدٌ » . وذلك لأن الضمير حقه أن يسبق الظاهر .

ج ـ إذا حصر الفعل في الفاعل ، نحو : « ما قرأ الكتابَ إلا زيدٌ » ، و « انما قرأ الكتابَ زيدٌ » . وذلك لأن المحصور فيه واجب التأخير ليتميز من المحصور الواجب التقديم .

٢ ـ (ويجب تأخيره عن الفاعل) :

آ ـ إذا خيف اللبس لخفاء العلامات الاعرابية ، وعدم وجود دليل آخر يدل على الفاعل من المفعول به ، نحو : « أكرم مصطفى مرتضى ـ ضرب أخي ابني » .

ب ـ إذا كان الفاعل والمفعول ضميرين ، نحو : « أكرمتك » .

ج ـ إذا كان الفاعل ضميراً والمفعول ظاهراً ، نحو : « أكرمت زيداً » .

د ـ إذا حصر الفعل في المفعول ، نحو : « ما أكرم زيد إلا

خالداً » و « إنما أكرم زيدٌ خالداً » .

٦ - ترتيبه مع الفعل والفاعل :

بصورة عامة ، يجوز تقديم المفعول به على الفعل والفاعل معاً ، نحو قوله تعالى : « فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ ، وفريقاً تَقْتُلُون » . ولكن قد يعرض في الكلام ما يوجب تقديمه عليهما . وذلك في حالتين :

١ - أن يكون المفعول به واحداً من أسماء الصدارة ، أو مضافاً إلى واحدٍ منها ، كأن يكون اسم شرط ، نحو : « من يُضْلِلِ الله فما له من هاد » ، أو مضافاً الى اسم شرط ، نحو : « ديوانَ منْ تقرأْ تستفدْ » ، أو اسم استفهام ، نحو : « ماذا فعلت ؟ » ، أو مضافاً الى اسم استفهام ، نحو : « ديوانَ مَنْ اشتريت ؟ » ، أو « كم وكأين » الخبريتين ، نحو : « كمْ ديوانٍ قرأتُ » ، أو مضافاً إلى واحدة منهما ، نحو : « ديوانَ كمِ شاعرٍ قرأتُ » .

٢ - أن يكون فعله جواباً لـ « أمّا » ، وليس بينها وبين جوابها فاصل غيره ، نحو قوله تعالى : « فأما اليتيمَ فلا تقهر ، وأما السائلَ فلا تنهر » . ذلك لأنه لا بد من فاصل بين « أما » وجوابها المقترن بالفاء ، إذ لا يقال : « فأما فلا تقهر اليتيم » . فان وجد في الجملة فاصل غير المفعول به ، لم يجب تقديمه ، نحو : « فأما في المساء فاقرأ دروسَك » .

٧ - ترتيب المفعولات :

قلنا إن الجملة قد تشتمل على مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، نحو : « ظننت زيداً قادماً » . والترتيب الطبيعي لهذين المفعولين ، أن يكون ما أصله المبتدأ أولاً ، وهو « زيد » ، وأن يكون ما أصله الخبر ثانيــاً ،

وهـــو « قادم » . فان لم يكن أصل المفعولين مبتدأ وخبراً ، مثل : « أعطيت زيداً كتاباً » ، فالترتيب الطبيعي أن يكون المفعول الأول هـو « زيداً » لأنه في المعنى فاعل ، إذ هو الذي أخذ الكتاب عندما أعطيته إياه ، وأن يكون المفعول الثاني هو « الكتاب » ، لأنه هو المفعول به لفظاً ومعنىً . فان كان في الجملة ثلاثة مفعولات ، نحو : « خبَّرتُ زيداً عمراً قادماً » ، فالترتيب الطبيعي أن يكون ما أصله المبتدأ ثانياً ، وهو في المثال المذكور « عمرو » ، وأن يكون ما أصله الخبر ثالثاً ، وهو في المثال « قادم » ، وأن يكون ما هـو فاعل في المعنى أولاً ، وهـــو في المثال « زيد » ، لأن زيداً هو فاعل في المعنى ، إذ إنه عـــلم أن عمراً قادم عندما خبرته بذلك .

آ ـ فأما في حالة المفعولات الثلاثة ، فالترتيب الطبيعي لازم واجب ، لأن أدنى اخلال به يوقع في اللبس .

ب ـ وأما في حالة المفعولين ، فيجوز الالتزام بالترتيب الطبيعي ، ويجوز الاخلال به ، إذا لم يؤدِّ ذلك إلى شيء من الالباس .

ولكن قد يعرض في الكلام ما يوجب الترتيب الطبيعي ، أو يوجب عكسه . وتفصيل ذلك فيما يلي :

١ ـ إذا خيف اللبس ، كأن يكون كل من المفعولين في باب « أعطى » صالحاً لأن يكون فاعلاً في المعنى ، نحو : « سلّمت زيداً عمراً » ، أو أن يكون كل من المفعولين في باب « ظن » صالحاً للابتداء ، مثل : « ظننت زيداً عمراً » . في هذه الحالة يجب أن تقدم ما تريد أن يكون فاعلاً في المعنى ، فتقول : « سلمت زيـداً عمراً » ، إذا كنت تقصـد أن زيداً تسلّم عمراً ، وتقول : « سلّمت عمراً زيداً » إذا كنت تقصد أن عمراً تسلَّم زيداً . كما يجب أن تقدم ما تريد أن يكون مبتدأ في المعنى ،

فتقول : « ظننت زيداً عمراً » ، إذا كنت تقصد أنك ظننت أن زيداً هو عمرٌو ، وتقـول : « ظننت عمراً زيـداً » ، إذا كان عمرو هو المظنون أنه زيدٌ .

٢ ـ إذا كان أحدهما ضميراً والآخر ظاهراً ، فيجب تقديم الضمير وتأخير الظاهر ، نحو : « أعطيتك كتاباً ـ والكتاب أعطيته زيداً » .

٣ ـ إذا حصر الفعل في أحدهما ، وجب تأخير المحصور فيـه ، نحو : « ما أعطيت زيداً إلا كتاباً ـ وما أعطيت الكتابَ إلا زيداً » . و « ما ظننت زيداً إلا مجتهداً ـ وما ظننت مجتهداً إلا زيداً » .

٤ ـ إذا اتصل أحـد المفعولين بضمير يعود على المفعول الآخر ، وجب تأخير حامل الضمير ، نحو : « أعطيت الكتابَ صاحبه ـ وأعطيت الطالبَ كتابه (١) » .

٨ ـ المشبه بالمفعول به :

نحن نعلم أن للصفة المشبهة معمولاً ، كما للمصدر ولسائر الأوصاف المشتقة . ويجوز في معمولها ثلاثة أمور :

١ ـ رفعه على أنه فاعل لها ، فتقول : « زيد حسَنٌ خلقُه » .

٢ ـ وجره بالاضافة لفظـاً ، فتقول : « زيد حسنُ الخلقِ » . ويظل فاعلاً حكماً .

---

(١) أجاز النحاة تقديم حامل الضمير إذا كان الضمير يعـود على المتأخر لفظاً لا رتبة ، وهو هنا المفعول الأول الذي هو فاعل في المعنى ، أي أجازوا أن يقال : « أعطيت كتابه الطالب » . وليس هذا من الأساليب العربية المسموعة ، ولكن النحاة قاسوه على أسلوب الترتيب بين الفاعل والمفعول . وليست اللغة دائماً قياساً .

٣ ـ ونصبه على أنه تمييز : فتقول : « زيد حسنٌ خلقـــاً » . ويغدو فاعل الصفة المشبهة ضميراً مستتراً يعود على « زيد » الذي هو قبلها . ولا يجوز هذا الاعتبار إلا إذا كان المعمول نكرة ، لأن التمييز لا يكون إلا نكرة .

٤ ـ ونصبه على أنه مشبَّه بالمفعول به ، فتقـول : « زيد حسنٌ خلقَهُ » . ويغدو فاعل الصفة المشبهة ضميراً مستتراً يعود على ما قبلهـا . ولا يجوز هذا الاعتبار إلا حين يكون المعمول معرفة .

فهذا هو المشبّه بالمفعول به : هو معمول الصفة المشبَّهة المعرّف المنصوب .

٣ ـ المفعول له

١ ـ تعريفه :

المفعول له ـ ويسمى المفعول لأجله ، والمفعول من أجله ـ : هو مصدر يذكر في الكلام ليبين سبب حدوث الفعل الذي قبله ، نحو : « سافرت طلباً للعلم » ، حيث نجد المصدر « طلباً » مبيناً سبب حدوث السفر .

ولكن ما كل مصدر يستطيع ـ عن طريق نصبه ـ أن يؤدي للفعل هذه الخدمة ، وهي بيان سبب الحدوث ، بل لا بد من توفر بعض الشروط فيه إذا أريد له أن يكون منصوباً على المفعولية لأجلها .

٢ ـ شروطه :

١ ـ (**أن يكون مصدراً**) : فان كان غير ذلك لم يجز نصبه لبيان السبب ، فلا تقول : « كتبتُ رسالةً أباً » ، تريد « من أجل أبيك » ، بل تجر باللام فتقول : « كتبت رسالة لأبي » .

٢ ـ (**أن يكون المصدر قلبياً** [١]) : أي من أفعال النفس الباطنة ، مثل الرغبة والرهبة والحب والكره والحرص والعلم ... الخ . فان كان غير قلبي ، أي كان علاجياً يجري بالحواس الظاهرة ، مثل السير

---

(١) من النحاة من لم يشترط هذا الشرط .

والركوب والأكل والجلوس ... الخ ، فلا يجوز نصبه لبيان السبب ؛ فلا تقول : « ذهبت الى المطعم أكلاً » تريد « من أجل الأكل » ، بل تجر باللام قائلاً : « ذهبت إلى المطعم للأكل » .

٣ ـ (**أن يكون متحداً مع الفعل في الزمان** [١]) : نحو : « سافرت رغبة في العلم » فالرغبة في العلم جارية أثناء السفر . أما إذا اختلف زمن الحدثين فلا يجوز نصب المصدر مبيناً للسبب ، فلا تقول : « ذهبت إلى الساحل استجماماً » ، لأن زمن الاستجمام سيكون بعد انقضاء زمن الذهاب ، بل تجر عندئذ باللام فتقول : « ذهبت إلى الساحل للاستجمام » .

٤ ـ (**أن يكون متحداً مع الفعل في الفاعل** [١]) : فلا يقال : « أرسلت زيداً إلى المدرسة طلباً للعلم » ، لأن المرسل وطالب العلم شخصان مختلفان : المرسل أنت ، وطالب العلم زيد . بل تجر في هذه الحالة باللام فتقول : « أرسلت زيداً إلى المدرسة لطلب العلم » .

ومثال ما اجتمعت فيه الشروط قوله تعالى : « ولا تَقْتُلُوا أَوْلادَكُمْ خَشْيَةَ إملاقٍ . نحن نَرْزُقُهُمْ وإياكم » .

فان فقد شرط من هذه الشروط المذكورة ، وأريد بيان سبب حدوث الفعل ، وجب جر السبب بأحد الحروف المفيدة للتعليل ، وهي : اللام ـ من ـ في ـ الباء .

فمثال الجر باللام قولك : « أمسكت القلم للكتابة » ، ومثال الجر بمن قوله تعالى : « ولا تقتلوا أولادَكم من إملاقٍ . نحن **نرزقكم وإياهم** » ، ومثال الجر بفي قوله صلى الله عليه وسلم : « دخلت امرأةٌ النارَ في هرة

---

(١) من النحاة من لم يشترط هذا الشرط .

حبستها ، لا هي أطعمتها ، ولا هي تركتها تأكل من خشاشِ الأرض » .
أي : دخلت امرأة النار بسبب هرة ...

٣ ـ حركة آخره :

إذا استوفى المفعول له شروط نصبه ، فلا يوجب ذلك نصبه ، بل يجوز نصبه ، على أنه مفعول له ، كما يجوز جره بأحد حروف التعليل . وقد اجتمعت الصورتان في قول الفرزدق يمدح زين العابدين :

يُغْضِي حياءً ، ويُغْضَى مِنْ مَهابَتِهِ
فلا يُكَلَّمُ إلا حين يَبْتَسِمُ (١)

حيث نجد « الحياء » منصوباً على أنه مفعول لأجله مبين سبب إغضاء الممدوح ، كما نجد « المهابة » مجرورة على أنها اسم مجرور مبين سبب إغضاء الناس أمام الممدوح .

على أنه يفضل النصب إذا كان نكرة ، نحو « سافرت رغبةً في العلم » . ويرجح الجر إن كان محلىً بالألف واللام (٢) ، نحو : « سافرت للرغبة في العلم » . وقل في هذه الحالة نصبه ، كقول شاعر مجهول :

٤٧ ـ لا أقْعُدُ الجبنَ عن الهَيْجاءِ
ولو توالت زُمَرُ الأعداءِ

(١) مر اعراب البيت في فصل نائب الفاعل .
(٢) من النحاة من أنكر مجيء المفعول لأجله معرفاً . وقال : إن المفعول لأجله كالتمييز والحال ، يجب أن يكون نكرة ، فان اقترن بـ (ال) ، فهي زائدة ، وإن أضيف فالاضافة لفظية . والمشهور خلاف ذلك .

(الاعراب : « لا » نافية . « أقعد » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « الجبن » مفعول لأجله منصوب . « عن الهيجاء » متعلقان بأقعد . ويجوز تعليقهما بالجبن ، إذ يقال : جبن فلان عن الحرب . « ولو » الواو حالية ، ولو حرف شرط غير جازم ، أو قل : هي وصلية لأن ربطها هنا لا سببي (راجـع مبحث الشرط) . « توالت زمر الاعداء » فعل وفاعل ومضاف اليه . « جملة : لا أقعد » ابتدائية لا محل لها . « ولو توالت زمر الاعداء » حالية محلها النصب . الشاهد : « الجبن » : نصب المصدر المبين للسبب مع كونه معرفاً بالالف واللام . وهذا جائز ولكنه قليل . والاكثر جره بالحرف) .

فاذا كان المصدر المبين للسبب معرفاً بالاضافة ، استوى فيـه النصب والجر . نحو : « ضربت ابني تأديبَـه ، ولتأديبِه » . ومما جاء منصوبـاً قوله تعالى : « يجعلون أصابعَهُمْ في آذانِهِمْ من الصواعقِ حَذَرَ الموتِ » ومنه قول حاتم الطائي :

٤٨ ـ وأَغْفِرُ عوراءَ الكريمِ ادّخارَهُ
وأُعْرِضُ عن شَتْمِ اللئيمِ تَكَرُّما

(الاعراب : « وأغفر » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « عوراء الكريم » مفعول به ومضاف اليه . « ادخاره » مفعول لأجله منصوب . والضمير مضاف اليه . « وأعرض » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « عن شتم » متعلقان بأعرض . « اللئيم » مضاف اليه . « تكرماً » مفعول لأجله منصوب . « جملة : اغفر » ابتدائية لا محل لها . « جملة : واعرض » معطوفة على الابتدائية لا محل لهـا . الشاهد : « ادخاره » : نصب المصدر المبين للسبب وهو مضاف . وهذا جائز ليس راجحاً ولا مرجوحاً .)

ومن جره وهو مضاف قوله تعالى : « وإنّ منها لَمَا يهبط مِنْ خَشْيَةِ اللهِ » .

٤ ـ ترتيبه مع الفعل :

الأصل في المفعول لأجله أن يتأخر عن فعله ، ويجوز أن يتقدم عليه سواء أكان منصوباً أم مجروراً ، نحو : « رغبةً في العلم سافرت ، وللتجارة سافرت » .

٤ ـ المفعول معه

لنفرض أن زيداً وخالداً جلسا إلى مائدة واحـدة ، ثم طلب زيد طعاماً فأكله ، وخالد ينظر اليه من غير أن يشاركه في الأكل . فكيف نعبر عن هذا الواقع الذي نشاهده ؟

هناك وسيلتان للتعبير عن ذلك :

١ ـ نقول : « أكل زيد ، وخالدٌ معه » ، فنكون أمام تركيب مؤلف من جملتين : أولاهما ابتدائية ، هي « أكل زيد » ، والثانية حالية مقترنة بواو تسمى واو الحال ، وهي جملة « خالد معه » . ونفهم من هذا التركيبِ الواقعَ الذي أشرنا اليه ، وهو أن زيداً يقوم بفعل الأكل في حضور خالدٍ .

٢ ـ ونقول : « أكل زيدٌ وخالداً » ، فنكون أمام تركيب مؤلف من جملة واحدة ، فيها فعل وفاعل ، وواو تسمى واو المعيـــة ، واسم منصوب يسمى المفعول معـــه ، أي الاسم الذي فُعِلَ الفعل بحضرته . وهذا التركيب أقل من سابقه عدد كلمات ، ولكنه لا يختلف عنه في شيء من حيث المعنى ، إذ نفهم منه أيضاً أن فعل الأكل قـــد وقع من زيد بحضور خالدٍ فقط ، من غير أن يشارك خالد في فعل الأكل .

لنعد الآن الى زيد وخالد ، ولنفرض أنهما جلسا يأكلان معـــاً . فكيف نعبر عن هذا الواقع الجديد المختلف عن سابقه ؟

هنا يكون المتكلم في الخيار :

١ ـ فإن شاء أن يشير وينبه إلى اشتراكهما في حدث الأكل ، فليس أمامه إلا أن يقول : « أكل زيد وخالدٌ » ، فتكون جملته مؤلفة من فعل وفاعل وحرف عطف واسم معطوف على الفاعل . ونفهم من كلامه ما كان يريده ، وهو أن كلاً من زيد وخالد قد أكل .

٢ ـ أما إن كان ليس مهتماً بأمر أكل خالدٍ ، بل كان منصرفاً إلى فكرة أن أكل زيد قد حدث أثناء حضور خالد ، فليس له في هذه الحالة إلا واحد من التركيبين السالفين ، تركيب الحال : « أكل زيد ، وخالد معه » ، وتركيب المفعول معه : « أكل زيد وخالداً » . فاذا فهمنا نحن وجود المشاركة في حدث الأكل بين زيد وخالد ، فهذا شأننا نحن ، أما المتكلم فهمّه منصرف إلى التعبير عن وقوع الأكل من زيد في حضور خالد .

لنعد مرة أخرى إلى زيد وخالد ، ولنفرض أن زيداً جلس وحده فأكل ، ثم انصرف ، ثم جاء خالد فأكل ، ثم انصرف . فكيف نعبر عن هذا الواقع الجديد ؟

ليس لهذا الواقع غير الصورة التعبيرية العطفية ، وهي أن نقول : « أكل زيد وخالدٌ » . حيث يفهم السامع أن حدث الأكل قد وقع من رجلين ، من غير أن يكون في الأمر مصاحبة ، لاختلاف زمن أحدهما عن زمن الآخر .

لنعد مرة ثالثة إلى زيد وخالد ، ولنفرض الآن أنهما في الملعب يتصارعان . فكيف نقول في التعبير عن واقعهما الجديد ؟

لا نستطيع في هذه الحالة إلا أن نستعمل العطف أيضاً فنقول : « تصارع زيد وخالدٌ » .

ولكن لماذا ؟ أليس الزمن واحداً ههنا ؟ أليس زيد في صحبة

خالد أثناء قيامه بالمصارعة ؟ أليس في إمكان المتكلم أن ينصرف عن فكرة مشاركة خالد في المصارعة إلى فكرة قيام زيد بالمصارعة وحده في أثناء حضور خالد ؟

والجواب : لا . لأن فكرة المشاركة هنا مفروضة على المتكلم فرضاً ، لأن حدث المصارعة لا يتم من طرف واحد ، بل لا بد من طرفين اثنين على الأقل حتى تكون هناك مصارعة .

بعد هذه الأمثلة نستطيع أن نفهم ما المفعول معه ؟

إنه الاسم المنصوب الواقع بعد واو بمعنى « مع » المذكور في الكلام لبيان أن الحدث وقع من محدثه في أثناء حضوره من غير مشاركة له في الحدث ، نحو : « جاء زيد والشمسَ ، وسرت والجبلَ ، ومشيت والنهرَ ، وسافرت والنجمَ ... الخ » .

ولكن بعض النحاة يرفضون عبارة « من غير مشاركة له في الحدث » الواردة في التعريف اعلاه ، محتجين بأننا قد نفهم المشاركة في كثير من عبارات المفعول معه ، مثل : « سافر زيدٌ وخالداً ـ أكل زيد وخالداً ـ جاء زيدٌ وخالداً ... الخ » .

ونجيب على ذلك بما قلناه قبل قليل ، وهو أن هذه المشاركة فهمها السامع لنفسه ، أما غرض المتكلم فلم يتعلق بها مطلقاً . ولو تعلق بها لوجب عليه استعمال العطف لا المفعول معه . ألا ترى أنه عندما تفرض على المتكلم فكرة المشاركة (وذلك عند اختلاف الزمنين وعدم وجود المصاحبة ، أو عند وجود فعل لا يتم إلا بالمشاركة كأفعال المصارعة والمصالحة ... وغيرها) ـ ألا ترى أنه لا يستطيع إلا أن يستعمل العطف ؟ أو لا ترى أنه عند امتناع فكرة المشاركة (وذلك

عندما يكون الطرف الثاني مما لا يستطيع القيام بالحدث مع الطرف الأول ، كالشمس التي لا تستطيع السفر مع زيد ، وكالجبل الذي لا يمكن أن يسير معي ... الخ) ألا ترى أنه لا يستطيع إلا استعمال المفعول معه (١) ؟

إذن ، فالنصب على المفعولية معها واجب علينا إذا كانت هناك مصاحبة ، ولم نقصد إلى وجود مشاركة ، سواءٌ أكان هذا مفروضاً علينا بنص العبارة ، كعبارة « جاء زيد والشمسَ » ، أم كان غرضنا لا يتعلق بالمشاركة ، كما في عبارة : « أكل زيد وخالداً » . والعطف واجب علينا إذا أردنا المشاركة ، سواء أكان ذلك مفروضاً علينا ، كما في عبارة تصالح زيد وخالد » ، أم كان غرضنا يتعلق بالمشاركة ، كما في عبارة « أكل زيد وخالد » .

---

(١) هذا الرد موجه بصورة خاصة الى الاستاذ عباس حسن الذي يقول في نحوه الوافي (٢٨٣/٢) في معرض تعريفه المفعول معه : « مع مشاركة الثاني للأول في الحدث أو عدم مشاركته » . أما قدماء النحاة فلم أجدهم — فيما أعلم — صرحوا بشيء من ذلك . بل اكتفوا ، عند تعريف المفعول معه ، بالقول : إنه المنصوب الواقع بعد واو بمعنى « مع » (انظر ابن يعيش ٤٨/٢ ، وابن عقيل ٥٩٠/١) . ثم إذا تحدثوا عن الفرق بين الواو العاطفة والواو التي بمعنى مع صرحوا بأن العاطفة تقتضي التشريك وجوباً ، ثم سكتوا عن معنى التشريك في واو المعية ، أهو جائز أم هو ممتنع . يقول ابن يعيش (٥٠/٢) : قيل الفرق بين العطف بالواو وهذا الباب أن الواو التي للعطف توجب الاشتراك في الفعل ، وليس كذلك (؟!) الواو التي بمعنى « مع » لأنها توجب المصاحبة » .

ولعل هذا الغموض في حكم معنى التشريك بواو المعية هو الذي حمل الاستاذ عباس حسن على توهم وجود معنى التشريك في واو المعية على سبيل الجواز .

ولعل النحوي الوحيد الذي صرح بعدم التشريك في المفعول معه هو الشيخ مصطفى الغلاييني رحمه الله ، إذ يقول في تعريفه للمفعول معه : اسم فضلة وقع بعد واو بمعنى « مع » ... بلا قصد الى اشراكه في حكم ما قبله . (انظر الخلاصة والتحقيق اللذين كتبهما عن المفعول معه في كتابه جامع الدروس العربية . فانهما أحسن ما كتب في المفعول معه) .

وبعبارة أخرى نقول : المكان للمفعول معه كلما أمكن إحلال الجملة الحالية مكانه ، مثل : « جئت والشمسَ » = « جئت والشمسُ طالعةٌ » ، والمكان للعطف كلما تعذر إحلال الجملة الحالية ، مثل : « تصالح زيــد وخالدٌ » ، إذْ لا يقال : « تصالح زيد وخالد حاضرٌ » ، لأننا لن نعرف مع من تصالح زيد في حضور خالد .

وإنما نقول ذلك ، لأننا نرى أن واو المعية ليست في حقيقتهــا إلا واو الحال (١) ، وأنــ المفعول معــه ليس في حقيقته إلا مبتدأ من جملة

---

(١) قال بهذا جماعة من النحاة منهم الرضي . ولكنهم قصروا ذلك على الواو التي ينتصب المضارع بعدها ، مثل : « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » . واعتبروا المصدر المؤول بعدها مبتدأ محذوف الخبر ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب على الحال . والتقدير : لا تأكل السمك وشرب اللبن ثابت . ورفضوا أن تكون هذه الواو عاطفة للمصدر المؤول على مصدر متصيد من الـكلام السابق ـ وهــو الرأي المشهور كما نعلم ـ محتجين بأن مجرد العطف يزيل التنصيص على معنى الجمع والمصاحبة . وفي اعتقادنا أن هذا الرأي في غاية السداد ، وحجته في غاية القوة . ومن المؤسف أنهم لم يعمموا حكمهم هذا على الواو التي قبل المفعول معــه ، ولا على الواو التي ينتصب المضارع بعدها وليس قبلها نفي أو طلب ، كقول ميسون الكلبية :

ولبس عباءة وتقر عيني أحب إلي من لبس الشفوف

ونحن نرى أن هذه الواو ، وواو المفعول معه ، وواو المعية قبل المضارع المنصوب ، وواو الحال ، كلهــا من طبيعة واحدة ، وتؤدي معنىً واحداً ، هــو مصاحبة ما بعدها لما قبلها ، أو جعل ما بعدها قيداً زمانياً لما قبلها . ألا ترى أن كل هذه الواوات يصح أن تقع بعدها الجملة الحالية المصدرة بالواو ، ثم لا يتبدل المعنى ؟

انظر :

(١) جئت والشمس = جئت والشمس طالعة .

(٢) لا تأكل السمك وتشرب اللبن = لا تأكل السمك وأنت شارب اللبن . ←

حالية حذف خبرها ، فانتصب مبتدؤها لأنه أخذ محلها المنصوب . وعلى ذلك يكون المفعول معه اسماً سد مسدّ جملة الحال .

← (٣) ولبس عباءةٍ ـ وتقر عيني ـ أحب إلي من لبس الشفوف = ولبس عباءةٍ ـ وأنا قريرة العين ـ أحب إلي من لبس الشفوف .

ولعل انتصاب المضارع والمفعول معه بعد هذه الواوات هو لكون هذه الكلمات قد حلت محل الجملة الحالية المنصوبة المحل ، وليس لاضمار « أن » كما يزعم النحاة ، لأن إضمار « أن » اذا فسر انتصاب المضارع ، فلا يستطيع أن يفسر انتصاب المفعول معه ، لأنه اسم وليس فعلاً . نعم ، قال النحاة ان انتصاب المفعول معه سببه الحدث السابق له ، ونحن نقول : ان كثيراً من العبارات التي فيها مفعول معه لا تشتمل على حدث ، كقولهم : « ما أنت وزيداً » . أما تأويلات النحاة لهذه العبارات الخالية من الأحداث ، وحشرهم فيها أحداثاً حشراً قسرياً ، كقولهم : التقدير : ما تكون وزيداً ؟ وغير هذا من التأويلات والتقديرات السخيفة ـ فليس بشيء . وانما ألجأهم اليها خوفهم على أصولهم أن تتكسر ، ولو انكسرت معاني العبارات وحقيقة التعبير اللغوي .

أما نحن فنقول : إن العربية تعبر عن الحال بعدة وسائل :

١ ـ بالوصف الذي هو لصاحب الحال . وعند ذلك تنصبه من غير أن تقرنه بشيء ، مثل : جاء زيد ضاحكاً .

٢ ـ بالجملة المشتملة على ضمير الصاحب . وهنا أيضاً لا تحتاج الى اقتران بشيء ، مثل : جاء زيد كتابه بيده .

٣ ـ بالجملة الخالية من ضمير الصاحب . وهنا تحتاج الى الواو لبيان الحال ، مثل : جاء زيد والشمس طالعة .

٤ ـ بالجامد الذي لا علاقة له بالصاحب . وهنا تحتاج الى الواو أيضاً فتقول : جاء زيد والشمس . فالشمس حال من زيد ما في ذلك شك . وليسمها النحاة بعد ذلك ما يشاؤون .

ودليلنا على ذلك من وجوه :

١ ـ إن كل مفعول معه يمكن جعله مبتدأ وتكميله بخبر ، ثم تكون الجملة منه ومن خبره جملة حالية دون أن يتغير المعنى : جئت والشمسَ ← جئت والشمسُ طالعةٌ ، سرت والجبلَ ← سرت والجبلُ بحذائي ، مشيت والنهر ← مشيت والنهرُ إلى جانبي ، أكل زيد وخالداً ← أكل زيد وخالدٌ حاضرٌ معه ، سافرت والنجمَ ← سافرت والنجم بازغ ، انطلقت وسعيداً ← انطلقت وسعيدٌ معي ... إلى آخر ذلك من العبارات التي لا تقع تحت حصر .

٢ ـ لقد اشترطوا للمفعول معه أن يكون فضلة ، وهو نفس الشرط الذي اشترطوه للحال أيضاً .

٣ ـ لقد أوجبوا على المفعول معه أن يتأخر عن عامله ، وألا يأتي إلا بعد تمام الجملة ، فلا يقال : « والشمسَ جاء زيد » ولا « جاءَ والشمسَ زيد » . وهذا نفس ما أوجبوه على جملة الحال المقترنة بالواو ، إذ لا يصح أن يقال : « والشمسُ طالعةٌ جاء زيد » ولا « جاء ـ والشمسُ طالعةٌ ـ زيد » .

٤ ـ إن المفعول معه قيد للفعل ، بمعنى أنك لو قلت : « جاء زيد والشمسَ » ، لكان مجيء زيد مقيداً بمصاحبة الشمس . وهذه هي نفسها وظيفة الجملة الحالية . فسيبويه والقدماء يقدرون واو الحال بـ « إذ » ، ويقولون إنها وما بعدها قيد للفعل السابق (١) .

فاذا كان المفعول معه مع واوه على مثل هذا التشابه العجيب مع

---

(١) انظر المغني . الجزء الاول . حرف الواو المفردة .

جملة الحال وواوها، في المنى والاحكام ، فما الذي يمنع من اعتبار المفعول معه بقية من جملة اسمية حالية ، واعتبار واوه واواً للحال ، واعرابه على أنه اسم سدّ مسدّ جملة الحال فانتصب على ذلك (١) ؟

(١) كان أبو الحسن الأخفش يذهب الى ان انتصاب المفعول معه هو انتصاب على الظرفية . « وذلك أن الواو في قولك : قمت وزيداً ، واقعة موقع « مع » فكأنك قلت : قمت مع زيد . فلما حذفت « مع » ، وقد كانت منصوبة على الظرف ، ثم أقمت الواو مقامها ، انتصب زيد بعدها » اهـ عن ابن يعيش ٤٩/٢ .

ولعل الذي حمل الأخفش على هذا المذهب ، هو شعوره بأن واو المعية مع اسمها قيد للحدث السابق . ونحن إذ نتفق معه في هذه النقطة ، فاننا نختلف معه في نوعية هذا القيد . فهو يراه قيداً مكانياً ، كما هو مفهوم من عبارته حين يجعل الواو مكان « مع » ، ونحن نراه قيداً زمانياً ، لأننا نعتبر الواو مكان « إذ » ، ونعتبر الاسم المنصوب بعدها بقية من جملة حالية .

٥ ـ المفعول فيه

١ ـ تعريفه :

هــو الاســم الذي يذكر في الكلام لبيان مكان الحدث ، أو زمانه ، نحو : « سافرت مساءً » و « جلست فوق المنبر » حيث نجـد « مساءً » محدداً ومبيناً لزمان السفر ، و « فوق المنبر » محـدداً ومبيناً لمكان الجلوس .

وقـد كان المفروض أن لا يؤدي هذه الخدمة للحدث ـ أي بيان مكانه وزمانه ـ إلا الاسماء التي تدل بأصل وضعها اللغوي على الامكنة والازمنـة ، مثل : « فوق ـ تحت ـ شمال ـ أمام ـ مساء ـ صبح ـ يوم ـ ... الخ » . فهل يجري الأمر على ذلك ؟

الواقع اللغوي يخالف المفروض ، إذ نجـد في بعض الأحيان اسماءً تدل على أمكنة ، ومع ذلك لا تصلح لأن تنصب مؤديةً للحدث خـدمة بيان المكان ، فمثلاً لا تستطيع أن تقول : « جلست الملعبَ » ، مريداً أن مكان جلوسك هـو الملعب ، على الرغم من أن كلمة « الملعب » تـدل على قطعة من المكان . وعلى العكس من ذلك ، نجد في بعض الأحيان كلمات لم تضعها اللغة للدلالة على أزمنة أو أمكنة ، ومع ذلك تصلح لأن تنصب مؤديةً للحدث خدمة تحديد مكانه أو زمانه ، فيمكنك أن تقـول مثلاً : « جئتك صلاةَ العصر » ، محدداً زمن مجيئك بالصلاة ، على الرغم من أن كلمة « الصلاة » لم تضعها اللغة للدلالة على زمان ، بل وضعتها للدلالة على حدث ذي حركات مخصوصة .

وشيء آخر ، وهو أننا نجد بعض أسماءِ الزمان والمكان يصلح لأنواع مختلفة من الوظائف النحوية ، فيقع فاعلاً أو مفعولاً به أو خبراً أو مضافاً اليه أو مفعولاً فيه ، أو غير ذلك من الوظائف المختلفة ، وذلك مثل كلمة « يوم » التي نجدها مبتدأ بها في مثل : « يوم الجمعة آتٍ » ، وخبراً في مثل : « هذا يومُك » ، ومفعولاً به في مثل : « أحب يومَ الجمعةِ » ، ومفعولاً فيه في مثل : « سافرت يومَ الجمعة » ... الخ . على حين نجد أسماءً للزمان والمكان لا تصلح إلا لوظيفة نحوية واحدة ، هي خدمة الفعل في تحديد زمانه أو مكانه ، وذلك مثل كلمة « بينما » التي لا ترى في الكلام إلا محددة لزمان الحدث ، كما في : « بينما أنا واقف أقبل زيد » ، حيث نجدها محددة لزمان إقبال زيد . فمثل هذه الكلمة لا يمكن أن يقع مبتدأ ، فلا يقال : « البينما قادم » ، ولا أن يقع خبراً ولا غير ذلك .

كل ذلك يوجب علينا أن نعرف ، بالتفصيل ، الاصناف المختلفة للاسماء الدالة على الامكنة والازمنة ، لنعرف بعد ذلك ما يصلح منها لأن ينصب دالاً على مكان الحدث أو زمانه ، وما لا يصلح منها لذلك ، وما لا يصلح إلا أن يكون منصوباً على المفعولية فيها . وسنفعل هذا على طريقة التعريفات :

٢ ـ أصناف الظروف :

١ ـ (**الظرف**) : هو الكلمة الدالة على مكان ، مثل : « فوق ـ مدرسة ـ ملعب ـ باحة ... » ، أو زمان ، مثل : « يوم ـ ليل ـ مساء ... » . سواءً أكانت تؤدي في الكلام وظيفة المفعول فيه ، أم كانت تؤدي وظيفة أخرى .

٢ - (**ظرف المكان**) : هو كل كلمة تدل على المكان ، مثل : « بيت - تحت ... » .

٣ - (**ظرف الزمان**) : هو كل كلمة تدل على الزمان ، مثل : « يوم - دهر - ... » .

٤ - (**ظرف المكان المبهم**) : هو الاسم الدال على مكان ليست له حدود معلومة ، وليست له صورة تدرك بالحس ، مثل : « أمام - قدام - وراء - خلف - يمين - يسار - شمال - فوق - تحت - جهة - جانب - ناحية ... » . فكل هذه الامكنة ليست لها صور محسوسة ، إذ ليست هناك بقعة في الكون اسمها « أمام » ، ولا بقعة أخرى اسمها وراء ، بل الامام والوراء نسبيان ، فما هو بالنسبة لي « أمام » ، قد يكون بالنسبة لغيري « وراء » .

٥ - (**ظرف المكان الشبيه بالمبهم**) : هو ما دل على قطعة من المكان ذات مقدار معين ، وليست له صورة محسوسة ، مثل : « كيلومتر » فهذه الكلمة تدل على مقدار من المكان يساوي $\frac{١}{٤٠٠٠٠}$ من محيط الارض ولكن ليس هناك بقعة محددة من الارض اسمها كيلو متر ، بل إن كل مسافة تساوي المقدار الذي ذكرناه تسمى كيلو متراً (١) .

٦ - (**ظرف المكان المختص**) : هو ما دل على قطعة من المكان محدودة معينة ، ولها صورة حسية مدركة بالحواس ، مثل : « بيت - دار - مدرسة - ملعب - بلد ... الخ » .

---

(١) ومثل الكيلو متر : الفرسخ ، والقصبة ، والمتر ، والميل ، وما شابه ذلك من المقاييس المكانية .

٧ - (**ظرف الزمان المبهم**) : هو ما دل على قدر من الزمان غير معين ، نحو : « أبد - أمد - حين - وقت - زمان » .

٨ - (**ظرف الزمان المختص**) : هو ما دل على قطعة محدودة من الزمان ، مثل : « ساعة - دقيقة - ثانية - يوم - اسبوع - شهر - سنة - عام - قرن - صيف - ربيع - رمضان - كانون - السبت - الجمعة - وقت الأكل - زمان الحصاد - ... الخ » .

٩ - (**الظرف المتصرف**) : هو الظرف الزماني أو المكاني الصالح للوظائف النحوية المختلفة ، مثل اليوم والميل ، إذ يقعان موقع المبتدأ ، نحو : « اليومُ انقضى - الميلُ أطول من الفرسخ » ، وموقع الخبر ، نحو « هذا يومُك - هذا ميلٌ » ، وموقع الفاعل ، نحو : « إنصرم اليومُ - يبلغ الميلُ أربعة فراسخ » ، وموقع المفعول فيه ، نحو « سافرت يومَ الجمعة - سرت ميلاً » ... وهكذا .

١٠ - (**الظرف غير المتصرف**) : وهو الظرف الزماني أو المكاني الذي لا يستعمل في الكلام إلا لتحديد زمان الحدث أو مكانه . فمنه ما لا يؤدي هذه الوظيفة إلا منصوباً ، مثل : « قط - عوض - بينا - بينما - إذا - ايان - أنى - ذا صباحٍ - ذاتَ ليلةٍ » ، ومنه ما يؤديها منصوباً أو مجروراً ، مثل : « قبلَ - من قبلِ - بعدَ - من بعدِ - فوقَ - من فوقِ - تحتَ - من تحتِ - لدى - من لدى - لدنْ - من لدنْ - عندَ - من عندِ - متى - إلى متى - أينَ - إلى أينَ - هنا - من هنا - ثَمَّ - من ثمَّ - حيثُ - من حيثُ - الآن - من الآنَ » .

٣ ـ الظروف الصالحة للنصب :

الظروف الصالحة للنصب لأداء وظيفة المفعول فيه هي ما يلي :

١ ـ الظرف غير المتصرف ، زمانياً كان ، أو مكانياً . بل إن بعضها لا يمكن إلا أن يكون **منصوباً على المفعولية فيها** ، **كما رأينا** ، **نحو : « سافرت ذاتَ ليلةٍ »** .

٢ ـ الظرف الزماني مطلقاً ، مبهماً كان ، أم مختصاً . نحو : « سرت ليلاً ـ سرت ساعةً » .

٣ ـ ظرف المكان المبهم ، نحو : « وقفت أمامَ الباب » .

٤ ـ ظرف المكان الشبيه بالمبهم ، نحو : « سرت فرسخاً » .

٥ ـ ظرف المكان المختص بشرط أن يكون مشتقاً من فعله الذي يخدمه ، نحو : « جلست مجلسَ العلماءِ ، وذهبت مذهبَ الكوفيين ، ورميت الكرة مرمى الخصم ... الخ » .

وأما قولهم : « هو مني مقعدَ القابلة ، وفلان مزجرَ الكلب ، وهذا الأمر مناطَ الثريا » فسماعي لا يقاس عليه .

٤ ـ نائب الظرف :

قلنا ان مهمة تحديد زمان الحدث ومكانه ، هي مهمة الظرف في الأصل ، وإن بعض الكلمات التي لا تعني زماناً ولا مكاناً ، تستطيع أن تؤدي هذه المهمة نيابة عن الظرف ، فما هذه الكلمات الصالحة لهذا العمل ؟

١ - (**المضاف الى الظرف**) : نحـو : « مشيتُ كلَّ النهار ، وبعضَ الليل » .

٢ - (**صفته بعد حذفه**) : نحو : « وقفت طويلاً » والأصل : « وقف وقتاً طويلاً » .

٣ - (**الاشارة اليه**) : نحو : « جئت هذه اللحظةَ ، جلست تلك الناحيةَ » .

٤ - (**المصدر**) : وذلك إذا حذف الظرف واقعاً موقع المضاف ، فناب عنه المضاف اليه الذي هو المصدر ، نحو : « جئتك صلاةَ العصر » ، إذ الأصل : « جئتك وقتَ صلاةِ العصر » ، ونحو : « سافرت طلوعَ الشمس » ، إذ الأصل : « سافرت حينَ طـلوع الشمس » ، ونحـو : « انتظرتك كتابةَ صفحةٍ » ، إذ الأصل : « انتظرتك مـــدةَ كتابـةِ صفحةٍ » ، ونحو : « جلست قـُرْبَك » ، إذ الأصل : « جلست مكانَ قـُرْبِك » .

٥ - (**عدده**) : نحو : « اشتغلت ثلاثَ ساعاتٍ » .

٦ - (**كلمات متفرقة**) : وهي الفاظ مسموعة توسعوا فيها فنصبوها **على الظرفيـــة المجازية** على تضمينها معنى « في » ، نحو : « أحقاً أنّك ذاهبٌ ؟ [1] - غيرَ شكٍّ أنيّ على حقٍ - جهدَ رأيي أنك مصيبٌ - ظناً مني أنك قادم » . فالأصل في كل ذلك : أفي حقٍ - في غير شك - في جهدِ رأيي - في ظنٍ مني » .

---

(١) الاعراب : « حقاً » ظرف مجازي منصوب متعلق بخبر مقدم محذوف . « أنك ذاهب » أن واسمها وخبرها . والمصدر المؤول في محل رفع مبتدأ مؤخر . وكذا اعراب سائر الأمثلة . **ومن النحاة من يجعل نصب هذه الأسماء على نزع الخافض لا على المفعول فيه .**

٥ ـ متعلق الظرف :

متعلق الظرف ـ ويسمى أحياناً ناصب الظرف ـ هو الحدث الذي حدد الظرف مكانه أو زمانه ، أو قل : هو الحدث المستوعَب في الظرف ، أو الذي الظرف وعاء له . وقد جرت العادة في الاعراب على ربط الظرف بحدثه . فيقال : هذا الظرف متعلق بذلك الحدث ، أي ان هـذا الظرف وعاءٌ لذلك الحدث .

وليس من الضروري دائماً أن يأتي الحـدث في صورة فعل ، بـل إنه يأتي في صور شتى :

١ ـ (**في صورة فعل بارز**) : نحو : « جلست فوق العشب » ، (فوق) : وعاء مكاني لحدث الجلوس المعبر عنـه بفعل « جلس » . فهو متعلق إذن بجلس .

٢ ـ (**في صورة فعل محذوف**) : نحو : « احـــزر ما الذي عندي » . (عنـــدي) : وعاء مكاني لحدث الاستقرار المعبر عنه بفعل « استقر » المحذوف بعد الاسم الموصول . والتقدير : احزر ما الذي استقر عندي . فهو متعلق إذن بفعل « استقر » المحذوف .

٣ ـ (**في صورة مصدر**) : نحو : « تعجبـني القراءة ليـلاً » . (ليلاً) : وعاء زماني لحدث القراءة المعبر عنـه بالمصدر « قراءة » . فهو متعلق بهذا المصدر .

٤ ـ (**في صورة وصف**) : نحو : « أنا قادم غداً » . (غداً) : وعاء زماني لحـدث القدوم المعبر عنه بالوصف المشتق « قادم » . فهو إذن متعلق بهذا الوصف .

٥ - (**في صورة وصف محذوف**) : نحـو : « رأيت عصفـوراً فوقَ الشجرة » . (فوق) : وعاء مكاني لحدث وجود العصفور المعبر عنه بوصف مشتق محذوف تقديره : رأيت عصفوراً موجوداً فوقَ الشجرة . إذن فالظرف متعلق بهذا الوصف المحذوف .

٦ - (**في صورة حرف**) : نحــو : « ما الانسان - لدى التحقيق - إلا حيوان ناطق » . (لدى) : وعاء مكاني لحدث الانتفاء المعبر عنه بحرف النفي « ما » . إذ المعنى : « انتفى - لدى التحقيق - أن يكون الانسان إلا حيواناً ناطقاً » ، فهذا الانتفاء حدث لدى التحقيق . فتكون « لدى » متعلقة إذن بالحرف « ما » [1] .

٧ - (**في صورة جامد مؤول بمشتق**) : نحو : « أنت - لدى الحرب - أسدٌ » . (لدى) : وعاء زماني لحدث الاقدام والشجاعة المعبر عنه بكلمة « أسد » . فهو إذن متعلق بهذه الكلمة الجامدة .

---

(١) ومنهم من لا يجيز ذلك ، بل يعلقها بمعنى النفي الحاصــل من الحرف « ما » ، لأنهم لا يجيزون التعليق بالحروف . والخلاف ، كما ترى ، خلاف شكلي .

٦ ـ المجرور بالحرف

المجرور بالحرف اسم وقع بعد واحد من حروف الجر الآتية : « ب ـ من ـ إلى ـ عن ـ على ـ في ـ ك ـ ل ـ واو القسم ـ تاء القسم ـ مذْ ـ منذُ ـ رُبَّ ـ حتى ـ خلا ـ عدا ـ حاشا ـ كي ـ متى في لغة هذيل ـ لعل في لغة عُقَيْل » .

ولكن ، ما وظيفة المجرور ؟ وما الفائدة منه في الكلام ؟

إن الاجابة عن هذين السؤالين تقتضي البحث في حروف الجر نفسها :

١ ـ وظائف الجار :

يحسن ، قبل البحث في وظائف الجار ، أن نستعرض الوظائف التي تقوم بها المفعولات الخمسة :

١ ـ المفعول المطلق : يؤكد الفعل ، أو يبين نوعه ، أو يبين عدد مراته ، أو ينوب عنه .

٢ ـ المفعول به : يبين الجهة التي وقع الفعل عليها ، أي نفّذ الفعل بها .

٣ ـ المفعول له : يبين سبب حدوث الفعل .

٤ ـ المفعول معه : يبين الجهة التي جرى الفعل بحضورها ومصاحبها .

٥ ـ المفعول فيه : يبين الزمان أو المكان الذي حدث فيه الفعل .

ولكننا نعلم أن هذه المفعولات لا تستطيع أن تنتصب مؤدية خدماتها للفعل إلا إذا توفرت في كل منها شروط معينة . فالمفعول المطلق يجب أن يكون مصدراً من لفظ فعله أو واحداً من نوائبه المعروفة ، والمفعول بـه يجب أن يكون فعله متعدياً بنفسه ، **والمفعول له يجب أن يكون مصدراً قلبياً** مشاركاً لفعله في الزمن والفاعل ، والمفعول معه يجب أن تكون الواو التي قبله بمعنى « مع » ، والمفعول فيه يجب أن يكون ظرفاً مبهماً إذا أريد منه أن يحدد المكان ... وهكذا .

لنفرض الآن أن معنا اسماً نريد منه أن يقدم للفعل إحدى الخدمات السابقة وليست فيه الشروط المطلوبة ، وليكن هذا الاسم كلمة « المدرسة » .

إن « المدرسة » كانت مكاناً لجلوسنا ؛ وقد أردت التعبير عن هذا فمنعتني اللغة قائلة : إن كلمة « المدرسة » ظرف مكاني مختص لا مبهم ، فلا يجوز نصبها دالةً على مكان جلوسكم .

فماذا أفعل ؟ أأقف صامتاً كالأبكم ، أم هناك وسيلة أخرى للتعبير ؟

هنا تأتي حروف الجر لنجدتي ، وترسل إليّ واحداً منها ، هو الحرف « في » ، وتقول : يمكنك جر « المدرسة » بهذا الحرف ليدل على مكان جلوسكم . وهكذا تقول : « جلسنا في المدرسة » .

هذه إذن أول وظيفة لحرف الجر : إنه وسيلتنا للتعبير عن كل وظائف المفعولات الخمسة حين لا تتوفر في هذه المفعولات الشروط المطلوبة لنصبها . فكل اسم لا يمكن نصبه ، يكفي أن يجر بحرف الجر المناسب

حتى يصير كالمفعول المطلق أو المفعول به ... وهكذا .

لنجرب ذلك بالأمثلة :

١ ـ كلمة « الريح » لا يمكن استعمالها مفعولاً مطلقاً مبيناً للنوع والهيئة ، لأنها ليست مصدراً ولا واحداً مما ينوب عن المصدر ، ومع ذلك يمكن أن تبين نوع الفعل وهيئته إذا جررتها بالكاف ، فأقول : « انطلق الفرس كالريح » .

٢ ـ كلمة « الفضيلة » لا يمكن إيقاع فعل « التمسك » عليها مباشرة ونصبها على أنها مفعول به ، لأن فعل التمسك ليس متعدياً بنفسه ، ومع ذلك أستطيع أن أفعل هذا بالحرف ، فأقول : « تمسكت بالفضيلة » .

٣ ـ كلمة « الهرة » لا يمكن نصبها مؤدية وظيفة المفعول لأجله التي هي بيان سبب الفعل ، لأنها ليست مصدراً قلبياً ، ومع هذا يمكنني أن أجعلها سبباً لوقوع الفعل إذا جررتها بالحرف ، كقول رسول الله ﷺ « دخلت امرأةٌ النارَ في هرةٍ » أي : بسبب هرة .

وهكذا نرى أن المجرور بالحرف ، ليس في حقيقته إلا واحداً من المفعولات الخمسة . وكل ما في الأمر أنه جر بالحرف عندما لم تتوفر الشروط لنصبه [1] . ولهذا السبب سمى النحاة هذا النوع من المفعول بالمفعول غير الصريح ، أو المفعول غير المباشر .

---

(١) ولكن كيف نعربه ؟
هناك مذهبان في ذلك : أولهما يقول : « كالريح » جار ومجرور متعلقان بفعل « انطلق » . ثم يسكت . والآخر يقول : « كالريح » الكاف متعلقة بفعل « انطلق » والريح اسم مجرور لفظاً بالكاف منصوب محلاً على أنه مفعول مطلق . وكذا الأمر في سائر الأمثلة .

وهنا يرد هذا السؤال : ألا يتدخل حرف الجر إلا عند عدم توفر الشروط في الاسم لينصب على أنه أحد المفعولات الخمسة ؟

والجواب : لا . لأن حرف الجر يمكن استعماله دائماً ، سواء أتوفرت شروط النصب ، أم لم تتوفر ، يمكنك أن تقول : « سافرت طلباً للعلم » فتنصب المفعول لأجله ، كما يمكنك أن تقول : « سافرت لطلبِ العلم » فتجره . وتقول : « سافرت مساءً » فتنصب الظرف ، كما تقول : « سافرت في المساءِ » فتجره .

يستثنى من ذلك أن يكون المفعول كلمة ملازمة لأداء وظيفة معينة ، وذلك كبعض الظروف الملازمة للظرفية ، أو بعض المصادر الملازمة للمفعولية المطلقة ، وهكذا ...

★ ★ ★

لنعد الآن الى بيان وظائف الجار .

لو رجعنا إلى الخدمات التي تقدمها المفعولات للفعل وعددناها ، لما تعدت التسع . فهل يكتفي الفعل بهذا العدد المحدود من الخدمات ، أم يحتاج إلى عدد آخر منها ؟

الواقع أن الفعل يمكن خدمته من نواحٍ عديدة جداً ، والمفعولات الخمسة لا تستطيع بعددها المحدود أن تقوم بكل هذا . خذ مثلاً ناحية الواسطة ، فنحن نعلم أن كثيراً من الأفعال لا تجري إلا بواسطة » إلا بأداة ينفذ الفعل بها . ولكن لا يوجد بين مفعولاتنا مفعول يسمى « المفعول بوساطته » . فكيف نستطيع خدمة الفعل ببيان واسطته التي حدث بها ؟ لو كان فعلنا هو « الكتابة » ، وكانت واسطة فعلنا هي « القلم » ، فهل نستطيع أن نقول : « كتبت الرسالة قلماً » مشيرين بنصب القلم إلى أنه واسطة فعل الكتابة ؟

لا ؛ لأن العربية لم تخلق لنفسها مثل هذا المفعول الذي يمكن أن

يسمى – فيما لو كان موجوداً – بالمفعول بوساطته .

فما الوسيلة إذن لأداء مثل هذه الخدمة للفعل ؟

الوسيلة هنا هي حرف الجر أيضاً ، فتقول : « كتبت الرسالة بالقلم » .

وخدمة أخرى : نعلم أن كثيراً من الأحداث لها نقطة تبتدىء منها ، ونقطة تنتهي عندها ، مثل حَدَثِ « السفر » مثلاً ، إذ لا بد لهذا الحدث من نقطة بداية ونقطة نهاية . فاذا أردنا خدمة الفعل ببيان بدايته ونهايته ، عجزنا عن ذلك عن طريق المنصوبات ، إذ ليس بين هذه المنصوبات ما يسمى المفعول من عنده ، والمفعول اليه ، فاذا كانت نقطة البداية لسفرنا هي « الكوفة » ، ونقطة الغاية هي « البصرة » ، فلا نستطيع أن نقول : « سافرنا كوفةً بصرةً » ، ولكننا لا نعجز عن ذلك عن طريق حروف الجر ، فنقول « سافرنا من الكوفة إلى البصرةِ » .

هذه إذن الوظيفة الثانية لحرف الجر : إنه يدخل على الاسم ليجعله خادماً للفعل في ناحية ليست من اختصاص المفعولات الخمسة .

وعلى هذا يكون المجرور هنا مفعولاً جديداً غير المفعولات الخمسة المعروفة ، لأنه يؤدي للفعل خدمة تختلف عن خدماتها ، فقد يكون مفعولاً لبيان الواسطة ، كما في : « كتبت بالقلم » ، أو مفعولاً لبيان البداية ، كما في « سافرت من الكوفة » ، أو مفعولاً لبيان الغاية ، كما في « سافرت إلى البصرةِ » ، أو مفعولاً لغير ذلك من الخدمات الكثيرة التي قد يحتاج اليها الفعل . لكن النحاة – إيثاراً منهم للاختصار – لم يشاؤوا هذا التفريع الذي قد يطول ، بل ضموا كل هذه الانواع من المفعولات إلى قسم المفعول به ، وسموها جميعاً بالمفعول به غير الصريح (١) .

(١) واعرابه كاعراب أحد المفعولات الخمسة إذا جر بالحرف : فاما أن تقول : الجار والمجرور متعلقان بالفعل ، ثم تسكت . واما أن تقول : الجار متعلق بالفعل ، والمجرور مجرور اللفظ ، منصوب المحل على أنه مفعول به .

★ ★ ★

لنعد مرة أخرى الى وظائف الجار . ولنتساءل عن الوظيفة التي يؤديها الباء في قولنا : « علمت بالأمر » .

هل جرّتِ الباء مفعولاً لم يكن بالامكان نصبه ؟ والجواب : لا ، بدليل أننا لو نزعنا هذه الباء لانتصب الاسم بعدها على أنه مفعول به : « علمت الأمرَ » . إذن ، فهذه الباء لم تخدم الفعل في شيء .

فما نوع خدمتها إذن ، ولمن توجهها ؟

إن خدمتها هي التوكيد « وهي خدمة موجهة إلى الجملة برمتها ، لا إلى الفعل وحده . وعلى ذلك ، فلا علاقة لها بالفعل ، وإذن ، فهي لا تتعلق بالفعل ، وإذن فهي حرف جر زائد ، وإذن أخيراً ، فمجرورها مجرور اللفظ فقط ، وله وظيفته النحوية الخاصة به .

هذه إذن الوظيفة الثالثة لحرف الجر : إنه يدخل على أي اسم في الجملة ذي وظيفة نحوية خاصة به كان يؤديها قبل دخول الجار ، فقد يكون فاعلاً ، مثل : « ما جاء أحدٌ ← ما جاء من أحد » ، أو مفعولاً به ، مثل : « علمت الأمرَ ← علمت بالأمرِ » ، أو خبراً ، مثل : « ما زيد مسافراً ← ما زيد بمسافرٍ » ... الخ . والجار هنا لا يبدل من وظيفة الاسم الذي دخل عليه ، ولا يحوله إلى خادم للفعل ، أي إلى مفعول للفعل ، بل يكتفي بتوكيد مضمون الجملة . ولهذا كله اعتبر حرف جر زائداً ، ولا تعليق له بالفعل ، لأنه في الحقيقة ليس خادماً للفعل ولا علاقة له به .

★ ★ ★

لنعد ثالثة إلى وظائف الجار . ولندخل حرف الجر « لعل » على الجملة الآتية : « أبو المغوار قريبٌ منك » لتصبح : « لعل أبي المغوار قريب منك » . ولنتساءل الآن : ماذا فعل هذا الحرف ؟ هل خدم الفعل في ناحية ما ؟ هل جعل من مجروره خادماً للفعل ومعمولاً له لم يكن يستطيع أن يصل اليه بغير حرف الجر ؟ . والجواب : لا ، لأنه ليس في الجملة فعل ، ولأن الجار دخل على اسم كان يقوم بوظيفة نحوية خاصة به ، هي وظيفة المبتدأ ، ولأننا نستطيع أن نطرح هذا الحرف ليعود المجرور مرفوعاً على الابتداء .

إذن فنحن أمام حرف جر زائد ؟

هذا صحيح إلى حد ما . فهذا الجار كالزائد في كونه لم يخدم الفعل ، وفي كونه جائز الطرح ، ولكنه ليس كالزائد من حيث المعنى : فالزائد لا يحمل الى الجملة معنى تأسيسياً خاصاً به ، إنه فقط يقوي ويؤكد معنى الجملة التي دخل فيها ، أياً كان هذا المعنى ، أما حرفنا هذا ، فهو يحمل معنى « الرجاء » ، وهو معنىً لم يكن في الجملة قبل مجيء الحرف الجار ، ولن يكون فيها أيضاً إذا حذفنا هذا الجار . ولهذا كله سنسمي هذا الجار شبيهاً بالزائد .

هذه إذن الوظيفة الرابعة لحرف الجر : إنه يدخل الجملة ، لا ليخدم الفعل في شيء ، ولكن ليحمل الى مضمون الجملة معنىً خاصاً ، « كالرجاء » الذي يحمله الحرف « لعل » ، و « التقليل » الذي يحمله الحرف « رب » ، و « الاستثناء » الذي تحمله الحروف : « خلا ـ عدا ـ حاشا » .

★ ★ ★

انلخص الآن ما مر معنا من وظائف حرف الجر ، مع بيان اعتبار الجار في كل وظيفة :

١ ـ يدخل الجار على مفعول من المفعولات الخمسة لم تتوفر الشروط لنصبه ، مثل « جلست في الدار » ، أو توفرت شروط النصب ولكن المتكلم آثر الجر ، مثل : « سافرت في المساءِ » . وهذا النوع من الجار أصلي ، لأن خدمته موجهة إلى الفعل ، وهي خدمة تقوم على جعل الاسم المجرور قادراً على خدمة الفعل (١) .

٢ ـ يدخل الجار على اسم ما ، ليجعله قادراً على خدمة الفعل في ناحيــة ليست من اختصاص المفعولات الخمسة ، مثل : « كتبت بالقـلمِ » . وهذا النوع من الجار أصلي أيضاً ، لأن خدمته موجهة الى الفعل .

٣ ـ يدخل الجار الجملة ، وليس معه مجرور يسخره في خـــدمة الفعل ، بل يأتي وحـده ، فيتسلط على أحد أسماء الجملة ، فيجره ، لأنه لا بد له من مجرور ، وهذا الذي تسلط عليـه حرف الجر الطفيلي قـد يكون في الأصل مبتـدأ ، مثل : « حسبك درهم ← بحسبك درهم » ، أو خبراً ، مثل : « ما زيد مسافراً ← ما زيد بمسافرٍ » أو فاعـلاً ، مثل : « ما جاء أحـد ← ما جاء من أحـدٍ » ، أو مفعولاً ، مثل : « ما رأيت أحداً ← ما رأيت من أحدٍ » . وهذا النوع من الجار زائد طفيلي كما قلنا ، لأنه لم يحمل معه مجروراً يخدم الفعل ، بل جر اسماً كان يؤدي وظيفته النحوية بصورة طبيعية من غير حاجة إلى جار . وهذا الجار لا يتعلق بالفعل ، لأنه لم يخدم الفعل . وكل الذي فعله أنه قوّي مضمون الجملة .

---

(١) وإذا استعملنا تعبير النحاة القدماء قلنا : وظيفة الجار هي ايصال الفعل الى معموله .

٤ ـ يدخل الجار الجملة وليس معه مجرور يخدم الفعل ، بل معه معنىً خاص يضيفه إلى الجملة . وبالطبع ، فانه بعد دخوله الجملة ، يحتاج الى مجرور يجره ، فيجر ما يصادفه فيها من الاسماء ، فقد يجر المبتدأ ، مثل : « رب مهملٍ نجح » ، أو يجر المستثنى ، مثل « جاء القوم خلا زيدٍ » . وهذا النوع من الجار شبيه بالزائد ، ولا يتعلق بالفعل ، لأنه لم يخدم الفعل . وكل الذي فعله أنه حمل الى الجملة معنىً خاصاً هي فى حاجة اليه (١) .

★ ★ ★

بعد هذا الذي عرفناه عن وظائف الحروف الجارة ، أصبح بالامكان البحث في شؤونها المختلفة :

٢ ـ تصنيف الحروف الجارة :

يمكن تصنيف الحروف الجارة ـ بحسب الاعتبارات المختلفة ـ إلى أصناف مختلفة :

---

(١) لحرف الجر وظيفة خامسة يتجه بها الى الاسم ، لا الى الفعل . وهي خدمة التفسير والتمييز للذات الغامضة ، نحو : « اشتريت رطلاً من عسلٍ » . حيث نجد الجار ومجروره يميزان الذات الغامضة لكلمة « رطل » . لكن النحاة لا يعترفون باتجاه هذه الخدمة الى الاسم ، لأنهم أصلوا لأنفسهم ألا يكون الجار الأصلي إلا خادماً للحدث . لهذا يقدرون للاسم الذي فسره الجار والمجرور وصفاً مشتقاً حاملاً معنى الحدث ، فيكون الجار ومجروره خادمين لهذا الوصف ، ومتعلقين به . فتقدير المثال المذكور : اشتريت رطلاً كائناً من عسلٍ . هذا ، مع تسميتهم « من » في مثل هذا المقام تفسيرية ، ومع اعترافهم بانها هي ومجرورها تفسير للذات المبهمة . فليت شعري كيف لم ينتبه النحاة الى هذا التناقض العجيب ؟ إذ كيف تقول إن هذا الجار يفسر هذا الاسم ، ثم تقول إنه لا علاقة له به وإنه متعلق بوصف محذوف له ؟!!

(آ) ـ فاذا نظرنا اليها من حيث وظيفتها في الكلام ، كانت على ثلاثة أنواع :

١ ـ حروف جارة تخدم الفعل أو ما ينوب عنه مما يحمل معنى الحدث ، وهي : « ب ـ من ـ إلى ـ عن ـ على ـ في ـ ك ـ ل ـ و ـ ت ـ مذ ـ منذ ـ حتى ـ كي ـ متى » . ولا تكون هذه الحروف إلا أصلية .

٢ ـ حروف جارة تدخل في الجمل ، ولا تحمل معها سوى معنى التوكيد لمضمون الجملة ، وهي : « من ـ ب ـ ك ـ ل » . ولا تكون هذه إلا زائدة .

٣ ـ حروف جارة تدخل الجمل ، ومعها معان تأسيسية لم تكن في الجمل قبلها ، وهي : « رب ـ خلا ـ عدا ـ حاشا ـ لعل » . وهذه لا تكون إلا شبيهة بالزائد (١) .

(ب) ـ وإذا نظرنا اليها من حيث استعمالها أصلية أو غير ذلك ، كانت على ثلاثة أقسام :

١ ـ حروف جر لا تستعمل إلا أصلية ، وهي : « إلى ـ عن ـ على ـ في ـ و ـ ت ـ مذ ـ منذ ـ حتى ـ كي ـ متى » .

٢ ـ حروف جر لا تستعمل إلا شبيهة بالزائد ، وهي : « رب ـ خلا ـ عدا ـ حاشا ـ لعل » .

---

(١) لم ندخل في الشبيهات بالزائد حرف « لولا » إذا اتصل به ضمير خفض ، كما في قولك : « لولاك لهلك زيد » ، لأن النحاة لم يتفقوا على اعتباره حرف جر شبيهاً بالزائد في مثل هذا التركيب . إذ قال بعضهم ان الضمير المخفوض بعده قد استعمل مكان ضمير الرفع . راجع فصل « الشرط » في الباب الرابع .

٣ ـ حروف جر تستعمل أصلية تارة ، وزائـــدة تارة أخرى ، وهي : « من ـ ب ـ ك ـ ل » .

(ج) ـ وإذا نظرنا اليها من حيث استعمالها في باب الحرفية الجارة ، أو في غيره من الابواب ، كانت على الشكل التالي :

١ ـ (**عن ـ على**) : قد تخرجان عن الحرفية الجارة إلى باب الاسمية ، وأكثر ما يكون ذلك إذا جرتا بحرف « من » ، كقول قطري ابن الفجاءة في الحماسة :

٤٩ ـ فلَقد أَراني للرِّماح دريئةً

مِنْ عَنْ يميني تارةً وأمَامِي

أي : من جهة يميني .

(الاعراب : « فلقد » لام ابتداء مع حرف تحقيق . « أراني » فعل وفاعل مستتر ومفعول به أول . « الرماح » متعلقان بحال محذوفة مقدمة الدريئة . « دريئة » مفعول به ثانٍ . « من » حرف جر « عن » اسم بمعنى « جانب » مبني على السكون في محل جر بمن والجار والمجرور متعلقان بفعل محذوف يدل عليه الكلام ، التقدير : تجيئني الرماح من عن يميني . و « عن » مضاف و « يميني » مضاف اليه ، والياء مضاف اليه أيضاً . « تارةً » مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالفعل المحذوف . « وامامي » معطوف على يميني . « جملة : أراني » ابتدائية لا محل لها . « جملة : تجيئني من عن يميني » حال للرماح محلها النصب . الشاهد : « من عن » : خرجت « عن » من الحرفيـة الى الاسمية فصارت اسمـاً بمعنى « جانب أو جهة » فجرت بحرف الجر .)

وكقول مزاحم العقيلي يصف القطاة :

٥٠ ـ غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَما تَمَّ ظِمْؤُها
تَصِلُّ ، وعَنْ قَيْضٍ بِزَيزاءَ مَجهلِ

أي : غدت من فوقه .

(اللغة : غدت : صارت . من عليه : من فوقه . ظمؤها : زمان صبرها عن الماء . تصل : تصوت . القيض : قشر البيضة الاعلى . الزيزاء : ما ارتفع من الأرض . المجهل : الأرض التي ليس بها اعلام يهتدى بها . المعنى : ان هذه القطاة انصرفت من فوق فرخها بعد ما تمت مدة صبرها عن الماء ، وهي تصوت من شدة عطشها ، وقد تركت بيضها بمكان مرتفع خال من كل شيء يهتدى به . الاعراب : « غدت » فعل ماض تام . وفاعله ضمير مستتر يعود على القطاة . « من » حرف جر « عليه » على : اسم بمعنى فوق في محل جر بمن . والجار والمجرور متعلقان بفعل غدت التام . والهاء ضمير متصل في محل جر بالاضافة . « بعد » ظرف زمان متعلق بغدت . « ما » مصدرية . « تم ظمؤها » فعل وفاعل ومضاف اليه . والمصدر المؤول في محل جر بالاضافة . « تصل » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « وعن قيض » جار ومجرور معطوفان على الجار والمجرور « من عليه » « بزيزاء » متعلقان بصفة محذوفة للقيض . « مجهل » صفة لزيزاء . « جملة : غدت من عليه » ابتدائية لا محل لها . « جملة : تم ظمؤها » صلة الحرف المصدري لا محل لها . « جملة : تصل » حالية محلها النصب . الشاهد : « من عليه » : خرجت « على » من الحرفية الى الاسمية بدليل جرها بمن ، وأصبحت اسماً بمعنى « فوق » .)

٢ ـ (مذْ ـ مُنْذُ) : تستعملان حرفين جارين ، وذلك إذا وليها اسم مجرور ، مثل : « ما رأيتك منذ البارحةِ » . وقد تخرجان من الحرفية الجارة إلى الظرفية ، فتكونان في محل نصب على الظرفية الزمانية ، ولا تكونان عندئذ إلا مضافتين إلى الجملة ، اسمية كانت أم فعلية ، نحو : « ما رأيتك منذ سافرت ـ وما رأيتك مذ يومان » .

٣ ـ (ك) : الكاف ـ حيثما وجدت ـ يمكن اعتبارها حرف

جر ، ويمكن اعتبارها اسماً بمعنى « مثل » ، فيكون المجرور بعدها مجروراً بالاضافة ، وتكون هي مضافة اليه . مثل : « زيد كالأسد » ، حيث يمكن اعتبار الكاف اسماً بمعنى « مثل » في محل رفع خبراً لزيد ، وهو مضاف والأسد مضاف اليه . فكأنك قلت : « زيد مثلُ الأسدِ » . وفي بعض الأحيان يصبح اعتبار الاسمية فيها امراً لازماً ، وذلك حين يعود عليها ضمير ، إذ الضمير لا يعود إلا على الاسماء ، وذلك كقوله تعالى : « أني أخلُقُ لكم مِنَ الطينِ كهيئةِ الطيرِ ، فأنفُخُ فيه » . فالهاء في « فيه » تعود على الكاف . والتقدير : أخلق لكم من الطينِ مثلَ هيئةِ الطيرِ فأنفخ في هذا المثلِ .

٤ ـ (**خلا ـ عدا ـ حاشا**) : تكون حروف جر شبيهةً بالزائد إذا وليها المستثنى مجروراً ، نحو : « جاء القوم خلا زيدٍ ـ جاء القوم عدا زيدٍ ـ سكر القوم حاشا زيدٍ » . وقد تخرج عن الحرفية الى الفعلية ، وذلك إذا وليها المستثنى منصوباً ، نحو : « جاء القوم خلا زيداً ـ جاء القوم عدا زيداً ـ سكر القوم حاشا زيداً » . وتكون عندئذ أفعالاً ماضية . وسيجيء الكلام عليها في باب الأساليب .

٥ ـ (**كي**) : لا تكون في الحرفية الجارة إلا إذا دخلت على « ما » الاستفهامية في مثل قولك : « كيمَ فعلت ذلك ؟ » أي : لِمَ فعلته ؟ . أما في سائر حالات استعمالها فهي خارجة عن الحرفية الجارة وداخلة في الحرفية الناصبة (١) .

٦ ـ (**حتى**) : قد تخرج عن الحرفية الجارة إلى الحرفية العاطفة ، كما في قولك : « جاء القومُ حتى أطفالُهم » برفع الأطفال معطوفاً بحتى

---

(١) راجع فصل « نصب المضارع » .

على القوم . أو قد تخرج الى الحرفية العاطلة ، فتكون حرف ابتداء لا عمل له ، كما في قولك : « سهرت الليل حتى طلع الفجر » .

٧ - (**ل**) : قد تخرج الى الحرفية الجازمة ، وذلك عندما تحمل معنى الأمر . وتدخل عند ذلك على المضارع فتجزمه ، نحو : « لتكتبْ درسَك » .

٨ - (**و**) : لا تكون جارة إلا إذا دخلت على المقسم به ، نحو : « والله - والتين والزيتون ... » . أما فيما سوى ذلك فلها وظائف مختلفة سيأتي بيانها في قسم الأدوات .

٩ - (**متى**) : لا تكون حرف جر إلا في لغة هُذَيْل . وهي في لغتهم تساوي « من » معنىً وعملاً ، نحو : « سافرت متى حلبَ إلى دمشق » أي : من حلبَ إلى دمشق . أما في غير لغة هذيل فهي ظرف للزمان .

١٠ - (**لعل**) : لا تكون حرف جر شبيهاً بالزائد إلا في لغة عُقَيْل ، كقول الشاعر :

فقلتُ ادعُ أخرى وارفعِ الصوتَ جهرةً
لعل أبي المغوار منك قريب (١)

أما في غير لغة عقيل فهي واحد من الحروف المشبهة بالفعل التي تنصب الاسم وترفع الخبر .

١١ - (**ب - من - إلى - في - تاء القسم - رب**) : وهذه ملازمة للحرفية الجارة .

---

(١) سبق اعراب هذا البيت في فصل المبتدأ فارجع اليه .

(د) : وإذا نظرنا الى الحروف الجارة من حيث طبيعة مجرورها ، كانت على ضربين :

١ - حروف لا تجر إلا الاسم الظاهر ، وهي : « رب - مذ - منذ - حتى - ك - و - ت - متى » ، فـلا يقال : « حتاه » ولا « متاه » ... وشذ قولهم في رب والكاف : ربه - كهم .

٢ - حروف تجر الظاهر والمضمر ، وهي سائر الحروف ، فتقول : من الرجل ، ومنه ، وفي البيت ، وفيه ... وهكذا

(ه) : وإذا نظرنا اليها من حيث تنكير مجرورها وتعريفـه ، كانت على ضربين :

١ - حرف لا يجر إلا النكرات ، وهو : « رب » وحده .

٢ - وحروف تدخل على النكرات والمعارف ، وهي سائر الحروف .

٣ - معاني الحروف الجارة :

لحروف الجر معانٍ كثيرة لن نتعرض لها ههنا ، بل نرجىء الكلام عليها إلى قسم الأدوات . ولكن لا بأس من الاشارة الى شـيء مهم في موضوع معانيها ، وهو أن حرف الجر الواحد قد يكون مشتركاً بين عدة معانٍ ، وعلى العكس ، فقد تترادف عدة حروف على معنى واحد ، فقد رأينا كيف أن معنى الاستثناء تترادف عليه ثلاثة حروف شبيهة بالزائـد ، هي « خلا - عدا - حاشا » ، وكيف أن معنى السببية والتعليل تترادف عليه عدة أحرف ، هي : « ل - من - في - ف » (١) .

---

(١) راجع فصلي نواصب المضارع والمفعول له .

٤ ـ مواطن زيادة الجار :

رأينا أنه لا يزاد من حروف الجر إلا أربعة : هي : « ب ـ ك ـ ل ـ من » .

١ ـ (**الكاف**) : وزيادتها قليلة جداً ، ثم انها سماعية لا قياسية . وقد سمعت مزيدة في خبر « ليس » ، كقوله تعالى : « ليس كمثله شيء » أي : ليس مثلَه شيء .

٢ ـ (**اللام**) : وقد زيدت سماعاً بين الفعل ومفعوله ، كقول ابن ميادة يمدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك .

٥١ ـ ومَلَكْتَ ما بَيْنَ العراقِ ويَثْرِبٍ
ملكاً أجارَ لمسلمٍ ومُعاهِدِ

(الاعراب : « وملكت » فعل وفاعل . « ما » اسم موصول في محل نصب مفعولاً به . « بين » ظرف مكان متعلق بجملة الصلة المحذوفة . « العراق ويثرب » مضاف اليه ومعطوف . « ملكاً » مفعول مطلق « اجار » ماض فاعله مستتر . « لمسلم » اللام زائدة ومسلم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه مفعول به لفعل أجار . « ومعاهد » معطوف على مسلم . « جملة : ملكت » ابتدائية لا محل لها . « جملة الصلة المحذوفة » صلة لا محل لها . « جملة : أجار » صفة ملكاً محلها النصب . الشاهد : « أجار لمسلم » : زيدت اللام زيادة سماعية بين الفعل ومفعوله (١) .)

---

(١) اللام التي في قوله تعالى : « فعال لما يريد » وقوله : « الذين هم لربهم يرهبون » . اختلف النحاة فيها : فمنهم من عدها زائدة ، لأنه لاحظ قدرة العامل على الوصول الى معموله بغيرها : « فعال ما يريد » . « الذين هم ربهم يرهبون » . ومنهم من عدها أصلية ، لأنه لاحظ ضعف العامل بسبب فرعيته « فعال » ، أو بسبب تأخره « ربهم يرهبون » . ومنهم من سماها اسماً بين ذلك فقال : هي شبيهة بالأصلي .

٣ - (من) : وتزاد قياساً في الفاعل ، والمفعول به ، والمبتدأ . ولها في ذلك شروط : أن تسبق بنفي ، أو نهي ، أو استفهام بهل ، ثم أن يكون مجرورها نكرة . نحو : « ما جاءنا من أحد - هل رأيت من أحدٍ ؟ - هَلْ مِنْ خَالِقٍ غيرُ اللهِ يَرْزُقُكُمْ ؟ » .

٤ - (الباء) : وتزاد في ستة مواضع :

آ - في فاعل « كفى » ، كقوله تعالى : « وكفى باللهِ وليـاً ، وكفى باللهِ نصيراً » . وفي فاعل (أفعل به) ، نحو : « أكرِمْ بزيدٍ » .

ب - في المفعول به سماعاً بعد الأفعال الآتية : أخذ - ألقى - هزّ - مسح - كفى - عرف - علم - درى - جهل - سمع - أحسّ - أمسك . نحو : « أخذت بزمام الفرس - ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكةِ - وهزّي اليك بجزع النخلةِ - فطفق مسحاً بالسوقِ والأعناق - كفى بالمرءِ إثماً أن يحـدّث بكل ما سمع - عرفت بالأمر - علمت به - دريت به - جهلت به - سمعت به - أحسست به - أمسكت بالقلم » .

ج - في المبتدأ إذا كان لفظ « حسب » ، نحو : « بحسبك درهم » ، أو كان المبتدأ بعد لفظ « ناهيك » ، نحو : « ناهيك بخالدٍ شجاعاً[1] » أو كان بعد « إذا » الفجائيـة ، نحو : « خرجت فاذا بالأستاذ[2] » ، أو بعد « كيف » ، نحو : « كيف بزيدٍ[3] إذا كان كذا وكذا ؟ » .

---

(١) ناهيك : خبر مقدم ، وخالد : مبتدأ مؤخر ، وشجاعاً : تمييز .

(٢) في اعراب « اذا » الفجائية والمرفوع الذي بعدها خلاف ، والمشهور انها حرف ، وما بعدها مبتدأ محذوف الخبر ، التقدير : خرجت فاذا الاستاذ حاضر .

(٣) كيف : اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم . بزيد : الباء زائـدة وزيد مبتدأ مؤخر .

د ـ في الحال المنفي عاملها . وزيادتها هنا سماعيـة ، ومنهـــم من قاسها . وذلك كقول القحيف العقيلي يمدح حكيم بن المسيّب :

٥٢ ـ فما رَجَعَتْ بخائبةٍ رِكابٌ
حَكيمُ بنُ المُسَيَّبِ منتهاها

(الاعراب : « فما » نافية . « رجعت » ماض وتاء تأنيث . « بخائبةٍ » الباء زائدة ، وخائبة حال مجرورة لفظاً بالباء الزائدة منصوبة محلاً . « ركاب » فاعل « حكيم » مبتدأ . « بن » صفة المبتدأ . « المسيب » مضاف اليه . « منتهاها » خبر ، والضمير مضاف اليه . « جملة : رجعت ركاب » ابتدائيـــة لا محل لها . « جملة : حكيم منتهاها » صفة للركاب محلها الرفع . الشاهد : « ما رجعت بخائبة » : زيدت الباء سماعاً ـ أو قياساً ـ في الحال المنفي عاملها) .

هـ ـ في الخبر المنفي . وزيادتها هنا قياسية ، كقوله تعالى : « أليسَ اللهُ بكافٍ عبدَه ؟ » ، وقوله : « وما ربُّكَ بظلامٍ للعبيدِ » .

و ـ في « النفس والعين » مستعملتين في التوكيد ، نحو : جاء زيد بنفسه .

٥ ـ حذف الجار قياساً :

يحذف حرف الجر قياساً في ستة مواضع :

١ ـ قبل « أنْ » ، كقوله تعالى : « وعجبوا أن جاءَهُمْ مُنْذِرٌ منهم » . أي : عجبوا لأن جاءهم [١] .

---

(١) اختلف النحاة في اعراب المصدر المؤول : فقال قوم منهم : هـــو في موضع نصب بنزع الخافض ، جرياً على قاعدة أن كل مجرور حـــذف جاره انتصب تشبيهاً له بالمفعول به . وقال آخرون : بل هو في موضع جر بحرف الجر المحذوف . وهو وجاره متعلقان بما قبلها . وذلك لأن الحذف القياسي لا يؤدي إلى النصب .

٢ ـ قبل « أنَّ » ، كقوله تعالى : « شَهِدَ اللهُ أنَّهُ لا إلهَ إلا هو » . أي : شهد بأنه .

هذا ، ولا يجـــوز حذف الجار قبل « أنْ وأنَّ » إلا إذا أمن اللبس ، وذلك بألا يكون للفعل حرف جر غير الحرف المحذوف ، فان كان الفعل يتعـدى بحرفين ، وله مع كل حرف معنى خاص ، فـلا يصح الحذف ، حتى لا يغمض المراد ، إذ لا يعلم حينئذ أي الحرفين حذف . وذلك مثل الفعل « رغب » ، فهذا الفعل يتعدى بـ « في » و بـ « عن » وله مع كل منها معنى يختلف عن معناه مع الآخر ، فاذا قلت : « رغبت أنْ أسافر » ، لم يفهم السامع مرادك ، أرغبت في أن تسافر ، أم رغبت عن أن تسافر ؟ ففي مثل هذه الأحوال يمتنع حذف الجار .

٣ ـ قبل « كي » الناصبة للمضارع ، كقوله تعالى : « فرددناه إلى أُمِّهِ كي تَقَرَّ عَيْنُها » . أي : لكي تَقَرَّ عينها .

٤ ـ قبل لفظ الجلالة في القسم ، نحو : « اللهِ لأجتهـــدنَّ » . أي : واللهِ .

٥ ـ قبل مميز « كم » الاستفهامية إذا دخل عليهـا حرف جر ، نحو : « بكم ليرةٍ اشتريت الكتاب ؟ (١) » . أي : بكم من ليرةٍ ؟

٦ ـ بعد كلام مشتمل على حرف جر مثله ، وذلك في خمس صور :

آ ـ في جواب عن استفهام مشتمل على الجار ، نحو : « من أين

---

(٢) وسبب تقدير الجار قبل مميز كم الاستفهامية أن النحاة منعوا أن يكون مميزها مضافاً اليه ـ لأنها اسم استفهام ، وأسماء الاستفهام لا تقبل الاضافـة ، إلا « ايا » ـ فهو إما مفرد منصوب ، نحو : كم كتاباً عندك ؟ ، وإما مجرور بمن ظاهرة أو مقدرة .

جئت ؟ » فيقال في الجواب : « المدرسةِ » . أي : من المدرسةِ .

ب ـ بعد همزة الاستفهام مسبوقة بكلام من متكلم آخر فيه حرف الجر ، نحو : « جئت من المدرسة » ، فتقول لهذا المتكلم : « أمدرسةِ المتنبي ؟ » . أي : أمِنْ مدرسةِ المتنبي ؟ .

ج ـ بعد « إن » الشرطيـة ، نحو : « اذهب بمن شئت ، إن زيدٍ ، وإن عمروٍ » . أي : إنْ بزيدٍ ، وإنْ بعمروٍ .

د ـ بعد « هلاّ » . تقول : « تصدقت بدرهمٍ » ، فيقال : « هلاّ دينارٍ ! » أي : هلاّ تصدقت بدينارٍ !

ه ـ بعد حرف عطف يتلوه كلام يصح أن يجعل جملة لو ذكر الحرف المحذوف ، نحو : « لزيدٍ دارٌ و عمروٍ بستان » . أي : ولعمروٍ بستانٌ [١] . ومن ذلك قول أحدهم :

٥٣ ـ ما لِمُحِبٍّ جَلَدٌ أَنْ يَهْجُرا
ولا حبيبٍ رأفةٌ فَيَجْبُرا

(الاعراب : « ما » نافية لا عمل لها . « لمحب » متعلقان بخبر محذوف مقدم . « جلد » مبتدأ مؤخر . « أن يهجر » ناصب ومنصوب وفاعل مستتر . والمصدر المؤول مجرور بحرف جر محذوف تقديره « على أن يهجر » . والجار

(١) لاحظ أنه لو ذكرت اللام : « لعمروٍ بستان » لصار الكلام جملة مؤلفة من مبتدأ مؤخر هو « بستان » وخبر مقدم محذوف تعلق به الجار والمجرور « لعمروٍ » . وتكون الجملة معطوفة على الجملة السابقة : « لزيد دار » . أما في حال حذف اللام ، فلا جملة ، بل يكون « عمروٍ » معطوفاً على « زيد » ، و « بستان » معطوفاً على « دار » .

والمجرور متعلقان بالمصدر « جلد » . « ولا حبيب » الواو عاطفة ، ولا نافية ، وحبيب معطوف على « محب » . « رأفة » معطوفة على « جلد » . « فيجبر » الفاء فاء السببية حرف عطف ، والمضارع منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية ، والفاعل مستتر . والمصدر المؤول معطوف على « رأفة » . « جملة : لمحب جلد » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يهجر » صلة الحرف المصدري لا محل له . « جملة : يجبر » صلة الحرف المصدري لا محل لها . الشاهد : « ولا حبيب » : حذف حرف الجر قياساً لأنه بعد حرف عطف قبله كلام مشتمل على مثل الجار المحذوف ، وبعده كلام لو ظهر الحرف الجار لألف جملة تامة .)

٦ ـ حذف الجار سماعاً :

قد يحذف الجار سماعاً فينتصب المجرور بعد حذفه تشبيهاً له بالمفعول به . ويسمى أيضاً المنصوب على نزع الخافض ، نحو قوله تعالى : « ألا إنَّ ثموداً كفروا رَبَّهم » . أي : كفروا بربهم ، وقوله : « واختار موسى قومه سبعين رجلاً » . أي : اختار موسى من قومه سبعين رجلاً .

والنصب بعد الحذف السماعي واجب ، خلافاً للحذف القياسي ، وقد شذ بقاء الجر بعد الحذف السماعي في قول الفرزدق يهجو جريراً :

٥٤ ـ إِذا قيل : أيُّ الناس شرُّ قبيلةٍ ؟
أشارتْ كليبٍ بالأكفِّ الأصابعُ

أي : إلى كليب

(الاعراب : « إذا » ظرفية شرطية غير جازمة متعلقة بالجواب (١) .

---

(١) قد يرى القارىء في هذا الاعراب لاذا تناقضاً مع ما زعمناه قبل ←

« قيل » ماض مجهول . « أي » مبتدأ مرفوع . « الناس » مضاف اليه . « شر » خبر . « قبيلة » مضاف اليه . « أشارت » ماض وتاء تأنيث . « كليب » اسم مجرور بحرف جر محذوف . التقدير : إلى كليب . والجار والمجرور متعلقان بفعل أشارت . « بالأكف » متعلقان بحال محذوفة مقدمة للأصابع . التقدير : أشارت الأصابع كائنةً بالأكف . ويجوز : الجار والمجرور متعلقان بأشارت (١) . « الأصابع » فاعل . « جملة : قيل » في محل جر بالاضافة . « جملة : أي الناس شر قبيلة » نائب فاعل محلها الرفع . « جملة : أشارت الأصابع » جواب شرط غير جازم لا محل لها . « المجموع الشرطي » ابتداء لا محل له . الشاهد : « أشارت كليب » . حذف الشاعر حرف الجر في غير المواضع القياسية وابقى الاسم مجروراً . وهذا شاذ) .

٧ ـ « ما » الزائدة بعد الجار :

قد تزاد « ما » بعد « من وعن والباء » ، فلا تكفهن عن العمل بل يبقى الاسم بعدهن مجروراً ، كقوله تعالى : « ممّا خَطيئاتِهِمْ أُغْرِقوا » ، وقوله : « عمّا قليل لَيُصْبِحُنَّ نادمين » ، وقوله : « فبما رحمةٍ من اللهِ لِنْتَ لهم »

← من حرفية « إذا » . (انظر فصل الشرط) . وهذا صحيح . ولكننا لم نحب أن نطبق آرانا الخاصة في الاعراب ، لأن هذا الكتاب موجه ، أول كل شيء ، الى الطلبة ، فكان علينا أن نقدم لهم فيه الصور الاعرابية المألوفة ، والتي يرضى عنها أساتذتهم . أما لماذا كنا نعرض آراءنا واجتهاداتنا الخاصة في هذا الباب أو في ذاك ، فهذا أمر يعود الى غريزة لم نستطع مقاومتها . ثم إن هذه الآراء قد عرضت على أنها خاصة لا عامة ، فلا خوف إذن على الطالب الواعي من الوقوع في الحيرة .

(١) سبب جواز التعليقين هو جواز أن يكون الكلام على القلب أو على الأصل . فان قلنا : الكلام مقلوب وأصله : اشارت الأكف بالأصابع . فالباء متعلقة بالفعل سواء أجرت الأصابع أم جرت الأكف . وان قلنا إن الكلام على أصله وليس فيه قلب ، فتكون الباء للمصاحبة بمعنى « مع » أي : أشارت الأصابع مع الأكف ، ويكون تعليقها بالحال المحذوفة المقدمة .

فاذا زيدت بعد « رب » ، فالأكثر أن تكفها وتلغي اختصاصها بالاسماء ، فتدخل عند ذلك على الجمل الاسمية والفعلية . نحو : « ربما جاء زيد ، وربما زيد قادم » . لكن دخولها على الاسمية قليل نادر .

وندر زيادة « ما » بعد رب مع بقاء عملها . ومنه قول عدي بن الرعلاء :

٥٥ ـ ربّما ضربةٍ بسيف صقيلٍ
بين بصرى وطعنةٍ نجلاء

(الاعراب : « ربما » رب حرف جر شبيه بالزائد ، وما زائدة لا عمل لها . « ضربةٍ » مبتدأ مجرور لفظاً برب ، مرفوع محلاً . « بسيف » متعلقان بضربة . « صقيل » صفة للسيف . « بين » ظرف متعلق بخبر المبتدأ المحذوف . « بصرى » مضاف اليه . « وطعنة » معطوف على ضربةٍ . « نجلاء » صفة مجرورة لطعنة . وللضرورة الشعرية صرفها الشاعر مع أنها مستحقة للمنع من الصرف . « جلة : ضربة .. بين » ابتدائية لا محل لها . الشاهد : « ربما ضربةٍ » : زيدت « ما » بعد « رب » وبقي لها عمل الجر . وهذا قليل .)

فاذا زيدت « ما » بعد الكاف ، فبقاء العمل لها قليل . ومنه قول عمرو بن براقة الهمداني :

٥٦ ـ ونَنْصُرُ مَوْلانا ونَعْلَمُ أنه
كما الناسِ : مجرومٌ عليه وجارمُ

(المعنى : ننصر أخانا ظالماً أو مظلوماً . الاعراب : « وننصر » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « مولانا » مفعول به ومضاف اليه . « ونعلم » الواو

عاطفة (١) ، والفعل مضارع مرفوع فاعله مستتر . « أنه » أن واسمها . « كما الناس » جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف . و « ما » زائدة غير كافة . والمصدر المؤول من أن واسمها وخبرها سد مسد مفعولي « نعلم » . « مجروم » بدل من الخبر المحذوف . « عليه » حرف الجر متعلق بمجروم ، أما الضمير فهو في محل جر لفظي بحرف الجر ، ثم هو في محل رفع نائب فاعل لمجروم ، « وجارم » معطوف على مجروم . « جملة : ننصر » ابتدائية لا محل لها . « جملة : نعلم » معطوفة على الابتدائية (١) . « جملة : اسم أن وخبرها » صلة الموصول الحرفي لا محل لها . الشاهد : « كما الناس » : زيدت « ما » بعد الكاف ، ولم تمنعها من جر الاسم بعدها .)

والاكثر أن تكفها عن العمل فتدخل على الجملة الاسمية ، كقول نهشل بن حري :

٥٧ ـ أخٌ ماجدٌ لم يخزني يومَ مشهدٍ

كما سيفُ عمرٍو [٢] لم تخنه مضاربه

(الاعراب : « أخ » خبر لمبتدأ محذوف . « ماجد » صفة للخبر . « لم » جازم « يخزني » مضارع مجزوم بحذف حرف العلة وفاعله مستتر ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به . « يوم » ظرف متعلق بالفعل . « مشهد » مضاف اليه . « كما » مكفوفة وكافة . « سيف » مبتدأ . « عمرو » مضاف اليه . « لم تخنه » جازم ومجزوم ومفعول به . « مضاربه » فاعل ومضاف اليه . « جملة : أخ » ابتدائية لا محل لها . « جملة : لم يخزني » صفة ثانية للخبر محلها الرفع . « جملة : سيف مع خبره » استئنافية لا محل لها . « جملة : لم تخنه

---

(١) هذا ما يقوله النحاة ، ويمنعون أن تكون حالية ، لأن الجملة بعدها مضارعية مثبتة غير مقترنة بقد فلو كانت الجملة حالية ، لوجب ـ في زعمهم ـ عدم اقترانها بالواو . لكن المعنى لا يستقيم ، كما ترى ، إلا باعتبارها حالية .

(٢) المراد به عمرو بن معد يكرب .

مضاربه » خبر للسيف محلها الرفع . الشاهد : « كما » : زيدت « ما » بعد الكاف فكفتها عن العمل (١) .)

أما إذا ولي « ما » التي مع الكاف جملة فعلية ، فليست « ما » حينئذ زائدة كافة ، وانما هي « ما » المصدرية ، وتبقى الكاف معها جارة ومجرورها هو المصدر المؤول من « ما » وصلتها ، نحو : « بكيت كما يبكي الأطفال » . التقدير : بكيت كبكاءِ الأطفال .

٨ - متعلق الجار :

لا يتعلق من حروف الجر إلا الجار الأصلي . وقد بينا سبب ذلك بما يغني عن إعادته .

أما متعلق الجار فهو مثل متعلق الظرف نفسه (راجع مبحث الظرف) .

(١) ومن النحاة من يرى أن « ما » التي بعدها جملة اسمية ، هي مصدرية وليست زائدة كافة . وعلى هذا ، تكون الكاف جارة للمصدر المؤول .

الباب السادس

تكملات الاسم

تكملات الاسم أقل عدداً من تكملات الفعل [1] ، فكل ما يحتاج اليه من الخدمات هو أن يُحدَّد ويُعيَّن إن كان نكرة ، وتلك وظيفة المضاف اليه ، أو أن تُضيِّق دائرة تنكيره بعض الضيق ، وتلك وظيفة يشترك فيها النعت والمضاف اليه ، أو أن يُبَيَّن وصف من أوصافه اللازمة له ، وتلك وظيفة النعت وحده ، أو أن تبين حالته أثناء وقوع الحدث ، وتلك وظيفة الحال ، أو أن يبين نوع ذاته إن كان غامض الذات ، وتلك وظيفة التمييز ، أو أن يزاد في توضيحه إن كان على شيء من الغموض لدى السامع ، وتلك وظيفة مشتركة بين البدل وعطف البيان .

وهذا الباب مخصص للبحث في هذه التكملات التي تخدم الاسم لا الفعل .

---

(١) سيجد القارىء تناقضاً بين ما نقوله هنا ، وبين ما سيراه بعد من كون تكملات الاسم تبلغ سبعاً . ولكن ليتذكر القارىء أننا عددنا المجرور بالحرف تكملة واحدة للفعل ، بينما هو — من حيث الخدمات العديدة التي يؤديها للفعل — يشكل عدداً كبيراً من التكملات .

١ ـ الحال

آ ـ تعريفها :

الحـال : اسم يذكر في الكلام ليبين هيئة أحد المشتركين في الحدث أثناء وقوع هذا الحدث ، نحو : « جاء زيد باسماً » . حيث نرى « باسماً » مبيناً هيئة زيد أثناء مجيئه .

ويقول النحاة من أجل أن يسهلوا على الطلبة أمر الكشف عن الحال من بين المنصوبات : الحال ما صح وقوعه جواباً لسؤال « كيف ؟ » فباسماً ، في المثال ، حال ، لأنه لو سألك سائل فقال لك : كيف جاء زيد ؟ لأجبته قائلاً : باسماً .

وهذا ليس صحيحاً دائماً ، إذ قد تجيب من سألك بـ « كيف » ، فيكون جوابك مفعولاً مطلقاً ، نحو : « كيف جلس زيد ؟ » ، والجواب : « جلس زيد جلسةَ الأمراء » . فجلسة الأمراء مفعول مطلق وليست حالاً . وبيان ذلك أن كلاً من الفعل والاسم يحتاج إلى بيان الهيئة . فان بينت بالمنصوب هيئة الفعل ، فانت بذلك تخدم الفعل لا الاسم ، ومنصوبك إذن مفعول مطلق ، وإن بينت بالمنصوب هيئة الاسم ، فانت بذلك تخدم الاسم لا الفعل ، ومنصوبك إذن حال .

ويمكن توضيح ذلك بالأمثلة :

١
- (**جلس زيد مُتْعَباً**) : الهيئة هنا للجالس ، فالمنصوب حال .
- (**جلس زيد القرفصاءَ**) : الهيئة هنا للجلوس ، فالمنصوب مفعول مطلق .

٢
- (**رجع زيد حزيناً**) : الهيئة هنا للراجع ، فالمنصوب حال .
- (**رجع زيد القهقرى**) : الهيئة هنا للرجوع ، فالمنصوب مفعول مطلق .

٣
- (**تطلع الشمس هكذا ، كالقرص**) : الهيئة هنا للطالع فهكذا حال .
- (**تطلع الشمس هكذا ، ببطء**) : الهيئة هنا للطلوع البطيء ، فهكذا مفعول مطلق .

وقد أخطأ بعض النحاة فعدوا أحوالاً ما ليس بحال ، ونحن ذاكرون لك ذلك بالتفصيل حتى تكون على بينة من أمرك :

١ ـ قال جمهور البصريين : المنصوبات التي في الجمل الآتية أحوال : « جاء زيد ركضاً » بتأويله « راكضاً » ، « طلع علينا فجأةً أو بغتة » بتأويله « مفاجئاً ومباغتاً » ، « لقيت زيداً عياناً » بتأويله « معايناً » ، « كلمته مشافهةً » بتأويله « مشافهاً » .. الخ .

وهذا خطأ ، لأن كل هذه المصادر المنصوبة أتت لبيان هيئات الأحداث التي قبلها ، وليس لبيان هيئات الأسماء ، فهي على ذلك مفعولات مطلقة (١) ، وليست أحوالاً . أما تأويلاتهم فغير جائزة ، لأنها تبدل من تصميمات الجمل ، وتعطي معانيَ غير التي أرادها المتكلم منها .

---

(١) هذا هو مذهب الأخفش والمبرد والكوفيين . على خلاف بينهم في العامل : أهو محذوف مقدر ، أم هو عين الفعل المذكور ؟

٢ ـ وجعلوا أيضاً المصدر المنصوب بعد « ال » الكمالية ، أي الدالة على معنى الكمال في مصحوبها ، منصوباً على الحال (بعد تأويله بوصف مشتق) ، نحو : « أنت الرجل فهماً » . والحق ـ أنه منصوب على التمييز ، ولا معنى للحال هنا . ألا ترى أن قولك « أنت الرجل فهماً » بمعنى « أنت الرجل من جهة الفهم » ؟ وهذا معنى التمييز وليس معنى الحال .

٣ ـ وجعلوا من المنصوب على الحال (بعد تأويله بوصف مشتق) المصدرَ المنصوب بعد خبرٍ مشبّهٍ به مبتدؤه ، نحو : « أنت زهيرٌ شعراً ـ وأنت سحبانُ فصاحةً ـ وأنت حاتمٌ جوداً ـ وأنت الأحنف حلماً ـ وأنت إياس ذكاءً ... الخ » . والحق أن كل هذه المنصوبات قد نصبت على معنى التمييز لا على معنى الحال . ألا ترى أنها تعني : « أنت زهير من جهة الشعر ، وسحبان من جهة الفصاحة ، وحاتم من جهة الجود ... وهكذا ؟ أما تأويلاتهم ، فهي كما قلنا ، تخرج الكلام عن تصميمه الذي أراده المتكلم ، وتأتي بكلام ذي تصميم جديد ، له معنى جديد .

٤ ـ وجعلوا أيضاً المنصوب بعد « أما » في مثل قولك : « أما علماً فعالمٌ » حالاً ، بعد تأويله بوصف مشتق . والحق أنه منصوب على التمييز أيضاً ، لأن معناه : « أما من حيث العلم فعالم » . وهذا معنى التمييز وليس معنى الحال (١) .

---

(١) ويرى بعضهم أنه منصوب على أنه مفعول به لفعل محذوف . والتقدير : إن ذكرت العلم فهو عالم . ولا حاجة عندي لهذا التقدير ما دام أن العبارة على معنى التمييز .

هذا ، وقد تشتبه الحال بالتمييز في نحو قولك : « لله دره خطيباً » . فهذا ونحوه تمييز لا حال ، لأنه مذكور لبيان جنس المتعجب منه ، لا لبيان هيئته أثناء التعجب منه . وبيان الجنس هو وظيفة التمييز ، لا وظيفة الحال .

ب ـ حركة آخرها :

الحال منصوبة دائماً . وقد تجر لفظاً بالباء الزائدة بعد النفي ، كقول الشـــاعر :

فما رَجَعَتْ بخائبةٍ رِكابٌ
حكيم بن المُسَيَّبِ منتهاها (١)

ج ـ شروطها :

إشترطوا في الكلمة التي يراد استعمالها لبيان الحال أربعة شروط ، هي :

١ ـ أن تكون وصفاً متنقلاً ، لا ثابتاً . بمعنى أن تدل على وضعٍ اعترى الشخص أثناء وقوع الحدث فقط ، ثم زال عنه بعد انقضاء الحدث ، مثل : « جاء زيدٌ ضاحكاً » . حيث نرى أن « الضحك » قد تلبَّس زيداً أثناء المجيء فقط ، فلما انقضى المجيء ، زال عنه الضحك .

وهذا شرط طبيعي ، لأننا قلنا في التعريف : إن وظيفة الحال أن تبين هيئة صاحبها أثناء وقوع الحدث فقط ، لا أن تبين صفة ثابتـــة في صاحبها ، لأن هـذه هي وظيفة النعت ، لا الحال . تقول : « جاء زيد الكريم » ، فتكون « الكريم » نعتاً لزيد ، لا حالاً له ، لأنها تدل على اتصافه بالكرم في كل وقت ، قبل مجيئه ، وأثناء مجيئه ، وبعد مجيئه .

ومع ذلك فقد جاءت أوصاف ملازمة لأصحابها منصوبة على الحال ،

(١) تقدم اعرابه برقم ٥٢ .

كقولهم : « دعوتُ اللهَ سميعاً » ، وقولهم : « زيد أبوك عطوفاً » ، وقوله تعالى : « وخُلِقَ الانسانُ ضعيفاً » ، وقوله : « ويوم أبعث حيـاً » ، وقولهم : « خلقَ اللهُ الزرافةَ يَدَيْها أطولَ من رجليها [1] » ، وقول أحد الشعراء :

٥٨ ـ فجاءَتْ به سَبْطَ العظامِ ، كأنّما
عِمامَتُـهُ بَيْنَ الرجالِ لواءُ

(اللغة : سبط العظام : سوي الخلق حسن القامة . اللواء : هو ما دون العلم . الاعراب : « فجاءت » ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل مستتر . « به » متعلقان بجاءت . « سبط » حال من الهاء في « به » . « العظـام » مضاف اليه . « كأنما » مكفوفة وكافة . « عمامته » مبتدأ ومضاف اليه . « بين » ظرف مكان منصوب متعلق بحال محذوفة مقدمة للواء . « الرجال » مضاف اليه . « لواء » خبر . « جملة : جاءت » ابتدائية لا محل لها . « جملة : عمامته لواء » حال ثانية من الهاء في « به » محلها النصب . الشاهد : « سـبط العظام » : يجوز مجيء الحال وصفاً ثابتاً ، وإن كان الأصل أن يكون وصفاً منتقلاً .)

٢ ـ أن تكون نكرةً ، لا معرفةً . وهذا شيء طبيعي ، لأن وظيفة الحال أن تبين الوصف الذي تلبس الشخص أثناء وقوع الحـدث ، ومجرد ذكر الوصف منكراً يؤدي إلى الغاية المرجوة . ومع ذلك فقد جاءت الحال معرفة في عبارات مخصوصة تأولها النحاة على معنى التنكير ، وهي :

---

(١) يديها : بدل من الزرافة . أطول : حال من يديها منصوبة .
هذا ، ويمكنك أن تلاحظ أن أغلب هذه الأحوال ليست صفات ملازمـة لأصحابها قبل الحدث وبعده ، بل هي ملازمة لأصحابها أثناء الحدث وبعده فقط ، أما قبله « فالضعف لم يكن للانسان قبل « خلقه » ، و « الحياة » لم تكن لعيسى عليه السلام قبل « بعثه » وهكذا ...

« رجع المسافر عودَه على بدئه ـ جاء زيد وحدَه ـ كلّمته فاه إلى فيّ ـ جاءوا الجمّاءَ الغفير ـ أدخلوا الأولَ فالأولَ ـ إفعلْ هذا جهدَك أو طاقتَك ـ جاء القوم قضّهم بقضيضهم » ... الخ . فتأويل كل ذلك على الترتيب : « عائداً ـ منفرداً ـ مشافهاً ـ جميعاً ـ مرتبين ـ جاهداً ـ جميعاً » .

ومن هذا القبيل قول لبيد بن ربيعة العامري يصف حماراً وحشياً :

٥٩ ـ فأرسلَها العراكَ ولم يَذُدْها
ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ

أي : أرسلها مزدحمةً .

(اللغة : العراك : ازدحام الابل أو غيرها حين ورود الماء . يذدها : يطردها . نغص الرجل ـ بكسر الغين ـ : لم يتم مراده ، ونغص البعير أن لا يتم شربه حتى الارتواء . الدخال : ادخال البعير الذي لم يرتو بالشربة الأولى ـ مع أبل ترد الماء ليشرب معها ثانية حتى يرتوي . المعنى : لقد أرسل هذا الحمار الوحشي اتنه مزدحمةً إلى الماء ، ولم يطردها عنه ، أما هو فظل يرقبها دون أن يشرب معها ، ولم يشفق على نفسه المنغصة بعدم الارتواء . الاعراب : « فأرسلها » فعل ماض وفاعل مستتر ومفعول به . « العراك » حال منصوبة . « ولم » جازم . « يذدها » مضارع مجزوم ، فاعله مستتر ، والضمير مفعول به . « ولم يشفق » جازم ومجزوم وفاعل مستتر . « على نغص » متعلقان بيشفق . « الدخال » مضاف اليه . « جملة : أرسلها » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يذدها » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « جملة : ولم يشفق » معطوفة على السابقة لا محل لها . الشاهد : « العراك » : وقعت المعرفة حالاً ، مع أن الحال لا تكون إلا نكرة ، وانما ساغ ذلك لأنها مؤولة بالنكرة ، أي أرسلها معتركة ، أي مزدحمة (١) .)

---

(١) هكذا يعرب النحاة « العراك » في هذا البيت . ونحن نرى أنه مفعول مطلق لحال محذوفة تقديرها « فارسلها متعاركة العراك » . لأن العراك ←

هذا هو مذهب جمهور النحاة .

وزعم البغداديون ويونس أنه يجوز تعريف الحال مطلقاً ، بلا تأويل ، فاجازوا أن يقال : « جاء زيدٌ الراكبَ » .

وفصل الكوفيون فقالوا : إن تضمنت الحال معنى الشرط صحّ تعريفها ، وإلاّ فلا . فمثال ما تضمن معنى الشرط : « زيد الراكبَ أحسنُ منهُ الماشيَ » ، فالراكبَ والماشيَ حالان ، وصح تعريفها لتأولها بالشرط ، إذ التقدير : « زيد إذا ركب أحسنُ منه إذا مشى » . فان لم تتقدر بالشرط لم يصح تعريفها ، فلا تقول : « جاء زيد الراكب » ، إذ لا يصح « جاء زيد إن ركب » .

٣ ـ الثالث من شروط الحال أن تكون مشتقة لا جامدة .

وهذا الشرط فرع على الشرط الأول ، وهو شرط الوصفية ، إذ لا يكون الوصف إلا مشتقاً في أغلب الأحيان .

وقد تكون الحال جامدة مؤولة بوصف مشتق ، وذلك في ثلاث حالات :

١ ـ أن تدل على تشبيه ، نحو : « كرَّ عليٌ أسداً » . أي : شجاعاً كالأسد ، ونحو : « وضحَ الحقُ شمساً » ، أي : مضيئاً أو منيراً كالشمس . ومنه قولهم : « وقع المصطرعان عِدْلَيْ عَيْرٍ » . أي : مُصطحِبَيْنِ كاصطحاب عِدْلَيْ حمار حين سقوطها .

← ليس هو الأتن ، والحال يجب أن تكون عين صاحبها في المعنى كما سترى في الشرط الرابع من شروط الحال .

٢ ـ أن تدل على مفاعلةٍ ، نحو : « بعتك الكتاب يداً بيدٍ » ، أي : متقابضين ، ونحو : « كلمته فاه إلى فيَّ » ، أي : متشافهين .

٣ ـ أن تدل على ترتيبٍ ، نحو : « دخل القوم رجلاً رجلاً » ، أي مترتبين ، ونحو : « قرأت الكتاب باباً باباً » ، أي : مرتباً .

وقد تكون الحال جامدة غير صالحةٍ للتأويل بمشتق . وذلك في سبع حالات :

١ ـ أن تكون موصوفةً ، كقوله تعالى : « إنا أنزلناه قرآناً عربياً » ، وقوله : « فتمثَّل لها بشراً سوياً » [1] .

٢ ـ أن تدل على تسعير ، نحو : « اشتريت الحليب لتراً بليرةٍ » « واشتريت الثوبَ متراً بدينارٍ » .

٣ ـ أن تدل على عدد ، نحو قوله تعالى : « فتمَّ ميقاتُ ربه أربعين ليلةً » ، ونحو قولك : « جاء القوم عشرين رجلاً » .

٤ ـ أن تدل على طَورٍ واقع فيه تفضيل ، نحو : « زيد طفلاً أحسنُ منه رجلاً » ، ونحو : « العنبُ زبيباً أطيب منه دبساً » .

٥ ـ أن تكون نوعاً لصاحبها ، نحو : « هذا مالُكَ ذهباً » .

---

(١) قرآناً : حال . عربياً : صفة له . وبشراً : حال . سوياً : صفة له . هذا من حيث الاعراب . أما من حيث المعنى فالكلمة الدالة على الحال هي « عربياً » في الآية الأولى ، و « سوياً » في الآية الثانية . وهما كلمتان مشتقتان كما نرى . لذلك نسمي « قرآناً وبشراً حالين موطئتين ، بمعنى أنهما لم تقصدا لذاتهما ، بل لما بعدهما ، فهما كالتوطئة والتمهيد للحال الحقيقية من حيث المعنى . وسنرى بعد قليل تفصيلاً لذلك .

٦ - أن تكون فرعاً لصاحبها ، نحو : « هـذا ذهبك خاتماً » ، ومنه قوله تعالى : « وتنحتون الجبال بيوتاً » .

٧ - أن تكون أصلاً لصاحبها ، نحو : « هذا خاتمك ذهباً » ومنه قوله تعالى : « أأسجدُ لِمَنْ خلَقْتَ طيناً ؟ » .

وقد اختلف النحاة في هذه المواضع السبعة الأخيرة : فذهب بعضهم ومنهم بدر الدين بن مالك ، إلى وجوب تأويلها بالمشتق ، لتكون الحال على ما هو الأصل فيها ، وذهب آخرون إلى أنه لا يجب تأويلها بالمشتق ، لما في ذلك من التكلف والمشقة اللذين لا لزوم لهما .

٤ - الشرط الرابع من شروط الحال أن تكون عين صاحبها في المعنى ، نحو : « جاء زيد ضاحكاً » . فالضاحك هو زيد نفسه . أما قولك : « انطلق زيدٌ طيراناً » ، فالطيران ليس زيداً نفسه ، وإنما هو حدثه الذي ارتكبه . لهذا ، فالطيران في هذا المثال مفعول مطلق ، وليس حالاً (١) .

وقد تأتي الحال وليست هي عين صاحبها في المعنى ، بل تكون وصفاً لاسم آخر مرتبط مع صاحبها بضمير (٢) ، نحو : « جاء زيدٌ مُمَزَّقاً ثوبُهُ » . فالمزق ليس زيداً ، وإنما هو الثوب الذي يشتمل على

---

(١) ولهذا السبب نفسه اعتبرنا « العراك » مفعولاً مطلقاً ، لا حالاً ، لأن العراك هو حدث الأتن الوحشية ، وليس هو الأتن نفسها . (راجع الحاشية الواردة تحت اعراب البيت السابق : فأرسلها العراك ..) .

(٢) هذا الضمير يسمى السبب ، أي الحبل الرابط ، ومنه قول زهير :

ومن هاب أسباب المنايا ينلنه ... وإن يرق أسباب السماء بسلم

أي : حبال السماء . ولذلك تسمى هذه الحال بالحال السببية . وسيأتي بيانها بعد قليل .

ضمير يعود على زيد . وتسمى هذه الحال حالاً مسببية . وسيأتي الكلام عليها بعد قليل .

من هذا كله ، ترى أن شروط الحال الأربعة ليست لازمة ، وإنما هي غالبـــة .

هذا ، ويشترط النحاة أن تكون الحال فضلة ، أو يعرفونها بكونها فضلة . فان أرادوا من الفضلةِ أنها ليست مسنداً ولا مسنداً اليه ، فهذا صحيح ، ولكن ذلك ليس أمراً خاصاً بالحال ، فكل تكمـــلات الفعل والاسم هي فضلات . أما إن أرادوا بالفضلة أنها مما يصح الاستغناء عنها في الكلام ، فهذا ليس صحيحاً دائماً ، لأن بعض الأحوال تحمل إلى جملها معانيَ تأسيسية لا غنى عنها ، بل ان الكلام ليفسد معناه أو ينقلب رأساً على عقب بدونها . وذلك نحو قوله تعالى : « وما خلقنا السماواتِ والأرضَ وما بينَهما لاعبين » ، وقوله « يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنـتم سكارى » ، وقولك : « ما جاء زيد إلا راكباً » ، فلو حذفت الأحوال « لاعبين ـ وأنتم سكارى ـ راكباً » من هـذه العبارات لفسدت معانيها أشد الفساد . بل إن من الأحوال ما هو في لزومه برتبة المسند أو المسند اليه ، وتلك هي الحال السادة مسدّ الخبر في نحو قولك : « تأديبي الغلامَ مسيئاً » .

د ـ من يستحق الحال ؟

اختلف النحاة في هذا الشأن اختلافاً كبيراً ، فقال قوم منهم : لا يستحق الحال إلا اسم وقع فاعـلاً ، نحو : « جاء زيـد ضاحكاً » ، أو نائب فاعل ، نحو : « كوفىء الغلامُ محسناً » ، أو مفعولاً صريحاً ، نحو : « ضربت الغلامَ مذنبـاً » ، أو مفعولاً غيرَ صريحٍ ، نحـو : « مررت

بزيدٍ جالساً » ، أو خبراً ، نحو : « هذا أبوك مقبلاً » . أما المبتـدأ وسائرُ المفعولاتِ فلا تأتي الحال من أحدها ، فلا يقال : « الماءُ صرفـاً شرابي » ، ولا سرت الليلَ مظلماً » ... الخ .

وقال آخرون ، ومنهم سيبويه : تأتي الحال من المبتـدأ ومن كل المفعولات ، فقولنا : « الماء صرفاً شرابي » صحيح ، وكذا قولنا « تعبت التعب شديداً ـ صمت الشهر كاملاً ـ وسِرْ والجبلَ عن يمينك ـ وسرت والشمسَ طالعةً ... الخ » .

واتفقوا جميعاً (١) على أن الحال لا تـأتي من المضاف اليـه ، فلا يقال : « مررت بغلامِ هندٍ ضاحكةً » . إلا بشرطين :

١ ـ أن يكون المضاف مصـدراً أو وصفاً مضافين إلى فاعلها أو نائب فاعلها أو مفعولها .

فالمصدر المضاف إلى فاعله ، نحو : « سرني قدومك سالماً » ، ونحو قول مالك بن الريب :

٦٠ ـ تقولُ ابنتي : إِن انطلاقَكَ واحـداً
إِلى الروع يومـاً تاركي لا أباليـا

(الاعراب : « تقول » مضارع مرفوع . « ابنتي » فاعـل ومضاف اليه . « إن انطلاقك » إن واسمها ومضاف اليه . « واحداً » حال من المضاف اليه ، وهو الـكاف في « انطلاقك » . « إلى الروع » متعلقان بانطلاقـك .

(١) ما عدا سيبويه .

« يوماً » ظرف زمان متعلق بتاركي (١) . « تاركي » خبر « إن » ، والياء مضاف اليه لفظاً ، في محل نصب مفعولاً أول لتاركي . « لا » نافية للجنس تعمل عمل « إن » . « أبا » اسمها مبني على الفتح المقدر على الألف ، في محل نصب « لي » متعلقان بخبر « لا » المحذوف . « جملة : تقول ابنتي » ابتدائية لا محل لها . « جملة : إن واسمها وخبرها » مقول القول محلها النصب . « جملة : لا أبالي » مفعول ثانٍ لتارك محلها النصب . الشاهد : « إن انطلاقك واحداً » : صح مجيء الحال من المضاف اليه لأن المضاف مصدر أضيف إلى فاعله .)

والوصف المضاف إلى فاعله نحو : « أنت حسنُ الفرسِ مسرجاً » .

والوصف المضاف إلى نائب فاعله نحو : « زيد مغمضُ العينِ دامعةً » .

والمصدر المضاف إلى مفعوله نحو : « يعجبني تهذيبُ الغلامِ صغيراً » .

والوصف المضاف إلى مفعوله نحو : « أنت مسهّلُ الأمرِ صعباً » .

٢ ـ أن يصح إقامة المضاف اليه مُقامَ المضاف « بحيث لو حذف المضاف لاستقام المعنى ، وذلك بأن يكون المضاف جزءاً من المضاف اليه حقيقةً ، كقوله تعالى : « أيُحِبُّ أحَدُكُمْ أن يَأكُلَ لَحمَ أخيهِ ميتاً ؟ » . فميتاً حال من الأخ الذي هو مضاف اليه ، لكن اللحم ، وهو المضاف ، جزء من الأخ الذي هو المضاف اليه ، ومثل هذا قوله تعالى : « ونَزَعْنا ما في صدورِهِمْ من غلٍ إخواناً » .

أو أن يكون المضاف كجزءٍ من المضاف اليه ، نحو : « تسرني طباع خالد راضياً » . فالطباع وهو المضاف ، كالجزء من المضاف اليه ، وهو خالد .

---

(١) ولا يجوز تعليقه بانطلاقك لئلا يضعف المعنى ، لأنه يصبح عندئذٍ : إن انطلاقك في يوم من الأيام إلى الحرب ... والشاعر منطلق الى الحرب دائماً ، لا في يوم من الأيام . أما بتعليقه بالتارك ، فيصبح المعنى : ان انطلاقك الى الحرب سيجعلني في يوم من الأيام بغير اب . وهذا هو المعنى المراد .

فهذه الامثلة كلها يمكن فيها حذف المضاف واقامة المضاف اليه مكانه ، كأن تقول في غير القرآن : « أيُحِبُ أحدكم أن يأكل أخاه ميتـــاً ؟ ـ ونزعنا ما فيهم من غل إخواناً ـ ويسرني خالدٌ راضياً » .

ولكن النحاة ـ في تجويزهم أو منعهم ـ لم يكشفوا لنا السر الحقيقي وراء هذه الظواهر المختلفة . ولم يبينوا لنا السبب الحقيقي الذي يجيز أن يكون لهذا الاسم حال ، ويمنع أن يكون ذلك لغـــيره ، بل مضوا في جدل عقيم حول العامل ، وما إذا كان من الجائز أن يكون عامل الحال غير عامل صاحبها ، أو أنه لا يجوز أن يكون عاملها إلا واحداً .

والمسألة في غاية البساطة . فقـد قلنا في التعريف : الحال اسم يبين هيئة أحد المشتركين في الحدث أثناء وقوع هذا الحدث . وعلى هذا يكون كل اسم مشترك في الحدث ـ على جهة من الجهات ـ جديراً بأن تأتي الحال منه ، أما ما ليس له اشتراك في الحدث فلا حال له .

ولنشرح ذلك بمثال :

تقول : « ضرب زيدٌ أبا خالدٍ بالعصا » . فيكون لديك حـدث هو « الضرب » ، وأربعة اسماء ، ثلاثة منها اشتركت في عملية الضرب ، كل واحـد على جهة من الجهات ، وواحد لم يكن له اشتراك في الضرب مطلقـــاً .

فأما زيـد : فقـد اشترك فى الضرب على جهة الفاعلية ، فهـــو فاعل الضرب .

وأما الأب : فقد اشترك في الضرب على جهة المفعولية ، فهو الذي وقع الضرب عليه .

وأما العصا : فقد اشتركت في الضرب على جهة الوساطة ، فهي واسطة الضرب .

وأما خالد : فلم يكن له أدنى علاقة بالضرب ، فليس هو ضارباً ولا مضروباً ولا واسطة للضرب . وانما ذكر في الجملة ليعرف كلمة الأب فقط ، وقد لا يكون موجوداً أثناء عملية الضرب على الاطلاق .

فاذا كانت الحال تبين هيئة المشترك في الحدث أثناء وقوع الحدث ، كان من الطبيعي أن تأتي الحال من زيد ، فأقول : « ضرب زيد أبا خالد بالعصا غاضباً » مبيناً بالحال هيئته أثناء قيامه بالضرب ، وأن تأتي الحال من الأب ، فأقول : « ضرب زيد أبا خالدٍ بالعصا سارقاً » مبيناً بالحال هيئته عندما وقع الضرب عليه ، وان تأتي الحال من العصا ، فأقول : « ضرب زيد أبا خالد بالعصا قاسيةً » مبيناً بالحال هيئتها أثناء استعمالها في الضرب .

أما خالد فطبيعي ألاّ تكون له حال ، لأنه غريب عن الجملة ، ولا علاقة له بالحدث ، ولا اشتراك له في هذه التمثيلية كلها ، لقد حشر اسمه فيها حشراً ليكون وسيلة لتعريف الأب ، لا أكثر من ذلك ولا أقل .

إذن فالأمر يشبه مسرحاً : الحدث فيه هو التمثيلية ، والمشتركون في الحدث هم الممثلون ، أما من ليس له اشتراك في الحدث فهو خارج المسرح ، ولا علاقة لنا معه . فمن العبث أن نذكر له حالاً وهو خارج الموضوع .

فاذا عرفت هذا فهمت بسهولة لماذا يصح مجيء الحال من المضاف اليه إذا كان المضاف مصدراً أو وصفاً أضيف إلى فاعله أو مفعوله في مثل : « يسرني تهذيب الغلام صغيراً » . ذلك أن المضاف ، وهو التهذيب هنا ، هو المسرحية نفسها ، والمضاف اليه ، وهو هنا الغلام ، انما هو مضاف اليه في اللفظ فقط ، أما في المعنى فهو مشترك في التهذيب ، إنه

الممثل الثاني في هذه المسرحية ، أي هو المفعول به الذي يقع عليه حدث التهذيب ، وإذن فمجيء الحال منه لتدل على هيئته أثناء وقوع التهذيب عليه ، أمرٌ طبيعي جداً ينسجم مع ما عرفنا من وظيفة الحال .

وصرنا نفهم بسهولة أيضاً لماذا يصح مجيء الحال من المضاف اليه إذا كان المضاف جزءاً منه ، في نحو : « ضربت يدَ زيدٍ مسيئاً » . ذلك أن اليد ، وإن كانت هي المضروبة ، وليس زيداً ، إلا أن زيداً لا يمكن أن تضرب يده وهو بعيد عن المسرح . تصور أنك تمثل في إحدى المسرحيات ، وأن المشهد يقتضي أن تقف أنت خلف الكواليس ، وأن تمد يدك لتظهر وحدها على خشبة المسرح مؤدية حركة من الحركات . فهل يقال إن يدك هي الممثلة ، وأنك أنت لا علاقة لك بالمسرحية ؟ لا شك أن هذا لا يقال ، لأن الجزء لا ينفصل عن كله ، وإذا اشترك الجزء في عمل ، كان الكل معه في هذا الاشتراك . وعلى هذا كله يصح أن تجيء الحال من المضاف اليه في مثل هذا المثال ، لأن جزأه ، وهو المضاف ، قد اشترك في الحدث ، فكان الكل مشتركاً معه أيضاً .

أصبح بامكاننا الآن أن نميز الصحيح من الفاسد من مذاهب النحاة المختلفة في أمر مستحق الحال .

فالقائلون بجواز مجيء الحال من المبتدأ وكل المفعولات الخمسة ، هم على صواب ، لأن المبتدأ طرف أساسي في الحدث ، بل هو الممثل الأول في مسرحيته ، وكذا المفعولات ، فظرف الزمان وظرف المكان طرفان مشتركان في الحدث ، بل لا يمكن أن يتم الحدث بغيرهما . وقل مثل ذلك في سائر المفعولات .

وأما سيبويه فمخطىء حين يذهب الى جواز مجيء الحال من المضاف

اليه مطلقاً ، لأن المضاف اليه إضافة حقيقية لا علاقة له بالحدث ، ولا معنى – بالتالي – لمجيء الحال منه .

هذا هو سر المشكلة ، وهذا هو تفسيره . أما الكلام في العامل فلا أظن أنه يفسر شيئاً .

٥ – عامل الحال :

نقصد بعامل الحال الحدث الذي تأتي الحال لبيانِ هيئـةِ مشتركٍ فيه . وليس من الضروري أن يكون هذا الحدث متمثلاً على شكل فعل ، وإن كان هذا هو الأصل ، بل نراه متمثلاً في أشكال مختلفة ، اليك بيانها :

١ – العامل فعل : نحو : « جاء زيد ماشياً » .

٢ – « وصف مشتق : نحو : « ما مسافر زيدٌ ماشياً » .

٣ – « اسم فعل : نحو : « نزالِ مسرعاً » .

٤ – « اسم اشارة : نحو : « هذا أبوك مقبلاً » .

٥ – « أداة تشبيه : نحو : « كأن خالداً مقبلاً أسدٌ » .

٦ – « أداة تمنٍّ : نحو : « ليت السرور ، دائماً ، عندنا » .

٧ – « أداة استفهام : نحو : « مالك حزيناً ؟ » .

٨ – « حرف تنبيه : نحو : « ها هو البدر طالعاً » .

٩ – « جار ومجرور : نحو : « الكتاب لك قارئاً » .

١٠ – « ظرف : نحو : « عندي كتابك محفوظاً » .

١١ ـ العامل حرف النـداء : نحـو : « يا أيها الربع مبكيـاً بساحته » .

فأما العوامل الثلاثة الأولى ، فالحدث فيها ظاهر ، وأما البـواقي فجميعها تحمـل معاني لا يُعبر عنهـا إلا بالأفعال ، فأداة التشبيه معناها « أشبِّه » ، وأداة الاستفهام معناها « استفهم » ... وهكذا ، أما الجار والظرف ، فدلالتها على الحدث ناشئة عن تعلقها بحـدث محذوف . تقـديره « مستقر » أو « استقر » .

و ـ شرط صاحب الحال :

الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة . ولا يكون نكرة إلا بأحد ستة مسوغات :

١ ـ أن يتأخر عنها : نحو : « جاءني مسرعاً مستنجدٌ فانجدته » . ومن ذلك قول أحد الشعراء :

٦١ ـ وما لامَ نفسي مثلَها لِيَ لائمٌ
ولا سدَّ فقري مثلُ ما ملَكَتْ يدي

(الاعراب : « وما » نافية . « لام » ماض . « نفسي » مفعـول به ومضاف اليه . « مثلها » حال مقدمة للائم . والضمير مضاف اليه . « لي » متعلقان بحال مقدمة محذوفة للائم . « لائم » فاعل « لام » . « ولا » الواو عاطفة ، ولا زائدة لتوكيد النفي . « سد فقري » فعل ماض ومفعول به ومضاف اليه . « مثل » فاعل سد . « ما » موصول في محل جر بالاضافة . « ملكت يدي » فعل ماض وتاء تأنيث وفاعل ومضاف اليه . « جملة : لام لائم » ابتدائية لا محل لها . « جملة : سد مثل » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « جملة :

ملكت يـدي » صلة لا محل لها . الشاهد : « مثلها لي لائم » : صـح مجيء صاحب الحال نكرة لتأخره عن حاله .)

٢ ـ أن يسبقه نفي أو نهي أو استفهام . فالأول نحو : « ما عندنا طالبٌ كسولاً » و « ما جاءنا طالبٌ إلا مجتهـداً » . ومنـه قوله تعالى : « وما أهلكنا من قرية إلا لهـا منذرون » . والثاني نحو : « لا يكتبْ أحد درسه مستعجلاً » . والثالث نحو : « هل جاءك أحد سائلاً عني ؟ » .

٣ ـ أن يتخصص بوصفٍ أو إضافـةٍ . فالأول نحـو : « جاءني صديق حميم طالباً معونتي » ومنه قوله تعالى : « فيها يُفْرَقُ كُلُّ أمْرٍ حكيمٍ أمْراً مِنْ عِنْدِنا » ، وقول الشاعر :

٦٢ ـ نَجَّيْتَ ، يا ربِّ ، نوحاً ، واسْتَجَبْتَ له

في فُلُكٍ ماخرٍ في اليَمِّ مشحونا

(الاعراب : « نجيت » فعل وفاعل . « يا رب » أداة نداءٍ ومنادى . « نوحاً » مفعول به . « واستجبت » فعل وفاعل . « له » متعلقان باستجبت . « في فلك » متعلقان بنجيت . « ماخر » صفـة للفلك . « في اليم » متعلقان بماخر . « مشحوناً » حال من الفلك . « جملة : نجيت » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يا رب » معترضة لا محل لها . « جملة : واستجبت » معطوفـة على الابتدائية لا محل لها . الشاهد : « في فلك ماخر مشحوناً » : صح مجيء الحال من النكرة لأنها تخصصت بالوصف .)

وأما المتخصص بالاضافة فنحو قوله تعالى : « في أربعةِ أيامٍ سَواءً للسّائلين » .

٤ ـ أن تكون الحال بعـده جملةٌ مقرونة بالواو ، كقـوله تعالى : « أو كالذي مرَّ على قَرْيَةٍ وهي خاويةٌ على عروشِها » .

٥ ـ أن تكون الحال جامدة ، نحو : « هذا خاتم حديداً » .

٦ ـ أن تكون النكرة مشتركة مع معرفة ، أو مع نكرة يصح أن تجيء الحال منها ، فالأول نحو : « زارني خالدٌ ورجلٌ راكبين » ، والثاني نحو : زارني رجل صالح وامرأة مبكرين » .

وقد يكون صاحب الحال نكرة بلا مسوغ ، وهو قليل ، ومنه الحديث « صلى رسول الله ﷺ ، قاعداً ، وصلى وراءَه رجالٌ قياماً » .

ز ـ ترتيبها مع صاحبها :

الأصل في الحال أن تتأخر عن صاحبها . وقد تتقدم عليه جوازاً ، نحو : « جاء ضاحكاً زيدٌ » . وقد يعرض في الكلام ما يوجب التقدم أو التأخر :

١ ـ (**يجب أن تتقدم عليه**) : وذلك في موضعين :

آ ـ أن يكون نكرة ، ولا مسوغ لها غير تقدم الحال ، نحو : « لمية َ موحشاً طللٌ » .

ب ـ أن تكون الحال محصورة في صاحبها ، نحو : « ما جاء ضاحكاً إلا زيدٌ » .

٢ ـ (**يجب أن تتأخر عنه**) : وذلك في ثلاثة مواضع :

آ ـ أن تكون هي المحصور فيها ، نحو : « ما جاء زيد إلا ضاحكاً » .

ب ـ أن يكون صاحبها مجروراً بالاضافة أو بحرف جر أصلي [١] ، فالأول نحو : « يعجبني وقوفُ عليّ خطيباً » ، والثاني نحو : « مررت بزيد جالساً » . ولا يقال : « يعجبني خطيباً وقوف علي » ولا « مررت جالساً بزيدٍ » .

ومن النحاة من أجاز تقدم الحال على المجرور بحرف الجر الأصلي ، لورود السماع بذلك [٢] . ومنه قول عروة بن حزام العذري :

٦٣ ـ لَئِنْ كان بَرْدُ الماءِ هَيْمانَ صادياً
إليَّ حبيباً ، إنها لحبيبُ

(اللغة : الهيمان والصادى : العطشان . الاعراب : « لئن » اللام موطئة للقسم ، وإن حرف شرط جازم . « كان » ماض ناقص مبني على الفتح في محل جزم لأنه فعل الشرط . « برد » اسم كان . « الماء » مضاف اليه . « هيمان صادياً » حالان منصوبتان من الياء في « إلي » . « إلي » متعلقان بحبيباً . « حبيباً » خبر كان . « إنها » إن واسمها . « لحبيب » لام مزحلقة وخبر إن . « جملة : لئن كان برد الماء حبيباً » معترضة بين القسم وجوابه (٣) لا محل لها . « جملة : انها لحبيب » جواب القسم لا محل لها . وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه . الشاهد : « هيمان صادياً إلي » : يجوز تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي .)

---

(١) أما المجرور بحرف جر زائد فيجوز تقديمها عليه وتأخيرها عنه ، تقول : « ما جاء من أحد راكباً » و « ما جاء راكباً من أحدٍ » .

(٢) والمجيزون لذلك هم أبو علي الفارسي ، وابن كيسان ، وابن برهان ، وابن مالك .

(٣) القسم موجود في بيت سابق يقول فيه الشاعر :

حلفت برب الراكعين لربهم خشوعاً ، وفوق الراكعين رقيب

ج ـ أن تكون الحال جملة مقترنة بالواو ، نحو : « جاء زيــد والشمسُ طالعةٌ » ، فلا يقال : « جاء والشمس طالعةٌ زيدٌ » .

ج ـ ترتيبها مع عاملها :

الأصل في الحال أن تتأخر عن عاملها . وقــد تتقــدم عليه جوازاً إذا لم يمنع من ذلك مانع . نحو : « راكباً جاء زيدٌ » .

وقد يعرض في الكلام ما يوجب التقدم أو التأخر :

١ ـ (**يجب أن تتقدم على عاملها**) : وذلك في ثلاثة مواضع :

آ ـ أن تكون الحال اسماً من أسماء الصــدارة ، نحو : « كيف رأيت زيداً ؟ » .

ب ـ أن يكون عاملها اسم تفضيل عاملاً في حالين ، فيجب تقدم إحدى الحالين ، وهي حال المفضل ، نحو : « زيد ماشياً أسرع من خالدٍ راكباً » و « زيد شاعراً خيرٌ منه كاتباً » .

ج ـ أن يكون عاملها هو معنى التشبيه [١] ، وأن يكون عامــلاً في حالين ، يراد تشبيه صاحب أولاهما بصاحب أخراهما ، فعنــد ذلك يجب تقديم حال المشبه على العامل ، نحو : « زيد راكبــاً كخالدٍ ماشياً » ، و « زيدٌ كاتباً مثلـُه شاعراً . ومنه قول أحد الشعراء :

---

(١) أي أن يكون التشبيه مؤدىً بالأداة أو بغــير الأداة ، أما إذا أدى التشبيه بفعل فلا يجب تقديم ولا تأخير ، تقول : « يشبه زيد ماشياً سعيداً راكباً » كما يمكن أن تقول : « زيد ماشياً يشبه سعيداً راكباً » .

٦٤ - تُعَيِّرُنا أنَّنا عالةٌ
ونحنُ ، صعاليكَ ، أنتم ملوكا

(المعنى : تعيرنا بأننا فقراء ، ونحن في حال صعلكتنا وفقرنا ، لا نقل عنكم في حال ملككم . الاعراب : « تعيرنا » مضارع مرفوع وفاعل مستتر ومفعول به . « أننا » أن واسمها . « عالة » خبرها . والمصدر المؤول في محل جر بحرف جر محذوف ، والجار والمجرور متعلقان بالفعل السابق . ويجوز اعتبار المصدر مفعولاً ثانياً للفعل عير ، لأنه قادر على التعدي بنفسه إلى مفعولين ، يقال : « عيرت زيداً الفقر » . « ونحن » الواو حالية ، ونحن مبتدأ . « صعاليك » حال من المبتدأ . « أنتم » خبر ، ومعنى « نحن أنتم » أي « نحن مثلكم » . فالكلام على التشبيه البليغ . « ملوكاً » حال من أنتم . « جملة : تعيرنا » ابتدائية لا محل لها . « جملة اسم أن وخبرها » صلة أن لا محل لها . « جملة : ونحن أنتم » حالية محلها النصب . الشاهد : « ونحن صعاليك أنتم ملوكاً » : وجب تقدم الحال على عاملها المعنوي الذي هو التشبيه البليغ هنا ، لأن هذا العامل عمل في حالين .)

٢ - (**يجب أن تتأخر عن عاملها**) : وذلك في أحد عشر موضعاً :

آ - أن يكون عاملها فعلاً جامداً ، نحو : « بئس المرء منافقاً » .

ب - » » » اسم فعل ، نحو : « صَهْ ساكتاً » .

ج - » » » مصدراً صريحاً يصح حلول المصدر المؤول محله ، نحو : « يسرني اغترابك طالباً للعلم » .

د - أن يكون عاملها صلة لـ « أل » ، نحو : « زيد هو المسافر راكباً » .

هـ - أن يكون عاملها صلة لحرف مصدري ، نحو : « يسرني أن تعملَ مجتهداً » .

و - أن يكون عاملها مقروناً بلام الابتداء ، نحو : « لأسافر ماشياً » .

ز ـ أن يكون عاملهـا مقروناً بلام القسم ، نحو : « لأسافرنّ ماشياً » .

ح ـ أن يكون عاملها كلمة فيها معنى الفعل دون أحرفه ، نحو : « هذا أبوك مقبلاً » .

ط ـ أن يكون عاملها اسم تفضيل ، نحو : « زيد أفصح الناس خطيباً » .

ي ـ أن تكون الحال مؤكدة لعاملها ، نحو : « ولّى العـدو مدبراً » (١) .

ك ـ أن تكون جملة مقترنة بالواو ، نحـو : « جئت والشمس طالعةٌ » .

ط ـ أشكال الحال :

١ ـ تأتي الحال مفردةً ، أي لا جملة ولا شبه جـملة ، نحو : « جاء زيد راكباً » .

٢ ـ وتأتي الحال شبه جملة ، أي ظرفاً ، نحو : « رأيت الكتاب فوقَ المنبرِ » أو جاراً ومجروراً ، نحو : « رأيت الكتابَ على المنبرِ » . والواقع أن الحال في هذين الموضعين محذوفـة تعلق بهـا الظرف والجار والمجرور ، والتقـدير : رأيت الكتاب مستقراً على المنـبر ، ومستقراً فوق المنـبرِ . لكن النحاة ـ من باب التسامح ـ يقـولون إن الحال هي الظرف والجار .

---

(١) سيأتي الكلام على الحال المؤكدة .

٣ ـ وتأتي الحال جملة فعلية غير مقترنة بشيء ، نحو : « جاء زيد يضحك » .

٤ ـ وتأتي جملةً فعلية مقترنة بالواو ، نحو : « جاء زيد وقد حمل كتبه » .

٥ ـ وتأتي جملة اسمية غير مقترنة بشيء ، نحو : « رجع زيد وجهه عابس » .

٦ ـ وتأتي جملة اسمية مقترنة بالواو ، نحو : « جاء زيد والشمس طالعةٌ » .

ويشترط في جملة الحال شروط ثلاثة :

١ ـ أن تكون جملة خبرية لا انشائية .

٢ ـ أن تكون غير مصدرة بعلامة استقبال .

٣ ـ أن تشتمل على رابط يربطها بصاحب الحال ، وهذا الرابط إما الضمير وحده ، وإما الواو وحدها ، وإما الواو والضمير معاً ، كما رأيت في الامثلة السابقة .

ي ـ أحكام واو الحال :

واو الحال : هي ما يصح وقوع « إذ » الظرفية موقعَها ، فاذا قلت : « جاء زيد والشمس طالعةٌ » صحّ أن تقول : « جاء زيد إذ الشمس طالعةٌ » .

ولا تدخل إلا على الجملة ، كما رأيت ، فلا تدخل على حال مفردة ، ولا على حال شبه جملة (١) .

---

(١) هذا هو رأي النحاة . وقد علمت أن لنا فيها رأياً مخالفاً ، وهو أن واو المفعول معه هي واو حالية ، وأن المفعول معه ليس في حقيقته إلا اسماً سد مسد جملة الحال . راجع فصل المفعول معه .

ووظيفة واو الحال أن تكون رابطاً يربط الجملة الحالية بصاحبها ، إلا أنها ليست هي الرابط الوحيد ، فقد يشترك معها في الربط ضمير في جملة الحال يعود إلى صاحب الحال ، نحو « جاء زيد وكتابه معه » ، حيث ترى كلاً من الواو والهاء يقوم بوظيفة ربط الجملة الحالية « كتابه معه » بصاحبها « زيد » .

واو الحال ، من حيث اقتران الجملة الحالية بها وعدمه ، على ثلاثة أضرب : واجب ، وجائز ، وممتنع :

آ - (**تجب واو الحال**) : وذلك في أربعة مواضع :

١ - أن تكون جملة الحال خالية من ضمير صاحبها ، نحو : « جاء زيد والشمس طالعة - جاء زيد وقد طلعت الشمسَ - جاء زيد وما طلعت الشمس » .

٢ - أن تكون جملة الحال مصدرة بضمير الصاحب ، نحو : « جاء زيد وهو يضحك » .

٣ - أن تكون جملة الحال مضارعية مثبتة مقترنة بقد ، نحو قوله تعالى : « لِمَ تُؤْذونَني ؟ وقد تعلمونَ أني رسول الله إليكم » .

٤ - أن تكون جملة الحال مضارعيةً منفيةً بلما ، كقوله تعالى : أمْ حَسِبْتُمْ أن تَدْخُلوا الجنـةَ ، ولمّا يَعْلَمِ اللهُ الذين جاهدوا منكم ويعلمَ الصابرين ؟ » . ومنه قول شأس بن نهار :

٦٥ - إذا كنتُ مأكولاً فكن خيرَ آكلٍ
وإلاّ ، فأدْرِكْني ولمّا أُمَزَّقِ

(الاعراب : « إذا » ظرفية شرطية غير جازمة متعلقة بجوابها . « كنت » كان واسمها . « مأكولاً » خبرها . « فكن » الفاء رابطة للجواب ، وكن فعل أمر ناقص اسمه مستتر . « خير آكل » خبر كن ومضاف اليه . « وإلا » الواو عاطفة ، « إلا » مؤلفة من « ان » حرف شرط جازم ، و « لا » نافية لا عمل لها ، وجملة الشرط محذوفة تقديرها : وإن لا تأكلني . « فأدركني » الفاء رابطة لجواب الشرط ، ادركني : فعل أمر وفاعل مستتر ونون وقاية ومفعول به . « ولما » الواو حالية ، ولما حرف نفي وجزم وقلب . « أمزق » مضارع مجهول مجزوم حرك بالكسر لضرورة الشعر ، نائب فاعله مستتر . « جملة : كنت مأكولاً » مضاف اليها محلها الجر . « جملة : كن خير آكل » جواب شرط غير جازم لا محل لها . « مجموع الشرط » ابتداء لا محل له . « جملة : وإلا » جملة الشرط لا محل لها . « جملة : فأدركني » جواب شرط جازم محلها الجزم . « جملة : ولما امزق » حالية محلها النصب . « المجموع الشرطي » معطوف على المجموع الشرطي الأول لا محل له . الشاهد : « ولما امزق » : وجب اقتران جملة الحال بالواو لأنها مضارعية منفية بلما .)

ب ـ (**تمتنع واو الحال**) : وذلك في ستة مواضع :

١ ـ أن تقع جملة الحال بعد عاطف ، كقوله تعالى : « وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أهْلَكْناها ، فجاءَها بأسُنا بياتاً ، أو هم قائلون [١] » .

٢ ـ أن تكون ماضيَّةً بعد « إلا » ، كقوله تعالى : « ما يَأتيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إلا كانوا بِهِ يَسْتَهْزِئُون » .

٣ ـ أن تكون ماضيَّةً قبل « أو » ، نحو : « احفظ درسك ، صَعُبَ أو سَهُلَ » .

٤ ـ أن تكون مضارعية مثبتة غير مقترنة بقد ، نحو : « جاء زيد يضحك » .

(١) قائلون : أي نائمون وقت القيلولة .

٥ ـ أن تكون مضارعيةً منفيَّةً بـ « ما » أو « لا » ، نحو : « جاء زيد ما يحمل معه شيئاً ـ جاء زيد لا يحمل معه شيئاً » .

٦ ـ أن تكون مؤكدة لمضمون الجملة قبلها ، كقوله تعالى : « ذلك الكتاب لا ريب فيه » .

ج ـ (**تجوز واو الحال**) : وذلك في غير ما ذكر من مواضع الوجوب والامتناع . مثال ذلك أن تكون جملة الحال مضارعية مشتملة على ضمير الصاحب ، منفية بلم ، فيجوز عندئذ اقترانها بالواو وعدمه ، تقول : « جاء زيد ولم يحمل معه شيئاً ـ وجاء زيد لم يحمل معه شيئاً » . فمن الأول قول النابغة الذبياني :

٦٦ ـ سَقَطَ النَّصِيفُ ولم تُرِدْ إِسقاطَهُ

فتَنَاوَلَتْهُ واتَّقَتْنا بِاليَدِ

(الاعراب : « سقط النصيف » فعل وفاعل . « ولم » الواو حالية ، ولم حرف جازم . « ترد » مضارع مجزوم فاعله مستتر . « اسقاطه » مفعول به ومضاف اليه . « فتناولته » فاء عاطفة وفعل ماض وتاء تأنيث وفاعل مستتر ومفعول به . « واتقتنا » حرف عطف وفعل ماض وتاء تأنيث وفاعل مستتر ومفعول به . « باليد » متعلقان بفعل اتقتنا . « جملة : سقط النصيف » ابتدائية لا محل لها . « جملة : ولم ترد » حاليــة محلها النصب . « جملة : فتناولته » معطوفــة على الابتدائيــة لا محل لها . « جملة : واتقتنا » معطوفــة على سابقتها لا محل لها . الشاهد : « ولم ترد » : يجوز اقتران الجملة الحالية بواو الحال إذا كانت مضارعية منفية بلم .)

ومن الثاني قول زهير :

٦٧ ـ كأنَّ فُتاتَ العِهْنِ في كلِّ منزلٍ
نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الفَنَا لمْ يُحَطَّمِ

(اللغة : العهن ، الصوف المصبوغ . الفنا : شجر له حب أحمر . الاعراب : « كأن » حرف مشبه بالفعل . « فتات » اسمه . « العهن » مضاف اليه . « في كل » متعلقان بحال محذوفة من فتات العهن . « منزل » مضاف اليه . « نزلن » فعل وفاعل . « به » متعلقان بنزلن . « حب » خبر كأن . « الفنا » مضاف اليه . « لم يحطم » جازم ومجزوم وحرك بالكسر للضرورة ، ونائب الفاعل مستتر . « جملة : كأن فتات حب » ابتدائية لا محل لها « جملة : نزلن » نعت للمنزل محلها الجر . « جملة : لم يحطم » حالية محلها النصب . الشاهد : « لم يحطم » : يجوز في الجملة المضارعية المنفية بلم الواقعة حالاً عدم اقترانها بواو الحال .)

ك ـ ذكرها وحذفها :

الأصل في الحال ـ ككل فضلة ـ أنه يجوز ذكرها **وعدمه** : **فتذكر إذا تعلق بها غرض المتكلم، وتحذف** إذا لم يتعلق بها الغرض . ولكن يحدث في بعض الأحيان أن يتعلق بها غرض المتكلم ثم تحذف لقرينة دالة عليها . وأكثر ما يكون ذلك إذا كانت الحال قولاً أغنى عنه ذكر المقول، كقوله تعالى : « والملائكةُ يَدْخُلونَ عليهِمْ من كلِّ بابٍ : سلامٌ عليكم » ، أي يدخلون قائلين : سلام عليكم . وقوله : « وإذ يَرْفَعُ إبراهيمُ القواعدَ مِنَ البيتِ وإسماعيلُ : رَبَّنا تَقَبَّلْ منا » ، أي : يرفعان القواعدَ قائلَيْنِ : ربنا تقبل منا .

وقد يعرض للحال ما يمنع حذفها . وذلك في أربع صور :

١ ـ أن تكون جواباً ، كقولك « ماشياً » في جواب من سألك : « كيف جئت ؟ » .

٢ ـ أن تكون سادّةً مسدَّ خبر المبتدأ ، نحو : « أفضل صدقةِ الرجل مستتراً » .

٣ ـ أن تكون نائبة عن فعلها المحذوف سماعاً ، نحو : « هنيئاً لك [١] » .

٤ ـ أن يكون الكلام مبنياً عليها ـ بحيث يفسد بحذفها ـ كقوله تعالى : « يا أيُّها الذينَ آمنوا لا تقربوا الصلاةَ وأنتم سُكارى ، حتى تَعْلَمُوا ما تقولون » ، وقوله : « ولا تمشِ في الأرضِ مَرَحاً » ، وقوله : « وإذا قاموا إلى الصلاةِ قاموا كُسالى » ، وقوله : « وما خلقنا السماواتِ والأرضَ وما بينهما لاعبين » . ومن هذا القبيل أن تكون محصورة في صاحبها ، أو يكون صاحبها محصوراً فيها ، نحو : « ما جاء ماشياً إلا زيدٌ ـ وما جاء زيد إلا ماشياً » .

ل ـ ذكر صاحبها وحذفه :

الأصل في صاحب الحال أن يذكر . وقد يحذف جوازاً في مثل قوله تعالى : « أهذا الذي بَعَثَ اللهُ رسولاً ؟ » ، أي : بعثه الله رسولاً .

وقد يحذف وجوباً حين وجوب حذف العامل ، وذلك في موضعين :

---

(١) مثل هذه الحال لم يسمع عاملها مذكوراً ، فتكون الحال مغنية عن ذكره . وهذا معنى قولنا « نائبة عن فعلها » . ولا نريد من ذلك أنها قائمة بوظيفة المفعول المطلق النائب عن فعله .

هذا وتقدير الفعل في هذا المقام : ثبت لك الخير هنيئاً ، أو هنأك الأمر هنيئاً . والاعراب : هنيئاً : حال . لك : متعلقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف . التقدير : دعائي كائن لك .

١ ـ أن تكون الحال مؤكدة مضمون الجملة التي قبلها ، نحو : « زيد أبوك رحيماً » ، فالصاحب هو الضمير المحذوف مع العامل . والتقدير : أعرفه رحيماً .

٢ ـ أن تدل الحال على زيادة تدريجية أو نقص تدريجي ، نحو : « اشترِ الكتاب بدينارٍ فنازلاً » ، فالصاحب محذوف وجوباً مع العامل ، والتقدير : « فليذهب العدد نازلاً » .

م ـ ذكر عاملها وحذفه :

الأصل في عامل الحال أن يذكر . ويجوز حذفه لقرينة تدل عليه . وأكثر ما يكون ذلك في عبارات المجاملة والحوار ، كقولك للمسافر : « راشداً ـ أو مصحوباً بالسلامةِ » ، وللقادم من الحج : « مأجوراً » ، ولمن يحدثك : « صادقاً » ، ولمن سألك : كيف جئتَ ؟ : « ماشياً » . ومن ذلك قوله تعالى : « أيَحْسَبُ الانسانُ أنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظامَهُ ؟ بلى ، قادرين على أنْ نُسَوِّيَ بَنانَهُ » .

ويجب حذف العامل في خمسة مواضع :

١ ـ أن تدل الحال على ازدياد أو نقص تدريجي ، نحو : « يُقَدَّرُ عددُ الطلابِ بمئةٍ فصاعداً (١) » ، أي : فيذهب العدد صاعداً

---

(١) الاعراب : الفاء تزيينية ، صاعداً : حال منصوبة . عاملها وصاحبها محذوفان تقديرهما : يذهب العدد ، أو ذهب العدد ، أو فليذهب العدد . وانما تختار من هذه التقديرات ما يناسب الجملة السابقة انشاءً وخبراً . وعلى كل ، فان الحال في هذا التركيب تعتبر جملة تامة ، وذلك لأن لها فعلاً وفاعلاً محذوفين .

ونحو : « بع كتابك بعشرِ ليرات فنازلاً ، أو فسافلاً ، أو فأقلّ ... الخ » أي : فليذهبِ العدد سافلاً . وشرط هذه الحال أن تكون مصحوبة بالفاء كما رأيت ، أو بثمّ ، والفاء أكثر .

٢ ــ أن تذكر للتوبيخ ، نحو : « أقاعداً (١) عن العمل ، وقد قام الناس ؟! » . ومنه قولهم : « أتميمياً مرةً ، وقَيْسِيّاً أخرى ؟! » ، أي : أتنتسب تميمياً ؟ !

٣ ــ أن تكون الحال مفردة مؤكدة مضمون جملة قبلها ، نحو : أنت أخي مواسياً (١) » أي : اعرفك مواسياً .

٤ ــ أن تسد مسدَّ خبر المبتدأ ، نحو : « انشادي القصيدة محفوظةً » أي : انشادي إياها حاصل إذ توجد محفوظةً .

٥ ــ أن يكون العامل مما ورد السماع بحذفه ، نحو : « هنيئاً ومريئاً لك » .

ن ــ تعدد الحال :

يجوز أن تتعد الحال ، وصاحبها واحد أو متعدد . فمثال الأول قوله تعالى : « فَرَجَعَ موسى إلى قومِهِ غضبانَ أسِفاً » .

فان تعدد الصاحب ، والأحوال من لفظ واحد ومعنى واحد ، ثنيتها أو جمعتها بحسب المقام ، فتقول : « جاء زيد وعمرو راكبَيْن » ، ولا تقول : « جاء زيد وعمرو راكباً وراكباً » . وتقول : « جاء زيد

(١) والحال ههنا مع عاملها جملة مستقلة .

وعمر وبكر راكبينَ » ، ولا تقول : « راكباً وراكباً وراكباً » . ومن هذا القبيل قوله تعالى : « وسَخَّرَ لكم الشمسَ والقمرَ دائبين » ، والأصل « دائبةً ودائباً » .

وان اختلف لفظ الحالين ذكرت الاثنتان بغير عاطف بينهما ، نحو : « لقيت زيداً مصعداً منحدراً » .

ولما كان الالتباس محتمل الحدوث في مثل هذا التركيب ، فقد أوجبوا ترتيباً للأحوال تكون بموجبه الحال الأولى للصاحب الثاني ، والحال الثانية للصاحب الأول ، ففي مثالنا السابق ، تكون « مصعداً » حالاً من « زيد » و « منحدراً » حالاً من التاء في « لقيت » فالطرف للطرف والوسط للوسط . وقالوا في تعليل ذلك : إن فصلاً واحداً أهون من فصلين .

فان أمن اللبس ، وذلك لاختلاف الأصحاب في الجنس أو العدد ، لظهور المعنى ووضوحه ، جاز التقديم والتأخير بين الحالين ، لأنه يمكنك أن تردَّ كل حال إلى صاحبها ، نحو : « لقيت دعداً ماشياً راكبةً ، أو راكبةً ماشياً » ، و « لقيت زيداً وعمراً راكباً ماشيين ، أو ماشيين راكباً » ، و « مررت بزيد راكباً جالساً ، أو جالساً راكباً [1] » ومن هذا القبيل قول امرىء القيس :

٦٨ ـ خَرَجْتُ بها أمشي ، تَجُرُّ وراءَنا

على أَثَرَيْنا ذيلَ مرطٍ مُرَحَّلِ

---

(١) عدم اللبس هنا آت من أن الراكب لا يمكن الا أن يكون المار ، وهو التاء في « مررت » . والجالس لا يمكن الا أن يكون الممرور به ، وهو زيد .

(اللغة : المرط : كل ثوب غير مخيط . المرحل : الثـوب الذي اشبهت نقوشه رحال الابل . المعـنى : خرجت بحبيبتي من خـدرها ، فراحت تعفى آثار أقدامنا على الرمال بذيل ثوبها ذي النقوش الكثيرة . الاعراب : « خرجت » فعل وفاعل . « بها » متعلقان بخرجت . « أمشي » مضارع مرفوع فاعـله مستتر . « تجر » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « وراءنا » ظرف مكان متعلق بتجر ، والضمير مضاف اليه . « على أثرينا » متعلقان بتجر ، والضمير مضاف اليـه . « ذيل » مفعول به لفعل تجر . « مرط » مضاف اليه . « مرحـل » نعت للمرط . « جملة : خرجت » ابتدائية لا محل لها . « جملة : أمشي » حال من التاء في خرجت محلها النصب . « جملة : تجر » حال من الهاء في « بها » محلها النصب . الشاهد : « خرجت بهـا أمشي تجر » : جاز عـدم الترتيب في الحال المتعددة لاختلاف الصاحبين جنساً .)

س ـ أقسام الحال :

تنقسم الحال ـ باعتبارات مختلفـة ـ إلى أقسام وأنواع مختلفة ، إليك بيانها :

آ ـ فالحال إما مؤسِّسَة ، وإما مؤكِّدة :

١ ـ (**الحال المؤسسة**) : وتسمى المبيِّنة أيضاً . وهي التي تحمل إلى الجملة معنى تأسيسياً لم يكن في الجملة قبـل مجيئها ، نحو : « جاء خالد راكباً » . فلو لم تذكر « راكباً » لما عرفت حال خالدٍ أثناء مجيئه .

٢ ـ (**الحال المؤكدة**) : وهي التي لا تحمل إلى الجملة معـنىً جديداً ، بل تكتفي بتوكيـد ما تراه في الجملة من المعاني . وتنقسم باعتبار ما تؤكده إلى ثلاثة أقسام : (١) ـ مؤكدة لمعنى عاملهـا ، نحو : « تبسم زيـدٌ ضاحكاً » ، فضاحكاً لم تحمل معنىً جـديداً إلى الجملة ، إذ معنى الضحك موجود في الفعل « تبسم » . ومن هذا القبيل قـوله تعالى : « ولا تَعْثَـوْا في الأرضِ مُفْسِدين » ، وقـوله : « ثم وَلَّيْتُمْ

مُدْبِرين » . (٢) ـ مؤكـــدة لصاحبها ، نحو : « جاء الطـلاب كلهم جميعاً » ، فمعنى الجمعية حاصل في صاحب الحال ، وهو « الطلاب كلهم » ، فالحال لم تأت بمعنى جديد ، ولكنهـا أكدت المعنى الموجود في صاحبهـا . (٣) ـ مؤكدة لمضمون الجملة ، نحو : « أنت أخي مواسياً » ، إذ إن معنى المواساة ليس جديداً على الجملة ، بل هو مفهوم من الاسناد : « أنت أخي » . ويشترط فى هدا النوع من الحال أن تكون الجملة قبله من اسمين معرفتين جامدين ، كما رأيت في المثال .

ب ـ والحال إما مقصودة لذاتها ، وإما موطئة لغيرها :

١ ـ (**الحال المقصودة**) : وهي الحال الطبيعية ، أي المشتقة التي تذكر لبيان هيئة صاحبها ، نحو : « جاء زيد راكباً » .

٢ ـ (**الحال الموطئة**) : وهي الاسم الجامـد الذي يسبق الحال الحقيقية المقصودة ، فيكونُ تمهيداً لها وتوطئة ، نحو : « عرفت زيـــداً رجلاً مخلصاً » ، « فرجلاً » ليست هي الحال الصحيحة ، لأنهـا لا تبين هيئة زيد ، انما الذي يبينه هو كلـة « مخلصاً » . فالحال الحقيقيـــة هي « مخلصاً » . ولكننا في الاعراب نعتبر كلمة « رجلاً » هي الحال ، وكلمة « مخلصاً » صفة للرجل . ولما كان هـذا يخالف طبيعة المراد من الـكلام اعتبرت هذه الحال موطئة لما بعدها .

ج ـ والحال إما حقيقية ، وإما سببية :

١ ـ (**الحال الحقيقية**) : وهي التي تبين هيئة صاحبهـا ، وترفع ضميراً مستتراً فيها يعود على صاحبها ، نحو : « جاء زيد ماشياً » ، حيث نجد « ماشياً » مبينة لهيئة صاحبها زيد ، وفيها ضمير مستتر فاعل لها يعود على زيد ، والتقدير : ماشياً هو ، أي : زيد .

٢ - (**الحال السببية**) : وهي الـتي ترفع الاسم الظاهر ، وتبين هيئة هذا الاسم الظاهر ، لا هيئة صاحبها ، نحو : « ركبت الفرسَ غائباً صاحبُهُ [١] » ، حيث نجد « غائباً » رافعة لكلمة « صاحبُه » على أنه فاعل لها ، وحيث نجد أنها تبين هيئة « صاحبه » لا هيئة « الفرس » . ويشترط في هـذه الحال أن يكون المرفوع بها متصلاً بضمير يعـــود على صاحبها ، وهو الهاء في مثالنا المتصل بكلمة « صاحبـه » ، والذي يعود إلى الفرس . وهذا الضمير يسمى سبباً ، أي حبلاً يربط صاحب الحال ، بالاعتبار النحوي ، بالمرفوع بالحال ، أي بصاحبها ، بالاعتبار المعنـــوي . ولذلك تسمى هذه الحال بالحال السببية .

د - والحال إما مترادفة ، وإما متداخلة :

١ - (**الحال المترادفة**) : هي الأحوال التي يتلو بعضهـا بعضاً ، وكلها لصاحب واحد ، نحو قوله تعالى : « فَرَجَعَ موسى إلى قومِـــهِ غضبان أسفاً » ، أو يكون أصحابها المختلفون غير طرف في جملة حالية ، نحو : « لقيت زيداً مُصْعِداً منحدراً » .

٢ - (**الحال المتداخلة**) : وهي أن تأتي حال من اسم هو نفسه طرف في جملة حالية ، فتكون الحال الثانية داخلة في الحال الأولى ، نحو : « جاء زيد يحمل كتابه مفتوحاً » حيث نجد « مفتوحاً » حالاً من الكتاب ، والكتاب نفسه واقعاً في جملة حالية هي جملة « يحمل كتابه » . فتكون « مفتوحاً » حالاً مفردة واقعة داخل حال جملة . وهـــذا هو التداخل في الحال .

---

(١) « غائباً » هي بيان لهيئة الفرس في الاعتبار النحوي التركيبي فقط ، أما من حيث المعنى فهي بيان لهيئة « صاحبه » كما هو ظاهر .

هـ ـ والحال إما مقارِنة ، وإما مقدَّرَة :

١ ـ (**الحال المقارنة**) : هي التي يتحقق معناها في زمن تحقق معنى عاملها ، وهذا هو الأصل ، نحو : « جاء زيد راكباً » ، فزمن الركوب هو نفسه زمن المجيء . فالزمنان مقترنان ، ومن هنا سميت بالمقارنة .

٢ ـ (**الحال المقدَّرَة**) : وهي التي لا يتحقق معناها إلا بعد زمن تحقق معنى عاملها ، نحو : « مررت برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً » . فزمن تحقق المرور ماض ، وزمن تحقق الصيد مستقبل . ولما كان هذا يخالف الأصل في وظيفة الحال ، ألا وهي بيان هيئة صاحبها أثناء وقوع الحدث لا بعده ، فانهم يقدرون لهذه الحال كلمات تردها إلى الأصل وتحفظ لها معناها ، كأن يقولوا : التقدير : مررت برجلٍ معه صقرٌ ناوياً الصيد به غداً ، أو مقدراً الصيد به غداً . ومن هنا سميت هذه الحال بالمقدرة . ومنها قوله تعالى : « إنّا هَدَيْناهُ السَّبيلَ ، إما شاكراً ، وإما كفوراً » ، فالشكران والكفران سيكونان بعد الهداية ، وقوله : « أُدْخُلوها بسلامٍ آمنين » ، فالأمن سيكون بعد الدخول ، وقوله : « فادخلوها خالدين » ، فالخلود سيكون بعد الدخول .

ع ـ خاتمة :

١ ـ وردت عن العرب ألفاظ مركبة تركيب « خمسةَ عشرَ » ، واقعةً موقع الحال . وهي مبنية على فتح جزأيها ، إلا ما كان جزؤه الأول ياءً ، فبناؤه على السكون . وهذه الحال معدودة في الحال المفردة ، لا الجملة ، ولا شبه الجملة .

وهذه الألفاظ على ضربين :

آ ـ ما ركّب وأصله العطف ، نحو : « تفرق القوم شَذَرَ مَذَرَ ـ أو شَغَرَ بَغَرَ » أي : متفرقين ، أو منتشرين ، أو مُتَشَتِّتين . ونحو : « أنت جاري بيتَ بيتَ » ، أي : ملاصقاً . ونحو : « لقيته كَفَّةَ كفَّةَ » ، أي : مواجهاً .

ب ـ ما ركّب واصله الاضافة ، نحو : « فعلت هذا الشيء باديءَ بدءَ ، أو باديْ بدأةَ ، أو باديءَ بدأةَ ، أو باديءَ بِداءَ ، أو باديْ بَداءَ ، أو بدأةَ بدأةَ » ، أي : فعلته مبدوءاً به . ونحو : « تفرق القوم أيديْ سبا ، أو أياديْ سبأ » أي : مشتتين .

٢ ـ إذا تقدمت الصفة على موصوفها انقلبت حالاً وجوباً ، لأن الصفة لا تكون قبل الموصوف ، تقول : « جاء رجلٌ طويلٌ » ، فاذا أردت أن تقدم الصفة قلبتها حالاً ، فقلت : « جاء طويلاً رجلٌ » . ومن هذا القبيل قول الشاعر : « لمزةَ موحشاً طللٌ قديمُ » ، والأصل : « لعزّةَ طللٌ موحشٌ » (١) .

٣ ـ كلمة « وحد » لم تسمع إلا منصوبة على الحال . إلا ما شذّ من قولهم : « هو نسيج وحدِه » بالاضافة ، ومعناها المدح ، و : « هو عُيَيْرُ وَحْدِهِ ، وجُحَيشُ وَحْدِهِ » بالاضافة أيضاً ، ومعناها الذم .

٤ ـ يذهب أكثر اللغويين والنحاة إلى أن كلمتي « كافة وقاطبة » لم تستعملا إلا منصوبتين على الحال . وليس هذا بشيء ، فقد جاء في حديث لعمر بن الخطاب قوله : « لقد جعلت لآل بني كاهلة على كافة المسلمين لكل عامٍ مائتي مثقالٍ ذهباً إبريزاً » ، فجرّ الكافة بحرف جر .

---

(١) ويروى : لعزة موحشاً طلل قديم ، هو صدر بيت لكثير ، عجزه : « عفاه كل أسحم مستديم » .

٢ - التمييز

آ - تعريفه :

التمييز : اسم نكرة يذكر في الكلام ليزيل إبهاماً سبقه ، نحو : « اشتريت عشرين كتاباً » حيث نرى « كتاباً » قد أزال الغموض الذي في « عشرين » ، وبين المراد منها . ويسمى الاسم الذي أزال الغموض تمييزاً ، أو مميّزاً ، أو تفسيراً ، أو مفسّراً ، أو تبييناً ، أو مبيّناً . ويسمى الذي زال غموضه مميَّزاً ، أو مفسَّراً ، أو مبيَّناً .

ويحدث الغموض والابهام في الكلام من إحدى جهتين : إما من جهة المفرد ، وإما من جهة الجملة :

ب - غموض المفرد وتمييزه :

ليست مفردات اللغة على درجة واحدة من الوضوح كما قد يتبادر إلى الذهن ، فبعض هذه المفردات لا يكاد أن يذكر حتى يثير في ذهن السامع صورة المسمى بكل أبعادها وأشكالها ، على حين أن مفردات أخرى لا تكاد تثير في ذهن سامعها شيئاً ، وكأنها نوع من الرموز الرياضية التي لا تدل على شيء .

قل كلمة « كتاب » . وعلى الفور ، ستنبعث في ذهن السامع صورة لأوراقٍ تملأ السطور السود صفحاتها ، وقد ضم بعضها إلى بعض في

غلاف عليه عنوان . وليس بعيداً أن يتخيل السامع طولاً معيناً لهذا الكتاب ، وعرضاً وسمكاً معينين أيضاً .

وقل كلمة « شارع » . وعلى الفور ، ستنبعث في ذهن سامعك صورة لمكان طويل مستقيم : قد فرشت أرضه بالأسفلت ، وامتدت الأرصفة العريضة على جانبيه ، وقامت البنايات الشاهقة عن يمينه وشماله .

والآن ، قل كلمة « شيء » . ثم اسأل سامعك عن الصورة التي أثارتها هذه الكلمة في ذهنه . سيقول لك السامع إنه لم يتخيل شيئاً ، لأن الكلمة لم تعنِ عنده مسمىً معيناً له صفات محددة ، لأنها كلمة تعنى كل موجود ، وليست مخصوصة بمسميات معينة .

قل له الآن : « إن الذي عندي لا يكفي » ، ثم اسأله ماذا فهم من كلمة « الذي عندي » ؟ وسيكون جوابه كالسابق : إنه لم يتخيل صورة معينة لهذا الذي هو عندك .

قل له الآن كلمة « عشرين » ، ثم اسأله عن الصورة التي أثارتها هذه الكلمة في ذهنه ، وسترى أن جوابه لن يختلف عن سابقيه مطلقاً .

ونتساءل الآن : ترى ما الذي أورث « شيء ـ والذي ـ وعشرين » هذا الغموض الذي فيها ؟ ولماذا لا تثير في ذهن سامعها صوراً معينة كما تفعل كلمات « الكتاب ـ والشارع ـ والمدرسة » وغيرها .

والجواب عن ذلك بسيط . وهو أن كلمة (شيء) لم تضعها اللغة اسماً لمسمىً مخصوص له أوصاف مميزة ، بل وضعتها لتكون اسماً لكل موجود ، فهي واسعة الدلالة جداً ، وبالتالي ، فهي واسعة التنكير جداً ، وسعة التنكير هذه هي التي نسميها إبهاماً أو غموضاً .

وما قيل في كلمة (شيء) يقال مثله في كلمات « ما ـ ومهما » وغيرهما من الأسماء المبهمة .

والأمر مع كلمة « عشرين » مختلف تماماً ، لأن هذه الكلمة لا تعني شيئاً على الاطلاق . كان مبعث الغموض في كلمة « شيء » هو سعة دلالتها ، وصلاحيتها لأن تكون اسماً لكل موجود ، فالباب شيء ، والكتاب شيء ، والشارع شيء ، وكل ذات في الوجود تسمى شيئاً ، أما الغموض الذي في كلمة « عشرين » فمبعثه أمر آخر ، هو عدم دلالتها على أي ذات مطلقاً ، فليس في الوجود كله ذات اسمها « عشرون » . إنها كلمة لا تعني ذاتاً إذن ، ولكنها تعني مقداراً عددياً مجرداً تبلغه الذات إذا تكاثرت كثرة معينة .

وما قلناه في كلمة « عشرين » يقال مثله في كل ما دل على مقدار من عدد أو وزن أو كيل أو مساحة .

وهكذا ترى أن الاسماء في اللغة ليست متساوية في الدلالة ، فمنها الواضح الذي يدل على ذات معلومة ، ومنها الغامض الذي لا تعرف الذات المعنيّة به ، على اختلاف في مبعث هذا الغموض وسببه .

وهذا الغامض هو وحده الذي يحتاج إلى التمييز ليحدد الذات المقصودة منه . ويسمى تمييزه تمييز المفرد ، لأنه يفسر مفرداً غامضاً ، لا جملة غامضة ، أو يسمى تمييز الملفوظ ، لأنه يفسر غموضاً ملفوظاً ، أي غموضاً متجسداً في كلمة ملفوظة ، أو يسمى تمييز الذات ، لأنه يكشف عن الذات المقصودة بالاسم المبهم .

وزيادة في التفصيل ، لا نرى بأساً في الكلام على أنواع الاسماء الغامضة :

ج - أنواع الاسم المبهم :

الاسماء المبهمة على سبعة أنواع :

١ ـ كل ما دل على عدد : سواء أكان العدد صريحاً ، أي معروف الكمية ، مثل : واحد ـ خمسة ـ عشرة ـ مئة ... الخ ، أم كان مبهماً ، أي غير محدد الكمية ، مثل : كم ـ كذا ـ كأين ... الخ .

٢ ـ كل ما دل على مقدار ، أي شيء مقيس بواحدة قياسية : مثل المتر ، والياردة ، والذراع ، وما أشبه ذلك من واحدات قياس الأطوال ، والقصبة ، والفدان ، والهكتار ، وما أشبه ذلك من واحدات قياس المساحات ، والكيلو غرام ، والرطل ، والطن ، والقنطار ، وما أشبه ذلك من واحدات قياس الأوزان ، والكيل ، والصاع ، والليتر ، وما أشبه ذلك من واحدات قياس السعة والحجم .

٣ ـ كل ما دل على ما يشبه المقدار ، من حيث كونه يدل على كمية مقيسة بغير مقياس معين ، مثل : « عندي مدُّ البصر أرضاً ، وما في السماء قدرُ راحةٍ سحاباً ، فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، وعندي جرةٌ ماءً ، وكيس قمحاً ، وخابية خلاً ، ... الخ » .

٤ ـ كل ما أجري مجرى المقادير ، من كل اسم مبهم مفتقر إلى التمييز والتفسير ، نحو : « لنا مثل مالكم خيلاً » و « عندنا غيرُ ذلك غنماً » . ومنه قوله تعالى : « ولو جئنا بمِثْلِهِ مَدَداً » .

٥ ـ كل اسم يدل على ذات صالحة لأن تصنع من مواد مختلفة ، فيأتي التمييز لتعيين المادة التي صنعت منها هذه الذات . مثل : « عندي خاتم فضةً ، وساعةٌ ذهباً ، وثوب صوفاً ، ومعطفٌ جوخاً ، وباب خشباً ، وقلمٌ قصباً .. وغير ذلك » .

٦ ـ كل اسم واسع الدلالة يصلح أن يكون اسماً لكل موجود . ومن هذا النوع « ما » النكرة التامة التي بمعنى « شيء » و « ما ومهما » الشرطيتان .

٧ ـ كل اسم موصول لم تعرفه صلته ، مثل : « الذي عندي ، والذي معك » .

د ـ غموض الجملة وتمييزها :

لا يعتري الغموض الجملة فتحتاج معه إلى التمييز إلا إذا حول الأسناد فيها عن طريقه الطبيعية .

فكيف يحدث هذا ؟

إذا أراد صديقك أن يفهمك أن عمر زيد قد طال ، فالمنتظر منه أن يسند الطول إلى عمر زيد ، ويقول : « طال عمر زيد » . فاذا فعل ذلك كانت جملته واضحة لا غموض فيها ، لأن إسناد الطول إلى العمر إسناد طبيعي يفهمه كل سامع . ولكنه لا يفعل ذلك في بعض الأحيان ، بل يلجأ ، بقصد المبالغة والتوكيد ، إلى تحويل الاسناد عن العمر إلى زيد نفسه ، فيقول لك : « طال زيدٌ » . وهذا ، كما ترى ، مجاز ، جاز فيه صديقك كلمة العمر إلى كلمة زيد . ولما كان هذا المجاز غامضاً موقعاً لك في اللبس ، إذ قد تفهم منه أن قامة زيد هي التي طالت ـ كان لا بد لصديقك من أن يفسر كلامه ويوضح المقصود منه ، ولكنه لا يلجأ إلى التفسير بجملة طويلة كأن يقول ذلك : « أقصد من كلامي أن عمر زيد هو الذي طال » ، بل يرد إلى الجملة الكلمة التي جازها ، ولكنها الآن منصوبة لا مرفوعة على الفاعلية ، فيقول : « طال زيد عُمْراً » .

المسألة هنا تتلخص فيما يأتي : طُرِدَ الفاعل الحقيقي من الجملة ليحل محله اسم آخر ، فلما خيف اللبس على السامع ، رُدّ الفاعل الحقيقي ، ولكن لا ليأخذ مكانه في الفاعلية ، بل ليكون منصوباً بقصد التفسير والتوضيح (١) .

غير أن الطرد لا يتناول الفاعل وحده ، بل قد يصيب المبتدأ والمفعول به أيضاً . ويمكنك من الأمثلة الآتية أن ترى الجمل في إسنادها الطبيعي ، ثم كيف يحول الاسناد عن جهته الطبيعية بطرد المسند اليه واحلال غيره محله ، والغموض الذي يعتري الجملة من هذه العملية ، ثم كيف يرد المطرود منصوباً على التمييز لازالة هذا الغموض :

١ ـ إتسعت دارُ زيدٍ ← اتسع زيد ← اتسع زيد داراً . (طرد الفاعل ثم عاد مفسراً) .

٢ ـ غرستُ الأشجارَ في الحديقةِ ← غَرَسْتُ الحديقةَ ← غَرَسْتُ الحديقةَ أشجاراً (طرد المفعول به ثم عاد مفسراً) .

٣ ـ مالُ زيدٍ أكثر من مالِكَ ← زيدٌ أكثر منك ← زيد أكثر منك مالاً (طرد المبتدأ ثم عاد مفسراً) .

هذا النوع من التمييز يسمى تمييز الجملة ، لأنه لا يتجه بخدمته إلى مفرد من مفرداتها ، بل اليها كلها ، كما يسمى تمييز النسبة ، لأنه يفسر النسبة الغامضة ، أي الاسناد الغامض ، ويسمى أخيراً بتمييز الملحوظ ،

---

(١) قد يطرد الفاعل لا ليحل مكانه اسم آخر ، بل ليحل محله ضميره . ويحدث ذلك مع نعم وبئس ، نحو : « نعم رجلاً زيد » . وسيجيء شرح ذلك بالتفصيل عند الكلام على المدح والذم . في باب الأساليب .

لأنه يفسر غموضاً ملحوظاً في نسبة بعض الكلمات إلى بعض ، لا غموضاً متجسداً في لفظ كلمة (١) .

ولما كان أصل هذا التمييز فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو مبتدأ ، وليس كلمة جديدة مضافة إلى الجملة لخدمة كلمة من كلماتها ـ سمي بالتمييز المحوّل .

وهناك منصوب اختلف فيه النحاة : أهو تمييز ، أم هـو حال ؟ ونعني به ذلك المنصوب الذي يرى كثيراً في جمل التعجب والمدح والذم ، نحو : « لله در زيد عالماً ـ وما أعظم خالداً فارساً » ، وقليلاً في غيرها ، نحو : « ملأتُ الحوضَ ماءً ، وأوسعت زيداً مدحاً » .

فقال قوم : هو حال ، بدليل أنه مشتق في غالب الأحيان « عالماً فارساً » . والتمييز لا يكون إلا جامداً .

وقال آخرون : بل هو تمييز ، لأنه يبين الجهة التي جرى منها التعجب أو المدح أو الذم ، فقولنا : « لله دره فارساً » يعني « لله دره من حيث فروسيته » . وهذه وظيفة التمييز ، لا وظيفة الحال . ثم إنه على تقدير « من » فتقول : « لله دره من فارس » مظهراً هذا الجار المقدر ، والحال ليست على تقدير « من » ، بل على تقدير « في » . أما مجيئه مشتقاً في بعض الأحيان ، فذلك لأنه في حقيقته صفة لجامد محذوف

---

(٢) هذا النوع من التمييز ـ كما ترى ـ ليس كلمة جديدة تضاف الى الكلام لتخدم الاسم ، بل هو كلمة أساسية في الجملة بدلت وظيفتها . واذن ، فليس هو تكملة للاسم ، وهذا يعني أنه كان علينا أن نؤخر دراسته الى حين الكلام على الأساليب ، تمشياً مع المنهج الذي اختططناه لأنفسنا ، لأنه نوع خاص من أشكال التعبير في العربية . ولكننا آثرنا الخروج على المنهج ، لئلا يتمزق مبحث التمييز بين أبواب مختلفة فيقع الطالب في الحيرة والبلبلة .

كان هو التمييز ، فلما حذف نابت صفتـــه عنه ، والأصل : « لله دره رجلاً فارساً » .

ثم اختلف هؤلاء في أمر هذا التمييز : أهو تمييز ذات ، أم تمييز نسبة ؟ فمنهم من أطلق فقال : هو تمييز نسبة ، لأن الذوات التي قبله كلها واضحة لا غموض فيها ، إنما الغموض هو في جهة التعجب والمدح والذم. وفصّل آخرون فقالوا : هو تمييز ذات إن كان المتعجب منـه ضميرَ غائبٍ لم يبين مرجعه ، كما في قولهم : « لله دره فارساً » ، لأن هـذا الضمير مفتقر إلى بيان عينه في هـذه الحال أكثر من افتقاره لبيان نسبة التعجب اليه . فان لم يكن المتعجب منه ضميراً أصلاً ، أو كان ضمير خطاب ، أو ضمير غيبة علم مرجعه ، فالتمييز تمييز نسبة ، نحو : « لله در زيد فارساً » و « لله درك فارساً » و « زيد لله دره فارساً » .

وعلى كل حال ، فقد اتفق النحاة على أن هذا التمييز ليس محولاً عن شيء ، فليس أصله المبتدأ ، ولا الفاعل ، ولا المفعول به ، بل هو كلمة جديدة تضاف إلى الجملة لكشف جهة غامضـــة في نسبة التعجب إلى المتعجب منه .

وعلى ذلك ، يكون عنـدنا ثلاثة أنواع من التمييز : تمييز مفرد ، تمييز جملة محول ، تمييز جملة غير محول .

٥ ـ حركة التمييز :

يستطيع التمييز أن يؤدي وظيفته وهو منصوب ، نحو : « عنـدي رطلٌ عسلاً [١] » ، وأن يؤديها وهو مجرور بالاضافة ، نحو : « عندي

(١) واعرابه متفق عليه ، وهو أنه تمييز منصوب .

رطلٌ عسلٍ [(١)] » ، وأن يؤديها وهو مجرور بمن ، نحو : « عنـــدي رطلٌ من عسلٍ [(٢)] » .

إلا أن المميِّزات تختلف فيما تقبله من هــذه الوجوه ، فبعضهــا لا يقبل تمييزه إلا على صورة واحدة من هذه الصور الثلاث ، وبعضها يجيز فيه صورتين ، وبعضها يجيز فيه الصور الثلاث . واليك تفصيل ذلك :

١ ـ (**العدد من ثلاثة إلى عشرة**) : لا تقبل هـــذه الأعداد تمييزها إلا على صورة الجمع ، وأن يكون مجروراً بالاضافة ، نحو : « جاء ثلاثة رجالٍ ـ واشتريت عشرة أقلامٍ » . فان جاء تمييزهــا اسم جمع أو اسم جنس ، لا جمعاً ، وجب جره بمن ، نحو : « جاء ثلاثةٌ من القومِ ـ وعندي أربعة من الخيل » . ومنه قوله تعالى : « فخذ أربعةً من الطيرِ » وقد يجر بالاضافة ، كقوله تعالى : « وكان في المدينـة تسعةُ رهطٍ » . وفي الحديث : « ليس فيما دون خمسِ ذودٍ صدقــــةٌ » . وقال الشاعر يشكو فقره :

٦٩ ـ ثلاثةُ أنفسٍ وثَلاثُ ذودٍ
لقـد جارَ الزمانُ على عِيالي

---

(١) وفي اعرابه مذهبان : أسهلهما أن تنظر إلى وضعه الاضافي فقط فتقول هو مضاف اليه مجرور ، ثم تسكت ، والثاني أن تنظر إلى وضعه ووظيفتــه المعنوية معاً ، فتقول : هو مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه تمييز .

(٢) وفي اعراب هذا مذهبان أيضاً : أولهما أن تعلق الجار والمجرور بوصف محذوف المميز ، فان كان المميز نكرة جعلت الوصف المحذوف نعتاً له وعلقت الجار به . فتقدير مثالنا أعلاه : عندي رطل كائن من عسلٍ ، وان كان المميز معرفــة جعلت الوصف المحذوف حالاً منه وعلقت الجار به ، في قولنا : « إن الذي معي من الدراهم لا يكفيك » ، يكون التقدير : إن الذي معي كائنــاً من الدراهم لا يكفيك . والمذهب الثاني أن تقول : الجار والمجرور في محل نصب على التمييز .

(اللغة : الذود : عدد من الابل ما بين الثلاث إلى العشر . الاعراب : « ثلاثة » خبر لمبتدأ محذوف . التقدير : حالي ثلاثة أنفس وثلاث ذودٍ . « أنفس » مضاف اليه . « وثلاث ذود » معطوف . « لقد » لام ابتداء وحرف تحقيق . « جار الزمان » فعل وفاعل . « على عيالي » متعلقان بجار . والضمير مضاف اليه . « جملة : ثلاثة أنفس » ابتدائية لا محل لها . « جملة : جار الزمان » استئنافية لا محل لها . الشاهد : « ثلاث ذودٍ » : يجوز في تمييز الثلاثة إلى العشرة أن يكون مجروراً بالاضافة على الرغم من كونه اسم جمع ، لا جمعاً .)

٢ ـ (**العدد من ١١ ـ ٩٩**) : لا يكون تمييز هذه الاعداد إلا مفرداً منصوباً ، نحو : « جاء أحد عشرَ رجلاً ـ وخمس وعشرون امرأةً ـ وتسعة وتسعون طالباً » .

٣ ـ (**العدد ١٠٠ و ١٠٠٠**) : لا يكون تمييز هذين اللفظين إلا مفرداً مجروراً بالاضافة ، نحو : « جاء مئة رجلٍ ـ وألف امرأةٍ » وقد شذّ تمييز المئة منصوباً في قول الشاعر :

٧٠ ـ إذا عاش الفتى مئتين عاماً
فقد ذهبَ المَسرَّةُ والفتاءُ

(الاعراب : « إذا » ظرفية شرطية غير جازمة متعلقة بالجواب . « عاش الفتى » فعل وفاعل . « مئتين » ظرف زمان منصوب بالياء لأنه مثنى ، متعلق بعاش . « عاماً » تمييز منصوب . « فقد » فاء رابطة للجواب وحرف تحقيق . « ذهب المسرة والفتاء » فعل وفاعل ومعطوف على الفاعل . « جملة : عاش الفتى »مضاف اليها محلها الجر . « جملة : ذهب المسرة » جواب شرط غير جازم لا محل لها . « مجموع الشرط وجوابه » ابتداء لا محل له . الشاهد : « مئتين عاماً » : شذ مجيء تمييز المئة منصوباً . وحقه الجر بالاضافة (١) .)

---

(١) قد ترى بعد العدد الصريح أو المبهم جاراً ومجروراً ، ولا يكونان ←

٤ - (**« كم » الاستفهامية**) : لا يكـــون تمييزها إلا مفــرداً منصوباً ، نحو : « كم كتاباً عندك ؟ » .

وإن سبقها حرف جر جاز جر تمييزها - على ضعف - بمن مقدرةً ، نحو : « بكم درهمٍ اشتريت الكتاب ؟ » ، أي : بكم من درهم اشتريته ؟ ونصبه أولى على كل حال . وجره ضعيف ، وأضعف منه إظهار « من » .

ويجوز الفصل بينها وبين تمييزها بالظرف والجار والمجرور ، نحـو : « كم عندك كتاباً ؟ » و « كم في الدار رجلاً ؟ » . ويقـل الفصل بينها بالخبر ، نحـــو : « كم جاءني رجلاً ؟ » أو بالعامل فيهـا ، نحو : « كم اشتريتَ كتاباً ؟ » .

ويجوز حذف تمييزها ، نحو : « كم مالك ؟ » أي : كم درهماً أو ديناراً هو ؟

٥ - (**« كم » الخبرية**) : وتمييزها مفرد نكرة ، نحو : « كم بلدٍ زرتُ ! » . ويجوز جمعه ، وذلك قليل ، نحو : « كم بلادٍ زرتُ ! » . أما بشأن حركته فيجوز فيه وجهان : الجر بالاضافة ، كما رأيت في المثالين السابقين ، والجر بمن ، نحو : « كم من بلدٍ زرتُ ! » .

فان فصل بينها وبين تمييزهـا بفاصل - وهذا جائز - وجب فيـه

← مع ذلك من باب جر التمييز ، نحو : « جاء خمســة من الرجال - كم من الرجال عندك ؟ - إشتريت مئةً من الكتب ... الخ » . فهــذا الجار ومجروره بيان للتمييز المقــدر ، إذ التقدير : جاء خمســة أفرادٍ من الرجال ، وكم فرداً من الرجال عندك ؟ واشتريت مئة فردٍ من الكتب ... وهكذا . ويكون الجار والمجرور في موضع النعت لهــذا التمييز المحذوف . التقــدير : جاء خمسة أفرادٍ كائنين من الرجال . فانتبه إلى ذلك .

النصب أو الجر بمن ، وامتنعت الاضافة ، لان الاضافة لا تكون مع وجود الفاصل بين المضاف والمضاف اليه . فمثال المنصوب قولك : « كم عندي كتاباً ! » ، ومثال المجرور قولك : « كم عندي من كتاب ! » . إلا إذا كان الفاصل فعلاً متعدياً متسلطاً على « كم » فيجب جره بمن ، نحو : « كم قرأتُ من كتابٍ ! » كيلا يلتبس بالمفعول به فيما لو قلت : « كم قرأتُ كتاباً ! (١) » .

ويجوز حذف تمييزها ، نحو : « كم سافرتُ ! » ، أي : كم مرةٍ سافرتُ !

٦ - (**كأيّن**) : وتكتب أحياناً بالتنوين ، هكذا « كأيٍ » . وفيها لغة أخرى ، هي « كائنْ » . وهي مثل « كم » الخبرية في المعنى ، إذ تفيد الاخبار بالكثرة .

وأكثر ما يجيء تمييزها مفرداً مجروراً بمن ، كقوله تعالى : « وكَأيّنْ من نَبيٍّ قاتلَ معه رِبّيّون كثير ! » ، وقوله : « وكَأيّنْ من دابَّةٍ لا تحملُ رِزْقَها ، اللهُ يرزقها » .

وقد ينصب على قلةٍ كقول الشاعر :

---

(١) كلتا العبارتين جائزة من حيث التركيب ، إلا أن معنى الأولى يختلف عن معنى الثانية ، وكذا الاعراب يختلف أيضاً : فقولك : « كم قرأت من كتاب ! » إخبار عن كثرة الكتب التي قرأتها . فتكون « كم » مفعولاً به مقدماً لقرأت ، و « من كتاب » تمييزاً لها . أما قولك : « كم قرأت كتاباً ! » فاخبار عن كثرة المرات التي قرأت فيها كتاباً . فتكون « كم » مفعولاً مطلقاً لأنها دلت على عدد مرات حدوث الفعل ، وتكون « كتاباً » مفعولاً به لقرأت . أما تمييز « كم » فمحذوف تقديره : كم مرةٍ قرأت كتاباً .

٧١ ـ أطردِ اليأسَ بالرجا ، فَكَأيِّن

آلمًا حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ

(اللغة : الآلم : المتألم . حم يسره : جاء وقت يسره . الاعراب : « اطرد اليأس » فعل وفاعل مستتر ومفعول به . « بالرجا » متعلقان بفعل الأمر . « فكأين » الفاء استئنافية . كأين : اسم كناية مبني على السكون في محل رفع مبتدأ . والمعنى : كثير من المتألمين جاء يسرهم بعد عسرهم . « آلما » تمييز لكأين . « حم يسره » ماض مجهول ونائب فاعل ومضاف اليه . « بعد » ظرف متعلق بحم . « عسر » مضاف اليه . « جملة : اطرد » ابتدائية لا محل لها . « جملة : كأين مع خبره » استئنافية لا محل لها . « جملة : حم يسره » خبر كأين محلها الرفع . الشاهد : « كأين آلما » : يجوز ـ على قلة ـ مجيء تمييز كأين منصوباً .)

٧ ـ (**كذا**) : وهي كناية عن عدد مبهم ، مثل أخواتها « كم الاستفهامية وكم الخبرية وكأين » ، إلا أنها ليست كالأخيرتين في افادة التكثير ، بل هي كالاستفهامية في صلاحيتها للكثير والقليل . والغالب فيها أن تكون مكررة بالعطف ، نحو : « جاءني كذا وكذا طالباً » ، وقد تستعمل مفردة أو مكررة بغير عاطف ، نحو : « جاءني كذا طالباً ـ وجاءني كذا كذا طالباً » .

وتمييزها لا يكون إلا مفرداً منصوباً ، كما رأيت من الامثلة .

٨ ـ (**المقادير وأشباهها وما جرى مجراها**) : يجوز في تمييز المقادير الطولية والمساحية والوزنية والحجمية وما أشبهها وما جرى مجراها ، أن يكون منصوباً ، نحو : « عندي رطلٌ عسلاً » ، أو مجروراً بمن ، نحو : « عندي رطلٌ من عسلٍ » ، أو مجروراً بالاضافة ، نحو : « عندي رطلُ عسلٍ » . فان أضيف المقدار إلى غير تمييزه ، وجب نصب

التمييز أو جره بمن لعدم إمكان إضافة اسم إلى اسمين اثنين ، نحو : « ما في السماء قدرُ راحةٍ سحاباً – أو من سحابٍ » ، إذ لا يقال : « قدرُ راحةٍ سحابٍ » .

٩ – (**الذوات غامضات المادة**) : يجوز في تمييز هذه أربعة وجوه : النصب ، نحو : « عندي خاتمٌ فضةً » ، والجر بمن ، نحو « عندي خاتمٌ من فضةٍ » ، والجر بالاضافة ، نحو : « عندي خاتمُ فضةٍ » ، ثم الاتباع ، نحو : « عندي خاتمٌ فضةٌ (١) » . فان أضيفت الذات غامضة المادة إلى غير تمييزها ، امتنعت الاضافة إلى التمييز ، وجاز فيه الأوجه الثلاثة الأخرى ، نحو : « عندي خاتمُ زواجٍ فضةً – وفضةٌ – ومن فضةٍ » .

١٠ – (**المبهات واسعات الدلالة**) : ونعني بها الكلمات الصالحات لأن تكون اسماً لكل موجود ، كما رأيت في صدر البحث ، مثل : « سي (٢) – مثل – ما الشرطية – مهما الشرطية ... » .

ويجوز في تمييز هذه الكلمات أن يكون منصوباً ، نحو : « ولا سيما يوماً بدارة جُلْجُلِ (٣) » . والاكثر أن يأتي مجروراً بمن ، كقوله تعالى : « وما تفعلوا من خيرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ » ، وقوله : « ما نَنْسَخْ من آيةٍ أو نُنْسِها نَأْتِ بِخَيْرٍ منها أو مِثْلِها » ، وقوله : « وما تُنْفِقُوا مِنْ خيرٍ فَلأنْفُسِكُمْ » . وقوله : « وما تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ اليكم » ، وقوله : « مهما تأتِنا بِهِ مِنْ آيةٍ لِتَسْحَرَنا بِها فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمنين » ، وقول زهير :

---

(١) فيعرب بدلاً أو عطف بيان أو نعتاً .
(٢) سي : كلمة بمعنى « مثل » . وسيأتي شرحها في قسم الأدوات .
(٣) هذا عجز بيت لامرىء القيس ، وصدره : ألا رب يومٍ لك منهن صالح .

٧٢ - وَمَهْما تكنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ
، وإِنْ خالَها تخفى على الناسِ ، تُعْلَمِ

(الاعراب : « ومهما » اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ . « تكن » مضارع ناقص مجزوم ، اسمه ضمير مستتر تقديره هي يعود على « مهما » . « عند » ظرف مكان متعلق بخبر « تكن » المحذوف . « امرىء » مضاف اليه . « من خليقة » جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة لمهما (١) . « و » اعتراضية . « ان » حرف شرط جازم (٢) . « خالها » ماض مبني على الفتح في محل جزم بان . والفاعل مستتر ، والضمير المتصل في محل نصب مفعول به أول . « تخفى » مضارع مرفوع بالضمة المقدرة ، والفاعل مستتر . « على الناس » متعلقان بتخفى . « تعلم » مضارع مجهول مجزوم لأنه جواب الشرط ، وحرك بالكسر للضرورة . ونائب الفاعل مستتر تقديره هي . « جملة : مهما مع خبره » ابتدائية لا محل لها . « جملة : تكن عند امرىء » خبر لمهما محلها الرفع . « جملة : إن خالها مع جوابه المحذوف » اعتراض بين الشرط الأول وجوابه لا محل لها . « جملة : تخفى » مفعول به ثانٍ محلها النصب . « جملة : تعلم » جواب شرط لا محل لها . وجواب شرط « ان » محذوف دل عليه جواب شرط « مهما » (٣) . الشاهد : « ومهما ... من خليقة » : جاء تمييز مهما مجروراً بمن .)

١١ - **(الموصولات التي لم تعرفها صلاتها) : وتمييزها لا يكون إلا مجروراً بمن ، كقوله تعالى : « أَرُوني ماذا خَلَقُوا مِنَ الأَرْضِ » ، وقوله : « وما بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ » .**

---

(١) وعلقها ابن هشام بحال محذوفة من اسم تكن المستتر العائد على مهما . هذا وللبيت اعرابات مختلفة انظرها في حرف « مهما » من الجزء الأول من المغني .

(٢) الشرط هنا لا سببي ، لذا فبعضهم يعرب « إن » هذه بقوله وصلية . راجع مبحث الشرط .

(٣) قد يظن القارىء أن هذا التركيب من نوع توالي شرطين عاطفهما هو الواو . وعلى ذلك يكون الجواب المذكور جواباً للاثنين معاً . وهذا غير صحيح ، لأن الشرطين مختلفان ، فلا يصح العطف بينهما ، إذ الشرط الأول شبه شرط ، والشرط الثاني شرط لا سببي . (راجع مبحث الشرط) .

١٢ - (**الجملة**) : وتمييزها ، كما رأينا ، على ضربين : محوّل ، وغير محوّل .

فأما المحول فلا يجوز فيه إلا النصب فقط ، نحو : « تصبب زيد عرقاً » ، ونحو قوله تعالى : « وفَجَّرْنا الأرضَ عُيُوناً » ، وقوله : « أنا أكثر منك مالاً » .

وأما غير المحول فيجوز فيه النصب والجر بمن ، نحو : « لله درك فارساً - ومن فارس » .

و - أحكام متفرقة :

١ - يرى النحاة أن عامل النصب في تمييز الذات هو الاسم المبهم المميَّز ، وفي تمييز الجملة هو ما فيها من فعل أو شبهه .

٢ - لا يجوز تقدم التمييز على المميَّز إن كان ذاتاً ، نحو : « رطل عسلاً » ، ولا على عامله إن كان فعلاً جامداً ، نحو : « ما أحسنه رجلاً » و « نعم زيد رجلاً ، وبئس عمرو رجلاً » .

أما إذا كان عامله فعلاً متصرفاً ، فقد أجاز الكسائي والمازني والمبرد تقدمه عليه (١) . فتقول : « نفساً طاب زيدٌ » و « شيباً اشتعل رأسي » ومنه قول المخبل السعدي (٢) .

٧٣ - أَتَهْجُرُ ليلى بالفراقِ حبيبَها ؟
وما كانَ نفساً بالفراق تطيب

(١) ومنعه سيبويه وأكثر النحاة .
(٢) وقيل : البيت لاعشى همدان ، وقيل : هو لقيس بن الملوح العامري .

(الاعراب : « أتهجر ليلى » همزة استفهام وفعل مضارع مرفوع وفاعل . « بالفراق » متعلقان بتهجر . « حبيبها » مفعول به ومضاف اليه . « و » حالية . « ما » نافية « كان » ماض ناقص ، واسمه ضمير شأن محذوف . « نفساً » تمييز . « بالفراق » متعلقان بتطيب . « تطيب » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « جملة : اتهجر ليلى » ابتدائية لا محل لها . « جملة : وما كان مع الخبر » حالية محلها النصب . « جملة : تطيب » خبر كان محلها النصب . الشاهد : « نفساً تطيب » : جاز تقدم التمييز على عامله لأنه فعل متصرف .)

ولا خلاف في جواز توسطه بين العامل ومرفوعه ، نحو : « طاب نفساً محمد » .

٣ ـ لا يكون التمييز إلا اسماً صريحاً ، فلا يكون جملة ولا شبهها .

٤ ـ لا يجوز تعدده ، فلا يقال : « عندي رطل عسلاً سمناً » .

٥ ـ الأصل فيه أن يكون اسماً جامداً . وقد يكون مشتقاً إن كان وصفاً ناب عن موصوفه ، نحو : « لله دره فارساً ! ، وما أحسنه عالماً ! ، ومررت بعشرين راكباً » ، إذ الأصل : « لله دره رجلاً فارساً ، وما أحسنه رجلاً عالماً ، ومررت بعشرين رجلاً راكباً » . فالتمييز ، في الحقيقة ، إنما هو الموصوف المحذوف .

٦ ـ الأصل فيه أن يكون نكرة . وقد يأتي معرفة . ومنه قوله تعالى : « إلاّ مَنْ سَفِهَ نَفْسَهَ » وقوله : « وكَمْ أهْلَكْنَا مِنْ قريةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَها » . ومنه قول رشيد بن شهاب اليشكري :

٧٤ ـ رَأَيْتُكَ لمّا أنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنا
صَدَدْتَ وطبتَ النفسَ يا قيس عن عمرٍو

(المعنى : كان لقيس بن مسعود بن قيس بن خالد اليشكري صديق حميم يسمى عمراً . وقد قتل قوم الشاعر عمراً هذا ، فتوعدهم قيس بالأخذ بثأر صديقه إن هو لقيهم . لكنه ما كاد يلقاهم ويعرف وجوههم حتى جبن وصد بوجهه عنهم ، وكأنه طاب نفساً عن مقتل صديقه عمرو . الاعراب : « رأيتك » فعل وفاعل ومفعول به . « لما » حرف وجود لوجود ، أي حرف شرط غير جازم (١) . « أن » زائدة . « عرفت » فعل وفاعل . « وجوهنا » مفعول به ومضاف اليه . « صددت » فعل وفاعل . « وطبت » فعل وفاعل . « النفس » تمييز منصوب . « يا قيس » أداة نداء ومنادى مبني على الضم في محل نصب . « عن عمرو » متعلقان بفعل طبت . « جملة : رأيتك » ابتدائية لا محل لها . « جملة : عرفت » جملة الشرط لا محل لها (١) . « جملة : صددت » جواب الشرط لا محل لها . « جملة : وطبت » معطوفة على جملة جواب الشرط لا محل لها . « جملة : يا قيس » معترضة بين الفعل والجار لا محل لها . الشاهد : « النفس » : جاء التمييز معرفة . وهو جائز . لكن الأصل فيه أن يكون نكرة . ومن النحاة من يرفض ذلك ، ويعتبر التعريف لفظياً ، و « ال » زائدة .)

٧ ـ قد يأتي التمييز للتوكيد ، لا لازالة الابهام ، كقوله تعالى : « إنَّ عِدَّةَ الشهورِ عندَ اللهِ اثنا عشرَ شهراً » ، فذات العدد معروفة من قوله (الشهور) ، وإنما جاءت « شهراً » للتوكيد . ومنه قول جرير يهجو الأخطل :

٧٥ ـ والتَّغْلِبِيُّون بئسَ الفحلُ فَحْلُهُمُ
فَحْلاً ، وأُمُّهُمُ زَلَّاءُ مِنْطِيقُ

(اللغة : الزلاء : الرسحاء الخفيفة الوركين . المنطيق : المرأة التي تكبر

---

(١) علمت من مبحث الشرط أن منهم من يعد « لما » ظرفية لا حرفية وانها متعلقة بجوابها . وعلى ذلك تكون الجملة التي بعدها في محل جر بالاضافة .
وأياً كان الاعراب الذي تختار ، فالمجموع الشرطي في محل نصب على الحال من الكاف في رأيتك .

عجيزتها بحشية . الاعراب : « والتغلبيون » مبتدأ . « بئس الفحل » فعل وفاعل . « فحلهم » مبتدأ مؤخر ، والضمير مضاف اليـه . « فحلاً » تمييز مؤكد لفاعل بئس . « وأمهم » مبتدأ ، والضمير مضاف اليه . « زلاء منطيق » خبران للمبتدأ الأخير . « جملة : التغلبيون مع خبره » ابتدائية لا محل لها . « جمـلة : بئس الفحل » خبر للمبتدأ المؤخر فحلهم ، محلها الرفع . « جملة : بئس الفحل فحلهم » خبر للمبتدأ الأول محلها الرفع . « جمـلة : امهم زلاء » معطوفة على جمـلة الخبر الكبرى « بئس الفحل فحلهم » محلها الرفع . الشاهد : « فحلاً » : جاء التمييز مؤكداً ، إذ ان فاعل « بئس » ظاهر ليس مضمراً ، فلا ابهام في الجملة .)

٣ ـ الاضافة

آ ـ تعريف الاضافة والمضاف اليه :

١ ـ يمكن تعريف المضاف اليه بأنه اسم تكملة لاسم آخر نكرة قبله ، يضم اليه ليفيده التعريف إن كان هو نفسه معرفة ، نحو : « قرأت كتاب سيبويه » ، أو ليفيده التخصيص إن كان هو نفسه نكرة ، نحو : « قرأت كتاب نحوٍ » ، حيث نرى « الكتاب » في المثال الأول قد عين وحدد لاضافته إلى معين وهو سيبويه ، وهذا هو التعريف ، وحيث نراه في المثال الثاني غير محدد ، ولكنه محصور في دائرة كتب النحو دون غيرها ، وهذا معنى التخصيص (١) .

٢ ـ وتعرف الاضافة بأنها نسبةٌ ، أو علاقةٌ بين اسمين توجب انجرار ثانيها دائماً ، نحو : « هذا كتابُ التلميذِ » . ويسمى الاسم الأول مضافاً ، ويسمى الاسم الثاني مضافاً اليه . ولا بد في الاضافة من تقدير حرف جر بين المضاف والمضاف اليه . فالحرف الممكن تقديره في مثالنا هو اللام : « هذا كتابٌ للتلميذِ (٢) » .

---

(١) كل هذا يجري في الاضافة المحضة ، أما في غير المحضة ، فلا يستفيد المضاف تعريفاً ، ولا تخصيصاً . وسنرى ذلك بعد قليل .

(٢) وهذا مخصوص أيضاً بالاضافة المحضة ، أما غير المحضة فليست على تقدير شيء .

ب ـ أنواع الإضافة من حيث العلاقة :

قلنا في التعريف ، أعلاه : إن الاضافة علاقة بين اسمين .

فالسؤال الآن : ما طبيعة هذه العلاقة ؟ وهل هي نوع واحد ، أم أنواع ؟ وهل تسمح كل العلاقات بالاضافة أم لا ؟

والاجابة عن كل ذلك فيما يأتي :

١ ـ إذا قامت بين اسمين علاقة ملكية ، بمعنى أن يكون أحدهما مالكاً للآخر ، جاز عقد إضافة بينهما ، فنجعل المملوك مضافاً إلى المالك ، نحو : « هذا كتابُ التلميذِ » ، حيث « الكتاب » مملوك ، و « التلميذ » مالك . وكذا إذا قامت بين الاسمين علاقة اختصاص ، لا علاقة ملكية (١) ، نحو : « هذا حصيرُ المسجدِ » ، حيث الحصير مختص به ، والمسجد مختص .

وتسمى هذه الاضافة القائمة على هذا النوع من العلاقة بالاضافة اللامية ، لأنها الاضافة التي يمكن دائماً تقدير اللام فيها بين المتضايفين ، فتقدير المثال الأول : هذا كتاب للتلميذ ، وتقدير المثال الثاني : هذا حصيرٌ للمسجد .

ومن هذا النوع إضافة المصدر إلى فاعله أو مفعوله ، نحو : « قراءتك جيدة » ، إذ التقدير : القراءة التي لك جيدة ، ونحو : « قراءة الدرسِ مفيدة » ، إذ التقدير : القراءة التي للدرس مفيدة .

---

(١) نقول عن العلاقة إنها علاقة اختصاص ، عندما لا يكون أحد الطرفين شخصية صالحة للتملك ، نحو : « حصير المسجد » ، فالمسجد شخصية غير صالحة للتملك .

ومنه أيضاً إضافة الظروف كلها ، نحو : « سافرت زمن الحصاد » ، إذ التقدير : زمناً للحصاد .

على أنه ليس من الضروري أن تكون علاقة الملكية ، أو علاقة الاختصاص ، شيئاً حقيقياً معترفاً به ، بل يكفي أن تكون هذه العلاقة اعتبارية لدى المتكلم ، نحو قولك : « قف مكان زيدٍ » . فزيد ليس مالكاً حقيقياً للمكان الذي يقف فيه ، ولا هو مختص به في عرف الناس ، ولكن المتكلم اعتبر المكان لزيد ، لمجرد وجود زيد فيه ، فأقام بينه وبين المكان علاقة ملكية اعتبارية ، ثم أضافه اليه . ويسمى هذا النوع من الاضافة بالاضافة لأدنى ملابسة .

٢ ـ إذا قامت بين الاسمين علاقة بيانية ، بمعنى أن يكون أحدهما مبيناً لجنس الآخر ، جاز عقد إضافة بينهما ، فنجعل المفسَّر مضافاً ، والمفسِّر مضافاً اليه ، نحو : « هذا بابُ خشبٍ ، وهذا خاتمُ فضةٍ ، وهذا لوحُ زجاجٍ ... وهكذا » .

وتسمى هذه الاضافة بالاضافة البيانية ، لأن المضاف اليه يقوم فيها بمهمة البيان والتفسير والتمييز للمضاف . وضابطها دائماً أن يصح فيها تقدير « من » بين المتضايفين . فتقدير الأمثلة السابقة : باب من خشب ـ خاتم من فضة ـ لوح من زجاج .

ويدخل في هذا النوع كل إضافة يكون فيها المضاف اليه تمييزاً للمضاف (١) .

٣ ـ إذا قامت بين اسمين علاقة ظرفية ، بمعنى أن يكون أحدهما

---

(١) راجع مبحث التمييز .

ظرفاً مكانياً أو زمانياً للآخر ، جاز عقد إضافة بينها ، فنجعل الظرف مضافاً ، والمظروف فيه مضافاً اليه ، نحو : « سهرُ الليلِ مضنٍ - وزميلُ العملِ مقبلٌ - وقعودُ الدارِ مخيلٌ - ويا صاحبَيِ السجنِ - ... الخ » .

وضابط هذا النوع من الاضافة أن يصح تقدير « في » بين المتضايفين ، فالتقدير في الامثلة السابقة : سهر في الليل - زميل في العمل - قعود في الدار - صاحبان في السجن .

٤ - إذا قامت بين الاسمين علاقة تشبيهية ، بمعنى أن يكون أحدهما مشبهاً بالثاني ، جاز إقامة إضافة بينها ، فنجعل المشبه به مضافاً ، والمشبه مضافاً اليه ، نحو : « لجينُ الماء - ولؤلؤ الدمع - وورد الخدود - وذهب الأصيل » .

وضابط هذا النوع من الاضافة صحة تقدير الكاف بين المتضايفين . فالتقدير في الامثلة السابقة : ماء كاللجين - دمع كاللؤلؤ - خدود كالورد - أصيل كالذهب (١) .

٥ - إذا كان بين الاسمين علاقة عمل نحوية ، بمعنى أن يكون أحد الاسمين عاملاً في الثاني ، جازت الاضافة بينها ، نحو : « كاتبُ الرسالةِ » ، حيث الرسالة مفعول لكاتب ، ونحو : « حسنُ الوجه » ، حيث الوجه فاعل لحسن . وليس في هذا النوع من الاضافة تقدير حرف بين المتضايفين .

٦ - إذا كان بين الاسمين علاقة وصفية ، بمعنى أن أحدهما صفة

(١) لاحظ أننا هنا نقدم المضاف اليه على المضاف عند التقدير ، لأن المضاف اليه هو المشبه .

للثاني ، جازت إضافة الصفة إلى الموصوف بشرط أن يصح تقدير « من » بينهما ، نحو : « كرام الناسِ » . والتقدير : كرام من الناسِ . أما إذا لم يصح تقدير « من » فالاضافة ممتنعة ، فلا يقال : « فاضلُ رجلٍ ، وعظيمُ أميرٍ » . وكذا لا يصح إضافة الموصوف إلى صفته ، فلا يقال : « رجلُ فاضلٍ » . وأما قولهم : « صلاة الأولى ، ومسجد الجامع ، ودار الآخرة ، وجانبُ الغربي » ، فهو على تقدير حذف المضاف اليه ، وإقامة صفته مقامه . والتقدير : صلاة الساعةِ الأولى ، ومسجد المكان الجامع ، ودار الحياةِ الآخرةِ ، وجانب المكانِ الغربي .

٧ ـ إذا كان بين الاسمين علاقة عموم وخصوص ، بمعنى أن كليهما يعني شيئاً واحداً ، إلا أن أحدهما أعم ، والآخر أخص ، جازت إضافة العام الى الخاص ، نحو : « يوم الجمعة ، وشهر رمضان » ، حيث اليوم أعم من « الجمعة » ، لأنه يصدق على كل يوم ، أما الجمعة فلا تصدق إلا على يوم معين من أيام الأسبوع ، وكذلك العلاقة بين « الشهر » و « رمضان » ، هذا ، ولا يصح العكس ، أي لا يصح إضافة الخاص إلى العام ، فلا يقال : « جمعة اليوم ، ورمضان الشهر » ، لعدم الفائدة من هذه الاضافة .

٨ ـ إذا كان بين الاسمين علاقة ترادف ، بمعنى أنهما مترادفان على معنى واحد ، فلا تصح إقامة إضافة بينهما ، فلا يقال : « ليثُ أسدٍ ، ولا غزال ظبيٍ » ، لعدم الفائدة من هذه الاضافة ، إذ وظيفة المضاف اليه أن يكمل معنى المضاف ، ولا يكمل الشيء بنفسه ، لأن المترادفين في حكم الكلمة الواحدة من حيث المعنى .

أما إن كان الاسمان علمين لشخص واحد ، فالاضافة بينهما جائزة ، فتقول : « محمدُ عليٍّ ، وأحمدُ شوقيٍ ... وهكذا » .

ج ـ نوعا الإضافة من حيث إفادتها التعريف :

تقسم الاضافة من حيث إفادتها التعريف للمضاف ، أو عدم إفادتها إياه ، إلى قسمين :

١ ـ (**الاضافة المحضة**) وتسمى الاضافة المعنوية ، والاضافة الحقيقية : وهي التي يكتسب فيها المضاف تعريفاً إن كان المضاف اليه معرفة ، نحو : « كتابُ سيبويه » ، أو يكتسب فيها تخصيصاً إن كان المضاف اليه نكرة ، نحو : « كتاب نحوٍ » . إلا إذا كان المضاف متوغلاً في الابهام والتنكير ، فلا تفيده إضافته إلى المعرفة تعريفاً ، وذلك مثل : « غير ـ مِثل ـ شبيه ـ نظير ـ وما في معناها » ، نحو : « جاء رجلٌ غيرك ـ وجاء رجل نظير خالدٍ » . فأنت ترى أن الكلمتين ظلتا نكرتين على الرغم من إضافتها إلى معرفة ، بدليل أنهما وقعتا صفتين لنكرتين قبلهما ، وقد علمت أن صفة النكرة لا تكون إلا نكرة .

وقد أوجب النحاة في هذه الاضافة أن تكون مشتملة على حرف جر متخيّلٍ بين متضايفيها ، سواء أصح تقديره ، مثل : « كتاب زيد ← كتاب لزيد » ، أم لم يصح ، مثل : « يوم الجمعة » ، إذ لا يمكن تقديرها بـ « يوم للجمعة ، ولا يوم في الجمعة ، ولا يوم من الجمعة ، ولا يوم كالجمعة » . فالجار هنا لا يمكن ظهوره ، ولكن يبقى منوياً أو متخيلاً (١) .

ويدخل في الاضافة المحضة كل أنواع الاضافة التي سبق سردها ، ما عدا واحداً منها ، وبشروط مخصوصة سنذكرها الآن .

---

(١) ولستُ أرى داعياً لهذا الضابط في الاضافة المحضة ، إذ يمكن الاكتفاء بالضابط السابق ؛ وهو أنها المفيدة تعريفاً أو تخصيصاً .

٢ - (**الاضافة غير المحضة**) وتسمى الاضافة اللفظية ، والاضافة المجازية : وهي التي لا تفيد المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً ، فيظل معها نكرة كما كان من قبل ، نحو : « جاء رجلٌ ضاربُ زيدٍ غداً » ، فأنت ترى أن « ضارب » ظلت نكرة برغم إضافتها إلى « زيد » ، بدليل وقوعها صفة للنكرة التي قبلها وهي كلمة « رجل » .

ولا تكون الاضافة غير محضة إلا إذا وقعت بين الصفة المشبهة ومعمولها ، نحو « جاء رجلٌ حسنُ الوجهِ » ، أو بين اسم الفاعل ، أو اسم المفعول ، أو مبالغة اسم الفاعل ، وبين معمولاتها ، بشرط أن تدل على حال أو استقبال ، نحو : « جاء رجل ضارب زيدٍ الآن - أو غداً (١) ، ورأيت ولداً ممزَّقَ الثوب الآن - أو غداً (١) » . وهذا الشرط ضروري ، ليكون اسم الفاعل واسم المفعول عاملين ، فعند ذلك يكونان كالفعل المضارع معنىً وعملاً ، ولشبههما بالفعل اعتبرت الاضافة لفظيةً لا حقيقية ، لأن الفعل ، كما تعلم ، لا يضاف ، وكذا ما يشبهه في المعنى والعمل . فان دل اسم الفاعل واسم المفعول على المضي ، فليسا مشبهين للمضارع ، ولا عاملين عمله ، بل هما عند ذلك اسمان عاديان ، وإذا أضيفا كانت إضافتهما إضافة محضة ، نحو : « جاء الرجلُ كاتبُ الرسالةِ البارحةَ (١) » . فأنت ترى أن « كاتب » استفاد التعريف من المضاف اليه بدليل وقوعه صفة للمعرفة التي قبله .

أما الصفة المشبهة فلم يشترطوا لها الدلالة على الحال أو الاستقبال ، لأنها بطبيعتها لا تدل إلا على الدوام ، والدوام يدخل فيه الحال والاستقبال كما يدخل فيه المضي .

---

(١) إن وضعنا لكلمات « الآن - غداً - البارحة » لا يعني وجوب أن تكون هذه الكلمات مذكورة في الجمل ، فقد يعرف زمن اسم الفاعل واسم المفعول من السياق وحده . ولكننا نذكرها للتنبيه على الزمن المراد من المشتق .

د ـ ما يترتب على الاضافة :

إذا قامت إضافة بين اسمين ، ترتب عليها أمور كثيرة ، بعضها معنوي ، وبعضها لفظي ، وبعضها واجب ، وبعضها جائز . واليك ذلك مفصلاً :

١ ـ يجر المضاف اليه وجوباً ، أياً يكن نوع الاضافة .

٢ ـ إذا كانت الاضافة محضة ، اكتسب المضاف التعريف إن كان المضاف اليه معرفة ، واكتسب التخصيص إن كان المضاف اليه نكرة . أما إن كانت الاضافة غير محضة ، فلا يكتسب المضاف شيئاً . وقد بينا ذلك بما يغني عن اعادته وضرب الأمثلة له .

٣ ـ إن كان المضاف منوناً وجب حذف تنوينه عند الاضافة ، أياً كان نوعها ، نحو : « كاتبٌ ← كاتبُ الرسالةِ » .

٤ ـ إن كان المضاف مثنى أو جمع مذكر سالماً ، أو ملحقاً بهما ، وجب حذف نونه ، نحو : « طالبان ← طالبا المدرسة ، معلمون ← معلمو المدرسةِ » .

٥ ـ إن كان المضاف محلى بـ « ال » ، وجب حذفها منه في الاضافة المحضة ، نحو : « الكتاب ← كتاب القراءةِ » .

أما في الاضافة غير المحضةِ فيجوز بقاؤها فيه ، ولكن باحد الشروط الآتية :

آ ـ أن يكون المضاف اليه مشتملاً على « ال » ، نحو : « جاء الكاتب الدرسِ » .

ب ـ أن يكون المضاف اليه مضافاً إلى مشتمل على « ال » ، نحو : « جاء الكاتبُ درسِ النحوِ » .

ج ـ أن يكون المضاف اليه مضافاً إلى اسم مشتمل على ضمير يعود على اسم فيه « ال » ، نحو : « الودُّ أنت المستحق خالصِيهِ » .

د ـ أن يكون المضاف مثنىً أو جمع مذكر سالماً ، نحو : « جاء المكرما خالدٍ ، وجاء المكرمو خالدٍ » .

وجوّز الفراء إضافة الوصف المقترن بـ « ال » إلى كل اسم معرفة بلا قيد ولا شرط ، وتابعه الغلاييني قائلاً : إن الذوق العربي لا يأبى ذلك . وهو الحق ، فلا حاجة حينئذ إلى الشروط السالفة .

٦ ـ إذا كان المضاف مذكراً ، والمضاف اليه مؤنثاً ، فقد يكتسب المضاف التأنيث من صاحبه ، فيعامل معاملة المؤنث ، نحو : « قُطِعَتْ بعضُ أصابعِهِ » ، حيث ترى كلمة « بعض » المذكرة ، عوملت معاملة الكلمة المؤنثة فانّث فعلها « قطعت » . وذلك لأنها أضيفت إلى مؤنث ، وهو « الأصابع » . إلا أن هذا لا يجوز إلا إذا كان المضاف صالحاً للاستغناء عنه وإقامة المضاف اليه مقامه دون تبدل في المعنى ، وهذا الشرط متوفر في المثال المذكور ، إذ يمكن الحذف والقول : « قُطِعَتْ أصابِعُه » .

وربما كان المضاف مؤنثاً فاكتسب التذكير من المذكر المضاف اليه ، بالشرط الذي تقدم ، كقوله تعالى : « إن رحمةَ اللهِ قريبٌ من المحسنين » .

٧ ـ إذا كان المضاف اسماً معرباً متوغلاً في الابهام ، ككلمة « غير ـ شبه ـ مثل » ، وكان المضاف اليه مبنياً ، جاز بقاء المضاف على اعرابه ، وجاز بناؤه على الفتح ، فتقول : « جاء رجلٌ غيرُكَ » رافعاً « غير » على أنه صفة للرجل ، أو تقول : « جاء رجلٌ غيرَكَ » بانياً « غير » على الفتح في محل رفع ، وذلك لأنه مضاف إلى مبني وهو الضمير « كَ » .

٨ ـ إذا أضيفت أسماء الزمان المبهمة المعربة إلى مفرد مبني ، مثل كلمة « إذ » ، جاز فيها البناء على الفتح ، وجاز ابقاؤها على إعرابها ، فتقول : « طلعت الشمس فانطلقت اليك من حينِئذٍ » جاراً كلمة « حين » لسبقها بحرف الجر ، أو تقول : « فانطلقت اليك من حينَئذٍ » بانياً « حين » على الفتح في محل جر . وقد قرىء بالبناء على الفتح وبالجر قوله تعالى : « فلمّا جاءَ أمرُنا نجَّيْنا صالحاً والذين آمنوا معه برحمةٍ منا ، ومن خِزْيِ يومَئِذٍ » بجر اليوم وبنائه على الفتح ، وقوله : « يودُّ المجرمُ لو يفتدى من عذاب يومَئِذٍ ببنيه » بالجر والبناء أيضاً .

٩ ـ إذا كان المضاف مما يلازم الاضافة إلى الجمل ، فهو واجب البناء . وهذا الحكم مخصوص بست كلمات فقط ، هي : « إذْ ـ حيثُ ـ إذا ـ لمّا ـ مذْ ـ منذُ » .

١٠ ـ إذا كان المضاف جائز الاضافة إلى الجملة وإلى المفرد ، فعند إضافته إلى الجملة يجوز فيه البناء على الفتح ، ويجوز إبقاؤه على الاعراب ، تقول : « جئتك في يومِ نجحت » بالجر على الاعراب ، أو تقول : « جئتك في يومَ نجحت » بالفتح على البناء . وقد قرىء في السبعة : « هذا يومُ ينفعُ الصادقين صدقُهم » بالرفع على الاعراب ، وبالفتح على البناء .

وقد اختلف النحاة في ترجيح أحد الوجهين على الآخر اختلافاً كثيراً . والجمهور على أنه يفضل الاعراب إذا كان صدر الجملة المضاف اليها معرباً ، كأن يكون صدرها فعلاً مضارعاً ، أو أن تكون جملة اسمية ، مثال الأول : « آتيك في يومِ تتفتحُ الأزهار » ، ومثال الثاني : « جئتك في وقتِ الشمسُ مشرقة » . ويفضل البناء إذا كان صدر الجملة المضاف اليها مبنياً ، كأن تكون مصدرة بفعل ماض ، نحو : « جئتك في

يومَ نجحت (١) » .

٥ ـ حذف المضاف :

لا يحذف المضاف إلا بقرينة تدل عليه ، كقوله تعالى : « واسألِ القريةَ التي كنا فيها ، والعيرَ التي أقبلنا فيها » ، إذ التقــدير : واسأل أهـلَ القريةِ وأصحابَ العيرِ . فاما إن حصل بحذفـه إبهام والتباس فلا يجوز ، فلا يقال : « رأيت زيداً » وأنت تريد « رأيت غلامَ زيدٍ » .

ويترتب على حذف المضاف أحد أمرين :

١ ـ إذا لم يكن في الكلام غير الاضافـة التي حـذف مضافها ، وجب إقامة المضاف اليـه مقام المضاف واعطاؤه إعرابه ، نحو : « أحب كلَّ الأطفالِ ← أحبُ الأطفـالَ » و « جاء كلُّ الأطفـالِ ← جاء الأطفالُ » و « مررت بكلِّ الأطفالِ ← مررت بالأطفال » .

٢ ـ إذا كان في الكلام إضافتان متعاطفتان ، ولفظ المضاف واحد في الاثنتين ، وحذف مضاف الثانيـة ، جاز في المضاف اليه أن يبقى على جره ، كقول أبي دواد الايادي :

٧٦ ـ أَكُلَّ امرىءٍ تحسبين امْرَأً
ونارٍ تَوَقَّـدُ بالليـلِ نارا ؟

أي : وكلَّ نارٍ .

---

(١) والبصريون لا يرون المسألة جوازية ، بل يوجبون الاعراب إن كان صدر الجملة معرباً ، والبناء إن كان صدرها مبنياً .

(الاعراب : « أكل » الهمزة للاستفهام . وكل : مفعول به أول مقدم . « امرئ » مضاف اليه . « تحسبين » مضارع مرفوع بثبوت النون ، والياء فاعل . « امرأ » مفعول به ثان . « ونار » الواو حرف عطف . والمعطوف محذوف تقديره « كل » ، وهو معطوف على « كل » الأولى ، وهو مضاف « نار » مضاف اليه . « توقد » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « بالليل » متعلقان بفعل توقد . « ناراً » معطوف على المفعول الثاني « امرأ » . « جملة : تحسبين » ابتدائية لا محل لها من الاعراب . « جملة : توقد » نعت للنار محلها الجر . الشاهد : « ونار » : جاز حذف المضاف وبقاء المضاف اليه مجروراً ، لأن المضاف معطوف على مضاف آخر مثله في اللفظ .)

وقد لا يكون المضافان متماثلين في اللفظ ، بل يكونان متقابلين في المعنى . ومع ذلك ، يجوز فيهما ما جاز في المتماثلين . ومنه قوله تعالى : « تُريدونَ عَرَضَ الدُّنيا ، والله يريد الآخرةِ » فيمن قرأ بالجر . والتقدير : واللهُ يريدُ باقيَ الآخرةِ . إذ لا يمكن تقدير « عَرَض الآخرة » ، لأن ما في الآخرة ليساً عَرَضاً زائلاً ، بل هو باقٍ خالدٌ .

و ـ حذف المضاف اليه :

إذا حذف المضاف اليه ترتب على حذفه أحد ثلاثة أمور :

١ ـ فان حذف من الكلام لفظاً ومعنى ، أي من غير أن ينوى لفظه ولا معناه ، رد إلى المضاف كل ما كان له قبل الاضافة ، ومنها التنوين ، نحو : « آتيك بعدَ الغروب ← آتيك بعداً [1] » .

---

(١) إذا ارتد التنوين إلى الاسم صار نكرة ، فاذا قلت : « آتيك بعداً » فانت تقصد أنك آت بعد أي شيء كان ، لا بعد شيء معين . أما إن قصدت الاتيان بعد شيء معين مفهوم من سياق كلامك ، أو من ملابسات الخطاب ، فتقول : « آتيك بعد » بغير تنوين ، أو : « آتيك بعدُ » بالبناء على الضم . وسيأتي شرح الحالتين في الفقرتين الثانية والثالثة .

٢ ـ إذا حذف ، ولكن المتكلم ينوي لفظه ومعناه ، بقي المضاف على حاله من غير رد التنوين اليه . ومنه القراءة الشاذة لابن مُحَيْصِن : « فلا خوفُ عليهم » ، أي : فلا خوفُ شيءٍ عليهم .

وأكثر ما يقع هـذا إذا وجد في الكلام إضافتان متعاطفتـــان ، كقولهم : « قطع الله يدَ ورِجْلَ من قالها » ، والتقدير : قطع الله يَدَ مَنْ قالها ورِجْلَ مَنْ قالها . ومنه قول أحد الشعراء :

٧٧ ـ سقى الأَرَضِينَ الغيثُ سهلَ وحَزْنَها

فَنِيْطَتْ عرا الآمالِ بالزَّرعِ والضرعِ

أي : سهلها وحزنها .

(اللغة : الحزن : ما غلظ من الأرض ، والسهل عكسه . نيطت : علقت . الاعراب : « سقى الأرضين الغيث » فعـل ومفعول به مقدم وفاعل مـؤخر . « سهل » بدل من الأرضين . وهو مضاف والمضاف اليه محـذوف . التقدير : سهلها . « وحزنها » معطوف على سهل ، والضمير مضاف اليـه . « فنيطت » ماض مجهول والتاء للتأنيث . « عرا » نائب فاعل . « الآمال » مضاف اليـه . « بالزرع » متعلقان بنيطت . « والضرع » معطـوف على الزرع . « جملة : سقى الغيث » ابتدائية لا محل لها . « جملة : فنيطت عرا » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . الشاهد : « سهل وحزنها » حذف المضاف اليه على نية لفظه ومعناه فبقي المضاف على حاله من غير أن يرد اليه التنوين .)

٣ ـ إذا حذف المضاف اليه ، ولكن المتكلم ينـــوي معناه دون لفظه ، وجب بناء المضاف على الضم ، كقوله تعالى : « غُلِبَتِ الرومُ في أدنى الأرضِ ، وهمْ مِنْ بعدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبونَ في بضعِ سنين ، للهِ الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ » . التقدير : لله الأمر من قبل غلبهـــم ومن بعده .

وهذا الحكم مخصوص بكلمات قليلة هي : غـير ـ قبل ـ بعـد ـ حسب ـ أول ـ دون . ثم الجهات الست : أمام ـ قـدام ـ خلف ـ وراء ـ فوق ـ تحت ـ أسفل ـ يمين ـ شمال ـ يسار . ثم كلمة « عل » .

ونلخص ما مرّ بما يأتي :

١ ـ تقول : « طلعت الشمسُ فجئتُك من بعــدِ [١] » : إذا أردت أن تلفظ المضاف اليه ، وهو طلوعِ الشمس ، ولكنك عدلت عن ذلك في اللحظة الأخيرة ، فكأنك كنت تريد أن تقول : فجئتك من بعد طلوعها ، ولكنك لم تفعل .

٢ ـ وتقـول : « طلعت الشمس فجئتك من بعـدٍ [٢] » : إذا أردت « بعداً » غير معين ، ولا علاقة له بطلوع الشمس .

٣ ـ وتقول : « طلعت الشمس فجئتك من بعــدُ [٣] » : إذا أردت « بعداً » معيناً هو « بعد طلوع الشمس » .

ز ـ الفصل بين المتضايفين :

الأصل في المتضايفين ألاّ يفصل بينهما شيء ، لأنهما في حكم الكلمة الواحدة . ومع ذلك فقـد فصلت العرب بينهما بعـدة أشياء ، اعتبر النحاة بعضها جائزاً مقيساً ، واعتبروا الآخر ضرورة لا يقاس عليها .

١ ـ فأما الجائز فهـو الفصل بمعمـول المضاف ، إذا كان المضاف عاملاً [٤] ، سواء أكان المعمول مفعولاً به ، أو ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً :

---

(١) بالجر من غير تنوين .
(٢) بالجر مع التنوين .
(٣) بالبناء على الضم .
(٤) كأن يكون المضاف مصدراً أو اسم فاعل .

فمثال الفصل بالمفعول به قوله تعالى : « وكذلكَ زُيِّنَ لكثيرٍ من المشركينَ قَتْلُ ـ أولادَهم ـ شركائِهِم (١) » ، أي : قتلُ شركائِهم أولادَهم .

ومثال الفصل بالظرف ما حكي عن بعض من يوثق بعربيته : « تركُ ـ يوماً ـ نفسِك وهواها ، سعيٌ لها في رداها » ، أي : ترك نفسِك يوماً ...

ومثال الفصل بشبه الظرف ، أي بالجار والمجرور ، قوله ﷺ في حديث أبي الدرداء : « هل أنتم تاركو ـ لي ـ صاحبي ؟ » أي : تاركو صاحبي لي .

٢ ـ واعتبروا من الجائز أيضاً الفصل بالقسم . حكى الكسائي : « هذا غلامُ ـ والله ـ زيدٍ » أي : هذا غلام زيد والله .

٣ ـ فأما الفصل الذي عدّ من باب الضرورة ، فقد جاءت له صور كثيرة ، هذه أشهرها :

آ ـ فصلوا بالظرف الاجنبي عن المضاف (٢) . وقد جاء ذلك في قول أبي حية النميري يصف رسم دار :

٧٨ ـ كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ ـ يوماً ـ
يهوديٍّ يقاربُ أو يُزيلُ

---

(١) هذه قراءة ابن عامر .
(٢) أي الذي لا يتعلق بالمضاف ، بل بشيء آخر غيره . أما المتعلق بالمضاف فالفصل به جائز ، كما رأيت في الفقرة الأولى .

(اللغة : يقارب : أي يقارب ما بين الكلمات في الكتابة ، ويزيل : عكسها . وانما خص اليهودي ، لأنهم كانوا أهل الكتابة حينذاك . المعنى : يشبه ما بقي متناثراً من رسوم الديار هنا وهناك ، بكتابة اليهودي المرصوصة الكلمات حيناً ، والمتباعدة حيناً آخر . الاعراب : « كما » الكاف حرف جر ، و « ما » مصدرية . « خط الكتاب » فعل مجهول ونائب فاعل . والمصدر المؤول من « ما » والجملة في محل جر بالكاف ، والجار والمجرور متعلقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف . التقدير : رسم هذه الدار كائن كخط الكتاب . « بكف » متعلقان بفعل خط . « يوماً » ظرف متعلق بفعل خط . « يهودي » مضاف اليه مجرور . أما مضافه فهو كلمة « كف » . « يقارب » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « أو يزيل » حرف عطف وفعل مضارع وفاعل مستتر . « جملة المبتدأ وخبره المحذوف الذي تعلق به الجار والمجرور » ابتدائية لا محل لها . « جملة : خط الكتاب » صلة الحرف المصدري لا محل لها . « جملة : يقارب » نعت لليهودي محلها الجر . « جملة : يزيل » معطوفة على النعتية محلها الجر أيضاً . الشاهد : « بكف يوماً يهودي » فصل بين المتضايفين بالظرف الاجنبي عن المضاف . وهذا ضرورة شعرية .)

ب ـ وفصلوا بنعت المضاف ، كما جاء في قول الفرزدق مادحاً :

٧٩ ـ ولَئِنْ حلفتُ على يَدَيْكَ لأحْلِفَنْ
بيمينِ أصدقَ من يمينِكَ مُقْسِمِ

أي : بيمينِ مقسمٍ أصدقَ من يمينك .

(المعنى : إني واثق من كرمك وعطائك ثقة تجعلني ـ إذا حلفت أنا بأنك ستعطيني ـ أصدق منك إذا حلفت أنت بأنك ستعطيني . الاعراب : « ولئن » اللام موطئة للقسم ، وان : حرف شرط جازم . « حلفت » الفعل مبني على السكون في محل جزم بان . والتاء فاعل . « على يديك » متعلقان بحلفت ، والكاف مضاف اليه . « لأحلفن » اللام واقعة في جواب القسم . والمضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل رفع . والفاعل مستتر . « بيمين » متعلقان بأحلفن . « أصدق » صفة لليمين مجرورة وعلامة جرها الفتحة نيابة عن الكسرة لأنها اسم ممنوع من الصرف . « من يمينك » متعلقان بأصدق . والكاف مضاف اليه . « مقسم » مضاف اليه ، فأما مضافه فهو « بيمين » . « جملة

القسم المحذوفة » ابتدائية لا محل لها من الاعراب . « جملة : حلفت » معترضة بين جملة القسم وبين جوابه ، لا محل لها . « جملة : لأحلفن » جواب القسم المحذوف لا محل لها . وجملة جواب الشرط محذوفة لدلالة جواب القسم عليها . الشاهد : « بيمين أصدق من يمينك مقسم » : فصل بين المتضايفين بصفة المضاف . وهذا ضرورة شعرية .)

ج - وفصلوا بينهما بالمنادى ، كقول أحد الشعراء :

٨٠ - كأنَّ بِرذَوْنَ - أبا عصامِ ! -

زيدٍ حمارٌ دُقَّ باللِّجام

أي : كأن برذون زيدٍ يا أبا عصام .

(اللغة : البرذون : من الخيل ما ليس بعربي . المعنى : يصف برذون رجل اسمه زيد بأنه غير جيد ولا ممدوح ، وأنه لولا اللجام الذي يظهره في مظهر الخيل لكان حماراً ، لصغره في عين الناظر . الاعراب : « كأن » حرف مشبه بالفعل . « برذون » اسم كأن منصوب ، وهو مضاف ، أما المضاف اليه فسيأتي بعد المنادى . « أبا » منادى بأداة نداء محذوفة ، التقدير : يا أبا عصام . « عصام » مضاف اليه . « زيدٍ » مضاف اليه ، ومضافه هو البرذون . « حمار » خبر كأن . « دق » ماض مجهول نائب فاعله مستتر . « باللجام » متعلقان بدق . « جملة : كأن واسمها وخبرها » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يا أبا عصام » معترضة بين المضاف والمضاف اليه لا محل لها . « جملة : دق » نعت للحمار محلها الرفع . الشاهد : « كأن برذون أبا عصام زيد » : فصل بين المضاف ، وهو « برذون » والمضاف اليه ، وهو « زيد » بالنداء وهو قوله : أبا عصام . وهذا ضرورة شعرية .)

هذا ، وقد فصلوا بينهما بفاعل المضاف ، وبالفاعل الأجنبي ، وبالمفعول الأجنبي و بـ « ما » الزائدة ، و بـ « إمّا » ، وبالتوكيد اللفظي للمضاف ، وباشياء أخرى يطول شرحها .

ج - ترتيب المتضايفين :

الترتيب بين المتضايفين شديد الصرامة : فالمضاف أولاً ، ثم المضاف اليه ثانياً . ولا يجوز أن يتقدم المضاف اليه على المضاف حتى ولو كان من ألفاظ الصدارة ، بل إن هذه الصدارة تنتقل من المضاف اليه الى المضاف ، فتقول : كتابَ منْ قرأتَ ؟ وكتاب أيِّ شاعرٍ تقرأْ تستفدْ .

وكذلك إن كان للمضاف اليه معمول لم يجز أن يتقدم هذا المعمول على المضاف ، فلا تقول : « أنا زيداً مثلُ ضاربٍ » وأنت تريد : « أنا مثلُ ضاربٍ زيداً » . إلا إذا كان المضاف كلمة « غير » ، فيجوز ، تقول : « أنا زيداً غيرُ ضاربٍ » . وإنما جاز ذلك لأن كلمة « غير » وإن كانت في اللفظ مضافةً ، فهي في المعنى بمثابة حرف « لا » ، بدليل أنه يصح وضع « لا » مع المضارع في مكان « غير » مع المضاف اليه ، فتقول : « أنا زيداً لا أضرب » . وعلى ذلك يكون الكلام مع « غير » ذا تركيب اضافي في اللفظ فقط ، أما في المعنى فهو ذو تركيب فعلي ، وقد علمنا أنه يجوز في الفعل أن يتقدم مفعوله عليه وعلى ما قد يدخله من الحروف ، وكذلك الأمر ههنا لشبه الكلام بالتركيب الفعلي . ومن هذا القبيل قول أبي زبيد الطائي :

٨١ - إِنَّ امرَأً خَصَّني يوماً مَوَدَّتَهُ

على التنائي لعندي غيرُ مكفورِ

أي : لغير مكفور عندي .

(المعنى : لن أكفر جميل امرىء منحني مودته على الرغم مما بيننا من بعد الدار . الاعراب : « إن امرأ » إن واسمها . « خصني » فعل وفاعل مستتر

ونون وقاية ومفعول به أول . « يوماً » ظرف متعلق بالفعل . « مودته » مفعول به ثان ومضاف اليه . « على التنائي » متعلقان بالفعل خصني . « لعندي » اللام مزحلقة ، وعند : ظرف مكان متعلق بالمضاف اليه « مكفور » ، والضمير المتصل مضاف اليه . « غير » خبر إن . « مكفور » مضاف اليه . « جملة : ان واسمها وخبرها » ابتدائية لا محل لها . « جملة : خصني » نعت لاسم إن محلها النصب . الشاهد : « لعندي غير مكفور » : تقدم الظرف « عند » المتعلق بالمضاف اليه « مكفور » على المضاف « غير » . وهذا جائز لأن المضاف أتى بلفظ « غير » .)

ط - موقف الاسماء من الاضافة :

تنقسم الاسماء بحسب موقفها من الاضافة إلى ثلاثة أقسام :

١ - اسماء لا تقبل الاضافة مطلقاً [١] ، وهي الضمائر ، وأسماء الاشارة ، والاسماء الموصولة ، واسماء الاستفهام ، وبعض أسماء الشرط ، إلا « أياً » ، فانها تقبل الاضافة ، سواء أكانت وصفية ، أم شرطية ، أم استفهامية ، أم موصولية .

٢ - اسماء صالحة للاضافة والافراد (**أي : عدم الاضافة**) ، وهي أكثرية الأسماء في العربية ، مثل : باب - بيت - غلام - رجل ...

٣ - اسماء لا تستعمل إلا مضافة . وهي على نوعين : نوع لا يضاف إلا إلى المفرد ، ونوع لا يضاف إلا إلى الجمل :

آ - (**فالملازم الاضافة إلى المفرد**) : نوعان :

١ - نوع لا بد من إضافته لفظاً ومعنى ، وهو الاسماء الآتية :

---

(١) أي لا تقبل أن تكون مضافة ، أما أن تكون مضافاً اليها فهذا جائز كما لا يخفى .

« عند ـ لدى ـ لدن ـ بين ـ وسْط ـ شبه ـ مثل ـ قاب [١] ـ كلا ـ كلتا ـ سوى ـ ذو ـ ذات ـ ذوا ـ ذواتا ـ ذوو ـ ذوات ـ أولو ـ أولات ـ قصارى ـ سبحان ـ معاذ ـ سائر [٢] ـ وحد ـ لبيك ـ سعديك ـ حنانيك ـ دواليك » .

٢ ـ نوع قد يقطع عن الاضافة لفظاً ، ولكنه يبقى في المعنى مضافاً ، وهو الأسماء الآتية : « أول ـ دون ـ فوق ـ تحت ـ يمين ـ شمال ـ أمام ـ قدام ـ خلف ـ وراء ـ تلقاء ـ تجاه [٣] ـ إزاء ـ حذاء ـ قبل ـ بعد ـ مع ـ كل ـ بعض ـ غير ـ جميع ـ حسب ـ أيّ » .

هذا ، وتقسم الاسماء الملازمة للاضافة إلى المفرد لفظاً (وهي النوع الأول) إلى ثلاثة أقسام :

١ ـ ما يقبل الاضافة إلى الظاهر والضمير ، وهي : « كلا ـ كلتا ـ لدى ـ لدن ـ عند ـ سوى ـ بين ـ قصارى ـ وسط ـ مثل ـ شبه ـ ذوو ـ مع ـ سبحان ـ سائر » .

٢ ـ ما لا يضاف إلا إلى الظاهر ، وهي : « أولو ـ أولات ـ ذو ـ ذات ـ ذوا ـ ذواتا ـ قاب ـ معاذ » .

٣ ـ ما لا يضاف إلا إلى الضمير ، وهي : « وحد (وتقبل الاضافة إلى كل الضمائر : وحده ، وحدك ، وحدي) ـ لبيك ـ سعديك ـ حنانيك ـ دواليك (ولا تضاف إلا إلى ضمائر المخاطبة : لبيك لبيكما ، لبيكم ، لبيكن) .

---

(١) القاب : المقدار . وقاب القوس : ما بين مقبضها وسيتها . وسية القوس : طرفها المحني .

(٢) سائر : من السؤر . وهو البقية من الشراب ، وتقول : جاء زيد وعمرو وخالد ، ثم تبعهم سائر الرفاق . أي : بقية الرفاق .

(٣) تجاه : تجوز فيها تثليث التاء .

ب ـ (**والملازم الاضافة إلى الجمل**) : هـــو : « إذ ـ إذا ـ حيث ـ لمّا ـ مذ ـ منذ [١] » .

(١) سيأتي الكلام مفصلاً على كل هذه الاسماء الملازمة للاضافة ، وذلك في القسم الرابع من الكتاب ، وهو قسم الأدوات .

٤ ـ النعت

آ ـ النعت : تعريفه ووظائفه :

النعت تكملة للاسم تذكر لأحد الأغراض الآتية :

١ ـ للتفرقة بين المشتركين في الاسم ، نحو : « جاء زيدٌ الشاعرُ » . فكلمة « الشاعر » وضحت زيداً ، وفرقته عن كثير من الرجال الذين يشاركونه في هذا الاسم . وهذه وظيفة تحديدية ، كما ترى .

٢ ـ للتخصيص ، ويكون ذلك إذا كان المنعوت نكرة ، نحو : « جاء رجل طويل » . فكلمة « طويل » لم تحدد الرجل الآتي بالضبط ، ولكنها ضيقت دائرة تنكيره ، فعلمنا أن الآتي هو واحد من الرجال الطوال فقط ، لا واحد من الرجال عامة . وهذه الوظيفة هي عينها وظيفة الاضافة إلى نكرة ، كما علمت من بحث الاضافة .

٣ ـ للثناء والتعظيم ، نحو : « بسم الله الرحمنِ الرحيمِ » ، فكلمة « الرحيم » لم يؤت بها لتحديد الرحمن وتعيينه وتفرقته عن رحمن آخر ليس رحيماً ، إذ ليس في الوجود غير رحمن واحد (١) . ولكن أُتِيَ بها للثناء عليه سبحانه وتعالى . ومن ذلك قولك : « جاء أبوك

(١) الرحمن اسم من أسماء الله ، وليس صفة ، وعلى هذا يكون « الرحمن » في قولنا : « بسم الله الرحمن الرحيم » بدلاً من « الله » ، ويكون « الرحيم » نعتاً للرحمن .

الفاضل » ، إذ ليست كلمة « الفاضل » للتفرقة بين أبوين لك أحدهما فاضل ، والآخر غير فاضل ، فليس لك إلا أب واحد . وانما أتي بالنعت ههنا للثناء والمديح .

٤ - للذم والتحقير ، نحو : « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » ، فكلمة « الرجيم » لم تذكر للتفرقة بين شيطانين أحدهما رجيم والآخر غير ذلك ، إذ ليس في الوجود غير شيطان واحد . ولكن النعت ذكر هنا بقصد التحقير والذم . وهذا الغرض هو مثل الغرض السابق ، وإن اختلف عنه معنىً .

٥ - للتوكيد ، نحو : « مضى أمس الدابر » ، فكلمة « الدابر » لم تذكر للتفريق بين أمسين ، أحدهما دابر ، والآخر غير دابر ، إذ كل أمسٍ دابرٌ ، ولا ذكرت لتحقير أو ثناء ، إذ ليس في كلمة « دابر » ما يشعر بمدح أو ذم ، ولكنها ذكرت لتوكيد معنى الانقضاء المفهوم من كلمة « أمس » . ومن ذلك قوله تعالى : « فاذا نُفِخَ في الصورِ نفخةٌ واحدةٌ » ، فكلمة « واحدة » أكدت الافراد المفهوم من كلمة « نفخة » .

ب - النعت الحقيقي والنعت السببي :

ينقسم النعت إلى قسمين : حقيقي ، وسببي .

١ - **فالحقيقي** : ما يُبيّنُ صفةً من صفاتِ الاسم الذي قبله ، نحو : « جاء زيدٌ الطويلُ » . فالطويل هو وصف لزيد كما ترى ذلك ظاهراً .

٢ - **والسببي** : ما يُبيّنُ صفةً من صفاتِ اسم بعده له علاقة بالاسم الذي قبله ، نحو : « جاء زيدٌ الطويلُ أبوه » ، فالطويل ههنا

ليست وصفاً لزيد ، إنما هي وصف للأب ، ولكن « الأب » ليس اسماً أجنبياً عن « زيد » ، بل يربط بينهما رابط ، أي : سبب ، وهو رابط الأبوة ، كما ترى ذلك ظاهراً في المثال (١) .

قد تقول : ولكنّ هذا النعت السببي ليس نعتاً إلا من حيث اللفظ ، أو من حيث الاعتبار النحوي ، وأنه من حيث المعنى شيء آخر لا يمت إلى النعت بصلة .

وهذا صحيح إلى حدٍ ما ، ولكنه ليس صحيحاً كل الصحة . فالنعت السببي ، وإن لم يكن وصفاً لمتبوعه ، وهو الاسم الذي قبله ، فانه يقدم له الخدمة نفسها التي يقدمها النعت الحقيقي . ألا ترى أننا حين نقول : « جاء زيد الطويل أبوه » نكون قد فرقنا زيدنا هذا وميزناه عن زيدين آخرين ليس آباؤهم طوالاً ؟

وعلى هذا تكون تسمية هذا النوع من التكملة بالنعت تسمية صحيحة لا غبار عليها .

ج ـ أشكال النعت :

١ ـ يأتي النعت مفرداً ، نحو : « جاء زيدٌ الشاعرُ » .

٢ ـ ويأتي جملة فعلية ، نحو : « جاء رجل يحمل معه كتباً » .

---

(١) يضاف الى ذلك أن « الأب » قد ارتبط مع « زيد » بضمير يعود على زيد ، وهو الهاء في كلمة « أبوه » . وهذا الضمير يسمى السبب ، أي الحبل ، ومن هنا أخذ هذا النعت اسمه « النعت السببي » . على أن هذا الضمير ليس ضرورياً اتصاله بالمرفوع ، فقد يستتر في النعت ، ثم يضاف النعت الى مرفوعه ، نحو : « جاء زيد الطويل الأب » .

٣ ـ ويأتي جملة اسمية ، نحو : « جاء رجل ثوبُهُ جديدٌ » .

٤ ـ ويأتي ظرفاً ، نحو : « رأيت عصفوراً فوقَ الشجرةِ » .

٥ ـ ويأتي جاراً ومجروراً ، نحو : « رأيت عصفوراً على الشجرةِ » .

فأما الجملة ، اسمية كانت أو فعلية ، فيشترط لمجيئها نعتاً أن يكون المنعوت نكرة ، كما رأيت في المثالين أعلاه . فان كان ما قبلها معرفة ، فهي حال منه ، لا نعت له ، ذلك أن الجملة ، من حيث التعريف والتنكير ، تُعدُّ في النكرات ، والنكرة لا تصف إلا النكرة . ومن هنا قيل : الجمل بعد النكرات صفات ، وبعد المعارف أحوال .

ثم يجب في الجملة الواقعة نعتاً أن تشتمل على ضمير يعود على المنعوت يكون كالرابط الذي يربط الجملة به (١) ، كما يجب أن تكون جملة خبرية لا انشائية ، فلا يصح أن يقال : « جاء رجل إضْرِبْه » . فان وقع في الكلام جملة طلبية ظاهرها أنها نعت لنكرة ، فليس الأمر كذلك ، وإنما هي مقولة لقول محذوف ، وهذا القول هو النعت ، وذلك كقول العجاج :

٨٢ ـ حتّى إِذا جَنَّ الظلام واخْتَلَطْ

جاءوا بِمَذْقٍ : هل رَأَيْتَ الذئبَ قطّ ؟

(اللغة : المذق : هو اللبن المزوج بالماء ، فيقل بياضه ، فيشبه لون الذئب . المعنى : يصف قوماً أضافوه وأطالوا عليه حتى سئم ، ثم أتوه بلبن قد أكثروا عليه الماء حتى قل بياضه ، وصار في كدرة وغبرة لون الذئب . الاعراب :

---

(١) وقد يحذف هذا الضمير للدلالة عليه ، كقول جرير :

وما أدري أغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ وطولُ الدهرِ أم مالٌ أصابوا ؟

التقدير : أم مال أصابوه ؟

« حتى » حرف ابتداء . « إذا ظرفية شرطية غير جازمة متعلقة بالجواب . « جن الظلام » فعل وفاعل . « واختلط » فعل وفاعل مستتر . « جاءوا » فعل وفاعل . « بمذق » متعلقان بفعل جاءوا . « هل » حرف استفهام . « رأيت » فعل وفاعل . « الذئب » مفعول به . « قط » ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب ، متعلق بفعل « رأيت » ، وسكن للوقف . « جملة : جن الظلام » مضاف اليها محلها الجر . « جملة : اختلط » معطوفة على المضاف اليها محلها الجر . « جملة : جاءوا » جواب شرط غير جازم لا محل لها . « المجموع الشرطي » ابتداء لا محل له . « جملة : هل رأيت » مقول لقول محذوف هو نعت للمذق ، فمحلها النصب . والتقدير : جاءوا بمذق مقول فيه : هل رأيت الذئب قط ؟

الشاهد : « جاءوا بمذق هل رأيت الذئب » : ظاهر الجملة الاستفهامية انها نعت للنكرة ، وليس الأمر على ما هو الظاهر ، بل النعت قول محذوف ، وهذه الجملة معمول له ، على ما بيناه في الاعراب .)

وزعم بعضهم أنه يجوز أن تقع الجملة نعتاً للمعرف بـ « ال » الجنسية (١) ، وجعلوا منه قوله تعالى : « وآيةٌ لَهُمُ الليلُ نسلخُ منه النهارَ » أي : الليلُ المنسلخُ منه النهار ، وقول الشاعر :

٨٣ ـ وإني لَتَعْروني لِذِكْراكِ هزَّةٌ
كما انتفضَ العُصفورُ بَلَّلَهُ القطرُ

التقدير : كما انتفض العصفور المبلّلُ بالقطر .

(الاعراب : « واني » ان مع اسمها . « لتعروني » لام مزحلقة ، ومضارع مرفوع ، ونون وقاية ، ومفعول به . « هزة » فاعل . « كما » الكاف حرف جر ، وما : مصدرية . « انتفض العصفور » فعل وفاعل . والمصدر المؤول في محل جر بالكاف ، والجار والمجرور متعلقان بنعت محذوف للهزة .

---

(١) « ال » الجنسية لا تفيد مصحوبها إلا تعريفاً في اللفظ فقط ، دون المعنى . ومن هنا كانت إجازة بعضهم نعت مصحوبها بالجملة . انظر الكلام على أنواع « ال » في قسم الأدوات .

التقدير : هزة كائنة كانتفاض العصفور . ويجوز اعتبار الكاف اسماً بمعنى « مثل » فيكون هو نعتاً للهزة ، ويكون مضافاً ، والمصدر المؤول مضاف اليه . والتقدير : هزة مثل انتفاضة العصفور . « بلله القطر » فعل ومفعول به مقدم وفاعل مؤخر . « جملة : إن مع اسمها وخبرها » ابتدائية لا محل لها . « جملة : تعروني هزة » خبر إن محلها الرفع . « جملة : انتفض العصفور » صلة الحرف المصدري لا محل لها . « جملة : بلله القطر » نعت للعصفور محلها الرفع .
الشاهد : « العصفور بلله القطر » . أجازوا للمعرف بـ « ال » الجنسية أن ينعت بالجملة ، لأنه في المعنى نكرة لا معرفة .)

وأما الظرف والجار ، فلا يقعان نعتاً إلا إذا كان ما قبلهما نكرة أيضاً ، فان كان ما قبلهما معرفه ، فهما حال منه لا نعت . ثم إن قولنا : انهما نعت ، هو من باب التساهل ، إذ هما في الحقيقة متعلقان بالنعت المحذوف ، فقولنا : « رأيت عصفوراً فوق الشجرة » تقديره : رأيت عصفوراً كائناً فوق الشجرة .

هذا ، وإذا تعددت النعوت في أشكال مختلفة ، فالغالب تقديم النعت الذي هو مفرد على النعت الذي هو جملة ، كقوله تعالى : « وقالَ رجلٌ مؤمنٌ من آلِ فِرْعَونَ يَكْتُمُ إيمانَهُ » فمؤمن نعت أول ، والجار والمجرور « من آل فرعون » متعلقان بنعت ثانٍ محذوف للرجل ، تقديره : وقال رجل كائن من آل فرعون ، وجملة « يكتم إيمانه » نعت ثالث للرجل في شكل جملة . وقد يحدث العكس ، فيقدم النعت الذي هو جملة على النعت الذي هو مفرد ، كقوله تعالى : « فسوفَ يأتي اللهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ ويُحِبُّونَهُ ، أذِلَّةٍ على المؤمنينَ ، أعِزَّةٍ على الكافرينَ » ، فالنعت الأول للقوم هو الجملة « يحبهم » ، والنعت الثاني هو المفرد « أذِلَّةٍ » .

د ـ ما ينعت ، وما ينعت به من الأسماء :

ليست كل الأسماء قابلة لأن تنعت ، ولا صالحة لأن ينعت بها .

١ - فأما المنعوت فهو كل الأسماء ما عـدا الضمير ، فلا ينعت ، ولا ينعت به .

٢ - وأما النعت ، فلا يصلح له في الأصل إلا الاسم المشتق الدال على الذات متصفةً بمعنى ، كاسم الفاعل ، نحو : « جاء الطالب المجتهد » ، واسم المفعول ، نحو : « جاء الطالبُ المحبوبُ » ، والصفة المشبهة ، نحو : « جاء زيدٌ الكريمُ » ، واسم التفضيل ، نحو : « زيدٌ شاعرٌ أجـودُ من غيره » . أما المشتق الدال على ذات غير متصفة بمعنى ، مثـــل اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة ، فلا يقع نعتاً ؛ لأنه كالجامد في المعنى ، فلا يقال : « رأيت مكاناً ملعباً » تريد وصف المكان بأنه ملعب . أما إن قلت ذلك مريداً البيان والتفسير على تقدير « رأيت مكاناً أي ملعباً » جاز ذلك ، لأن عطف البيان يكون بالجوامـد ، في حين أن النعت لا يكون إلا بالمشتقات .

هذا ، وقد وصفوا بغير المشتق ، لكن على شرط أن يكون صالحاً للتأويل بالمشتق :

آ - (**فوصفوا بالمصدر**) : فقالوا : « هــو رجلٌ ثِقَــةٌ » ، والتأويل : هو رجل موثوق به ، وقالوا : « هذا رجلٌ عـــدلٌ » ، والتأويل : هذا رجل عادل .

ب - (**ووصفوا باسم الاشارة**) : فقالوا : « خذ الكتاب هذا » والتأويل : خذ الكتاب المشارَ اليه .

ج - (**ووصفوا بذي**) : فقالوا : « هذا رجلٌ ذو فضل » ، والتأويل : هـذا رجل صاحب فضل ، وقالوا : « هـــذه امرأة ذاتُ فضل » ، والتأويل : هذه امرأة صاحبة فضل .

د ـ (**ووصفوا بالاسم الموصول**) : بشرط أن يكون مقترناً بـ « ال » ، فقالوا : « جاء الرجلُ الذي فاز بالجائزة » ، والتأويل : جاء الرجل الفائز ؛ أو أن يكون « ذو » الطائية ، نحو : « جاء الرجل ذو فاز » ، أي : الفائز ، أو « ال » الموصولية ، كقول أحد الشعراء :

٨٤ ـ مِنَ القومِ الرسولُ اللهِ مِنْهُمْ

لهم دانَتْ رقابُ بني معدِّ

أي : من القوم الذين رسول الله منهم .

(الاعراب : « من القوم » متعلقان بما قبلهما . « ال » اسم موصول مبني على السكون في محل جر نعتاً للقوم . « رسول » مبتدأ . « الله » مضاف اليه . « منهم » متعلقان بخبر محذوف للمبتدأ . « لهم » متعلقان بدانت « دانت رقاب » فعل وفاعل . « بني » مضاف اليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم . « معد » مضاف اليه . « جملة : رسول الله منهم » صلة الاسم الموصول « ال » لا محل لها . « جملة : دانت رقاب » استئنافية لا محل لها . الشاهد : « من القوم الرسول الله منهم » : يجوز النعت بـ « ال » الموصولية .)

أما الموصولات « من ـ ما ـ أي » فلا ينعت بها .

هـ ـ (**ووصفوا بالعدد**) : فقالوا : « جاء رجال خمسةٌ » ، والتأويل : جاء رجال بالغون في العددِ خمسةً .

و ـ (**ووصفوا بالمنسوب**) : فقالوا : « هذا رجلٌ شاميٌّ » ، والتأويل : هذا رجلٌ منسوبٌ إلى الشام .

ز ـ (**ووصفوا بالجامد الدال على تشبيه**) : فقالوا : « هذا رجلٌ أسدٌ » ، والتأويل : هذا رجل شجاع .

ح - (**ووصفوا بـ « ما » النكرة**) : فقالوا : « اقرأ كتاباً ما » ، والتأويل : اقرأ كتاباً مطلقاً ، أي غير محدد ، وقد يراد بها التهويل والتعظيم لا الابهام ، فتؤول عند ذلك بكلمة « عظيم » ، ومنه المثل المشهور : « لأمرٍ ما جدع قصير أنفه » . أي : لأمرٍ عظيمٍ .

ط - (**ووصفوا بكلمتي « كل وأي »**) الدالتين على استكمال الموصوف للصفة ، نحو : « أنت رجلٌ كلُّ الرجلِ » ، أي : أنت رجلٌ كاملٌ في الرجوليّة ، ونحو : « أنت رجلٌ أيُّ رجلٍ » ، والتأويل أيضاً : أنت رجلٌ كامل في الرجولية .

٥ - المطابقة بين النعت ومنعوته :

١ - إذا كان النعت رافعاً للضمير المستتر العائد على المنعوت فالمطابقة التامة بينه وبين منعوته واجبة في الجنس (١) والعدد والاعراب والتعريف والتنكير ، سواء أكان النعت حقيقياً ، نحو : « جاء الرجل الفاضل(٢) » أم كان سببياً ، نحو : « جاء الرجل الفاضل (٢) الأبِ » .

تقول في النعت الحقيقي :

- جاء رجلٌ فاضلٌ
- جاء الرجلُ الفاضلُ

| تطابقا في التعريف والتنكير .

(١) نقصد بالجنس : التذكير والتأنيث .

(٢) في كلمة « الفاضل » ضمير مستتر تقديره هو يعود على الرجل . وهذا الضمير هو فاعل المشتق ، لأن المشتق كالفعل ، فلا بد له من فاعل ، فاما أن يكون ظاهراً ، وإما أن يكون مستتراً .

- جاء رجلٌ فاضلٌ .
- جاءت امرأةٌ فاضلةٌ .

] تطابقا في التذكير والتأنيث .

- جاء الرجلُ الفاضلُ
- جاء الرجلان الفاضلان
- جاء الرجالُ الفضلاءُ

] تطابقا في العدد .

- جاء الرجلُ الفاضلُ
- رأيت الرجلَ الفاضلَ
- مررت بالرجلِ الفاضلِ

] تطابقا في الاعراب .

وتقول في النعت السببي :

- جاء الرجلُ الفاضلُ الأبِ
- جاء رجلٌ فاضلُ الأبِ

] تطابقا في التعريف والتنكير .

- جاء رجلٌ فاضلُ الأبِ
- جاءت امرأةٌ فاضلةُ الأبِ

] تطابقا في التذكير والتأنيث .

- جاء رجلٌ فاضلُ الأبِ
- جاء رجلان فاضلا الأبِ
- جاء رجالٌ فضلاء الأبِ

] تطابقا في العدد .

- جاء رجلٌ فاضلُ الأبِ
- رأيت رجلاً فاضلَ الأبِ
- مررت برجلٍ فاضلِ الأبِ

] تطابقا في الاعراب .

٢ ـ أما إذا كان النعت سببياً رافعاً للاسم الظاهر ، نحو : « جاء رجلٌ فاضلٌ أبوه » . فالمطابقة مقسومة على الشكل التالي :

١ ـ في العدد : المطابقة ممتنعة ، سواء مع الاسم المتبوع ، أم مع الاسم المرفوع ، وذلك لأنه ، وقد رفع اسماً ظاهراً ، صار كالفعل . والفعل كما نعلم لا يتطابق مع فاعله في العدد ، فتقول : « جاء الرجل ـ جاء الرجلان ـ جاء الرجال » . والفعل مفرد كما ترى .

٢ ـ في الجنس : المطابقة واجبة مع الاسم المرفوع فقط ، وذلك لأنه كالفعل ، والفعل ـ كما نعلم ـ يطابق مرفوعه في التذكير والتأنيث ، تقول : « جاء الرجل ـ جاءت المرأة » .

٣ ـ في الاعراب والتعريف والتنكير : المطابقة واجبة مع المتبوع فقط .

تقول :

الأمثلة	الحكم
ـ جاء الرجلُ الفاضلُ أخوه ـ جاء الرجلانِ الفاضلُ أخواهما ـ جاء الرجالُ الفاضلُ أخوتهم	لا تطابق في العدد ، لا مع المتبوع ولا مع المرفوع .
ـ جاء الرجلُ الفاضلُ أبوه ـ جاء الرجلُ الفاضلةُ أمه	التطابق في الجنس مع المرفوع لا مع المتبوع .
ـ جاء الرجلُ الفاضلُ أبوه ـ رأيت الرجلَ الفاضلَ أبوه ـ مررت بالرجلِ الفاضلِ أبوه	التطابق في الاعراب مع المتبوع لا مع المرفوع .
ـ جاء رجلٌ فاضلٌ أبوه ـ جاء الرجلُ الفاضلُ أبوه	التطابق في التعريف والتنكير مع المتبوع لا مع المرفوع .

ملاحظة :

علمت مما سبق أن في اللغة أسماءً يستوي فيها المذكر والمؤنث ،

مثـــل : « عجوز ، وقتيـــل ، وميـْطار ، وذِبْـــح ، وجَزَر ، وعلاّمة [١] ... » ، وأن فيها أسماءً يستوي فيها المذكر والمؤنث ، والمفرد والمثنى والجمـــع ، كالمصادر الموصوف بها ، وكالكلمات : « صـــديق ـ عدو [٢] ... » . في مثل هذه الكلمات تمتنع المطابقـة اللفظية في النعت لثبات الكلمة على صيغة واحدة وصلاحيتها لكلا الجنسين ، أو لكلا الجنسين مع كل الأعداد .

فتقول ناعتاً بالمصدر « حق » :

ـ هذا أمرٌ حقٌ .

ـ هذه قضيةٌ حقٌ .

ـ هذان أمران حقٌ .

ـ هاتان قضيتان حقٌ .

ـ هذه أمور حقٌ .

ـ هذه قضايا حقٌ .

وتقول ناعتاً بكلمة « صديق » :

ـ هذا رجلٌ صديقٌ لنا .

ـ هذه امرأةٌ صديقٌ لنا .

ـ هذان رجلان صديقٌ لنا .

ـ هاتان امرأتان صديقٌ لنا .

---

(١) راجع فصل المذكر والمؤنث من باب أقسام الاسم .
(٢) راجع فصل الجموع من باب تصريف الاسم .

- هؤلاء رجالٌ صديقٌ لنا .
- هؤلاء نسوةٌ صديقٌ لنا .

وتقول فيما يستوي فيه الجنس فقط دون العدد :

- هذا رجلٌ عجوزٌ .
- هذه امرأة عجَوزٌ .
- هذان رجلان عجوزان .
- هاتان امرأتان عجوزان .
- هؤلاء رجالٌ عُجُزٌ .
- هؤلاء نسوةٌ عُجُزٌ .

و - حذف النعت والمنعوت :

يجوز حذف كل من المنعوت والنعت إذا كان في الكلام ما يدل عليهما .

١ - فأما المنعوت فيكثر حذفه إذا كان نعته غالباً عليه غلبةً جعلت العرب تستغني عن الموصوف بذكر صفته ، نحو : « أقمنا في البطحاء » ، فالبطحاء وصف وليست اسماً ، ولكن لما كان لا يوصف بها إلا المكان المتسع ، صارت كاسم الجنس في دلالتها ، وصار قولك : « أقمنا في البطحاء » يعدل قولك : « أقمنا في الأرض البطحاء » . ومن هذا القبيل قولهم : « ضربت بالأبيض » أي : بالسيف الأبيض ، و « طعنت بالاسمر » أي : بالرمح الأسمر ، و « جاءنا راكب » أي : رجل راكب ، إذ لا يركب إلا الانسان ، و « رأيت الأورق » أي : الجمل الأورق ، و « الاطلس » أي : الذئب الأطلس ، و « الورقاء » أي : الحمامة الورقاء ، إلى آخر ذلك مما لا يحصى .

فأما إذا كانت الصفة غير غالبة على موصوفها ، فلا يجوز حذف المنعوت لئلا يلتبس الكلام ، فلا تقول : « رأيت قصيراً » ، لأن صفة القصر ليست غالبة على شيء حتى يعلم بمجرد ذكرها ، فالقصر يوجد في الثوب والقلم والرجل والباب وغير ذلك من الأجناس ، فاذا قلت : « رأيت قصيراً » لم يعلم ماذا رأيت .

هذا في حذف المنعوت ، ونعته مفرد . أما المنعوت الذي نعته جملة أو شبهها ، فلم يجزه أكثر النحاة إلا بشرط : أن يكون المنعوت جزءاً من اسم قبله مجرور بـ « من » ، نحوَ قولهم : « نحن فريقان : منّا ظَعَنَ ، ومنا أقام » . والتقدير : منا فريق ظعن ، ومنا فريق أقام . فأنت ترى أن كلمة « فريق » ، وهي المنعوت المحذوف ، تدل على جزء مما يدل عليه الضمير « نا » المجرور بحرف الجر « من » ، فـ « نا » ، أي : نحن ، تعني المجموع ، و « فريق » هو جزء من المجموع . ومن هذا القبيل ما حكاه سيبويه عن العرب : « ما منهما مات حتى رأيته في حال كذا وكذا » ، أي : ما منهما واحد مات ، وقوله تعالى : « وأنّا منّا الصالحونَ ، ومنّا دونَ ذلك » ، أي : ومنا ناسٌ دون ذلك [1] . وقوله : « من الذين هادوا يحرفون الكلم » ، أي : من الذين هادوا قوم يحرفون الكلم [2] ، وقول تميم بن أبي مقبل :

---

(١) ههنا حذف الموصوف ، وصفته شبه جملة ، أي ظرف ، ثم إن قولنا : الظرف صفة ، هو من باب التساهل . والحقيقة ان الظرف متعلق بصفة محذوفة ، وعلى هذا تكون الصفة وموصوفها محذوفين في أمثال هذا التركيب ، والتقدير : ومنا أناس كائنون دون ذلك .

(٢) والكوفيون يقدرون في مثل ذلك اسماً موصولاً محذوفاً : من الذين هادوا من يحرفون الكلم . وعلى ذلك تكون الجملة صلة لموصول محذوف ، لا نعتاً لمنعوت محذوف . إلا أن تقدير الموصول لا يستقيم في كل ما ورد من هذه التراكيب استقامة تقدير المنعوت .

٨٥ ـ وما الدهرُ إلا تارَتان ، فمنهما

أموت ، وأخرى أبتغي العيشَ أَكدحُ

أي : فمنها تارة أموت فيها .

(الاعراب : « وما » نافية لا عمل لها . « الدهر » مبتدأ . « إلا » أداة حصر لا عمل لها . « تارتان » خبر . « فمنهما » متعلقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف . التقدير : فكائنة منهما تارة . « أموت » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « وأخرى » معطوف على المبتدأ المحذوف . « ابتغي » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « العيش » مفعول به . « اكدح » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « جملة : ما الدهر إلا تارتان » ابتدائية لا محل لها . « جملة : فمنهما مع المبتدأ المحذوف » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « جملة : أموت » نعت للمبتدأ المحذوف محلها الرفع . « جملة : ابتغي العيش » نعت لأخرى محلها الرفع . « جملة : اكدح » حالية محلها النصب . الشاهد : « فمنهما اموت » : جاز حذف المنعوت الذي نعته جملة ، لأنه جزء لاسم قبله مجرور بـ « من » .)

ومن النحاة من لا يشترط لحذف المنعوت الذي نعته جملة إلا ظهور أمره ودلالة الكلام عليه . ومن ذلك قول أحد الرجاز يصف قوساً :

٨٦ ـ تَرْمِي بِكَفَّيْ كان مِنْ أرمى البَشَرْ

أي : بكفَّيْ رامٍ كان من أرمى البشر .

(الاعراب : « ترمي » مضارع مرفوع فاعله مستتر تقديره « هي » يعود إلى القوس . « بكفي » جار ومجرور بالياء لأنه مثنى ، متعلقان بـترمي ، وحذفت النون من المثنى للاضافة ، أما المضاف اليه فهو المنعوت المحذوف « رامٍ » « كان » ماض ناقص اسمه مستتر يعود على المنعوت المحذوف « رام » . « من ارمى » متعلقان بخبر كان المحذوف . « البشر » مضاف اليه مجرور ، وسكن

للوقف . « جملة : ترمي » نعت للقوس الموصوفة في الأشطر السابقة (١) محلها الجر . « جملة : كان من أرمى البشر » نعت للمضاف اليه المحذوف « رام » ، محلها الجر . الشاهد : « بكفي كان من أرمى البشر » : يجوز حذف الموصوف بالجملة مطلقاً إذا ظهر أمره ودل الكلام عليه .)

واعلم أنه إذا حذف المنعوت وكان نعته مفرداً ، قام منعوته مقامه في الاعراب : تقول : « رأيت الذئبَ الأطلسَ » ، فيكون الذئب مفعولاً به ، والأطلس نعتاً له ، فاذا حذفت المنعوت فقلت : « رأيت الأطلس » ، كان الأطلس هو نفسه المفعول به ، ولا حاجة إلى تقدير المنعوت المحذوف . وليس الأمر كذلك فيما كان نعته جملة أو شبهها ، إذ لا بد في هذه الحالة من تقدير المحذوف ، واعطائه ما يستحق من الاعراب ، ثم جعل الجملة نعتاً له ، على ما بيّنّا في اعراب الشاهدين السابقين . وانما جازت إنابة النعت المفرد عن منعوته المحذوف ، مِنْ قِبَلِ أن النعت المفرد اسم ، فهو بذلك صالح لكل الوظائف النحوية والمواقع الاعرابية المختلفة ، بخلاف الجملة وشبهها ، فانها غير صالحة لأن تكون مبتدأ ، أو فاعلاً ، أو تمييزاً ، فيما لو كان منعوتها واقعاً هذه المواقع . يضاف إلى هذا أن جملة النعت تشتمل في العادة على ضمير المنعوت المحذوف ، فلو لم نقدر المنعوت لعاد الضمير على لا شيء .

٢ ـ وأما النعت فلا يحسن حذفه إلا إذا قويت دلالة الحال عليه ، وذلك فيما حكاه سيبويه من قولهم : « سيرَ عليه ليلٌ » يريدون : ليلٌ طويلٌ . ومن ذلك قوله تعالى : « يَأخُذُ كلَّ سفينةٍ غصباً » ، والتقدير : يأخذ كلَّ سفينةٍ صالحةٍ غصباً .

---

(١) الشطران السابقان هما :

ما لك عندي غير سوطٍ وحجر   وغير كبداء شديدة الوتر

ز ـ قطع النعت :

قطع النعت : هو جعله على خلاف متبوعه في الحركة الاعرابية ، على اعتباره طرفاً في جملة مستقلة ، نحو : « جاء زيدٌ الشاعرَ » ، فالشاعر لم تبق نعتاً لزيدٍ ، وانما هي مفعول به في جملة مستقلة فعلها محذوف ، تقديره في المثال : « أمدح » ، لأن الوصف يراد به هنا الثناء والتعظيم ، ويقدر الفعل بلفظ : « أذم » ، إذا كان الوصف للتحقير ، كقولك : « جاء زيدٌ الخائنَ » ، وبلفظ « أرحم » إذا كان الوصف للترحم ، نحو قولك : « جاء زيدٌ المسكينَ » ، وبلفظ « أعني » إن لم يكن الوصف مشعراً بمدح أو ذم أو ترحم ، نحو : « جاء زيدٌ العطارَ » ، التقدير : أعني العطار .

فاذا كان المنعوت منصوباً ، فيكون القطع بالرفع ، نحو : « رأيت زيداً الشاعرُ » ، و « رأيتُ زيداً الخائنُ » و « رأيت زيداً المسكينُ » و « رأيت زيداً العطارُ » ، والمقطوع ههنا خبر لمبتدأ محذوف تقديره « هو » .

وهذا القطع لا يجوز إلا إذا كان النعت آتياً لغرضي التعظيم والتحقير ، إذ هو عندئذ فضلة في المعنى يمكن التصرف بها حسب الارادة أما إن كان آتياً لغرضي التفريق والتخصيص ، فهو عندئذ متمم لمنعوته ، ومنعوته في حاجةٍ اليه ، فلا يجوز التصرف به بالقطع .

واعلم أن قطع النعت لا يكفي فيه مجرد المخالفة الاعرابية بين النعت ومنعوته ، بل لا بد من أن يصحب ذلك شيء من حركات المتكلم وأوضاعه يشعر بالقطع ، كأن يسكت المتكلم برهة قصيرة بين المنعوت ونعته ، فيقول مثلاً : « جاء زيدٌ » ثم يسكت برهة ، ثم يستأنف قائلاً

« العطارَ » على تقدير : أعني العطار ، أو أن يعطي النعت المقطوع نغمة صوتية مخالفة لنغمة الخبر ، كنغمة الترحم ، أو نغمة الاعجاب ، أو نغمة الاحتقار ، أو غير ذلك من النغمات مما يناسب الغرض الذي جرى من أجله القطع .

هذا ، وأكثر ما يجري القطع لأغراض الترحم والتعظيم والاحتقار ، ويقل جريانه لغير ذلك من الأغراض .

ثم اعلم أن حذف المبتدأ والفعل واجب ، فلا يجوز إظهارهما ، إلا إذا كان القطع لغرض الاختصاص ، فيجوز أن تقول : « جاء زيد ، أعني العطارَ » و : « رأيت زيداً ، هو العطارُ » .

ج ـ تعدد النعت :

يجوز أن يتعدد النعت ، ومنعوته واحد ، نحو : « جاء زيدٌ الشاعرُ الفقيهُ الكاتبُ » ، وأن يتعدد ومنعوته متعدد ، نحو : « جاء زيد وعمرٌو الكاتبُ والشاعرُ » .

١ ـ فان تعددت النعوت لمنعوت واحد ، فهذه أحكامه :

(آ) ـ ليس من الواجب التفريق بين النعوت بالواو ، بل هو أمر جائز ، فتقول جاء زيد الشاعرُ والفقيهُ والكاتبُ » ، كما يمكن أن تقول : « جاء زيد الشاعرُ الفقيهُ الكاتبُ » . وعدم التفريق بالواو هو الأفصح (١) .

---

(١) إذا فرقت بالواو فليس حكم النعت سارياً على الجميع ، بل الذي يعتبر نعتاً هو الواصف الأول فقط ، أما ما بعده فيعتبر معطوفاً ، كل واحد يعطف ←

(ب) ـ إذا كان المنعوت لا يتحدد ويتعين لدى السامع إلا بذكر كل النعوت ، وجب اتباع هذه النعوت جميعاً ، فتقول : « جاء زيدٌ الشاعرُ الفقيهُ الكاتبُ » برفع الجميع على الاتباع . وانما تفعل ذلك إذا كان هناك مثلاً عشرون رجلاً يدعى كل منهم « زيداً » . فاذا قلت : « جاء زيدٌ » فقط ، لم يستطع السامع تعيين الجائي من بينهم ، فاذا قلت : جاء زيد الشاعرُ » فقط ، لم يستطع السامع التعيين لوجود عشرة من الزيدين كلهم شاعر ، فاذا قلت : « جاء زيد الشاعر الفقيه » فقط ، لم يستطع السامع التعيين أيضاً لوجود خمسة من الزيدين كلهم شاعر فقيه ، فاذا قلت : « جاء زيد الشاعر الفقيه الكاتب » ، أمكن السامع أن يحدد زيدك هذا ، لأنه لا يوجد بين الزيدين العشرين إلا زيد واحد يجمع في شخصه هذه الصفات الثلاث .

(ج) ـ فان كان المنعوت متعيناً بغير نعوته ، جاز لك في نعوته جميعاً القطع والاتباع ، تقول : « جاءَ زيدٌ الشاعرُ الفقيهُ الكاتبُ » بالاتباع ، أو : « جاءَ زيدٌ الشاعرَ الفقيهَ الكاتبَ » بالقطع . وانما يجوز ذلك إذا لم يكن هناك إلا زيد واحد يكفي مجرد النطق باسمه لتحديده وتعيينه لدى السامع .

(د) ـ فان اختلفت النعوت في افادتها التعيين والتفريق ، وجب الاتباع فيما هو للتفريق ، وجاز الاتباع والقطع فيما دون ذلك .

٢ ـ وإذا تعددت النعوت ومنعوتاتها متعددة فهذه أحكامها :

← على سابقه ، في المثال أعلاه ، يعتبر « الشاعر » هو وحده النعت ، أما « الفقيه » فمعطوف على الشاعر ، وأما « الكاتب » فمعطوف على الفقيه . فاذا لم تفرق بالواو فالكل يعتبر نعتاً : « الشاعر » نعت أول ، و « الفقيه » نعت ثانٍ ، و « الشاعر » نعت ثالث .

(آ) ـ إذا كانت النعوت كلها بلفظ واحد ، ثُنّيَتْ أو جمعت ، بحسب المراد ، فتقول : « جاء زيدٌ وعمرٌو الشاعران » و « جاء زيدٌ وعمرٌو وخالدٌ الشعراءُ » .

(ب) ـ إذا كانت النعوت بألفاظ مختلفة وجب التفريق بينها بالواو ، فتقول : « جاء زيدٌ وعمرٌو وخالدٌ الشاعرِ والفقيه والكاتب » . فيكون النعت الأول للمنعوت الأول ، والثاني للثاني ، والثالث للثالث .. وهكذا .

(ج) ـ ثم إن كانت المنعوتات معمولة لعامل واحد ، أو لعوامل متفقة في المعنى والعمل ، وجب الاتباع في النعوت رفعاً ونصباً وجراً ، تقول : « جاء زيدٌ وعمرٌو وخالدٌ العاقلون » و « رأيت زيداً وعمراً وخالداً العاقلين » و « مررت بزيدٍ وعمرٍو وخالدٍ العاقلين » ، بالاتباع ، لأن العامل في المنعوتات واحدٌ ، هو « جاء » في المثال الأول ، و « رأيت » في المثال الثاني ، و « مررت » في المثال الثالث .
وكذا يجب الاتباع إذا كانت العوامل متعددة ولكنها بمعنى واحد وعمل واحد ، تقول : « جاء زيدٌ ، وقدمَ عمرٌو ، وأتى خالدٌ العاقلون » ، بالاتباع ، لأن كلاً من « جاء ، وقدم ، وأتى » بمعنى واحد ، ولأن كلاً منها قد عمل الرفع في المنعوت .

(د) ـ أما إذا اختلفت العوامل معنىً ، أو عملاً ، فالقطع واجب ، تقول : « جاء زيدٌ ، وذهب عمرٌو العاقلين » بالقطع ، لأن معنى « جاء » هو غير معنى « ذهب » . وكذا تقول : « حدثني زيدٌ ، وحدّثت عمراً العاقلين » بالقطع ، لأن العامل الأول أخذ المنعوت الأول فاعلاً ، بينما أخذ الثاني المنعوت الثاني مفعولاً به . فهما متحدان في المعنى ، لكنهما مختلفان في العمل بالنسبة للمنعوتات .

٥ ـ عطف البيان

آ ـ تعريفه وأغراضه :

عطف البيان هو : تكملة للاسم تلحقه لأحد الغرضين الآتيين :

١ ـ لتحديد المعرفة وتوضيحها وتعيينها إن كانت غير تامة التحديد ، نحو : « مررت بأخيك زيدٍ » ، حيث ترى أن كلمة « أخيك » معرفة ، لكن السامع لم يستطع تحديدها ، لأن له إخوة كثيرين ، فلما عطفت عليها كلمة « زيدٍ » استطاع السامع أن يعرف بأيِّ إخوته مررت .

٢ ـ لتخصيص النكرة ، أي لتضييق دائرة تنكيرها ، نحو : « عندي متاعٌ : ثوبٌ » ، حيث ترى أن كلمة « متاع » تصدق على كثير من الأشياء ، فلما عطفت عليها كلمة « ثوب » ضاقت دائرة تنكيرها ، ولم تعد تصدق إلا على جنس الأثواب فقط من بين كل الأمتعة .

وعلى هذا ، نجد أن عطف البيان مثل النعت في وظائفه وأغراضه ، فكلاهما يفرق المعرفة ويحددها ، ويخصص النكرة بتضييق دائرة تنكيرها . فما الفرق بينهما ؟

الفرق بينهما :

آ ـ أننا في « النعت » نصل إلى التحديد عن طريق ذكر صفات للذات تميزها وتفصلها عن الذوات الأخرى المشاركة لها في الاسم . فاذا كان لرجل ثلاثة إخوة ، وقلنا له : « رأينا أخاك » لم يستطع تحديد

المرئي من بينهم ، فاذا ذكرنا لهـذا الأخ المرئي صفة يتحلى بها من دون أخويه الآخرين ، فقلنا : « رأينا أخاك الشاعرَ » استطاع السامع أن يحدد ويعين الأخ المرئي من بين إخوته . فهو إذن قد وصل إلى التحديد بمساعدة الوصف الذي ميز واحداً من ثلاثة يشتركون جميعاً في اسم « الأخ » .

ب ـ أما في عطف البيان ، فاننا نصل إلى التحديد عن طريق أخرى ، ليست هي طريق ذكر صفة للذات ، بل طريق ذكر اسم آخر للذات ، يكون أشهر من الاسم الأول ، وأكثر تحديداً له . نقول لرجل : « مات أبو حفص » ، فلا يفهم سامعنا من أبو حفص هذا ؟ إما لأنه لم يسمع بهذا العلم من قبل ، وإما لأنه يعرف عشرة من الرجال كلهم يكنى بأبي حفص ، فلا يدري أيُّهم هو الميت من بينهم . فاذا عطفنا على اسم ميتنا « أبو حفص » اسماً آخر له ، وليكن كلمة « عمر » ، فقلنا : « مات أبو حفصٍ عمرُ » ، استطاع السامع أن يعرف مَنِ الميت ، لأن كلمة « عمر » قد وضحت له المعنيّ باسم « أبو حفص » ، أو لأن كلمة « عمر » قد فصلت أبا حفصنا هذا عن بقية المشاركين له في كنيته .

خذ مثالاً آخر : إن لأنثى الحمار اسمين ، هما : الأتان ، والحمارة . لكن المثقفين وحدهم هم الذين يفهمون الاسم الأول ، أما العامة فلا يعرفون انثى الحمار إلا باسمها الثاني . فاذا كان سامعنا من العامة ، وقلنا له : « ركبنا أتاناً » ، فلن يفهم مما قلنا شيئاً ، فيصبح من الواجب علينا أن نفسر له « الأتان » بذكر اسم آخر لها يعرفه ، فنقول له : « ركبنا أتاناً حمارةً » . فيكون الاسم الثاني توضيحاً وتفسيراً للاسم الأول ، وكلاهما يعني ذاتاً واحدة . هذا هو عطف البيان . وهذه هي وظيفته في الكلام .

وإذن ، فالنعت صفة من صفات الذات تذكر معها لتحديدها ، أما عطف البيان فهو اسم ثانٍ من اسماء الذات يذكر مع اسمها الأول لتحديدها ويمكن أن نعبر عن الفرق بينها بالعلاقة الآتية :

النعت : اسم للذات + صفة من صفات الذات ⟸ تحديد الذات

عطف البيان : اسم للذات + اسم آخر للذات ⟸ تحديد الذات

وينتج عن هذا أن عطف البيان لا يكون إلا اسماً جامداً ، لأن اسم الذات جامد ، وان النعت لا يكون إلا مشتقاً ، أو جامداً في تأويل المشتق ، لأن الأوصاف لا يعبر عنها إلا بالمشتقات .

والخلاصة : أن عطف البيان هو ـ كما يشير اليه اسمه : ضم اسم للذات إلى اسم آخر يعني الذات نفسها ، من أجل توضيح الاسم الأول وبيانه وتفسيره . وهو صالح في أغلب الأحيان لأن تسبقه بكلمة « أي » التفسيرية (١) . تقول : « جاء أخوكَ زيدٌ ـ جاء أخوك ... أي : زيدٌ » و « ركبت أتاناً حمارةً ـ ركبت أتاناً .. أي : حمارةً » و « مات أبو حفص عمر ـ مات أبو حفص .. أي : عمر » .

---

(١) تقول « في أغلب الأحيان » لأن النحاة اعتبروا من عطف البيان اسماء لا يمكن سبقها بحرف التفسير « أي » ، مثل المنادى الجامد المحلى بالألف واللام المسبوق بكلمة « أيها » كما في قولك : « يا أيها الرجل » إذ لا يصح ههنا أن تقول : « يا أيها .. أي : الرجل » . ولكن هذا الاستثناء لا يقدح في صحة الكاشف الذي ذكرناه لعطف البيان ، وهو صلاحيته لأن يسبق بحرف التفسير . ذلك أن اعتبار كلمة « الرجل » عطف بيان في عبارة النداء ، إنما هو اعتبار نحوي صناعي فحسب ، أما من حيث المعنى ، فليست كلمة « الرجل » عطف بيان ، وانما هي المنادى نفسه سبق بلفظ « أيها » لأن الاسلوب العربي في النداء لا يجيز دخول « يا » على المعرف بالألف واللام . وقد صرح بهذا النحاة عند شرحهم لكلمة « أيها » حيث قالوا : انها وصلة لنداء ما فيه « ال » . ←

ب ـ أحكام متفرقة :

١ ـ تجب المطابقة التامة بين عطف البيان ومتبوعه ، في الاعراب ، وفي الجنس ، وفي العدد ، وفي التعريف والتنكير . فهو من هذه الناحية كالنعت الحقيقي تماماً .

٢ ـ لا يكون عطف البيان إلا جامداً ، لأنه اسم للذات ، وليس وصفاً لها (١) . فهو بهذا يختلف عن النعت الذي لا يكون إلا وصفاً مشتقاً ، أو جامداً في تأويل المشتق .

← وإذن فهي مجرد وصلة ، أما المنادى الحقيقي فهو المحلى بـ « ال » . واما اعرابه على أنه عطف بيان فهو من قبيل الصناعة النحوية لا أكثر ولا أقل .

ثم اعلم أن حرف التفسير « أي » قد يدخل على الجمل ، نحو : « احتبيت في الدار ، أي : قعدت فيها » . ولكن لا تعتبر الجملة حينئذ عطف بيان للجملة السابقة ، لأن عطف البيان اسم يكمل اسماً ، والاسمان يعنيان ذاتاً واحدة ، ولا يتهيأ ذلك في الجمل ، إذ ليست الجملة اسماً لذات . فاذا حصل أن جملة فسرت جملة سابقة فهي تفسيرية ، ولا محل لها من الاعراب ، خلافاً لعلماء المعاني وللشلوبين والغلاييني من النحاة .

(١) قد يظن القارىء أن اسماء المكان والزمان والآلات ، مثل : « ملعب ـ مبرد ـ ميزان » لا يمكن أن تقع معطوفة للبيان ، لأنها ـ كما يعرف ـ تعد في المشتقات . وليس هذا صحيحاً ، لأن هذه الاسماء ، وإن شاركت الفعل في حروفه ، فهي مثل الجوامد في كونها لا تدل إلا على الذوات فحسب ، من غير دلالة على اتصاف الذات بصفة ، كما تفعل سائر المشتقات كاسم الفاعل ومبالغته ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل . ويمكن توضيح ذلك بما يأتي :

كلمة « ميزان » اسم آلة . وهي إذا لفظت لم يفهم منها غير هذه الآلة المعروفة المستعملة في عملية الوزن ، دون أن تشير الى اتصاف هذه الآلة بمعنى من المعاني .

أما كلمة « قاتل » فهي اسم فاعل . وهي إذا لفظت دلت على ←

٣ ـ عطف البيان كالنعت في عدم جواز تقدمه على متبوعه .

٤ ـ ليس في عطف البيان ما يسمى عطف بيان سببياً ، كما هو الشأن في النعت ، لأن عطف البيان جامد ، والجامد لا يرفع ضميراً ولا ظاهراً .

٥ ـ لا يجوز في عطف البيان القطع كما جاز في النعت .

٦ ـ يجوز التعدد في عطف البيان كما هو جائز في النعت ، ذلك أن المعطوف الأول قد لا يكفي للتحديد والتفريق فيعطف اسم ثانٍ ، نحو : « جاء أبو علي محمدٌ أخو صالح » ، فكلمة « محمد » لم تكف لتحديد « أبو علي » ، فجاءت « أخو صالح » لاتمام عملية التحديد . ونحو : « رأيت سبنتى ليثاً أسداً » ، فكلمة « السبنتى » لم يفهمها السامع ، ففسرتها له بكلمة « الليث » ، فلم يفهم أيضاً ، ففسرتها مرة أخرى بكلمة « الأسد » ، فتم التفسير .

٧ ـ لا يكون عطف البيان إلا مفرداً ، فلا يقع جملة ولا شبهها . وقد بينّا سبب ذلك في حاشية سابقة ، فارجع اليها .

٨ ـ لا يمكن حذف عطف البيان ولا متبوعه مع دلالة الكلام على المحذوف منها ، لأنه هو ومتبوعه اسمان لذات واحدة ، فذكر أحدهما لا يشعر بحذف الآخر ، بخلاف النعت ، فانه يدل على غير ما يدل عليه

← شيئين : على أن هناك ذاتاً عاقلة ، ثم على أن هذه الذات قد اتصفت بصفة القتل .

فاذا ظهر للقارىء الفرق ، علم أن اسماء المكان والزمان والآلات تعد في الجوامد ، وليس لها من الاشتقاق إلا مشاركتها للفعل في حروفه . وعلى ذلك ، تعطف هذه الاسماء عطف البيان ، فيقال : « اشتريت قباناً ميزاناً » ، كما تقول مظهراً حرف التفسير : « اشتريت قباناً ، أي : ميزاناً » .

متبوعه ، فمتبوعه يدل على الذات وحدها ، وهو يدل على الصفة القائمة بالذات ، فاذا ذكرت الصفة وحدها ، دلت على أن اسم الذات محذوف ، لأن الصفة لا يمكن أن تقوم إلا بالذات ، تقول : « جاء الراكب » ، فيفهم السامع أن الموصوف محذوف ، وهو كلمة « الرجل » ، لأن صفة الركوب لا يمكن أن تقوم بلا شيء ، بل لا بد من « رجل » يتصف بالركوب حتى يقال « راكب » . والأمر على خلاف ذلك في عطف البيان ، فلو قلت : « جاء عمر » حاذفاً « أبو حفص » ، أو : « جاء أبو حفص » حاذفاً « عمر » ، لما استطاع السامع أن يستدل على المحذوف منها ، لأن كل اسم منها لا يقتضي استدعاء الاسم الآخر في الذهن .

٩ - عطف البيان كالنعت في كونهما لا يصلحان إلا لخدمة الظاهر ، أما الضمير فلا يوصف ولا يعطف عليه عطف بيان .

١٠ - حصر بعض النحاة - ومنهم الزمخشري - عطف البيان بالمعارف . وليس بشيء ، فالبيان يأتي في النكرات كما يأتي في المعارف ، كما قد لاحظت ذلك في الأمثلة السابقة .

١١ - أوجب بعض النحاة أن يكون عطف البيان أوضح من متبوعه وأشهر ، وإلا فهو بدل ، نحو : « جاء هذا الرجل » ، فالرجل : بدل من اسم الاشارة ، وليس عطف بيان ، لأن اسم الاشارة أوضح من المعرف بأل . هكذا قالوا . وحجتهم في ذلك أن عطف البيان إنما يؤتى به للبيان والتوضيح ، والمبيِّن يجب أن يكون أوضحَ من المُبَيَّن . وليس هذا بشيء ، لأن وظيفة عطف البيان ليست هي التفسير دائماً . نعم ، هي كذلك في مثل قولنا : « ركبت أتاناً حمارةً » ، حيثُ « الاتان » غير مفهومة لدى السامع العاميّ ، فيجب أن يكون عطف البيان عليها أوضح منها في ذهن السامع ، وإلا انتفى الغرض من الاتيان بعطف

البيان . ولكننا نعلم أن من وظائف عطف البيان التفريق والتحديد ، وهذه الوظيفة تتم ولو لم يكن المعطوف أوضح من المعطوف عليه ، لأن اجتماع الاسمين للذات الواحدة يكفي للتحديد . لنعد إلى مثالنا « جاء أبو حفص عمر » ، لنرى أن كلمة « عمر » ليست أوضح ولا أكثر تحديداً من كلمة « أبو حفص » ، فما أكثر الآلاف من الناس الذين يسمون بعمر . كذلك فليست كلمة « أبو حفص » بأوضح ولا أكثر تحديداً من كلمة « عمر » ، فما أكثر الآلاف من الناس الذين يكنون بأبي حفص . ولكن اجتماع الاسم مع الكنية ساعد على تحديد الذات ، لأنه لا يوجد بين الناس من يجمع بين هذا الاسم وتلك الكنية إلا شخص واحد .

كذلك نعلم أن من وظائف عطف البيان تضييق دائرة التنكير في النكرة ، أي تخصيصها ، وهذه الوظيفة قد تتم بما هو أنكر من المعطوف عليه ، تقول : « عندي خاتمٌ حديدٌ » . فاذا بخاتمك قد تخصص بعطف البيان « حديد » ، وأصبح محصوراً في دائرة الخواتم الحديدية فقط ، مع أن « الحديد » أعم من الخاتم ، إذ تصنع منه الخواتم والأساور والقيود والسيارات وغيرها .

١٢ ـ قد يأتي عطف البيان لمجرد التوكيد ، لا بقصد التحديد والتفريق ، وذلك عندما تكون الذات محددة ومعينة باسمها الأول ، فاذا قلت : « اشتريت داراً منزلاً » ، فتكون « منزلاً » عطف بيان قصد به التوكيد لا التفسير (١) ، لأن كلمة « داراً » مفهومة بنفسها لدى السامع ، وليست في حاجة إلى التفسير . ومن ذلك قول رؤبة يمدح نصر بن سيار :

(١) ومن النحاة من يعتبرها في هذه الحالة بدلاً من الدار وليست عطف بيان .

٨٧ - إنّي - وأسطارٍ سُطِرْنَ سَطْرا -
لقائلٌ : يا نصرُ نصرٌ نصرا

(الاعراب : « إني » إن واسمها . « وأسطار » جار ومجرور متعلقان بفعل قسم محذوف . « سطرن » ماض مجهول ونائب فاعل . « سطرا » مفعول مطلق . « لقائل » لام مزحلقة وخبر لـ « إن » . « يا » أداة نداء . « نصر » منادى مبني على الضم في محل نصب . « نصر » عطف بيان على المنادى مرفوع لتبعيته على اللفظ . « نصرا » عطف بيان ثانٍ منصوب لتبعيته للمنادى على المحل . « جملة : إني لقائل » ابتدائية لا محل لها . « جملة : القسم المحذوف » معترضة بين اسم إن وخبرها لا محل لها . « جملة : جواب القسم » محذوفة لدلالة ما اكتنف القسم عليها . « جملة : سطرن » نعت للاسطار محلها الجر . « جملة : يا نصر » مقول القول محلها النصب . الشاهد : « يا نصر نصر نصراً » : جاء عطف البيان للتوكيد لا للتفريق لأن ذات الممدوح معينة بكلمة « نصر » الأولى ، فليست في حاجة إلى زيادة بيان . وفي البيت شاهد آخر ، وهو جواز تعدد عطف البيان . وفيه شاهد ثالث ، وهو أن عطف البيان مثل النعت في جواز أن يتبع منعوته إما على اللفظ ، وإما على المحل ، إذا كان المتبوع ذا لفظ يخالف حكم محله (١)) .

ملاحظة :

يختلف عطف البيان عن بدل الكل من الكل في أمور أرجأنا الخوض فيها إلى حين الكلام على البدل ، لتكون الفائدة أتم وأكمل .

---

(١) هذا ، وللبيت اعرابات أخرى فيما يتعلق بنصر الثانية والثالثة وروايات أخرى أيضاً فيهما . انظر كل ذلك في السيوطي ٢٧٤ ، وحاشية الأمير على المغني ٥١/٢ ، والدسوقي ٤٦/٢ ، والخزانة ٣٢٥/١ ، والشذور ٤٣٧ ، وابن يعيش ٧٢/٣ .

٦ ـ التوكيد

ينقسم التوكيد إلى قسمين : معنوي ، ولفظي .

آ ـ التوكيد المعنوي : تعريفه ، وأغراضه :

التوكيد المعنوي : تكملة للاسم تذكر بعده لأحد الأغراض الآتية :

١ ـ لاقناع السامع بأن الكلام على الحقيقة ، لا على المجاز ، وأن ليس في الكلام سهو ولا نسيان ، نحـو : « جاء زيـد نفسُه » . حيث نجد كلمة « نفسه » قد ذكرت بعد كلمة « زيد » لافهام السامع أن زيـداً هو الجائي ، وليس الجائي كتابه ، أو أمره ، أو شيئاً آخر يتعلق به .

٢ ـ لافهام السامع أن التثنية هي المقصودة حقيقة ، نحو : « جاء الطالبان كلاهما » . تقول ذلك إذا خشيت على السامع أن يظن أن أحدهما فقط هو الجائي فيما لو قلت : « جاء الطالبان » من غير توكيد .

٣ ـ لافادة التعميم الحقيقي ، وإزالة الاحتمال عن الشمول الكامل . نحو : « جاء القوم كلُّهم » ، حيث نرى « كلهم » مفيـدة أن حدث المجيء قد وقع من كل فرد من أفراد القوم دون استثناء ، وأن الكلام على حقيقة الشمول ، وليس فيه نوع من أنواع المبالغة .

وللتوكيد المعنوي ألفاظ مخصوصة لا يستعمل فيه غيرها . وقـد اختص بعضها بافادة الغرض الأول ، وبعضهـا بالثاني ، وبعضهـا بالثالث . ولكل منها أحكامه المخصوصة :

ب - ألفاظ التوكيد المعنوي :

١ - (نفس - عين) : ويستعملان للغرض الأول ، أي دفع المجاز المحتمل عن الذات ، نحو : « جاء زيدٌ نفسُهُ - ورأيتُ زيداً عينَه » .

ويشترط فيها أن تضافا إلى ضمير يناسب الاسم المؤكَّد ، كما رأيت في المثالين السالفين .

وإذا أكّدَ بها الجمع وجب جمعها على وزن « أفعُل » ، فتقول : « جاء زيدٌ وعمرٌو وخالدٌ أنفُسُهم - وجاء زيدٌ وعمرٌو وخالدٌ أعيُنُهم » ، ولا يجوز جمعها على وزن « فعول » ، فلا يجوز أن تقول : « جاء زيد وعمرٌو وخالدٌ نفوسهم - ولا عيونُهم » .

وإذا أكّد بها المثنى جازت تثنيتها ، فتقول : « جاء زيد وعمرٌو نفساهما » و « رأيت زيداً وعمراً عينيهما » . والأفصح أن تجمعا ، فتقول : « جاء زيد وعمرٌو أنفسهما » . وقل إفرادهما مع المثنى ، نحو : « جاء زيد وعمرٌو نفسُهما » .

ويجوز جرهما بالباء الزائدة ، فتقول : « جاء زيدٌ بنفسِهِ » . فيكون التوكيد مجروراً باللفظ فقط ، أما محله فهو بحسب متبوعه ، رفعاً ونصباً ، وجراً .

هذا ويصح التوكيد بالنفس والعين معاً ، ولكن بغير حرف عطف ، فتقول « جاء زيدٌ نفسُهُ عينُهُ » . فيكون ذلك من قبيل التعدد في التوكيد . وفي مثل هذه الحالة أوجب بعض النحاة تقدم كلمة النفس على كلمة العين ، كما لاحظت في المثال .

٢ - (**كلا - كلتا**) : وتستعملان للغرض الثاني ، أي دفع الاحتمال والمجاز عن التثنية ، واثبات أنها هي المقصودة حقيقةً . نحو : « جاء الرجلان كلاهما » و « مررت بالمرأتين كلتيهما » .

ويجب فيهما ان تضافا إلى ضمير يناسب المؤكَّد ، كما رأيت في المثالين . وهما - في هذه الحالة - ملحقان بالمثنى ، فرفعهما بالألف ، ونصبهما وجرهما بالياء .

٣ - (**كل - جميع - عامة**) : وتستعمل هذه الألفاظ الثلاثة في الغرض الثالث ، وهو افادة التعميم الحقيقي ، وازالة الاحتمال عن الشمول الكامل ، نحو : « جاء الطلاب كلُّهم - وجميعُهم - وعامتُهُم » .

ويشترط فيها أيضاً أن تكون مضافة إلى ضمير يعود على المؤكَّد ، كما رأيت في الأمثلة السالفة .

ولا بد في مُؤَكَّدِ هذه الألفاظ من أن يكون جمعاً له أفراد ، كالطلاب في قولك : « جاء الطلابُ كلُّهم » ، أو مفرداً له أجزاء مستقل بعضها عن بعض ، بحيث يمكن وقوع الحدث على بعض أجزائه دون بعض ، أو وقوع الحدث من بعضها دون بعض ، نحو : « قرأت الكتاب كلَّه ، واشتريت الدار كلَّها ، ومضى الشهر كلُّه » . فالكتاب يتألف من أجزاء يمكن إيقاع فعل القراءة على بعضها دون بعض ، وكذا الدار تتألف من أجزاء يمكن وقوع فعل الشراء على بعضها دون بعض ، وكذا الشهر يمكن وقوع فعل المضي من بعضه دون بعض .

فان لم يكن المفرد على هذا الشرط لم يصح توكيده بهذه الالفاظ ، فلا يقال : « جاء زيد كلُّه » . لأن فعل المجيء لا يمكن أن يقع من بعض أجزاء زيد دون بعضها الآخر .

وإذا اجتمعت هذه الألفاظ على مؤكد واحد ، فالأفضل أن ترتب على هذا الشكل « جاء القوم كلُّهم جميعُهم عامتُهم » . ويكون ذلك من قبيل تعدد التوكيد .

٤ - (**ألفاظ العدد**) : لما كانت « كلا وكلتا » تؤكدان التثنية ، وكانت « كل وجميع وعامة » تؤكد الشمول المطلق ، كان من الطبيعي أن تستعمل ألفاظ العدد لتأكيد الجمع المحدد بقدر معين ، فتقول : « جاء الطلاب ثلاثتُهم - وخمستُهم - وعشرتُهم - وخمسةَ عشرَهم - ومئتُهم - وألفُهم » .

ويشترط في هذه الألفاظ أيضاً أن تضاف إلى ضمير يعود على المؤكد ، كما رأيت في الأمثلة .

٥ - (**أجمع - جمعاء - أجمعون - جُمَع** [1]) : ويغلب على هذه الألفاظ ألاّ تستقل وحدها بعملية التأكيد ، بل تأتي رديفة للفظ « كل » ، فيقال : « مضى الشهرُ كلُّه أجمعُ - حفظتُ القصيدة كلَّها جمعاءَ - جاء القوم كلُّهم أجمعون - رأيت النسوة كلَّهنَّ جُمَعَ » . ويكون ذلك من قبيل تعدد التوكيد .

ويجوز أن تستقل بعملية التوكيد فيقال : « مضى الشهرُ أجمعُ - حفظت القصيدة جمعاءَ ... الخ » .

وعلى كل ، يجب أن ننتبه إلى شيئين واجبين في هذه الألفاظ . أولهما : أنه لا يجوز إضافتها إلى الضمير كشأن الفاظ التوكيد الأصلية

---

(١) لاحظ اننا لم نذكر المثنى في هذه السلسلة ، وهو « اجمعان - جمعاوان » . وذلك لأن العرب استغنوا عنهما بلفظي « كلا وكلتا » .

السابقة ، فلا يقال : « جاء القوم أجمعوهم ، ورأيت النسوة جُمَعَهُنَّ » .
الثاني أن ألفاظ « أجمع ـ جمعاء ـ جُمَع » ممنوعة من الصرف ، فلا يلحقها التنوين ، ولا تقبل الكسرة ، تقول : « جاءت القبيلة جمعاءُ ـ رأيت القبيلة جمعاءَ ـ مررت بالقبيلةِ جمعاءَ » .

هذا وإذا اجتمعت في التوكيد لفظة « كل » مع « أجمع » أو إحدى فروعها ، وجب تقديم « كل » . فلا يجوز أن يقال : « مضى الشهر أجمعُ كلُّه » ، بل لا بد من القول : « مضى الشهرُ كلُّه أجمعُ » .

٦ - (**أكتع - أبصع - ابتع**) : وفروعها : « كتعاء ـ أكتعون ـ كُتَع ـ بصعاء ـ أبصعون ـ بُصَع ـ بتعاء ـ أبتعون ـ بُتَع » . وهذه الألفاظ لا تستعمل إلا رديفة للفظ « أجمع » وفروعه . نحو : « مضى الشهرُ كلُّه أجمعُ أكتع ـ حفظت القصيدة كلَّها جمعاءَ كتعاء ـ مررت بالقوم كلّهم أجمعين أكتعين ـ جاءت النسوةُ كلُّهن جمعُ كتعُ » .

وحكم هذه الألفاظ كحكم سابقتها في وجوب مجيئها بعد الذي هي رديفة له ، وفي عدم جواز إضافتها إلى الضمير ، وفي كونها ممنوعة من الصرف .

هذا ، ويمكن أن تجتمع كل هذه الألفاظ في التوكيد ، وحينئذٍ يجب ترتيبها على الشكل التالي : « جاء القوم كلّهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون » . ويكون ذلك من قبيل التعدد في التوكيد ، بمعنى أن « كلهم » توكيد أول ، و « اجمعون » توكيد ثانٍ ، و « اكتمون » توكيد ثالث ... وهكذا .

ج ـ أحكام عامة في التوكيد المعنوي :

١ ـ يتبع التوكيد مؤكده في الاعراب ، رفعاً ونصباً وجراً .

٢ ـ لا يكون التوكيد إلا بهذه الألفاظ التي عرفتها ، فلا يأتي جملة ، ولا شبهها .

٣ ـ يجب أن يتأخر التوكيد عن متبوعه .

٤ ـ لا يجوز حذف المؤكَّد وبقاء التوكيد .

٥ ـ إذا حذف التوكيد فليس في الكلام ما يدل على حذفه .

٦ ـ إذا تعدد التوكيد وجب فيه أمران : الترتيب الذي عرفناه فيما سبق ، ثم عدم التفريق بالواو .

٧ ـ لا يقع القطع في التوكيد كما هو الشأن في النعت .

٨ ـ لا يجوز توكيد النكرة ، فلا يقال : « جاء رجل نفسه » ولا : « مررت بقوم كلهم » . إلا إذا كانت النكرة محدودة المقدار معروفة الحدود ، فيجوز عندئذ توكيدها بألفاظ الشمول فقط ، نحو : « مضى شهر كلُّه ـ اشتريت داراً كلها ـ تصدقت بدينارٍ كلِّه » .

٩ ـ إذا أريد توكيد الضمير المتصل المرفوع ـ بارزاً ومستتراً ـ بكلمتي النفس والعين ، وجب توكيده أولاً بضمير مثله منفصل ، نحو : « جئتَ أنتَ (١) نفسُك ـ واذهب أنت (١) عينُك » . ليكون هذا التوكيد اللفظي قبل التوكيد المعنوي فاصلاً بين المؤكَّد والمؤكِّد . فان لم يكن الضمير مرفوعاً ، أو لم يكن التوكيد بالنفس والعين ، فالفصل

---

(١) وهذا التوكيد بالضمير هو من التوكيد اللفظي لا المعنوي . أما التوكيد المعنوي فهو الذي بعده .

بالتوكيد اللفظي جائز لا واجب ، تقول : « رأيتك أنت نفسَك – ورأيتك نفسَك » ، لأن الضمير منصوب . وتقول : « جئتم أنتم كلُّكم – وجئتم كُلُّكم » ، لأن التوكيد بألفاظ الشمول .

فان كان المؤكَّد ضمير رفع منفصلاً فلا فاصل أبداً ، نحو : « أنت نفسُك جئت » .

١٠ – ألفاظ التوكيد الأساسية التي مر ذكرها ، وهي « نفس – عين – كلا – كلتا – كل – جميع – عامة » ، لا تقع موقع التوكيد إلا إذا سبقها المؤكَّد ، وأضيفت إلى ضميره . فان انتفى أحد هذين الشرطين ، فهي حينئذٍ كلمات عادية تقع مواقع اعرابية مختلفة ، فتقع موقع المبتدأ ، نحو : « كلُّكم راعٍ » ، أو موقع الفاعل ، نحو : « جاء كل الطلاب » ، أو موقع المفعول ، نحو : « أحب كلَّ الفصول » ... وهكذا .

د – التوكيد اللفظي : تعريفه وأغراضه [1] :

التوكيد اللفظي هو : تكرار اللفظ السابق بنصّه ، نحو : « جاء

(١) كان المنهج الذي رسمناه لهذا الكتاب يقضي باخراج مبحث التوكيد اللفظي من باب تكملات الاسم ، وإلحاقه بباب الأساليب . وذلك لأمرين : أولهما : أن التوكيد اللفظي ليس مقصوراً على الاسم وحده ، بل نراه في الاسم والحرف والفعل والجملة وشبه الجملة على حد سواء ، كما سنرى بعد قليل . والثاني : أن التوكيد اللفظي ليس تكملة بالمعنى المفهوم للتكملة ، وهو أن تكون الكلمة خادمة لكلمة أخرى في ناحية من النواحي ، وانما هو نوع من ترداد الكلمة نفسها لغرض من الأغراض التي سنراها بعد قليل . وهذا – في الواقع – أسلوب في التعبير شائع في كل اللغات ، وليس وقفاً على العربية وحدها .

ومع كل هذا فقد آثرنا بحثه هنا ، لئلا يتفتت مبحث التوكيد في بابين ، الأمر الذي يخشى منه أن يوقع القارىء الذي لم ينتبه الى منهجنا في الحيرة والبلبلة .

جاء زيد » ، أو بلفظ آخر مرادف له ، نحو : « جاء أقبل زيد » . ويشترط في هذا ألا يكون ذكر الثاني مراداً به تفسير اللفظ الأول ، وإلا كان من عطف البيان ، كما علمت .

أما الأغراض التي يأتي من أجلها التوكيد اللفظي فهذه أهمها :

١ ـ تمكين السامع من تدارك لفظ فاته سماعه ، أو لم يتبيّنه .

٢ ـ وقد يأتي للتهديد ، كقوله تعالى : « كلا ستعلمون ، ثم كلا ستعلمون » .

٣ ـ وقد يأتي للتهويل : كقوله تعالى : « وما أدراك ما يوم الدين ؟ ثم ما أدراك ما يوم الدين ؟ » .

٤ ـ وقد يأتي للتلذذ ، نحو : « الأم ، الام !! اعذب لفظ ينطق به الفم » .

هذا والتوكيد اللفظي ليس مقصوراً على الاسماء ، بل يقع فيها وفي الحروف والأفعال والجمل .

٥ ـ حكم التوكيد اللفظي في الاعراب :

ليس للتوكيد اللفظي حكم في الاعراب ، بل يكتفى بالقول : إنه توكيد لفظي لا محل له من الاعراب ، ففي نحو قولك : « جاء زيد زيد » ، تقول في « زيد » الثانية : إنها توكيد لفظي لـ « زيد » الأولى ، ثم تسكت ، دون أن تقول : إنه مرفوع ، أو غير ذلك . وفي نحو قولك : « جاء جاء زيد » تقول في « جاء » الثانية : إنها توكيد لفظي لـ « جاء » الأولى ، ثم تسكت ، ولا يجوز أن تقول : إنه فعل ماض فاعله ضمير مستتر ... الخ .

و ـ طرق التوكيد اللفظي :

١ ـ (**توكيد الاسم الظاهر**) : يكون بتكراره فقط ، نحو : « جاء زيد زيد » .

٢ ـ (**توكيد اسم الفعل**) : يكون بتكراره فقط ، نحو : « هيهات هيهات السفر » .

٣ ـ (**توكيد الاسم الموصول**) : يكون بتكراره وتكرار صلته أيضاً ، نحو : « جاء الذي فاز الذي فاز » .

٤ ـ (**توكيد الضمير المستتر**) : يكون بضمير رفع منفصل مساوٍ له في المعنى ، نحو : « أذهبُ أنا الى المدرسة ـ يذهب هو الى البيت ـ إذهبْ أنت الى الملعب » .

٥ ـ (**توكيد الضمير البارز المتصل**) : ويكون بأحد شيئين : إما بتكراره مع تكرار ما اتصل به ، نحو : « إنك إنك ناجح » ، وإما بضمير رفع منفصل ، سواءٌ أكان المؤكَّد في محل رفع ، أم محل نصب ، أم محل جر ، نحو : « ذهبت أنا إلى المدرسة ـ إنني أنا أحب القراءة ـ عندي أنا كتب كثيرة » .

٦ ـ (**توكيد الضمير المنفصل**) : ويكون بتكرار لفظه ، نحو : « أنت أنت ناجح ـ إياك إياك أحبُّ » .

٧ ـ (**توكيد الفعل**) : ويكون بتكرار لفظه ، نحو : « جاء جاء الحق » .

٨ ـ (**توكيد الحرف الجوابي**) : ويكون بتكرار لفظه فقط ،

نحو : « نعم نعم » جواباً لمن سأل : « هل جاء زيد ؟ » . أو : « لا لا » (١) .

٩ - (**توكيد الحرف غير الجوابي**) : ويكون بتكراره مع تكرار ما دخل عليه ، نحو : « في البيت في البيت رجل - إنَّ زيداً إنَّ زيداً مسافر - عندي رسالة لك لك » . وإن كان ما دخل الحرف عليه اسماً ظاهراً ، جاز استعمال ضميره عند التكرار ، نحو : « إن زيداً إنه مسافر » .

١٠ - (**توكيد الجملة**) : ويكون بتكرارها بجميع أجزائها ، بحرف العطف « ثم » ، نحو : « كلاّ ستعلمون ، ثم كلاّ ستعلمون » ، أو بغير عاطف ، نحو : « جاء زيدٌ جاء زيدٌ » . والعطف أولى ، إلا إذا أدى إلى اللبس ، نحو : « أكل زيد ثم أكل زيد » ، إذ قد يفهم أنه أكل مرة ثانية وأنت لا تريد إلا أنه أكل مرة واحدة .

---

(١) ويسري هذا الحكم على بعض الحروف غير الجوابية ، نحو قول جميل :

لا . لا أبوحُ بحبِّ بَثْنَةَ إنها ... أخَذَتْ عليَّ مواثقاً وعهودا

٧ - البدل

آ - تعريفه وأقسامه :

يحسن - قبل تعريف البدل - أن نذكر أمثلة له توضحه ، وتبيّن الغرض منه . ويحسن - أن نشير منذ الآن - إلى أن الكلمة الأخيرة في كل مثال هي البدل ، وان السابقة لها هي المبدل منه .

١ - (**قرأتُ الكتاب الجريدةَ**) : تقول ذلك إذا كنتَ تريد أن تقول لسامعك : « قرأت الجريدة » ، فسبقك لسانك إلى كلمة « الكتاب » ، فانتبهت إلى الخطأ الذي وقعتَ فيه ، فأتبعت كلمة « الكتاب » التي لم تكن تريدها بكلمة « الجريدة » التي هي مرادك من الحديث .

ويسمى هذا النوع من البدل ببدل الخطأ . وهو قسم من أقسام ما يسمى بالبدل المباين ، لأن كلمتي « الكتاب والجريدة » متباينتان في المعنى .

٢ - (**سافر زيدٌ إلى بيروتَ دمشقَ**) : تقول ذلك إذا كنت تظن أن زيداً سافر إلى بيروت ، ولكنك بعد أن تلفظ كلمة « بيروت » تتذكر أن سفر زيد لم يكن اليها ، بل كان إلى دمشق ، وعند ذلك تتبع كلمة « بيروت » التي لم تعد صحيحة ، بكلمة « دمشق » التي أصبحت هي الكلمة الصحيحة بعد أن تذكرت الحقيقة .

ويسمى هذا النوع من البدل ببدل النسيان ، وهو قسم آخر من أقسام البدل المباين .

٣ - (**إقرأ ديوانَ حافظ ، ديوانَ شوقي**) : تقـول ذلك إذا كنت تريد أمر سامعك بقراءة ديوان حافظ ، ولكنك بعد أن تأمره بذلك تعدل عن رأيك هذا ، وترى أن قراءة ديوان شوقي أجدى عليه ، فتذكر « ديوان شوقي » منبهاً إلى عدولك عن رأيك الأول .

ويسمى هذا النوع من البدل ببدل الاضراب ، أو بدل البـداء ، وهو القسم الثالث الأخير من أقسام البدل المباين .

وقد أشار النحاة إلى أن البدل المباين بأقسامه الثلاثة لا يقـع في القرآن ، ولا في الشعر ، ولا في كلام البلغاء ، لأنـه في حقيقتـــه إما تصحيـح خطأ ناتج عن سبق اللسان ، واما تصحيـــح خطأ ناتج عن النسيان ، واما عدول عن فكرة إلى أخرى ، وهذا دليل الحيرة والتردد ، وحاشا لله أن يخطىء في كلامـــه ، أو ينسى ، أو يـتردد ، أما الشعراء والبلغاء فكلامهم صادر عن روية لا تسمح بوقوع شيء من ذلك فيه .

٤ - (**اعجبني زيدٌ علمُه**) : تقـول ذلك إذا قلت لسامعـك : « اعجبني زيد » ، ثم خشيت على سامعك أن يفهم من ذلك أن زيـــداً أعجبك بكل ما يشتمل عليه من الصفات ، فاردت أن تبيّن له بالضبط ما أعجبك منه ، فذكرت له « علمه » ، دفعاً للالتباس والتوهم .

ويسمى هذا النوع من البدل ببدل الاشتمال ، لأن « العلم » هـو شيء مما يشتمل عليه « زيد » . ويشترط في هذا النوع أن يربط بضمير المبدل منه ، كما رأيت في المثال .

ومن المفيد أن ننبّه على أن هذا البـدل يتفق في وظيفتـه النحوية مع التمييز المحول . فكلاهما نوع من المجاز خيف منه اللبس على السامع ، فعدل عنه . فأما في التمييز فكان العدول باعادة المَجُوْزِ منصوبـاً ، وأما

في بدل الاشتمال فيكون المعدول باعادة المجوز تابعاً في الاعراب لما حل محله في الاسناد مع ربطه بضمير هذا الحالِّ . واليك أمثلة توضح ما نقول :

(آ) ـ أمثلة تبين أن بدل الاشتمال محـول عن فاعل أو مفعول به ، مثل التمييز المحول :

ـ أعجبني علمُ زيدٍ ← أعجبني زيدٌ علمُه .

ـ رأيت طلابَ المدرسة ← رأيت المدرسةَ طلابَها .

(ب) ـ أمثلة تبين أن عبارة التمييز المحول يمكن دائماً قلبها إلى عبارة من نوع بدل الاشتمال دون أن ينبدل المعنى :

ـ تصبب زيدٌ عرقاً ← تصبب زيـدٌ عرقُـهُ (واصل العبارتين تصبب عرق زيد) .

ـ فجرنا الأرض عيونـاً ← فجرنا الأرضَ عيونَها (واصـل العبارتين فجرنا عيون الأرض) .

إذن ، لا فرق بين التمييز المحول وبـدل الاشتمال إلا في اللفظ والتصميم فقط ، أما من حيث المعنى والغرض ، فهما شيء واحد .

ومع ذلك فبينهما فرق آخر ، وهو أن أصل التمييز المحول واحـد من ثلاثة : الفاعل ، والمفعول به ، والمبتدأ . وليس بعد ذلك شيء ، أما بدل الاشتمال فيكون محولاً عن واحد من هـذه الثلاثة ، وعن أشياء أخرى أيضاً . انظر اليه في المثال الآتي لترى كيف أنه محول عن مجرور : « جلست في المدرسةِ باحتِها » ، إذ الأصل في هذه العبارة « جلست في باحةِ المدرسة [1] » .

---

(١) كان منهج الكتاب يقضي باخراج هذا النوع من البدل من باب ←

٥ - (**قرأتُ الكتابَ نصفَه**) : تفعل ذلك إذا قلت لمخاطبك : « قرأت الكتابَ » ، ثم خفت أن يظن أن القراءة وقعت على الكتاب كله ، فتستدرك قائلاً : « نصفَه » دفعاً للالتباس والتوهم .

ويسمى هذا النوع من البدل ببدل البعض من الكل . وهو في حقيقته مثل بدل الاشتمال ، إذ هو محول عن شيء آخر ، فأصل مثالنا : « قرأت نصف الكتاب » . ثم حوّل الاسناد إلى الكتاب على جهة المفعولية ، فقيل : « قرأت الكتاب » ، فخيف اللبس على السامع ، فردّ المجوز على شكل بدل ، فقيل : « قرأتُ الكتابَ نصفه » .

هو - اذن - وبدل الاشتمال شيء واحد : مجاز عدل عنه (١) . إلا أن العلاقة في هذين المجازين مختلفة . كانت العلاقة هناك علاقة اشتمالية ، والعلاقة هنا علاقة جزئية .

ثم انه يشترط في هذا النوع من البدل ما اشترط في سابقه من وجوب إضافته إلى ضمير يعود على المبدل منه ، كما رأيت في المثال آنفاً .

٦ - (**جاء ابن الوليدِ خالدٌ**) : تقول ذلك إذا قلت لسامعك اولاً : « جاء ابن الوليد » ، ثم خفت عليه ألا يعرف من ابن الوليد هذا ؟ فاتبعت كلمتك الأولى بكلمة ثانية تعني الشخص نفسه ، ولكنها أكثر وضوحاً في ذهن السامع ، وهي كلمة « خالد » .

← تكملات الاسم ، وادخاله في باب الأساليب ، لأنه في واقعه أسلوب معين في تصميم الجملة العربية ، وليس تكملة للاسم الذي قبله . ولكننا آثرنا بحثه هنا للسبب الذي ذكرناه في الحاشية السابقة تحت مبحث التوكيد اللفظي .

(١) انظر الحاشية السابقة .

ويسمى هذا النوع من البدل ببدل الكل من الكل ، أو بالبدل المطابق ، لأن البدل والمبدل منه متساويان في المعنى ، انهما اسمان لمسمىً واحد .

ولعل القارىء لاحظ أن وظيفة هذا البدل هي وظيفة تفسير وبيان ، فهو إذن مثل عطف البيان ، لأن وظيفة هذا أيضاً هي البيان والتفسير . ولذلك قال النحاة : كل ما صح اعتباره عطف بيان ، صح اعتباره بدل كل من كل . إلا أن هذا لا يتم في كل المواقع . وسنرى ذلك مفصلاً بعد قليل .

★ ★ ★

هذا هو البدل إذن ، وهذه هي وظائفه وأغراضه : إنه الكلمة التي يؤتى بها بدلاً من كلمة سابقة عدلنا عنها ، إما لأن هذه غامضة أو قاصرة عن أداء الفكرة التي نريدها (**البدل المطابق**) ، واما لأنها مجازية يخشى منها أن تلبّس الأمر على السامع (**بدل الجزء من الكل وبدل الاشتمال**) ، واما لأنها الكلمة التي لم نردها في الأساس ، ولكن اللسان سبقنا اليها (**بدل الغلط**) ، واما لأنها الكلمة غير الصحيحة ، ولكن النسيان حملنا على نطقها (**بدل النسيان**) ، واما لأننا عدلنا عنها لأنه بدا لنا أمر آخر (**بدل الاضراب أو البداء**) .

نحن ــ في عبارة البدل إذن ــ لا نريد الكلمة الأولى ، أي المبدل منه ، لأنها ليست كلمتنا المقصودة ، إنما نطقنا بها ناسين أو مخطئين ، أو مريدين لها ولكننا رأينا العدول عنها بعد نطقها ، لأنها كلمة قاصرة عن التعبير عما نريد ، أو لأنها كلمة موقعة في اللبس والابهام .

نحن ــ في عبارة البدل إذن ــ نريد الكلمة الثانية ، أي البدل ،

فهي كلتنا المقصودة ، لأنها هي الصحيحة ، أو لأنها هي الحقيقيـــة ، أو لأنها هي القادرة على التعبير عما نريد . فاليها وحدها يتوجه اهتمامنا ، وهي وحدها محور كلامنا .

نقول كل هذا لنفهم معنى عبارات النحاة الآتية :

١ ـ البدل هو التابع المقصود بالحكم .

٢ ـ البدل على نية تكرار العامل .

٣ ـ البدل على نية استئناف جملة .

فأما العبارة الأولى فقد وضح معناها مما قلنا سابقاً ، واما العبارتان الثانية والثالثـة فتعنيان أنه لو تعرضنا لموقف كلامي كالمواقف السابقـــة المشروحة إلى جانب الأمثلة ، ثم لم نرد استعمال البدل ، لكان علينا أن نركب جملة أخرى مستأنفة ، نعبر فيها عما نريد حقيقة ، بعد أن لم تكن جملتنا الأولى كافية للتعبير . ولنشرح ذلك بالمثال الآتي :

سألني صديقي : « إلى أين سافر زيـــد ؟ » ، فاجبت : « سافر زيـد إلى بيروتَ » . ثم تـذكرت أن سفره كان إلى دمشق ، فصححت عبارتي السابقة بعبارة أخرى ، فقلت مستأنفاً : « سافر زيد إلى دمشقَ » . فهأنااذا أمام عبارتين ، الثانية منها هي المقصودة ، أما الأولى فقـد صدرت مني عن سهو أو نسيان . لكن العبارتـين متماثلتان ، سوى أن في الأولى كلمة « بيروت » وفي الثانية كلمة « دمشق » . فاذا تساقطت الكلـــمات المتماثلة في العبارتين ، بقيت « دمشق » هي المقصودة ، و « بيروت » هي غير المقصودة . (فهذا معنى قولهم : هو المقصود بالحكم) .

ثم انظر إلى « دمشق » في العبارة الثانيـة تجدهـا مجرورة بحرف

جر مثل نظيرتها « بيروت » في العبارة الأولى . (وهـذا معنى قولهـم : على نية تـكرار العامل) .

ثم انظر مرة أخرى إلى كلمة دمشق تجدها واقعة في جملة مستأنفة . (وهذا معنى قولهم : على نية الاستئناف) .

والآن يمكنني الاستغناء عن العبارة الثانيـة ، وذلك بأخـــذ كلمة « دمشق » منها ، وضمها إلى الجملة الأولى ، أما بقية الكلمات فلا حاجة لي بها ، لأن لـكل منها مثيلاً في الجملة الأولى ، فأقول : « سافر زيـد إلى بيروتَ ، دمشق » ، فتـكون كلمة « دمشق » بدلاً من كلمة « بيروت » ، وما هي في الحقيقة إلا بقية من جملة طويلة مستأنفة ، وما « دمشق » في الحقيقة إلا مجرور بحرف جر رؤي الاستغناء عن ذكره لوجود مثيل له في جملة « سافر زيد إلى بيروت » .

★ ★ ★

وبعد هذا ، فماذا نعرّف البدل ؟ أهو تكملة لما قبله ؟

لا . ليس تكملة لما قبله ، لأنه هو المقصود بالحكم ، ولعل العكس هو الصحيح ، أي : ان الذي قبله هو تكملة له .

ولـكن ماذا نفعل والعامل مسلط على ما قبله لا عليه ؟

سنسميه تكملة من باب المجاز ، لا الحقيقـة ، وسنعرفه على الشكل التـــالي :

« البدل : تكملة تصحيحية ، أو بيانية لما قبله » .

ب - أحكام متفرقة :

١ - البدل يطابق المبدل منه في الاعراب ، رفعاً ونصباً وجراً ، نحو : « جاء القومُ ثُلُثُهم - رأيت القومَ ثُلُثَهم - مررت بالقومِ ثُلُثِهِم » .

٢ - ليس بمشروط أن يتطابق البدل والمبدل منه تعريفاً وتنكيراً ، بل لك أن تبدل أي النوعين شئتَ من الآخر ، قال تعالى : « إلى صراط مستقيم ، صراط الله » ، فأبدل « صراط الله » ، وهو معرفة ، من « صراط مستقيم » وهو نكرة . وقال : « لَنَسْفَعَنْ بالناصيةِ ، ناصيةٍ كاذبةٍ خاطئةٍ » ، فأبدل « ناصية » ، وهي نكرة ، من « الناصية » ، وهي معرفة . غير أنه لا يحسن إبدال النكرة من المعرفة إلا إذا كانت موصوفة ، كما رأيت في الآية الثانية .

٣ - يبدل الاسم الظاهر من الاسم الظاهر مطلقاً .

٤ - لا يبدل المضمر من المضمر . أما قولهم : « قمت أنت » و « مررت بك أنت » ، فهو توكيد ، كما تقدم .

٥ - لا يأتي الضمير بدلاً من الظاهر . وأما قولهم : « رأيت زيداً إياه » ، فمن وضع النحاة ، وليس بمسموع .

٦ - يجوز أن يأتي الظاهر بدلاً من ضمير الغائب مطلقاً بدون شرط ، نحو : « أكرمْهُ خالداً - سلِّمْ عليه خالدٍ » .

٧ - لا يجوز أن يأتي الظاهر بدلاً من ضمير المتكلم أو المخاطب إلا بأحد شروط ثلاثة : أن يكون البدل بدل كل من كل دالاً على احاطة وشمول ، نحو قوله تعالى : « رَبَّنا أنْزِلْ علينا مائدةً مِنَ السماءِ

تكونُ لنا عيداً ، لِأوَّلِنا وآخِرِنا » ، فـ « أولنا وآخرنا » بـدل من « نا » المجرور باللام ، وهي تفيد الاحاطة والشمول .

الشرط الثاني : أن يكون البـدل بدل اشتمال ، نحو : « اعجبتني حلمُك » فحلمك بدل من التاء في « أعجبتني » . ومنـه قول عـدي بن زيد العبادي :

٨٨ ـ ذريني ، إنَّ أمْرَكِ لن يطاعا
وما أَلْفَيْتِنِي حِلمي مُضاعا

(الاعراب : « ذريني » فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة ، والياء الأولى فاعل ، والنون للوقاية ، والياء الثانية مفعول بـه . « إن امرك » إن واسمها ومضاف اليه . « لن يطاع » ناصب ومنصوب مجهول ، ونائب الفاعل مستتر . « وما » حرف عطف مع حرف نفي . « ألفيتني » فعل وفاعل ونون وقاية ومفعول به أول . « حلمي » بدل من المفعول به الأول الذي هو الياء في « ألفيتني » . والياء في « حلمي » مضاف اليه . « مضاعا » مفعول به ثانٍ . « جملة : ذريني » ابتدائية لا محل لها . « جملة : إن واسمها وخبرها » استئنافية لا محل لها . « جملة : لن يطاع » خبر إن محلها الرفع . « جملة : ما الفيتني » معطوفة على الاستئنافية لا محل لها .
الشاهد : « الفيتني حلمي » : ابدل الحلم ، وهـو ظاهر ، من الياء ، وهو مضمر للمتـكلم . وصح هذا لوقوعه في بدل اشتمال .)

الشرط الثالث : أن يكون البـدل بدل بعض من كل ، نحـو : « ضربتكَ رأسَك » : فرأسك بدل من الكاف في « ضربتك » . وهو بدل بعض من كل .

٨ ـ إذا أبدل اسم من اسم استفهام وجب اقتران البـدل بهمزة الاستفهام ، حتى يكون البدل والمبدل منه متساويين في معنى الاستفهام ، نحو : « من عندك ؟ أزيدٌ أم عمرو ؟ » .

٩ ـ إذا أبـدل اسم من اسم شرط وجب اقتران البـــدل بحرف الشرط « إن » ، حتى يتساوى البدل والمبدل منه في معنى الشرط ، نحو : « من يجتهد ، إنْ زيدٌ وإنْ عمرٌو ، ينجحْ » .

١٠ ـ لما كان البـدل هـو المقصود بالحكم ، كان من الطبيعي أن يتطابق مع الخبر في التأنيث والتذكير ، فيما إذا كان المبدل منه مبتدأ ، أو اسماً أصله المبتدأ ، لأن المقصود الحقيقي بالابتداء هو البدل لا المبدل منه ، نحو : « إن زيداً عينـَه جميلةٌ ـ إن هنداً رأسَها صغيرٌ » ، فأنت ترى كيف أن « جميلة » أُنثتْ لتأنيث البدل « عين » ، رغم أنها في الاعتبار النحوي خبر عن زيد المذكر ، وترى أن « صغير » ذُكّر لتذكير البدل « رأس » ، ولم يطابق مبتدأه « هنداً » في التأنيث .

١١ ـ يجوز القطع والاتباع في البدل كما جاز في النعت ، تقول : « مررتُ بزيدٍ أخيـك » ، على الاتباع ، فيكون « اخيك » بـدلاً من « زيد » ، أو تقول : « مررت بزيد أخوك » ، على القطع ، فيكون « أخوك » خبراً لمبتدأ محـذوف تقـديره « هو » ، أو تقول : « مررت بزيد أخاك » على القطع أيضاً ، فيكون « أخاك » مفعولاً به لفعل محذوف تقديره « أعني » .

١٢ ـ لا يقع البدل إلا بين مفردين ، فيبدل الاسم من الاسم ، نحو : « جاء زيدٌ أخو علي » ، ويبدل الفعل من الفعل ، كقوله تعالى : « ومَنْ يفعَلْ ذلك يلْقَ أثاماً ، يُضاعَفْ له العذابُ » ، فيضاعف بدلٌ من « يلْقَ » .

١٣ ـ أما إذا كان في الكلام ما ظاهره أنه بـدل شبه جملة من شبه جملة ، كقوله تعالى : « تكون لنا عيداً لأولنا » ، فليس الأمر على ما هو ظاهر ، بل البدل هو المجرور الثاني وحده ، أما جارُه فهو تكرار

للجار الأول على سبيل التوكيد [١] .

١٤ - وزعم بعض النحاة أن الجملة تقع بدلاً من المفرد ، أو من جملة أخرى ، واستشهدوا على الأول بقوله تعالى : « أفلا ينظرون إلى الابل ، كيف خلقت ؟ » ، واعتبروا جملة « كيف خلقت » بدلاً من « الابل » . واستشهدوا على الثاني بقوله تعالى : « أمَدَّكُم بما تعلمون ، أمَدَّكُمْ بأنعامٍ وبنينَ » ، فجعلوا جملة « أمدكم » الثانية بدلاً من جملة « أمدكم » الأولى .

وليس ما زعموه صحيحاً ، للأسباب الآتية :

آ - إن البدل يقوم على عملية اختصار جملة قبلها جملة تساويها في كل شيء ، ما عدا كلمة واحدة ، فتؤخذ منها هذه الكلمة المتفردة ، وتضم إلى الجملة الأولى ، أما سائرها فيطرح لوجود ما يماثله في الجملة الأولى ، ونمثل ذلك بالشكل الآتي :

سافر زيد إلى بيروت + سافر زيد إلى دمشقَ ← سافر زيد إلى بيروت دمشقَ .

البدل إذن هو بقية جملة مستأنفة ، ومعنى هذا أنه لا يكون هناك بدل إلا إذا كان هناك اختصار جملة ، فاذا ذكرت الجملة كلها ، كما في قوله تعالى : « أمدكم بأنعام وبنين » ، تنافى ذلك مع جوهر البدل . نعم . لو قال تعالى : « أمدكم بما تعلمون ، بانعام وبنين » ، لكانت الانعام بدلاً من الاسم الموصول « ما » لانها إختصار من جملة ، أمَّا والجملة كلها مذكورة ، فلا عملية بدل .

---

(١) انظر ابن يعيش : ج ٣ ص ٦٨ .

ب ـ يصرح جميـع النحاة ، وفيهم القائلون بوقوع الجملة بـدلاً ـ يصرحون بأن البدل على نية الاستئناف ، بمعنى أنه بقية من جملة استئنافية ، فكيف يقولون باستئنافها وهي محذوفة ، ثم يقولون ببدليتها إذا ذُكِرَتْ ؟ !

ج ـ يقول جميـع النحاة : إن البدل على نيَّـة تكرار العامل ، بمعنى أن العامل المسلط على المبدل منه ، جائز التسليط على البدل نفسه . ونحن نعلم أن المبدل منه قد يقع مجروراً بالحرف ، أو يقع فاعلاً ، أو يقع اسماً للحرف المشبه بالفعل ، فكيف يمكن جعل الجملة بدلاً منه ، وهي لا تقع هذه المواقع الاعرابية ؟

د ـ نحن لا نختلف مع هؤلاء في أن جملة « أمدكم بأنعام وبنين » فيها إيضاح وبيان لجملة « أمدكم بما تعلمون » ، وأنها تقدم لها المعنى الذي يؤديه البدل . ولكن هذا شيء ، وإعراب الجملة شيء آخر ، فنحن لا نعرب الجمل بحسب ما تؤديه من المعاني ، وإلا ، كان علينا أن نقول بأن الجملة التعليلية في نحو قولنا : « ثابر على المطالعة فانها مفيدة » ـ ان نقول : ان جملة : « فانها مفيـدة » في محل نصب على أنهـا مفعول لأجله . وما علمت أن أحداً من النحاة قال بذلك .

نحن إذن لا نعرب الجمل بحسب معانيها ، بل بحسب مواقعهـــا . فالجملة لا محل لها من الاعراب إذا وقعت موقعاً لا تقع فيـه إلا الجمل . لماذا نقول عن الجملة الابتدائية انها لا محل لها ؟ لأن الكلام لا يبتدأ إلا بجملة . لماذا نقول عن جملة الصلة إنها لا محل لها من الاعراب ؟ لأن الاسم الموصول والحرف الموصول لا يقع بعدهما إلا جملة . لماذا نقـول عن جملة جواب القسم إنها لا محل لهـا من الاعراب ؟ لأن القسم لا يجاب إلا بجملة .

هنالك إذن مواقع في الكلام خاصة بالجملة . فاذا وقعت الجملة فيها ،

كانت في محلها الطبيعي المخصص لها . وقولنا عنها « لا محل لها من الاعراب » يعني انها « في محلها الطبيعي المخصص للجمل » .

متى إذن نقول ان الجملة في محل رفع خبر ؟ نقول ذلك إذا وقعت بعد المبتدأ ، وهذا الموقع خاص بالاسم المفرد ، فاذا احتلته الجملة ، وهو ليس لها ، بل للمفرد ، قلنا إنها ذات محل من الاعراب . وقل مثل هذا في الجملة الحالية ، والمضاف اليها ، والمفعول بها ... الخ .

وعلى هذا الأساس في اعراب الجمل ـ وهو الأساس الذي وضعه النحاة بأنفسهم ـ سنحاكم المسألة في قوله تعالى : « أمدكم بما تعلمون ، أمدكم بأنعام وبنين » .

لننظر إلى المكان الذي تحتله جملة « أمدكم بأنعام وبنين » ، ولنتساءل : أهو مكان للجمل ؟ أم هو مكان للمفرد ؟ . فان كانت الأولى ، فالجملة لا محل لها ، وإن كانت الثانية ، فالجملة ذات محل .

ونحن نجيب عن السؤال فنقول : المحل هو محل جمل وليس محل مفردات . ودليلنا على ذلك من وجهين .

١ ـ لو كان المحل للمفرد لصح أن يقع محلها ، ولو وقع لأدى ذلك إلى أن يكون المفرد بدلاً من جملة « أمدكم بما تعلمون » . ولا أظنهم يسلمون بوقوع المفرد بدلاً من جملة .

٢ ـ يقول النحاة إن البدل المفرد هو بقية جملة ، إذن فالمحل في الأصل هو للجملة ، وليس للمفرد . وعلى هذا يكون البدل المفرد هو الذي حل محل الجملة ، وليست الجملة هي التي حلت محله . إن البدل هو نائب عن جملة ، فاذا جاءت الجملة ، فقد جاء الأصيل وحل في مكانه الطبيعي .

فاذا تقرر هذا ، علمت أن جملة « أمدكم بأنعام وبنين » جملة احتلت مكاناً خاصاً بالجمل ، لا بالمفردات . وعلى هذا ، فلا محل لها من الاعراب ، وليست تابعة لشيء ، ولتحملْ ـ بعد ذلك ـ من المعاني ما تشاء .

ج ـ بين البدل وعطف البيان :

رأينا ـ فيما سبق ـ أن بدل الكل من الكل وعطف البيان يقومان بمهمة واحدة ، هي التفسير والبيان لما قبلها . ولذلك ، ففي كثير من المواضع ، يمكن إعراب الكلمة المفسرة عطفا بيانٍ إو بدلَ كل من كل ، وذلك نحو قولك : « جاء أخوكَ زيدٌ » . فزيد هي عطف بيان على الأخ ، أو هي بدل منها ، ولا يمكن التفريق بينها بحال من الأحوال (١) .

---

(١) زعم بعضهم أن التفريق ممكن . فقالوا : إن كان للمخاطب إخوة غير زيد ، فتكون كلمة « زيد » قد أتت لتفريق الأخ الجائي وتعيينه من بين كل الاخوة ، وعلى ذلك تكون الكلمة عطف بيان ، وان لم يكن للمخاطب غير أخ واحد ، فيكون مجيء كلمة « زيد » لا لتعيين الجائي ، لأنه معين بتفرده ، وانما يكون مجيئها للبدلية ، لأن المتكلم قد عدل عن كلمة « الأخ » الى كلمة « زيد » .

وقال آخرون : يمكن التفريق بطريقة أخرى ، وهي أن نطلع على قصد المتكلم ، فان كان يقصد بالحكم الكلمة الأولى ، فالثانية عطف بيان ، لأن عطف البيان ليس هو المقصود بالحكم ، وان كان يقصد الثانية ، فالثانية بدل ، لأن البدل هو المقصود بالحكم .

ونحن نقول : ان كل هذا تمحل ، اذ من أين للمعرب أن يطلع على سريرة المتكلم ؟ بل لو أننا سألنا هذا المتكلم : أي الكلمتين تقصد بحكمك ؟ لما استطاع الى الاجابة سبيلاً . ثم من أين لنا ـ ونحن نعرب الكلام ـ أن نطلع على الأحوال الشخصية للمتخاطبين لنعرف ما اذا كان المخاطب أخ واحد ، أم اخوة متعددون ؟ أم ان علينا أن نؤسس في الاعراب « علم رجال » كعلم الرجال الذي عند علماء الحديث ؟ !

إلا أننا ـ في مواضع أخرى ـ نستطيع التفريق بين ما هو بدل ، وبين ما هو عطف بيان . ولا يتهيأ ذلك إلا إذا كان في الكلام ملابسات أو شروط معينة تختص بواحد من الاثنين دون الآخر . واليك ذلك موضحاً بالامثلة :

١ ـ (وما أنْسانيهِ إلا الشيطانُ أنْ أذْكُرَه) : فالمصدر المؤول من « أن اذكره » يتعين اعتباره بدلاً من الهاء في « أنسانيه » . ولا يجوز اعتباره عطف بيان ، لأن عطف البيان لا يكون لضمير .

٢ ـ (فيه آياتٌ بيّناتٌ : مقامُ إبراهيم) : يتعين هنا اعتبار « مقام » بدلاً من « آيات » ، ولا يجوز اعتباره عطف بيان ، لأن عطف البيان يطابق متبوعه في التذكير والتأنيث ، وليس في الآية مطابقة .

٣ ـ (ومَنْ يفْعَلْ ذلك يلْقَ أثاماً : يضاعفْ له العذابُ) : يتعين ههنا اعتبار « يضاعف » بدلاً من « يلقَ » ، ولا يجوز اعتباره عطف بيان ، لأن عطف البيان لا يكون بين الأفعال ، بل بين الاسماء فقط .

٤ ـ (يا زيدُ الحارثُ) : يتعين هنا كون « الحارث » عطف بيان على زيد ، ولا يجوز اعتباره بدلاً منه ، لأن البدل على نية تكرار العامل ، بمعنى أنه صالح لأن يسلط عليه العامل المسلط على المبدل منه ، وهذا غير متيسر في مثالنا ، إذ لا يقال : « يا الحارث » .

٥ ـ (هند قام عمرو أخوها) : يتعين هنا أن يكون « أخوها » عطف بيان على « عمرو » ، ولا يجوز اعتباره بدلاً ، لأن البدل هو في التقدير من جملة أخرى ، أي هو اختصار لجملة مستقلة ، وعلى ذلك يصلح دائماً للطرح ، لأن الجملة قبله مستقلة عنه ، وليس هذا متيسراً في مثالنا ، إذ لو طرحناه وقلنا : « هند قام عمرٌو » ، لاختل الكلام وضاعت

الباب السابع

الأساليب

بانتهائنا من الباب السادس الذي درسنا فيه تكملات الاسم ، نكون قد أتينا على جميع العناصر التي يمكن أن تدخل في تركيب الجملة العربية . ومع ذلك ، لا يمكن القول إننا درسنا كل التراكيب العربية . فلا يزال أمامنا تراكيب كثيرة تحتاج إلى الدرس ، ولكن العناصر الداخلة في هذه التراكيب لا تخرج عما درسناه في الأبواب السابقة . إنها تتألف من فعل وفاعل ، أو من مبتدأ وخبر ، أو من جار ومجرور ، وقد نرى فيها تكملات خاصة بالفعل ، وأخرى خاصة بالاسم . لكن الشيء الذي يميزها من غيرها من التراكيب ، هو أنها مصممة على أشكال مخصوصة ، لتؤدي - في غالبها - معاني خاصة ، كالنداء ، والاستثناء ، والتعجب ، والمدح ، والذم ، والاغراء ، والتحذير ، وما إلى ذلك .

ولهذا السبب - أي لأنها تراكيب مخصوصة لمعانٍ مخصوصة - فقد سميناها بالأساليب . وأفردنا لها هذا الباب السابع لدراستها .

وشيء آخر سنبحثه في هذا الباب ، وهو تلك الأشياء التي ليست من العناصر الأساسية في الجملة ، ولا من العناصر التكميلية ، بل هي عناصر الحاقية - إذا صح التعبير - بمعنى أنها تدخل الجملة لتكون ملحقة بأحد عناصرها ، مشاركة له في حكمه ، سلباً أو إيجاباً ، أو مقوية لمعناه الذي يؤديه . ونعني بكل ذلك اسلوبي عطف النسق ، وتوكيد الفعل بالنون .

١ ـ عطف النسق

آ ـ تعريفه :

عطف النسق [١] هو : جعل شيئين يشتركان في وظيفة نحوية واحدة ، بواسطة حرف تشريك يوضع بينهما ، يسمى بحرف العطف .

وإليك أمثلة توضح ذلك :

١ (**جاء زيدٌ وعمرٌو**) : اشترك زيد وعمرٌو في وظيفة الفاعلية [٢] .

٢ ـ (**جاء وجلس زيد**) : اشترك الفعلان في وظيفة المسند .

٣ ـ (**جاء زيد يحمل كتاباً ويقرأ فيه**) : اشتركت الجملتان الثانية والثالثة في وظيفة بيان الحال .

٤ ـ (**اقرأ الكتابَ لا الجريدةَ**) : اشترك الكتاب والجريدة في وظيفة المفعولية ، لكن الكتاب كان مشتركاً على جهة الايجاب ، بينما اشتركت الجريدة على جهة النفي .

---

(١) هذه التسمية للكوفيين ، وهي التي اشتهرت أكثر من غيرها . والبصريون يسمونه عطف الشركة .

(٢) لكننا لا نقول عن « عمرو » في الاعراب انه فاعل ، وإن كان في المعنى كذلك ، بل نقول انه معطوف على الفاعل « زيد » وكذا الأمر في كل معطوف .

ولما كان المعطوف شريك المعطوف عليه في الحكم والوظيفة ، كان من الطبيعي أن يكون مثله في الحركة الاعرابية ، رفعاً ، ونصباً ، وجراً ، وجزماً .

ب - أحرف العطف :

أحرف العطف تسعة ، هي : « و - ف - ثم - حتى - أو - أم - بل - لا - لكنْ » .

١ - (**الواو**) : وتكون للجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم والاعراب جمعاً مطلقاً ، فلا تفيد ترتيباً ولا تعقيباً . فاذا قلت : « جاء زيد وعمرٌو » فالمعنى انهما اشتركا في حكم المجيء ، أي انهما اشتركا في الفاعلية ، ولكن لا يعلم أيُّهما جاء قبل الثاني ؟ كما لا يعلم أجاءا معاً ، أم جاءا متتاليين ؟

٢ - (**الفاء**) : وتكون للترتيب والتعقيب ، فاذا قلت : « جاء زيد فعمرٌو » فالمعنى أن زيداً جاء أول ، وان عمراً جاء بعده بلا مهلة بين مجيئهما .

٣ - (**ثُمَّ**) : وتكون للترتيب والتراخي ، فاذا قلت : « جاء زيد ثم عمرٌو » ، فالمعنى أن زيداً جاء أول ، وان عمراً جاء بعده ، وكان بين مجيئهما مهلة .

٤ - (**حتى**) : وهذه لا تكون عاطفة إلا بشروط : أن يكون معطوفها اسماً ظاهراً ، وأن يكون جزءاً من المعطوف عليه أو كالجزء منه ، وأن يكون غاية ونهاية للمعطوف عليه ، وأن يكون مفرداً لا جملة ، نحو : « نجحَ الطلاب حتى الكسولُ - وأكلت السمكةَ حتى رأسَها - وأعجبت بالقومِ حتى الأولادِ » .

٥ - (أو) : وتكون هذه لأحد الشيئين ، نحو : « إقرأ الكتابَ أو الجريدةَ » .

٦ - (أم) : وهذه لا تعطف إلا بشرط أن تكون بعد همزة الاستفهام أو همزة التسوية ، فالأول نحو : « أزيد جاء أم عمرٌو ؟ » ، والثاني نحو قوله تعالى : « إن الذين كفروا سواءٌ عليهمْ أأنْذَرْتَهُمْ أم[1] لم تُنْذِرْهُمْ ، لا يُؤْمِنون » . وتسمى في هذه الحالة « أم » المتصلة . لاتصال ما بعدها بما قبلها واشتراكها في الحكم من جهة واحدة ..

وليس بضروري ظهور الهمزة ، بل يكفي أن يكون الكلامُ على تقديرها ، فمثالها وهي مقدرةٌ للتسوية ، قراءةُ ابن مُحَيْصِن : « سواءٌ عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم » ، ومثالها مقدرةً للاستفهام قول عمر بن أبي ربيعة :

٨٩ - لَعَمْرُكَ ما أدري ، وإن كنتُ دارياً ،
بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجمرَ أَمْ بثمانِ

أي : أبسبع أم بثمانٍ ؟

(الاعراب : « لعمرك » اللام لام الابتداء ، و « عمر » مبتدأ خبره محذوف وجوباً . التقدير : عمرك قسمي ، والكاف مضاف اليه . « ما » نافية . « أدري » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « وان » الواو حالية ، وان وصلية . « كنت دارياً » كان واسمها وخبرها . « بسبع » متعلقان برمين . « رمين » فعل وفاعل . « الجمر » مفعول به . « أم » حرف عطف . « بثمان » معطوفان

(١) المعطوف هنا هو المصدر المؤول . والتقدير : انذارك وعدم انذارك سواء عليهم .

على « بسبع » . « جملة : لعمرك قسمي » ابتدائية لا محل لها . « جملة : ما أدري » جواب القسم لا محل لها . « جملة : وان كنت دارياً » حالية محلها النصب (١) . « جملة : رمين » سدت مسد مفعولي « ما أدري » ، وذلك لأن الفعل معلق عنها بهمزة الاستفهام المحذوفة .
الشاهد : « بسبع ... أم بثمان » : جاءت « ام » متصلة عاطفة لأنها بعد همزة استفهام مقدرة .)

فان لم تأت « أم » بعد إحدى الهمزتين فهي حرف استئناف لا حرف عطف ، كقوله تعالى : « لا ريبَ فيهِ مِنْ ربِّ العالمينَ ، أم يقولون افتراهُ » أي : بل يقولون افتراه . فان جاء في الكلام ما ظاهره أنه معطوف ، فليس الكلام على ما هو ظاهر ، بل لا بد من تقدير جملة مستأنفة ، وذلك كقولهم : « إنها لابِلٌ ، أم شاءٌ » ، إذ التقدير : أم هي شاءٌ . فتكون « شاءٌ » خبراً لمبتدأ محذوف ، كما هو ظاهر في التقدير ، وتكون « أم » المَنقطعة حرف استئناف لا عمل له .

٧ - (بل) : وهذه لا تعطف إلا المفردات ، فان وقعت بين الجمل ، فهي مثل « أم » المنقطعة : حرف استئناف لا عمل له .

وسواء أكانت عاطفة أم غير عاطفة ، فلها معينان : الاضراب : وهو العدول عما قبلها ، ونقل الحكم إلى ما بعدها . نحو : « جاء زيد ، بل عمرو » . فكأنك بعد أن نسبت المجيء إلى زيد ، عدلت عن ذلك ونسبته إلى عمرو ، فأصبح زيد في حكم الذي لم يجيء . وهذا المعنى لا يكون لها إلا بعد كلام مثبت ، كما رأيت في المثال .

---

(١) ويجوز اعتبارها اعتراضية بين الفعل « ادري » ومفعوله وهو جملة رمين . وعلى ذلك تكون الواو المقترنة بها واواً اعتراضية .
وعلى كلا الاعتبارين تكون « ان » الوصلية حرف شرط لا سببي (راجع مبحث الشرط) . وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام السابق .

والمعنى الثاني لها هو الاستدراك . وهو : تقرير الحكم لما قبلها ، واثبات نقيضه لما بعدها ، نحو : « ما جاء زيـد ، بل عمرٌو » . فأنت قد قررت عدم المجيء لزيـد ، وأثبت نقيضه ، وهـو المجيء ، لعمرو . وهـذا المعنى لا يكون لها إلا بعـد النفي أو النهي ، نحو : « لا تقرأ الجريدةَ ، بل الكتابَ » .

٨ - (لكنْ) : ومعناها الاستدراك . ولا تكون عاطفة إلا بشروط : أن يكون معطوفها مفرداً ، فاذا وقعت بين الجمل فما بعـدها مستأنف لا معطوف ، ثم ان يسبقها نفي أو نهي ، ثم ألا تكون مسبوقة بالواو ، فان سبقت بها فما بعدها جملة مستأنفـة . ومثال ما اجتمعت فيـه الشروط : « لم يأتِ زيدٌ لكن عمرٌو » .

وإذا لم تكن « لكن » عاطفة بسبب فقدان أحد الشروط ، وكان ظاهر المفرد الذي بعدها يوهم أنه معطوف على ما قبلها ، وجب تقدير هذا المفرد طرفاً في جملة ، ثم جعل هذه الجملة مستأنفة ، كقوله تعالى : « ما كانَ محمدٌ أبا أحدٍ من رِجالِكُمْ ، ولكن رسـولَ اللهِ » ، فظاهر « رسولَ » أنه معطوف على « أبا » ، وليس الأمرِ كذلك ، لأن « لكن » غير عاطفة بسبب سبقها بالواو . فتكون « رسولَ » خبراً لكان محذوفـة مع اسمها ، والجملة كلها استئنافية لا محل لها . والتقدير : ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ، ولكن كان رسولَ اللهِ .

٩ - (لا) : وهـذه أيضاً لا تعطف إلا المفردات ، ولا تـأتي إلا بعـد الايجاب ، وحين العطف بها تثبت الحكم لمـا قبلها ، وتنفيه عما بعدها ، نحو : « إقرأ الكتابَ لا الجريدةَ [1] » .

---

(١) حصرنا همنا هنا في شروط العمل لكل حرف من حروف العطف ، ولم نذكر لها من المعاني إلا الغالب عليها ، أو ما هو ضروري لفهم وظائفها النحوية ، وبيان مواقعها . أما سائر معانيها فقد أرجأنا الكلام عليه الى حين بحثها بالتفصيل في قسم الأدوات .

ج ـ أحكام متفرقة :

١ ـ يعطف الظاهر على الظاهر : « جاء زيد وعمرو » .

٢ ـ يعطف الفعل على الفعل بشرط أن يتحدا زماناً : « قام وقعد زيد » .

٣ ـ تعطف الجملة على الجملة : « جاء زيد وذهب عمرو » .

٤ ـ يعطف الظرف على الظرف : « سافرتُ إلى بيروتَ وإلى دمشقَ » .

٥ ـ يعطف الضمير المنفصل على الضمير المنفصل : « أنا وأنت صديقان » .

٦ ـ يعطف الضمير المنفصل على الضمير المتصل : « أكرمتهم وإياكم » .

٧ ـ يعطف الضمير المنفصل على الظاهر : « جاءني زيدٌ وأنت » .

٨ ـ يعطف الظاهر على الضمير المنفصل : « ما جاءني إلا أنت وزيدٌ » .

٩ ـ لا يعطف على الضمير المتصل المرفوع ، ولا على المستتر إلا بفاصل ، فاما أن يكون الفاصل توكيداً بضمير منفصل ، نحو قوله تعالى : « اسكن أنت وزوجُك الجنةَ » ، وإما أن يكون بغيره ، كقوله تعالى : « ما أشركْنا ولا آباؤنا » ، حيث جاءت « لا » فاصلاً بين « نا » في اشركنا ، وبين المعطوف « آباؤنا » .

١٠ ـ قال بعضهم لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا باعادة الجار (١) نحو قوله تعالى : « فقال لها وللأرضِ » والصحيح أنه يجوز

(١) سواء أكان الجار حرفاً ، أم كان مضافاً .

بغير اعادة الجار ، وإن كان ذلك قليلاً ، ومنه قوله تعالى : « وكفرٌ بِهِ والمسجدِ الحرام » ، وقراءة بعضهم : « واتقوا اللهَ الذي تساءَلونَ بِهِ والارحامِ » بالجر عطفاً على الهاء .

١١ - يجوز أن يعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل ، كاسم الفاعل ونحوه ، ويجوز أيضاً عكس هذا ، وهو أن يعطف على الفعل الواقع موقع الاسمِ اسمٌ ، فمن الأول قوله تعالى : « فالمُغيراتِ صُبْحاً ، فأثَرْنَ به نَقْعاً » ، فعطف الفعل « أثرن » على اسم الفاعل « المغيرات » . ومن الثاني قول أحد الرجاز :

٩٠ - باتَ يُغَشّيها بِعَضْبٍ باترِ
يَقْصِدُ في أسْوُقِها وجائرِ

(اللغة : يغشيها : يعلوها بالسيف . العضب : السيف . الباتر : القاطع . يقصد : يقطع على غير تمام . الجائر : الظالم .

المعنى : يمدح رجلاً بالكرم ، وبأنه ينحر إبله لضيوفه ، فيقول : إنه بات يعلو إبله بسيف قاطع يقطع سوق ما يستحق الذبح ، ويجور الى أخرى لا تستحقه

الاعراب : « بات » ماض ناقص اسمه مستتر . « يغشيها » مضارع مرفوع فاعله مستتر ، والضمير مفعول به . « بعضب » متعلقان بيغشيها . « باتر » صفة للعضب . « يقصد » مضارع مرفوع فاعله مستتر يعود على العضب الباتر . « في أسوقها » متعلقان بيقصد . والضمير المتصل مضاف اليه . « وجائر » الواو حرف عطف . جائر : معطوف على يقصد ، مجرور لأن جملة يقصد في محل جر صفة ثانية لعضب . « جملة : بات مع خبرها » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يغشيها » خبر بات محلها النصب . « جملة : يقصد » صفة ثانية للعضب محلها الجر .

الشاهد : « يقصد ... وجائر » : عطف الاسم المشتق ، وهو اسم الفاعل ، على الفعل . وهذا جائز لأن المتعاطفين متشابهان (١) .)

---

(١) واقع العطف هنا وحقيقته ، هو عطف المفرد على محل الجملة التي ←

١٢ ـ قد تحذف الفاء مع معطوفها للدلالة ، ومنه قوله تعالى : « فمن كان منكم مريضاً ، أو على سَفَرٍ ، فَعِدَّةٌ مِنْ أيَّامٍ أُخَرَ » أي : فأفْطَرَ فعدةٌ من أيامٍ أُخَرَ ، فحذف « أفطر » والفاء الداخلة عليه ؛ وكذلك الواو ، ومنه قولهم : « راكبُ الناقةِ طليحان » أي : راكبُ الناقةِ والناقةُ طليحان . (أي : مُتْعَبان) ؛ وكذلك « أم » ، ومنه قول أبي ذُؤَيْبٍ : « فما أدري أرشد طلابها ؟ » والتقدير : أرشد طلابُها أم غَيٌّ ؟

١٣ ـ انفردت الواو ـ من بين حروف العطف ـ بجواز أن يحذف معطوفها بشرط بقاء معموله دالاً عليه ، كقول الراعي النميري :

٩١ ـ إذا ما الغانياتُ بَرَزْنَ يوماً
وَزَجّجْنَ الحواجِبَ والعيونا

أي : وكَحَّلْنَ العيون .

(الاعراب : « اذا » ظرفية شرطية غير جازمة متعلقة بالجواب . « ما » زائدة . « الغانيات » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده . « برزن » فعل وفاعل . « يوماً » ظرف متعلق ببرزن . « وزججن » فعل وفاعل . « الحواجب » مفعول به لفعل زججن « والعيون » مفعول به لفعل محذوف تقديره « كحلن » . ولا يجوز اعتباره معطوفاً على الحواجب ، لأن العطف يعني التشريك في الحكم ، والعيون لا يمكن أن تشترك مع الحواجب في التزجيج ، اذ لا تزجج

← يمثلها الفعل ، بدليل أن المعطوف مجرور ، ومحل الجملة المعطوف عليها هو الجر . ولا يتوهمن القارىء أن العطف جار على لفظ الفعل ، والا ، وجب رفع « جائر » ، لأن فعل « يقصد » مرفوع ، كما ترى . أو يمكنك أن تقول : ان العطف جرى بين المفرد ، والمفرد الذي يمكن أن تؤول الجملة اليه ، اذ التقدير : بعضب ماترٍ قاصدٍ وجائرٍ . وكذا التقدير في الآية : فالمغيرات صبحاً ، فالمثيرات نقعاً .

العيون ، بل العيون تكحل . « جملة : الغانيات مع فعله المحذوف » مضاف اليها محلها الجر . « جملة : برزن » مفسرة للفعل المحذوف لا محل لها . « جملة : وزججن » معطوفة على المفسرة لا محل لها . « جملة : والعيون مع فعله المحذوف » معطوفة على سابقتها لا محل لها . « جملة جواب الشرط » غير مذكورة في البيت ، ولا محل لها . « المجموع الشرطي » ابتداء لا محل له .

الشاهد : « وزججن الحواجب والعيون » : يجوز حذف معطوف الواو مع بقاء معموله (١) .

١٤ ـ وتختص الواو من بين أخواتها بأنها تعطف اسماً على اسم لا يكتفي به الكلام ، نحو : « اختصم زيد وعمرو » و « اشترك خالدٌ وبكر » و « جلست بين سعيد وسليم » ، فان الاختصام والاشتراك والبينيَّة من المعاني التي لا تقوم إلا باثنين فصاعداً . فلو قلنا : « اختصم زيد » فقط ، لما كان كلاماً . ولا يجوز أن تقع الفاء ، ولا غيرها من حروف العطف هذا الموقع ، فلا يقال : « اختصم زيد فعمرو » ولا « اشترك خالد ثم بكر » ولا « جلست بين سعيد أو سليمٍ » .

---

(١) هذا أحد توجيهين في هذا البيت ونحوه من قولهم : « علفتها تبناً وماءً بارداً » ، اذ يقدر فيه أيضاً : وسقيتها ماءً بارداً . وفيه توجيه آخر ، وهو أن تضمن العامل المذكور في الكلام معنى عامل يصح تسليطه على كل من المعطوف والمعطوف عليه ، فيقدر في البيت : « وجلن الحواجب والعيون » ، وفي شطر الرجز الذي ذكرناه : « أعطيتها تبناً وماءً بارداً » .

٢ ـ المنادى

آ ـ تعريفه وأقسامه :

المنادى هو : الاسم الواقع بعـد حرف من أحرف النداء ، نحو : « يا عبدَ الله » .

وهو في الاعتبار النحـوي مفعول بـه لفعل محذوف تقـديره : « أنادي » ، أو « أدعو » ، أو ما في معناهما . وحرف النداء هو النائب عن هذا الفعل المحذوف .

وإنما ننادي الاسم لأحد الأغراض الآتية :

١ ـ لكي يقبل علينا بجسمه ، أو بفكره ، نحو : « يا عبدَ الله خُذِ الكتابَ » . ويسمى هذا الاسلوب باسلوب النداء الحقيقي ، أو نداء الدعـوة .

٢ ـ لكي يعيننا على دفع بلاء أو شدة ، نحو : « يا لَلرجالِ الكرام للمسكين الفقير » . ويسمى هذا الاسلوب باسلوب نداء الاستغاثة .

٣ ـ لكي نظهر العجب منه ، نحو : « يا لجمالِ الربيعِ » . ويسمى هذا باسلوب نداء التعجب .

٤ ـ لكي نظهر التفجع عليـه ، أو التوجع منه ، مثال الأول : « وا صديقاه » ، تقـول ذلك إذا كان صديقك متوفىً ، ومثال الثاني :

« وا رأساه » ، تقول ذلك إذا كان رأسك يؤلمك . ويسمى هذا الاسلوب باسلوب نداء الندبة .

هذه هي أغراض النداء ، وهذه هي أقسامه الأربعة . ولكل قسم من هذه الأقسام أدواته الخاصة وأسلوبه الخاص ، وأحكامه الخاصة . وسيأتي بيان ذلك بعد الكلام على أحرف النداء .

ب - أحرف النداء :

أحرف النداء سبعة ، هي :

١ - (يا) : هي أم الباب ، تصلح لكل أنواع النداء ، بما فيها نداء الندبة . وينادى بها القريب والمتوسط والبعيد . وتختص باسم الله تعالى ، فلا ينادى إلا بها . كذلك تختص بنداء الاستغاثة والتعجب ، فلا يجريان إلا بها . وهي وحدها جائزة الحذف ، كما لا يجوز حذف المنادى إلا بعدها . وسيأتي بيان ذلك كله في مواضعه .

٢ - (أ) : ولا تستعمل إلا في نداء القريب ، نحو : « أزيدُ أقبلْ » . تقول ذلك إذا كان زيد على مقربة منك .

٣ - (أي) : وهي لنداء القريب أيضاً ، نحو : « أي عبدَ الله أقبلْ » .

٤-٥-٦ (أيا - هيا - آ) : وكلها لنداء البعيد ، وذلك لما فيها من مدّ الصوت ، الأمر الذي لا بد منه ليبلغ الصوت مسامع المنادى ، نحو : « أيا عبدَ الله » . تقول ذلك إذا كان عبد الله بعيداً عنك بعداً كافياً .

٧ - (وا) : ولا تستعمل إلا في نداء الندبة ، نحو : « وا رأساه » .

ج - نداء الدعوة : أدواته وأحكامه :

وأدواته هي كل أحرف النداء ما عدا « وا » الخاصة بنداء الندبة . ولا يخرج المنادى نداءَ دعوة عن أن يكون على أحد الأشكال الخمسة الآتية :

١ - (**مفرد معرفة**) : ونعني بالمفرد هنا ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف ، فالرجال مفرد ، والرجلان مفرد ، والهندات مفرد . ونعنى بالمعرفة ما كان علماً ، نحو « زيد - وعمرو - وخالد - وبكر » ، أو معرفاً بـ (ال) نحو : « الرجل » ، أو اسماً موصولاً ، نحو « من » ، أو اسم اشارة ، نحو « هذا » .

وحكم هذه الأسماء إذا نوديت أن تبنى على ما ترفع به ، ثم تكون في محل نصب على أنها مفعول به لفعل « أدعو » الذي نابت أداة النداء منابه ، نحو : « يا زيدُ - يا زيدان - يا زيدون » ، فالأول مبني على الضم ، لأنه مفرد ، ورفع المفرد يكون بالضمة ، والثاني مبني على الالف ، لأنه مثنى ، ورفع المثنى بالالف ، والثالث مبني على الواو ، لأنه جمع مذكر سالم ، ورفعه يكون بالواو . والجميع في محل نصب على النداء .

فاذا كان المنادى المعرفة المفرد مبنياً قبل ندائه ، فانه يبقى على حركة بنائه الأصلي ، ويقال فيه : إنه مبني على ضمة مقدرة ، منع من ظهورها حركة البناء الأصلي ، نحو « يا سيبويهِ - يا حذامِ - يا هذا - يا منْ نجح ... الخ » .

ثم إذا كان المنادى المفرد علماً موصوفاً بكلمة « ابن » ، ولا فاصل بينهما ، والابن مضاف إلى علم ، جاز في المنادى وجهان : ضمه ونصبه ، نحو : « يا زيدُ بنَ خالدٍ » و « يا زيدَ بنَ خالدٍ » . والنصب أولى ،

أما ضمه فعلى القاعدة ، لأنه مفردٌ معرفة ، وأما نصبه فعلى اعتبار كلمة « ابن » زائدة ، فيكون « زيد » مضافا ، و « خالد » مضافاً اليه . والوصف بكلمة « ابنة » كالوصف بكلمة « ابن » ، نحو : « يا هندُ ابنةَ خالدٍ ، ويا هندَ ابنةَ خالدٍ » .

أما الوصف بكلمة « بنت » فلا يغير بناء المفرد العلم ، فلا يجوز معها إلا البناء على الضم ، نحو : « يا هندُ بنتَ خالدٍ » .

ويتعين ضم المنادى المفرد المعرفة في نحو : « يا رجلُ ابنَ خالدٍ » و « يا خالدُ ابنَ أخينا » ، لانتفاء علمية المنادى ، في الأول ، وعلمية المضاف إلى ابنٍ ، في الثاني ، لأن اعتبار كلمة « ابن » في هاتين الحالتين زائدةً غيرُ جائز ، لأننا لو حذفناها ، ثم أضفنا ما قبلها إلى ما بعدها ، لفقد الكلام معنى بنوة الأول للثاني ، فلو قلنا : « يا رجلَ خالدٍ » لجاز أن يفهم السامع أننا ننادي رجلاً من اتباع خالدٍ ، ولما فهم أن هذا الرجل هو ابن لخالد . وكذا الأمر إذا قلنا : « يا خالدَ أخينا » . وأما في نحو : « يا زيدُ الفاضلُ ابن خالدٍ » ، فالضم متعين أيضاً لوجود الصفة الفاصلة التي تمنع إضافة المنادى الذي قبلها إلى العلم الواقع بعد كلمة « ابن » .

ثم إذا كرر المنادى المفرد المعرفة ، وكان مكرره مضافاً ، نحو : « يا سعدُ سعدَ الأوسِ » فلك في المنادى وجهان : النصب ، نحو : « يا سعدَ سعدَ الأوسِ » على اعتبار أنه مضاف ، وما بعد التكرير مضاف اليه . أما التكرير نفسه فهو زائد للتوكيد . ثم البناء على الضم ، نحو : « يا سعدُ سعدَ الأوس » على حسب القاعدة ، وتكون « سعد » الثانية إما بدلاً من الأولى تبعتها على المحل ، واما عطف بيان .

وقد يضطر الشاعر إلى تنوين المنادى المفرد المعرفة ، فيجوز له

عندئذ أن ينونه وهـو مضموم ، وأن ينونه وهـو منصوب . فمن الأول قول الأحوص الانصاري ينادي « مطراً » زوج حبيبته :

٩٢ ـ سلامُ اللهِ ـ يا مطرٌ ـ عليها

وليْسَ عليكَ ـ يا مطرُ ـ السلامُ

(الاعراب : « سلام » مبتدأ . « الله » مضاف اليه . « يا » أداة نداء . « مطر » منادى مبني على الضم في محل نصب ، ونون للضرورة الشعرية ، « عليها » متعلقان بخبر محذوف المبتدأ . « وليس » ماض ناقص . « عليك » متعلقان بخبر ليس المحذوف المقدم . « يا » أداة نداء . « مطر » منادى مبني على الضم في محل نصب . « السلام » اسم ليس المؤخر . « جملة : سلام الله عليها » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يا مطر » معترضة بين المبتدأ والخبر لا محل لها . « جملة : وليس عليك السلام » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « جملة : يا مطر » معترضة بين اسم ليس وخبرها لا محل لها .

الشاهد : « يا مطر » . اضطر الشاعر الى تنوين المنادى المفرد العلم فنونه مع ابقائه على بنائه على الضم . وهذا جائز .)

ومن الثاني قول المهلهل بن ربيعة يتغزل :

٩٣ ـ ضَرَبَتْ صدرَها إليَّ وقالتْ .

يا عَدِيّاً ، لقد وَقَتْكَ الأواقي

(الاعراب : « ضربت » ماض وتاء تأنيث ، والفاعل مستتر . « صدرها » مفعول به ومضاف اليه . « إلي » متعلقان بضربت . « وقالت » حرف عطف وفعل ماض وتاء تأنيث . « يا » أداة نداء . « عدياً » منادى منصوب . « لقد » لام ابتداء وحرف تحقيق . « وقتك الأواقي » فعل ومفعول به وفاعل . « جملة : ضربت » ابتدائية لا محل لها . « جملة : وقالت » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « جملة : يا عديا » ابتداء القول لا محل لها « جملة :

وقتك الأواقي » استئنافية لا محل لها . « مجموع جملتي القول » مفول القول محله النصب .
الشاهد : « يا عديا » : نصب الشاعر المنادى المفرد العلم ونونه اضطراراً .)

٢ ـ (**نكرة مقصودة**) : ونعني بالنكرة المقصودة كل اسم نكرة وقع بعد حرف من أحرف النداء وقصد تعيينه ، وبذلك يصير معرفة ، لدلالته حينئذٍ على معين ، نحو : « يا طالبُ » . تقول ذلك إذا كان أمامك عدد من الطلاب فتوجهت بندائك إلى واحد معين منهم .

وحكم هذا المنادى كحكم المفرَد المعرفة : مبني على الضم في محل نصب .

٣ ـ (**نكرة غير مقصودة**) : وهي كل نكرة لم يقصد تعيينها ، نحو : « يا طالباً اجتهد » . تقول ذلك إذا كنت تتوجه بندائك إلى كل طالب آمراً إياه بالاجتهاد . وحكم هذا المنادى النصب دائماً . ومنه قول عبد يغوث ، وقد كان أسيراً :

٩٤ ـ أَيا راكباً إِمّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ
نداماي من نجرانَ أَنْ لا تلاقيا

(الاعراب : « أيا » أداة نداء . « راكبا » منادى منصوب . « اما » مؤلفة من « ان » حرف الشرط الجازم ، و « ما » الزائدة . « عرضت » فعل ماض مبني على السكون في محل جزم بان ، والتاء فاعل . « فبلغن » الفاء رابطة لجواب الشرط ، و « بلغ » فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، والفاعل مستتر ، ونون التوكيد لا محل لها . « نداماي » مفعول به ومضاف اليه . « من نجران » متعلقان بحال محذوفة من الندامى . « أن » مخففة من « أن » ، واسمها ضمير شأن محذوف . « لا » نافية للجنس « تلاقيا » اسم لا مبني على الفتح في محل نصب ، والالف للاطلاق ،

والخبر محذوف . « أن » المخففة وصلتها في تأويل مصدر في محل نصب مفعول به ثان لفعل « بلغن » . « جملة : أيا راكبا » ابتدائية لا محل لها . « جملة : عرضت » جملة الشرط لا محل لها . « جملة : فبلغن » جواب شرط جازم محلها الجزم . « المجموع الشرطي » استئناف لا محل له . « جملة : اسم أن وخبرها » صلة لا محل لها . « جملة : لا تلاقي » خبر أن محلها الرفع .

الشاهد : « أيا راكبا » : نصب راكباً لكونه نكرة غير مقصودة ، لأن الشاعر ينادي أي راكب يستطيع تبليغ رسالته إلى قومه .)

٤ ـ (**مضاف**) : وحكمه النصب دائماً ، نحو : « يا عبدَ الله » .

٥ ـ (**شبيه المضاف**) : وهو كل اسم اتصل به شيء من تمام معناه ، أو قل : هو كل اسم اتصل به معمول له ، كاسم الفاعل إذا تلاه مفعوله ، نحو : « يا حافظاً عهده بوركت » ، أو إذا تلاه مجرور متعلق به ، نحو : « يا جالساً في الدار اخرج » ، أو كاسم المفعول إذا تلاه نائب فاعله ، نحو : « يا مهضوماً حقُه لا تحزن » ... الخ . فكل هذه الاسماء تسمى شبيهةً بالمضاف ، أولاً : لأنها قد عُيِّنَت وحددت بما تلاها ، كما يحدد المضاف بالمضاف اليه ، وثانياً : لأنها جميعاً على تأويلها بالمضاف : يا حافظَ العهدِ ـ يا جالسَ الدارِ ـ يا مهضومَ الحقِّ .

وحكم الشبيه بالمضاف ـ إذا نودي ـ أن يكون منصوباً أيضاً ، كما رأيت في الأمثلة .

د ـ الاسماء من حيث النداء :

تنقسم الاسماء من حيث قبولها للنداء وعدمه إلى ثلاثة أقسام :

١ ـ اسماء لا تقبل النداء مطلقاً . وتلك هي اسماء الأفعال ، واسماء الأصوات ، فلا يقال : « يا هيهات » ، ولا « يا غاقِ » . وسبب ذلك

واضح ، وهو أن النداء إنما يتجه إلى الذات ، فان لم يكن الاسم دالاً على ذات فلا معنى لندائه ، وقد علمنا أن « هيهات وصه ومه وآمين ... الخ » إنما اعتبرت أسماء من باب الاصطلاح ، أما في حقيقتها فهي أفعال غير متصرفة ، لأنها تدل على الاحداث ، لا على الذوات . أما أسماء الأصوات فلا تدل على أحداث ولا على ذوات ، وإنما هي مجرد تقليد لأصوات الحيوانات والأشياء ، أو مجرد أصوات يقصد بها الزجر والحث .

٢ ـ أسماء لا تكون إلا مناداةً ، وهي : « يا فُلُ ـ يا فُلَةُ (١) ـ يا لؤمان (٢) ـ يا نَوْمان ـ يا مخبثانُ (٣) ـ يا ملأمانُ ـ يا ملكعانُ ـ يا مكذبانُ ـ يا مطيبانُ ـ يا مكرمانُ » والمؤنث لكل ذلك بالتاء : يا لؤمانةُ ـ يا نومانةُ ... الخ . ثم : « يا خُبَثُ (٤) ـ يا فُسَقُ ـ يا غُدَرُ ـ يا لكعُ » والمؤنث على وزن « فعالِ » : يا خَباثِ ـ يا فَساقِ ـ يا لكاع .

وكل ما تقدم سماعي لا يقاس عليه . وقاسه بعضهم فيما كان على وزن « مفعلان » ، فأجازوا أن يقال : « يا مذهبانُ (٥) ـ يا مسفرانُ ـ يا مقرآنُ ـ يا مدرسانُ . . » .

٣ ـ أسماء تقبل النداء وعدمه . وهي كل الأسماء سوى ما ذكرنا في الفقرتين السابقتين .

---

(١) أي : يا رجل ويا امرأة .

(٢) أي : يا كثير اللؤم . فالصيغة للمبالغة ، وكذا سائر ما جاء على وزنه .

(٣) أي : يا كثير الخبث . » » » » » »

(٤) هذه شتائم للذكر ، ومؤنثها يستعمل في شتم الانثى .

(٥) أي : يا كثير الذهاب . فالصيغة للمبالغة . وكذا سائر ما جاء على وزنه .

واختلفوا في الضمائر ، فقال بعضهم لا يجوز نداؤها بتَّةً ، وقال آخرون : بل يجوز نداء ضمير المخاطب ، أما ضمير المتكلم ، وضمير الغائب فلا ، إذ لا معنى لأن ينادي الانسان نفسه ، ولا لأن ينادي ضمير الغائب عنه .

وإذا ناديت ضمير المخاطب ، فانت بالخيار : إن شئت أتيت به ضمير رفع ، كأنك تنظر إلى الضمة التي يستحقها الظاهر لو حل محله ، فتقول : « يا أنت » ، وإن شئت أتيت به ضمير نصبٍ ، كأنك تنظر إلى محل المنادى ، فتقول : « يا إياك » . وفي كلتا الحالتين ، فالضمير مبني على ضم مقدر ، وهو في محل نصب ، مثله في ذلك مثل كل مبني قبل النداء ، مثل : « يا هذا ـ يا منْ نجح ـ يا سيبويهِ ـ يا حذامِ ... » .

قال أحد الشعراء :

٩٥ ـ يا مُرَّ ، يا ابنَ واقعٍ ، يا أنتا
أنتَ الذي طَلَّقْتَ عاماً جُعْتا

(الاعراب : « يا » أداة نداء . « مر » منادى مرخم مبني على الضم الظاهر على آخره المحذوف ، إذ الأصل « يا مرة » . وهو في محل نصب . « يا ابن واقع » أداة نداء ومنادى منصوب ومضاف اليه . « يا » أداة نداء . « أنتا » ضمير رفع منفصل مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي ، وهو في محل نصب على النداء ، والالف فيه للاطلاق . « أنت » مبتدأ . « الذي » خبر . « طلقت » فعل وفاعل . « عاما » مفعول به (١) . « جعتا » فعل وفاعل ، والالف للاطلاق . « جملة : يا مر »

---

(١) هذا الاعراب على معنى أنه ودع عاماً جاع فيه . فان كان المعنى أنه طلق زوجه في عام جاع فيه ، فيكون اليوم مفعولاً فيه ظرف زمان متعلقاً بفعل طلق . ⁄ العام

ابتدائية لا محل لها . « جملة : يا ابن واقع » استئنافية لا محل لها . « جملة : يا أنت » استئنافية لا محل لها . « جملة : ت الذي » استئنافية لا محل لها . « جملة : طلقت » صلة لا محل لها . « جملة : جعت » صفة لليوم محلها النصب .
الشاهد : « يا أنت » : يجوز نداء ضمير المخاطب على قلة ، وقد أتى به الشاعر ضمير رفع . وهذا جائز .)

٥ ـ نداء ما فيه « ال » :

إذا كان الاسم المراد نداؤه محلىً بالالف والـلام ، لم يجز دخول أداة النـداء عليه مباشرةً ، فلا يقال : « يا الرجل » . بل يتوصل إلى ذلك بأحد شيئين : بادخال اسم الاشارة بين أداة النداء والمنادى ، فتقول : « يا هذا الرجل » ، أو بادخال كلمة « أيها » بينها ، فتقول : « يا أيهـا الرجل » . وحينئذ لا يكون « الرجل » هو المنادى ، وإن كان كذلك في المعنى ، بل المنادى هو هذا المتوسط بينه وبين أداة النداء . أما هو ، أي « الرجل » فيغدو تابعاً له . ويصبح الاعراب على الشكل الآتي :

(**يا**) : أداة نداء .

(**هذا**): ها للتنبيه ، « ذا » اسم اشارة منادى مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره حركة البناء الأصلي ، في محل نصب .

(**الرجل**) : عطف بيان على اسم الاشارة . ولا يجـوز اعتباره بدلاً منه ، لأن البدلية على نية تكرار العامل ، ولا يجوز هنـا تكرار « يا » ، إذ لا يقال : « يا الرجل [1] » .

(**يا**) : أداة نداء .

---

(١) ومن النحاة من يعرب الاسم الواقع بعد اسم الاشارة صفة له .

(**أيُّها**) : « أي » منادى مبني على الضم في محل نصب . و « ها » زائدة .

(**الرجل**) : عطف بيان على « أيّ » . ولا تجوز البدلية للسبب الذي سبق [١] .

وقد تجتمع الوصلتان لنداء ما فيه « ال » ، فيقال : « يا أيهذا الرجلُ » ، فتكون « أيها » هي المناداة ، ويكون اسم الاشارة تابعاً لها على أنه عطف بيان ، ويكون « الرجل » تابعاً لاسم الاشارة ، إما على عطف البيان ، وإما على البدلية ، لأن البدلية ههنا جائزة ، إذ يمكنك أن تنزع اسم الاشارة وتحل محله الاسم الذي بعده .

ويستثنى مما تقدم سبعة أشياء :

١ - (**لفظ الجلالة : الله**) : إذ يمكن دخول أداة النداء عليه مباشرة ، فتقول : « يا أَلله » و « يا اللهُ » بقطع همزته ووصلها .

والأفصح في نداء لفظ الجلالة أن تحذف معه أداة النداء ، ويعوض منها ميم مشددة مفتوحة في آخره ، كقوله تعالى : « قل : اللّهمَّ مالكَ الملكِ » . ويقال في إعرابه عندئذٍ :

(**اللهُمَّ**) : « اللهُ » لفظ الجلالة منادى بأداة نداء محذوفة مبني على الضم في محل نصب . والميم المشددة عوض من أداة النداء المحذوفة .

---

(١) إذا وقع بعد « أيها » اسم جامد ، كما في المثال ، فهو عطف بيان ، أما إن وقع وصف مشتق ، مثل : « يا أيها الراكب » ، فهو عندئذ نعت لأيها . وذلك لأن البيان اذا جاء بوصف كان نعتاً ، وان جاء بجامد كان عطف بيان .
ومن النحاة من لا يلتفت الى كل هذه الفروق ، بل يجيز في الاسم الواقع بعد « أيها » أن يعرب نعتاً أو عطف بيان أو بدلاً ، أياً كان شكل هذا الاسم .

(مالكَ) : صفة للمنادى منصوبة لتبعيتها له على المحل (١) .

(الملك) : مضاف اليه مجرور .

وشذ الجمع بين الميم وحرف النداء في قول امية بن ابي الصلت :

٩٦ ـ إني إذا ما حَدَثٌ ألمّا
أقولُ : يا اللهمَّ ، يا اللهمّا

(الاعراب : « إني » إن واسمها . « اذا » ظرفية شرطية غير جازمة متعلقة بالجواب . « ما » زائدة . « حدث » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده . « ألما » فعل ماض فاعله مستتر ، والالف للاطلاق . « أقول » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « يا » أداة نداء . « اللهم » منادى مبني على الضم في محل نصب ، والميم زائدة . « يا اللهما » توكيد لفظي للنداء الأول ، والالف للاطلاق . « جملة : إني مع الخبر » ابتدائية لا محل لها . « جملة : حدث مع فعله المحذوف » مضاف اليها محلها الجر . « جملة : ألم » مفسرة للفعل المحذوف لا محل لها . « جملة : أقول » جواب شرط لا محل لها . « المجموع الشرطي » خبر « إني » محله الرفع . « جملة : يا اللهم » مقول القول محلها النصب .
الشاهد : « يا اللهم » : جمع الشاعر بين أداة النداء والميم المشددة في نداء لفظ الجلالة : وهذا شاذ (٢) .)

---

(١) ومن النحاة من يمنع وقوع الصفة بعد لفظ الجلالة المنادى ، بحجة أن الاسماء الملازمة للنداء (ومنها : اللهم) ليست في حاجة الى الفائدة التي يحققها النعت لغيرها . ويعرب الصفة اعراباً آخر ، فيجعلها منادى ثانياً بأداة نداء محذوفة ، والتقدير : اللهم ، يا مالك الملك .

(٢) تستعمل « اللهم » لأحد ثلاثة معان :

(الأول) : للنداء المحض ، نحو : « اللهم اغفر لي » .

(الثاني) : لتمكين الجواب في نفس السامع ، كأن يقال لك : « أزيد فعل هذا ؟ » فتقول : « اللهم نعم » ، أو : « اللهم لا » . ←

٢ ـ (**المنادى المشبه به**) : بشرط أن يذكر معه وجه الشبه ، كقولك لمغنٍ : « يا البلبلُ ترنيماً » ، ولفقيه : « يا الشافعي فقهاً » . والحق أن المنادى هنا مضاف محذوف ناب عنه المضاف اليه ، إذ الأصل : « يا شبيه البلبل ترنيماً ـ ويا شبيه الشافعي فقهاً » .

٣ ـ (**المنادي المستغاث**) : وذلك إذا جر باللام ، نحو : « يا لَلرجال للضعيف » . فان لم يجر باللام ، فلا يجوز دخول « يا » عليه ، فلا يقال : « يا الرجالُ للضعيف » ، بل تسقط الالف واللام حينئذٍ ، فتقول : « يا رجالُ للضعيف » .

٤ ـ (**الموصول المبدوء بـ أل**) : وذلك إذا نقل الى العلمية مع صلته . فان سميت رجلاً بـ « الذي سافر » ، قلت في ندائه : « يا ألذي سافر » ، بقطع الهمزة وجوباً ، لأن كل اسم مبدوء بهمزة الوصل ، إذا نقل الى العلمية ، قطعت همزته .

٥ ـ (**العلم المنقول من جملة اسمية مبدوءة بـ أل**) : فاذا سميت رجلاً بـ « الشمس طالعةٌ » ، قلت في ندائه : « يا ألشمس طالعةٌ » ، بقطع الهمزة أيضاً .

٦ ـ (**العلم المبدوء بـ أل**) : وذلك إذا كانت « ال » جزءاً منه ، بحيث يؤدي حذفها الى لبس بين العلمية والوصفية ، نحو : « يا

← (الثالث) : لبيان ندرة وقوع المذكور معها ، كقولك : « سأسافر لزيارة أخي ، اللهم اذا أبى أن يجيء » ، ذلك لأن إباءه للمجيء شيء نادر . ويكثر وقوعها قبل « إلا » ، نحو قولهم : « سأسافر اليوم ، اللهم إلا اذا حدث ما لم يكن في الحسبان » .

واعرابها في كل هذه الاستعمالات واحد . إلا أنه يشار الى خروجها عن معنى النداء الحقيقي الى المعنى الذي استعملت فيه ، اذا حدث هذا الخروج .

ألصاحب ـ يا ألقاضي ـ يا ألهـادي » فيمن اسمـه : الصاحب بن عباد ، والقاضي الفاضل ، والهادي الخليفة العباسي ، إذ لو أسقطت الالف واللام هنا ، فقلت : « يا صاحبُ ـ يا قاض » لم يُعلم : أتريـد الوصفيـة ، أم تريد العلمية ؟

٧ ـ (في الضرورة الشعرية) : كقول أحدهم :

٩٧ ـ فيَـا الغلامانِ اللذانِ فرَّا

إيّاكما أنْ تُعقِبانا شرَّا

(الاعراب : « فيا » فاء بحسب ما قبلها مع حرف نداء ، « الغلامان » منادى مبني على الألف لأنه مثنى ، في محـل نصب . « اللذان » صفـة للمنادى مرفوعة بالألف لأنها ملحقة بالمثنى . « فرا » فعل وفاعل . « إياكما » في محـل نصب على التحذير ، أي : هو مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره « احذر » . « ان » حرف مصدرية ونصب ، والمصـدر المؤول منها ومما بعـدها في محل جر بحرف محذوف تقـديره « من » والجـار والمجرور متعلقان بالفعل المحـذوف . « تعقبانا » مضارع منصوب بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، والألف فاعل ، و « نا » مفعول به أول . « شرا » مفعول به ثان . « جملة : فيا الغلامان » ابتدائية لا محل لها . « جملة : فرا » صـلة الموصول لا محل لها . « جمـلة : إياكما مع فعله المحذوف » استئنافية لا محل لها . « جملة : تعقبانا » صلة الموصول الحرفي لا محل لها .

الشاهد : « يا الغلامان » : جمع الشاعر بـين « يا » و « ال » . وهذه ضرورة شعرية .)

و ـ اذا أضيف المنادى الى ياء المتكلم :

إذا أضيف المنادى إلى ياء المتكلم ، جاز في الياء أمور عـدة ؛ بحسب طبيعة الاسم المنادى :

(آ) ـ فان كان المنادى اسماً صحيح الآخر ، جاز في الياء ما يأتي :

١ ـ (يا رفيقيْ) : باثباتها ساكنة . وهذا قليل .

٢ ـ (يا رفيقِ) : بحذفها ، وابقاء الكسرة قبلها . وهذا هو الأكثر .

٣ ـ (يا رفيقا) : بقلبها ألفاً .

٤ ـ (يا رفيقَ) بحذف الألف ، وابقاء الفتحة قبلها .

٥ ـ (يا رفيقيَ) : باثبات الياء مفتوحة .

(ب) ـ وإن كان الاسم المنادى منتهياً بحرف علة ، فليس في الياء إلا وجه واحد ، هو اثباتها مفتوحة ، نحو : « فتى ← يا فتايَ ـ القاضي ← يا قاضيَّ (١) ـ معلمون ← يا معلميَّ (٢) » .

(ج) ـ وان كان المنادى لفظ « أب أو أم » جاز في الياء ما يأتي :

١ ـ (يا أبيْ ـ يا أميْ) : باثباتها ساكنة .

٢ ـ (يا أبيَ ـ يا أميَ) : باثباتها مفتوحة .

٣ ـ (يا أبِ ـ يا أمِ) : بحذفها وابقاء الكسرة .

٤ ـ (يا أبا ـ يا أمّا) : بقلبها ألفاً .

---

(١) ادغمت ياء المنقوص مع ياء المتكلم فصارتا ياء واحدة مشددة .

(٢) اجتمعت واو الجمع المذكر السالم مع ياء المتكلم ، والسابقة ساكنة ، فانقلبت الواو ياء وأدغمت في ياء المتكلم .

٥ ـ (يا أبَ ـ يا أمَّ) : بحذف الألف وابقاء الفتحة .

٦ ـ (يا أبتِ ـ يا أمَّتِ) : بتعويض تاء مكسورة من ياء المتكلم .

٧ ـ (يا أبتَ ـ يا أمَّتَ) : بتعويض تاء مفتوحة من ياء المتكلم .

٨ ـ (يا أبَتُ ـ يا أمَّتُ) : بتعويض تاء مضمومة من ياء المتكلم .

٩ ـ (يا أبتي ـ يا أمتي) : بزيادة التاء [١] .

١٠ ـ (يا أبَتا ـ يا أمَّتا) : بزيادة التاء مع قلب الياء أليفاً [٢] .

(د) ـ وإذا كان المنادى لفظ « ابن أم » أو « ابن عم » ، جاز في الياء ما يأتي :

١ ـ (يا ابن اميْ ـ يا ابن عميْ) : باثباتها ساكنة .

٢ ـ (يا ابن أمّيَ ـ يا ابنَ عَمّيَ) : باثباتها مفتوحة .

---

(١) ومنه قول الشاعر :

أيا أبتي لا زلت فينا ، فانّما لنا أمَلٌ في العَيْشِ ما دمت عائشا

(٢) ومنه قول الراجز ، وهو من شواهد سيبويه :

تقول بنتي : قد أنى أناكا يا أبَتا علّكَ أو عَسَاكا

وقول الراجز الآخر :

يا أبَتا أرّقني القِذّانُ فالنومُ لا تَطعَمُهُ العينانُ

٣ ـ (يا ابن أمِّ ـ يا ابن عمِّ) : بحذفها وابقاء الكسرة [١] .

٤ ـ (يا ابن أمَّ ـ يا ابن عمَّ) : بقلبها ألفاً ثم حذفها وابقاء الفتحة [١] .

٥ ـ (يا ابن أمّا ـ يا ابن عمّا) : بقلبها ألفاً [٢] .

ويجري هذا أيضاً مع « ابنة ام » و « ابنة عم [٢] » . و « بنت أم » و « بنت عم » .

واعلم أن المنادى في كل ذلك مضاف ، وان المضاف اليه هو الياء ، مذكورةً ، أو محذوفة بلا عوض ، أو محذوفة بعوض ، أو منقلبة ألفاً . أما التاء فلا يقال فيها انها مضاف اليها ، بل يقال إنها عوض من الياء المحذوفة التي هي المضاف اليها . فان ذكرت مع التاء الياء ، أو الالف المنقلبة عن الياء ، اعتبرت التاء حرفاً زائداً لمجرد الثانيث اللفظي ، أما الياء والألف فهما المضاف اليها . ومنهم من يعتبر الياء والالف إذا اجتمعتا مع التاء « يا ابتي ـ يا أبتا » إشباعاً لكسرة التاء أو فتحتها ، ويعتبر ياء المتكلم التي هي المضاف اليها محذوفة .

هذا ، ويمكن ـ عند الوقف ـ أن تلحق هاء السكت آخر كل ما تقدم ، ما عدا الذي ثبتت فيه الياء ساكنة ، فتقول : « يا رَفيقيَهْ ـ يا فتايهْ ـ يا َأبَهْ ـ يا ُأمَّهْ ـ يا َأبتاهْ ـ يا ُأمَّتاهْ ـ ... الخ » .

---

(١) وهذا هو الأكثر ، ومنه قوله تعالى : « يا ابن أم لا تأخذ بلحيتي ولا برأسي » ، بقراءتي الفتح والكسر .

(٢) ومنه قول الشاعر :

يا ابنةَ عَمّا لا تلومي واهجعي لا يخرقُ اللومُ حِجابَ مِسْمَعي

ز ـ حذف حرف النداء :

لا يجوز حذف حرف النداء مع المندوب ، نحو : « وا زيداه » ، ولا مع الضمير ، نحو : « يا أنت ـ يا إيّاك » ، ولا مع المستغاث ، نحو : « يا لَزَيدٍ » ، ولا مع المنادى البعيد .

وأما غير هذه فيحذف معها الحرف جوازاً ، كقوله تعالى : « يوسفُ أعرِضْ عن هذا » ، وقوله : « ربِّ أرِني أنظرْ اليك » ، وقولهم : « إفتدِ مخنوقُ [1] » و « أصبِحْ ليلُ » .

ح ـ حذف المنادى :

قد يدخل حرف النداء على ما لا يمكن مناداته ، كقوله تعالى : « يا ليتني كنتُ مَعَهُمْ فأفوزَ فوزاً عظيماً » ، وقوله : « ألا يا اسجدوا للهِ الذي يُخرِجُ الخَبْءَ في السماواتِ والأرض » ، فقد دخلت « يا » في الآية الأولى على حرف هو « ليت » ، وفي الآية الثانية على فعل أمر هو « اسجدوا » ونحن نعلم أن الأفعال والحروف لا تنادى ، فكيف حدث ذلك ؟

في هذه المسألة ثلاثة مذاهب للنحاة :

١ ـ « يا » في كل ذلك حرف للتنبيه ، لا للنداء .

٢ ـ « يا » في كل ذلك حرف للنداء ، والمنادى محذوف تقديره

(١) هو مثل يضرب لكل مشفق عليه مضطر وقع في شدة وهو يبخل على نفسه أن يفتديها بماله .

في الآية الأولى : يا هذا ليتني كنت معهم . وفي الثانية : يا قوم اسجدوا لله .

٣ - إن وليَ « يا » دعاءٌ أو أمر ، فهي للنداء ، والمنادى محذوف ، وذلك لكثرة وقوع النداء قبل الدعاء والأمر ، كقوله تعالى : « يا آدمُ اسكنْ أنتَ وزوجُكَ الجنَّةَ » ، وقوله : « يا نوحُ اهبِطْ بسلامٍ منا » ، وقولهِ : « يا مالكُ ليقضِ علينا ربُّكَ » . فان لم يلها الأمر والدعاء ، فهي حرف تنبيه .

ط - أحكام توابع المنادى :

نعني بالتوابع كلاً من النعت ، والعطف بنوعيه : عطف البيان وعطف النسق ، والتوكيد ، والبدل . وقد سميت بالتوابع لأنها تتبع ما قبلها في حركتها الاعرابية .

ولكن يحدث في بعض الأحيان أن يكون المتبوع مبنياً ، وأن تكون حركة بنائه تختلف عما يستحقه من الحركات فيما لو كان معرباً . وذلك كالمنادى المفرد المعرفة والنكرة المقصودة ، فقد رأينا أنهما يبنيان على الضم ، وان محلهما هو النصب . وفي هذه الحالة يرد السؤال التالي : على أي شيء يتبع التابع متبوعه ؟ أيتبعه على اللفظ ، أم يتبعه على المحل ؟

وفيما يلي الاجابة عن هذا السؤال :

(آ) - فاذا كان المنادى معرباً منصوباً ، فتابعه أبداً معرب منصوب ، نحو « يا أبا زيدٍ الكريمَ - يا أبا زيدٍ أبا زيدٍ - يا أبا زيد والضيفَ » ، إلا إذا كان بدلاً ، أو معطوفاً مجرداً من « ال » ، غير مضافين ، فهما عندئذ مبنيان على الضم ، نحو : « يا أبا زيدٍ محمدُ - يا

أبا زيدٍ وخالدُ » ، وذلك لأن عطف النسق تشريـــك في الحكم ، كما رأينا ، والبدل على نية تكرار العامل ، وهذا يعني أنهما على تقدير « يا » قبلهما ، وذلك يوجب بناءهما على الضم لأنهـما من نوع المفرد المعرفـة . ألا ترى أنك لو قلت : « يا أبا زيد يا محمدُ - يا أبا زيد ويا خالدُ » لكانا مبنيين على الضم ؟ فكذلك إذا كانا تابعين .

(ب) - أما إذا كان المنادى مبنياً على الضم فتابعـه على أربعـة أضرب :

١ - ما يجب رفعه معرباً تبعاً للفظ المنادى ، وهو تابع « أيهـــا وأيتها واسم الاشارة » ، نحو : « يا أيُّهـا الرجلُ - يا أيتُها المرأةُ - يا هذا الرجلُ - يا هذه المرأةُ » .

هذا ، ولا يكون تابع اسم الاشارة هنا إلا اسماً محلىً بـ « ال » ، لأنه - أي اسم الاشارة - إنما أُتِيَ به ليكون وُصْلَةً لنـداء ما فيـه « ال » . أما « أيها - وأيتها » ، فيجوز في تابعها أن يكون اسم اشارة ، نحو : « يا ايهـذا الرجل » ، أو اسماً محلىً بـ « ال » ، كما رأيت في الامثلة السالفة .

٢ - ما يجب بناؤه على الضم مثـل المنادى المتبوع ، وهما البـدل المفرد ، نحو : « يا سعيدُ خليلُ » ، والمعطوف المفرد المجرد من « ال » نحـو : « يا زيـدُ وخالدُ » . وذلك للسبب نفسه الذي ذكرناه آنفاً في الفقرة (آ) .

٣ - ما يجب نصبه تبعاً لمحل المنادى ، وهو كل تابع مضاف [1] ،

---

(١) بشرط أن تكون الاضافة حقيقية . أما إن كانت لفظيـة ، كاضافـة المشتقات الى معمولاتها ، فيكون التابـع كالمفرد الذي لم يضف ، وحكمه عندئذ جواز الرفع والنصب ، كما سترى في الفقرة الرابعـة ، نحو : « يا خالد الحسن الخلق - الحسن الخلق » ، برفع « الحسن » ونصبها .

نحو : « يا عليُّ أبا الحسنِ ـ يا عليُّ وأبا سعيدٍ ـ يا خليلُ صاحبَ الكرمِ ـ يا تلاميذُ كلَّهم ـ يا رجلُ أبا خليلٍ » . وذلك لأن اضافة هذه التوابع تتنافى مع البناء على الضم ، فلا يبقى إلا أن نتبعه على المحل .

٤ ـ ما يجوز فيه الوجهان : الرفع معرباً تبعاً للفظ المنادى ، والنصب تبعاً لمحله . وهو كل التوابع إذا كانت مفردة غير مضافة ما عدا البدل والمعطوف المجرد من (ال) ، نحو : « يا زيدُ الكريمُ ـ الكريمَ ، يا رجلُ خالدٌ ـ خالداً ، يا زيدُ زيدٌ ـ زيداً ، يا زيدُ والضيفُ ـ والضيفَ » .

ويدخل في هذا القسم الصفة المشتقة المعرفة بالألف واللام المضافة إضافة لفظية ، نحو : « يا خالدُ الحسنُ الخلق ـ الحسنَ الخلق » ، وذلك لأن هذه الاضافة كعدمها ، إذ هي إضافة لفظية لا تفيد المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً . فالاسم معها في حكم المفرد .

ي ـ نداء الاستغاثة :

نداء الاستغاثة هو : نداءٌ يقصد منه دعوة من يعين على دفع بلاءٍ أو شدةٍ . ولا يستعمل له من أحرف النداء إلا « يا » ، ولا يجوز حذفها .

وللاستغاثة أساليب متعددة ، اليك بيانها مع اعراب كل اسلوب وتحليله :

١ ـ (يا رجلُ انقذني)

(يا) : أداة نداء للاستغاثة .

(رجلُ) : منادى مستغاث . مبني على الضم في محل نصب على على نداء الاستغاثة .

٢ - (يا رجلا أنقذني)

(**يا**) : أداة نداء للاستغاثة .

(**رجلا**) : منادى مستغاث ، مبني على ضم مقدر على آخره ، منع من ظهوره اشتغال محله بالفتحة العارضة لمناسبة الألف . والألف زائدة لتوكيد الاستغاثة والمستغاث في محل نصب على نداء الاستغاثة .

٣ - (يا لَلرجلِ انقذني)

(**يا**) : أداة نداء للاستغاثة .

(**لَلرجل**) : جار ومجرور متعلقان بفعل النداء المحذوف الذي تقديره : أدعو . وهذا هو اعراب الأكثرين ، واختاره ابن الصّائغ وابن عصفور .

(**لَلرجل**) : متعلقان بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل . وهذا الاعراب لابن جني .

(**لَلرجل**) : اللام حرف جر زائد . والرجل : مجرور لفظاً منصوب محلاً على نداء الاستغاثة . وهذا الاعراب للمبرد وابن خروف .

(**لَلرجل**) : اللام بقية من كلمة « آل » ، فهي اسم منادى منصوب ، وهو مضاف ، والرجل : مضاف اليه مجرور . وهذا الاعراب للكوفيين .

٤ - (يا لَلرجالِ لِلمسكينِ)

(**يا**) أداة نداء للاستغاثة .

(**للرجال**) : انظر اعراباتها المختلفة في المثال السابق .

(**للمسكين**) : جار ومجرور متعلقان بفعل الاستغاثة المحذوف تقديره : استغيث .(١)

٥ - (يا لله من الفقرِ)

(**يا**) : أداة نداء للاستغاثة .

(**لله**) : انظر اعراباتها المختلفة في المثال الثالث .

(**من الفقر**) : متعلقان بفعل الاستغاثة المحذوف .

٦ - (يا لي)

(**يا**) : أداة نداء للاستغاثة .

(**لي**) : جار ومجرور متعلقان بالفعل المحذوف ، أما المستغاث فمحذوف .

ك - نداء التعجب :

نداء التعجب هو : نداءٌ يقصد منه إظهار العجب من المنادى . وأداته الوحيدة هي « يا » ، ولا يجوز حذفها .

ويأتي نداء التعجب على ثلاثة أساليب فقط ، فاذا أردت التعجب من كثرة الماء قلت : « يا ماءُ - يا ماءا - يا للماء » . واعرابها كأعراب الأساليب الثلاثة الأولى من نداء الاستغاثة . فارجع اليها .

---

(١) لاحظ أن اللام التي مع المستغاث مفتوحة ، وأن التي مع المستغاث لأجله مكسورة ولا يجوز كسر لام المستغاث إلا إذا تكررت بغير أداة نداء ، نحو : « يا للرجال وللأقوياء للضعيف » .

ل ـ نداء الندبة :

نداء الندبة هو : نداءٌ يقصد منه إظهار التفجع على ميت ، أو ما هو في حكم الميت [١] ، أو إظهار التوجع من شيء يـؤلم ، نحو : « وا زيداه ـ وا رأساه » .

وأداة نداء الندبة هي « وا » . ويمكن استعمال « يا » فيـــه إذا أمن التباس نداء الندبة بالنداء الحقيقي ، وذلك كأن يكون المنادى عضواً يتوجع منـه ، أو أن يكون المنادى شخصاً يعرف السامع أنـــه ميت ، كقول جرير يرثي عمر بن عبد العزيز :

٩٨ ـ حُمِّلْتَ أمراً عظيماً فاصطبرتَ له
وقُمْتَ فيـه بأمـرِ اللهِ يا عُمَرا

(الاعراب : « حملت » فعل مجهول ونائب فاعل . « أمرا » مفعول به ثان . « عظيماً » صفة للمفعول . « فاصطبرت » فعل وفاعل . « له » متعلقان باصطبرت . « وقمت » فعل وفاعل . « فيـــه » متعلقان بقمت . « بـأمر » متعلقان بقمت . « الله » مضاف اليه . « يا » أداة نداء للنـدبة . « عمرا » منادى مندوب مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالفتحـة العارضة لمناسبة الألف . والألف زائدة لتوكيد الندبة . « جملة : حملت » ابتدائية لا محل لها . « جملة : اصطبرت » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « جملة : وقمت » معطوفة على السابقة لا محل لها . « جملة : يا عمرا » استئنافية لا محل لها .

الشاهد : « يا عمرا » : استعمل الشاعر « يا » للندبة ، وهـــذا جائز لعدم اللبس ، إذ معروف أن القصيدة قيلت بعد موت المنادى « عمر » .)

---

(١) وذلك كصيحة الهاشمية عندما أسرها الروم في زبطرة : « وا معتصماه » إذ قالتها تريد منها أن المعتصم ميت ، وإلا ما تجاسر الروم على الهجوم على زبطرة .

والأساليب التي تأتي عليها الندبة ثلاثة :

١ - (وا زيدُ)

(وا) : أداة نداء للندبة .

(زيدُ) : منادى مندوب مبني على الضم في محل نصب .

٢ - (وا زيدا)

(وا) : أداة نداء للندبة .

(زيدا) : منادى مندوب مبني على الضم المقدر على آخره ، منع من ظهوره اشتغال المحل بالفتحة العارضة لمناسبة الألف ، وهو في محل نصب . والألف زائدة لتوكيد الندبة .

٣ - (وا زيداهْ)

(وا) : أداة نداء للندبة .

(زيداهْ) : اعرابها كاعراب سابقتها . أما الهاء فهي زائدة للسكت (١) .

هذا ، ولا يجوز في الندبة حذف الأداة ، ولا حذف المنادى المندوب .

ثم اعلم أن المنادى المندوب لا يكون إلا معرفة غير مبهمة ، فلا يندب الاسم النكرة ، فلا يقال : « وا رجل ! » ، ولا المعرفة المبهمة

(١) ويجوز في هذه الهاء أن تبقى في حالة الوصل ، وعند ذلك ، فيجوز ضمها تشبيهاً لها بهاء الضمير ، ويجوز كسرها على أصل التقاء الساكنين ، ومن الأول قول المتنبي : « وا حر قلباه ممن قلبه شبم » .

ـ كالاسماء الموصولة واسماء الاشارة ـ فلا يقال : « وا هذا الرجلُ ! » . إلا إذا كان المبهم اسماً موصولاً مشتهراً بصلته ، فيجوز ، نحو : « وا من حفر بئر زمزم ـ وا من بنى بغداد ـ ... الخ » .

ثم اعلم أن الألف الزائدة لتوكيد الندبة ، وهاء السكت ، تلحقان المنادى المندوب إذا كان مفرداً ، كما رأيت في الأمثله السالفة ، فان كان مضافاً لحقتا المضاف اليـه ، نحو : « وا أبا زيداه » ، وإن كان موصولاً لحقتا آخر الصلة ، نحو : « وا من بنى بغداداه » .

م ـ ترخيم المنادى :

الترخيم هو : حذف آخر المنادى تخفيفاً ، نحو : « يا فاطمَ » . والأصل : « يا فاطمةُ » . والمنادى الذي يحذف آخره يسمى مُرَخَّماً .

ولا يُرَخَّمُ من الاسماء إلا اثنان :

١ ـ ما كان مختوماً بتاء التأنيث ، سواء أكان علماً أو غير علم ، نحو : « يا فاطمَ ـ يا شَجَرَ ـ يا عائدَ » ، في « فاطمة ـ شجرة ـ عائدة » .

٢ ـ العلم لمذكر أو مؤنث على شرط أن يكون غير مركب تركيباً اضافياً أو إسنادياً ، وأن يكون زائداً على ثلاثـة أحرف ، نحـو : « يا جعفَ ـ يا سُعا » في « جعفرٍ وسعادَ » .

أما النكرة ، والثلاثي غير المختوم بالتاء ، والمركب ، فـلا ترخم ، فلا يقال : « يا إنسا ـ يا زي ـ يا عبد الرحما » في « انسان ـ زيد ـ عبد الرحمن (١) » .

---

(١) وشذ ترخيمهم « صاحبي » ، فقالوا : « يا صاح » .

ويجب أن يحذف مع الآخر ما قبله إن كان زائداً ليناً ، أي حرف لين ساكناً ، رابعاً فصاعداً ، وذلك نحو : « عثمان ـ منصور ـ مسكين » فتقول : « يا عثمَ ـ يا منصُ ـ يا مسكُ » . فان كان غير زائد ، كمختار ، أو غير لين ، كقمطر ، أو غير ساكن ، كقنوَّر ، أو غير رابع ، كمجيد ـ لم يجز حذفه ، فتقول : « يا مختا ـ يا قِمَط ـ يا قنوّ ـ يا مجي » .

وأما ترخيم المركب المزجي فيكون بحذف عجزه ، نحو : « يا معدي » في « معد يكرب » .

هذا ، ولك في المرخم لغتان ؛ احداهما : أن ينوى المحذوف منه ، والثانية : أن لا ينوى ، ويُعبر عن الأولى بلغة من ينتظر الحرف المحذوف ، وعن الثانية بلغة من لا ينتظره .

فاذا رخمت على لغة من ينتظر تركتَ الباقي بعد الحذف على ما كان عليه من حركة أو سكون ، فتقول في « جعفَرٍ » : « يا جعفَ » ، وفي « حارثٍ » : « يا حارِ » ، وفي « منصُورٍ » : « يا منصُ » ، وفي « قمطْرٍ » : « يا قمطْ » .

وإذا رخمت على لغة من لا ينتظر عاملت آخر حرف بعد الحذف بما يعامل به لو كان هو آخر الكلمة وضعاً ، فتبنيه على الضم ، وتعامله معاملة الاسم التام ، فتقول : « يا جعفُ ـ يا حارُ ـ يا منصُ ـ يا قمَطُ » .

ويجب اتباع لغة من ينتظر فيما كان مختوماً بتاء تأنيث موضوعة للتفريق بين المذكر والمؤنث ، فترخيم « مسلمة » لا يكون إلا بقولك : « يا مُسْلمَ » ، إذ لو قلت : يا مسلمُ » على لغة من لا ينتظر لالتبس المذكر بالمؤنث .

وأجازوا في الضرورة الشعرية الترخيم في غير النـداء ، بشرط أن يكون الاسم قابلاً للترخيم في حال النداء ، وذلك كقول امرىء القيس :

٩٩ ـ لَنِعْمَ الفتى تعشو إلى ضوءِ نارِهِ
طَريفُ بنُ مالٍ ليلةَ الجوعِ والخَصْرِ

أي : طريف بن مالكٍ .

(اللغة : تعشو : ترى ناره من بعيد . الخصر : شدة البرد .
الاعراب : « لنعم » اللام للتوكيد . نعم : فعل ماض لانشاء المــدح . « الفتى » فاعل . « تعشو » مضارع مرفوع فاعله مســتتر . « إلى ضوء » متعلقان بتعشو . « ناره » مضاف اليه ثم مضاف اليه . « طريف » مبتدأ مؤخر . « بن » صفة للمبتدأ . « مالِ » مضاف اليه . « ليلة » ظرف متعلق بتعشو . « الجوع والخصر » مضاف اليه ومعطوف . « جملة : نعم الفتى » خبر مقــدم للمبتدأ محلها الرفع . « جملة : تعشو » حال من فاعل نعم محلها النصب . « جملة : طريف مع خبره المقدم » ابتدائية لا محل لها . الشاهد : « طريف بن مالِ » : رخم الشاعر « مالكاً » في غير النـداء . وجاز هــذا للضرورة الشعرية ، ولأن الاسم صالح للترخيم لو كان في النداء .)

٣ ـ الاستثناء

آ ـ تعريفات :

١ ـ (**الاستثناء**) : هو إخراج شيء من حكم شيء آخر بواسطة إحدى أدوات الاستثناء ، نحو : « جاء القوم إلا زيداً » ، حيث ترى أن حكم « القوم » هو « المجيء » ، وان « زيداً » مُخرجٌ من هذا الحكم ، غير داخل مع القوم فيه . ويسمى المخرج من الحكم مستثنى ، والمخرج منه مستثنىً منه .

وهذا الأسلوب يشبه كثيراً أسلوب العطف بكلمة « لا » ، فعندما أقول : « اقرأ الكتابَ لا الجريدةَ » أكون قد أخرجت « الجريدة » من الحكم الواقع على « الكتاب » ، وهو حكم « القراءة » ، وتكون وسيلتي في هذا الاخراج هي كلمة « لا » .

وعلى هذا ، يكون الاستثناء نوعاً أو شكلاً من أشكال عطف النسق ، أو عطف الشركة ، كما يقول البصريون . لكن الشريكين اللذين تتوسطها « إلا » أو إحدى أخواتها ، يتناقضان في الحكم دائماً ، وهذا هو شأنها في النسق مع الأدوات « بل ـ لا ـ لكن » .

ومع كل هذا ، فبين الاستثناء وعطف النسق فروق كثيرة تجعل فتح باب خاص لدراسته أمراً بالغ الضرورة .

٢ ـ (**الاستثناء المتصل**) : هو ما كان فيه المستثنى ، والمستثنى

منه ، من جنس واحد ، نحو : « جاء الرجال إلا زيداً » . فزيد هـو من جنس الرجال ، هو بعضهم ، هو واحـد منهم . وهـذا هو الاستثناء الحقيقي ، لأنه اخراج بعض من كل .

٣ ـ (**الاستثناء المنقطع**) : هو ما كان فيـه المستثنى من غـير جنس المستثنى منـه ، نحو : « وصل المسافرون إلا أمتعتهم » . فالأمتعـة ليست من جنس المسافرين ، ولا هي بعضهم . وهذا الاسلوب في حقيقته أسلوب استدراك لا اسلوب استثناء ، فهو رفع توهم يخشى على السامـع أن يقع فيه ، وليس إخراج جزء من كل ، بدليل أنك تستطيع أن تعبر عن هـذا المعنى بأداة الاستدراك « لكن » ، فتقـول : « وصل المسافرون ، لكن أمتعتهم لم تصل » .

على أن الاستثناء المنقطـع لا يسمح بالانقطاع التام بـين المستثنى والمستثنى منه ، بل لا بد فيه من وجود علاقة غير علاقـة الجزئية ، تربط بين الطرفين ، بحيث إذا حكم على أولهما بحـكمٍ ما ، توهم السامع دخول الطرف الثاني فيه . وذلك كالامتعة بالنسبة المسافرين ، فاذا حكمنـا على المسافرين بالوصول ، كان من السهل على السامع أن يتوهم أن هـذا الحكم يشمل الامتعة أيضاً ، وذلك لشدة العلاقـة بين المسافر ومتاعه . فيجيء الاستثناء ههنا ليزيل هذا الوهم المحتمل . أما إذا لم يكن بين شيئين علاقة ، أية علاقـة ، فلا يجوز أن يدخلا معـاً في تركيب استثنائي . فلا يقال : « جاء القوم إلا حماراً » . لأنك إن أردت الاستثناء المتصل ، وهو إخراج الجزء من الكل ، كان الكلام فاسداً ، فليس بـين الحمار والقوم علاقة جزئية وكليـة ، وإن أردت الاستثناء المنقطع ، وهـو الذي معناه الاستدراك لرفع توهم محتمل ، كان الكلام فاسداً أيضاً ، لأن السامع إذا سمع منك جملة « جاء القوم » وحدها ، فلن يتوهم أن حماراً ما قد شارك القوم في المجيء ، إذ ما علاقة أحد الحمير بالقوم حتى يتوهم السامع

أنه كان معهم ؟ وعلى ذلك تكون عبارة « جاء القوم إلا حماراً » عبارة فاسدة ، وتمثيل النحاة بها للاستثناء المنقطع تمثيل فاسد ، لأن الاستثناء المنقطع لا يعني انقطاع العلاقة بين الطرفين انقطاعاً تاماً ، بل يعني أن هناك علاقة ، ولكنها ليست علاقة الجزئية كما هو الشأن في الاستثناء المتصل .

عبارة « جاء القوم إلا حماراً » فاسدة إذن فساد العبارات الآتية المماثلة لها : « قرأت الكتابَ إلا قلماً - رأيت القوم إلا نهراً - فتحت النوافذ إلا بساطاً ... الخ » .

٤ - (**الاستثناء المُفَرَّغ**) : وهو ما كان خالياً من المستثنى منه ، نحو : « ما جاء إلا زيد » ، فأنت ترى أن زيداً لم يخرج من أحد ، فليس قبل « إلا » أحد حكم عليه بعدم المجيء ثم أخرج زيد منه .

وقد سمي هذا الاستثناء بالمفرغ لأن العامل الذي قبل « إلا » لم يأخذ معموله قبلها ، فتفرغ لأخذه بعدها .

وليس هذا الاسلوب في واقعه أسلوب استثناء ، بل هو أسلوب حصر ، أي هو نوع من أساليب التوكيد ، ألا ترى أن قولك « ما جاء إلا زيد » يعني « جاء زيد » ؟ إلا أن العبارة الأولى أقوى من الثانية وآكد ، لأنك لم تكتف فيها بالاخبار عن زيد بالمجيء فحسب ، بل حصرت هذا المجيء فيه ، ونفيته عمن سواه .

ولا يقتضي الاستثناء المفرغ أن يكون الكلام قبل « إلا » غير مفيد ، كما توحي بذلك بعض الكتب المدرسية ، بل قد يكون مفيداً ومفرغاً في الوقت نفسه ، نحو : « ما أكل القوم إلا خبزاً » . فهذا استثناء مفرغ ، لا لأننا إذا حذفنا « إلا » وما بعدها ، اختل الكلام .

إذ يمكن أن يقال : « ما أكل القوم » ويكون كلاماً تاماً ، بل هو مفرغ لأن الذي بعد « إلا » شيء مأكول ، وهو الخبز ، وليس قبل « إلا » مأكولات حتى ينتزع الخبز من بينها . نعم . إذا كانت الكتب المدرسية تعني باختلال الكلام عند حذف « إلا » وما بعدها في الاستثناء المفرغ ـ إذا كانت تعني تبدل معناه ، فهذا صحيح ، لأن قولك : « ما أكل القوم » يعني أنهم لم يأكلوا شيئاً ألبتة ، لكن قولك : « ما أكل القوم إلا خبزاً » يعني أنهم أكلوا خبزاً ولم يأكلوا غيره . وبين الكلامين فرق في المعنى ، ولا شك .

ب ـ أدوات الاستثناء :

هي : إلا ـ غير ـ سِوى (وفيها لغتان أخريان هما ، سُوى ـ بضم السين ـ وسَواء) ـ خلا ـ عدا ـ حاشا ـ ليس ـ لا يكون ـ لمّا ـ بيد .

١ ـ (إلا) : هي أم أدوات الاستثناء ، لكثرة استعمالها فيه ، ولأنها صالحة لجميع أنواعه ، من متصل ومنقطع ومفرغ ، ولأنها لا تكاد تخرج عن الاستثناء إلا في حالة خاصة يسمونها فيها بـ « إلا » الوصفية . واليك بيان ذلك :

لا بد أنك قرأت في الصحف عبارة من هذا القبيل : « اتفقت الحكومتان السورية واللبنانية على إقامة إتصالٍ سلكيٍ بينهما » ، ولا شك أنك ستعرب كلمة « سلكي » ـ إذا طلب منك ذلك ـ على أنها صفة لكلمة « اتصال » .

والآن اسمع هذه العبارة ، ولا بد أنك قرأت مثلها أيضاً : « اتفقت

الحكومتان السورية واللبنانية على إقامةِ اتصالٍ لاسلكيٍ بينها » . وسوف ترى أن كلة « لاسلكي » كلة واحدة مثل كلة « سلكي » ، وأنها واقعة صفة لكلمة « إتصال » .

إذن لا فرق بين « السلكي » و « اللاسلكي » سوى أن الثانية تعني ضد ما تعنيه الأولى ، وأن هذه الضدية قد اكتسبتها من حرف النفي « لا » الذي انضم اليها ليكون جزءاً لا يتجزأ منها .

ونحن اليوم نستعمل هذا الاسلوب بكثرة ، فنقول : « هـذا أمر أخلاقي ، وهذا فتى لا أخلاقي ـ وهذا من أدب المعقول ، وهذا من أدب اللامعقول ـ وفلان على مبدأ العودة ، وفلان على مبدأ اللاعودة ... الخ » .

ونحن إذ نفعل ذلك نعتبر كلاً من « لاسلكي ـ لا أخلاقي ـ لا معقول ـ لا عودة » كلة واحـدة لا كلتين ، ونعتـبر الحرف « لا » في هذه الكلمات مجرد لاصقـة دخلت الكلمة لتؤدي معنى النفي الذي تؤديـه اللاصقتان الافرنجيتان « in » و « im » ، كما في قولهم :

« Capable - incapable , possible - impossible »

أما أجدادنا العرب فلم يكونوا يستعملون لهذا الغرض حرف « لا » ، بل كانوا يستعملون بدلاً منه حرف « إلا » ، فلو اخترع الـلاسلكي على عهدهم لسموه « إلا السلكي » ، ولو طلبنا منهم أن يصفوا رجـلاً بقلة الأخلاق ، لما قالوا كما نقول : « جاء الرجل اللا أخلاقي » ، بل لقالوا : « جاء الرجل إلا الأخلاقيُ » .

فكما أن « لاسلكي ولا أخلاقي » وما شابهها نعتبر كل واحدة منها كلة ، فكذلك عند العرب « إلا الأخلاقي » كلة واحدة لا كلتان . فاذا أردنا أن نعرب قولهم : « جاء الرجلُ إلا الأخلاقيُ » كان الاعراب على

الشكل التالي : « جاء » ماض . « الرجل » فاعل مرفوع . « إلا الأخلاقيُّ » كلمة واحدة نعت للرجل مرفوعة (١) .

فهذا معنى قول النحاة : « إلا » الوصفية . أي : هي « إلا » التي تدخل على كلمة لتؤلف معها كلمة واحدة تعد في الكلمات التي هي من نوع الصفات . ومن هذا القبيل قوله تعالى : « لو كان فيهما آلهةٌ إلا اللهُ لفسدتا » ، أي : لو كان فيهما آلهة لا متألهون ، أى ليسوا هم الله لفسدتا ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « الناس هلكى إلا العالمون ، والعالمون هلكى إلا العاملون ، والعاملون هلكى إلا المخلصون » ، وترجمة هذا الحديث الى لغتنا المعاصرة : « الناس اللاعالمون هلكى ، والعالمون اللاعاملون هلكى ، والعاملون اللامخلصون هالكى (٢) » .

٢ ـ (غير) : ليست هذه الكلمة أداة موقوفة على الاستثناء مثل « إلا » ، بل هي اسم عادي يقع مواقع اعرابية مختلفة ، فتراه مرة مبتدأ ، نحو : « غيرُك لا يقدر على ذلك » ، ومرة أخرى خبراً ، نحو : « أنت غيرُ مهمل » ، ومرة ثالثة فاعلاً ، نحو : « لو جاءني غيرك لرددته » ، ومرة رابعة نعتاً ، نحو : « جاءنا رجلٌ غيرُ زيدٍ » ... وهكذا .

---

(١) ومن النحاة من يعتبر « إلا » الوصفية اسماً مستقلاً تقدر الحركات الاعرابية على ألفه للتعذر . وما بعده مضاف اليه . ومنهم من يقول : بل هي اسم لا يقبل الحركات فتظهر على ما بعده ، فيكون ما بعده مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً بحسب الموصوف ، ثم هو في محل جر لأنه مضاف اليه . وفي كلا المذهبين تكلف ظاهر . وما ذكرناه لك أبسط وأسلم .

(٢) لـ « إلا » الوصفية شروط كثيرة ومختلف فيها . وقد أرجأنا الخوض فيها الى حين الكلام على « إلا » في قسم الأدوات . أما هنا فقد حصرنا همنا في توضيح معنى كونها وصفية .

وفي بعض الأحيان تستعمل لمعنى الاستثناء ، فيقال : « جاء القوم غيرَ زيدٍ » . وتكون عندئذ هي الأداة في المعنى ، وهي المستثنى في اللفظ ، إذ أن المستثنى الحقيقي الذي يقع بعدها يكون دائماً مجروراً بالاضافة ، أما الحركة التي يستحقها باعتباره مستثنىً ، فلا تكون له ، بل تكون لكلمة « غير » . وسترى ذلك واضحاً عند الكلام على أساليب الاستثناء وتحليلها .

٣ – (سوى) : وفي هذا الاسم عدة لغات : « سِوى » بالكسر والقصر ، و « سُوى » بالضم والقصر ، و « سِواء » بالكسر والمد ، و « سَواء » بالفتح والمد .

وقد اختلفوا فيه ، فمنهم من ألزمه النصب على الظرفية مع تضمنه معنى الاستثناء ، وهؤلاء هم سيبويه والفراء وغيرهما . ومنهم من قال : إنه اسم مثل « غير » معنىً وعملاً ، فيعامل معاملته في كل استعمالاته . وهذا الرأي هو المشهور .

٤ – (عدا) : هو في أصله فعل متعدٍ ، تقول : « عدوت النهر » بمعنى « جزته » . وقد يستعمل لمعنى الاستثناء فيجمد على هيئة المضي ، ولا يظهر فاعله ، بل يكون واجب الاستتار ، وذلك نحو : « جاء القوم عدا زيداً » . وقد يجر المستثنى بعده ، فيقال : « جاء القوم عدا زيدٍ » . ويعتبر في هذه الحالة حرف جر شبيهاً بالزائد . وسنفصل ذلك فيما بعد .

٥ – (خلا) : هو في أصله فعل لازم ، تقول : « خلا البيت من أهله » بمعنى « صار خالياً منهم » . وقد يستعمل لمعنى الاستثناء ، فيقال : « جاء القوم خلا زيداً » . وتنطبق عليه حينئذٍ كل أحكام « عدا » .

٦ - (**حاشا**) : وهو في أصله فعل متعـد ، وتكتب ألفـه على صورة الياء ، هكذا : « حاشى » لوقوعها رابعة . وله استعمالات كثيرة : فان قلت : « أنت أفضل الناس .. لا أحاشي أحداً » كان معناه « لا استثني أحداً » ، وينطبق عليه حينئذ كل ما ينطبق على الأفعال ، وإن قلت : « حاشى زيداً أن يُهملَ » كان معناه « جانب » ، وكان التأويل : جانَبَ الاهمالُ زيداً . فهو فعل ماض فاعله المصدر المؤول و « زيـداً » مفعوله ، وإن قلت : « حاشى لزيدٍ أن يكذب » كان كالسابق في معناه وحكمه ، سوى أن لام التقوية دخلت على مفعوله ، وإن قلت : « أحاشي زيداً أن يـكذبَ » كان معناه : « أُنزّهُ زيداً عن الكذب » فيكون « زيداً » مفعولاً به للفعل ، والمصدر المؤول مجرور بحرف جر محذوف ، كما رأيت في التأويل .

وقد تأتي « حاشا » اسماً لمعنى التنزيه . ولها في ذلك صورٌ كثيرة هذه هي : « حاشا اللهِ - حاشَ اللهِ - حاشا للهِ - حاشَ للهِ - حاشاً للهِ » . وهي في كل ذلك على تأويل « تنزيهـاً لله » و « تنزيهَ الله » . أي هي مصدر منصوب على المفعولية المطلقة .

وقـد تستعمل « حاشا » لمعنى الاستثناء . وهي في هـذا المعنى على ثلاث لغات : حاشا - حاشَ - حشا ، نحو : « جاء القوم حاشا زيداً » . وتنطبق عليها عندئذ كل أحكام « خلا وعدا » في الاستثناء .

٦ - (**ليس**) : هو - كما نعلم - فعل ماض ناقص ، ويظـل كذلك إذا استعمل لمعنى الاستثناء ، كما في قولك : « جاء القوم ليس زيداً » . إلا أن اسمه يصبح في هـذه الحالة واجب الاستتار ، والمستثنى بعده هو خبر له .

٧ - (**لا يكون**) : وهذا الفعل الناقص يستعمل لمعنى الاستثناء

أيضاً ، فتقول : « جاء القوم لا يكون زيداً » . ويشترط فيه عندئذ أن يكون على صورة المضارع ، وأن يكون منفياً ، وأن لا يكون نافيه إلا حرف « لا » ، كما رأيت في المثال . ثم إن حكمه كحكم « ليس » في وجوب استتار الاسم ، وفي كون المستثنى بعده هو الخبر له [1] .

٨ - (بَيْدَ) : وفيه لغتان أخريان ، هما : « مَيْدَ - وبائدَ » . وهو اسم ملازم للاستثناء المنقطع ، فلا يقع في غيره ، كما أنه ملازم للاضافة إلى « أنّ » وصلتها ، نحو : « فلان كثير المال بيدَ أنه بخيل » ، وتقول في اللغتين الأخريين « مَيْدَ أنه بخيل - وبائدَ أنه بخيل » . وهو - كما ترى - مثل كلمة « غير » ، أي : هو الأداة من حيث المعنى ، وهو المستثنى من حيث اللفظ . أما المستثنى الحقيقي فهو المضاف اليه الذي بعده .

٩ - (لمَّا) : واستعمالها في الاستثناء قليل ، ومنه قوله تعالى : « إنْ كلُّ نفسٍ لمَّا عليها حافظ » أي : ما كل نفس إلا عليها حافظ . وقولهم : « نشدتك الله لمَّا فعلتَ كذا » أي : إلا فعلت كذا . ولا يقع بعدها - في هذه الحالة - إلا الجملة الاسمية ، كما رأيت في الآية ، أو الفعل الذي هو ماضي اللفظ مستقبل المعنى ، كما رأيت في المثال ، إذ معنى « إلا فعلتَ » : إلا أن تفعل في المستقبل .

ج - أحكام متفرقة :

١ - لا يجوز أن يكون المستثنى منه نكرة محضة ، فلا يقال :

---

(١) جميع هذه الأدوات الفعلية لا تستعمل إلا في الاستثناء التام المتصل . فلا يقال : « وصل المسافرون عدا أمتعتهم » ، لأن هذا الاستثناء منقطع ، وكذا لا يقال : « ما جاء ... عدا زيد » ، لأن هذا الاستثناء ناقص مفرغ .

« جاء قومٌ إلا رجلاً منهم » لعدم الفائدة . فان أفادت النكرة جاز الاستثناء منها ، وتكون افادتها بالاضافة ، نحو : « جاء طلابُ علمٍ إلا واحداً منهم » ، أو بالوصف ، نحو : « جاءني رجال كانوا عندك إلا واحداً منهم » ، أو بوقوعها في سياق النفي أو النهي أو الاستفهام ، نحو : « ما جاء أحدٌ إلا زيداً » و « لا تقرأ شيئاً إلا القصة » و « هل جاءك أحد إلا زيداً ؟ » .

٢ ـ لا يجوز أيضاً أن يكون المستثنى نكرة محضة ، فلا يقال : « جاء القوم إلا رجلاً » لعدم الفائدة . فان تخصصت النكرة فصارت مفيدة جاز استثناؤها ، فتقول : « جاء القوم إلا رجلاً منهم » .

٣ ـ اختلف النحاة في عامل المستثنى ، فقال قوم هو : ما قبل « إلا » من فعل أو شبهِهِ ، وقال آخرون : هو فعل محذوف تقديره « استثني » ناب « إلا » عنه كما ناب « يا » عن فعل « أدعو » في النداء ، وقالت طائفة ثالثة : بل العامل هو « إلا » نفسها من غير نيابة عن شيء . وهذا خلاف لا فائدة منه .

٤ ـ يصح استثناء قليلٍ من كثيرٍ ، وكثيرٍ من أكثر منه ، وقد يستثنى من الشيء نصفه ، قال تعالى : « يا أيها المُزَّمِّلُ ، قُمِ الليلَ إلا قليلاً ، نصفَهُ أوِ انْقُصْ منه قليلاً » . فقد أبدل « نصفه » من المستثنى « قليلاً » فصار النصف في المستثنى . وقال قوم : لا يستثنى من الشيء إلا ما كان دون نصفه . وهو مردود بهذه الآية .

٥ ـ يجوز أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه ، فتقول : « جاء القوم إلا زيداً ـ أو : جاء إلا زيداً القوم » . كما يجوز أن يتقدم على صفة المستثنى منه ، فتقول : « جاء القوم الصالحون إلا زيداً ـ أو : جاء القوم إلا زيداً الصالحون » . ثم يجوز أيضاً أن يتقدم على العامل

وحده ، فتقول : « أكلت الفواكـهَ إلا التفاحَ - أو : الفواكـهَ إلا التفاح أكلت » . أما تقدمه على العامل والمستثنى منه معاً فلا يجوز ، لا تقول : « إلا التفاحَ أكلت الفواكه » ولا « إلا زيداً جاء القوم » .

٦ - لا يجوز لمعمول المستثنى أن يتقدم عليـه ، فلا يقال : « ما أنا علماً إلا طالبٌ » تريد : « ما أنا إلا طالبٌ علماً » .

٧ - يجوز أن يتعدد المستثنى بحرف العطف ، فتقول : « جاء القوم إلا زيداً وعمراً وبشراً » . ولا يكون المستثنى في هذه الحالة إلا الاسم الأول ، أما ما عداه فهو معطوف عليـه . وقـد تتكرر « إلا » مع كل معطوف زيادة في تأكيد الاستثناء ، فتقول : « جاء القوم إلا زيداً وإلا عمراً وإلا بشراً » ، ولا يكون المستثنى أيضاً إلا الاسم الأول ، أما ما عداه فهو معطوف عليه ، وأما « إلا » المكررة فهي زائدة .

٨ - قد تزاد « إلا » أيضاً بقصد التوكيد بين المستثنى وبدله ، أو بينه وبين عطف بيانـه ، نحو : « ما جاء إلا أبو حفصٍ إلا عمرُ » ، إذ الأصل : « ما جاء إلا أبو حفص عمرُ » . فـ « إلا » هنا زائدة لا عمل لها .

٩ - ولـكن إذا تعدد المستثنى بغير عاطف - وهـذا جائز - كانت « إلا » المكررة عاملة في كل اسم دخلت عليه ، ويكون كل اسم بعـد « إلا » مستثنى ، نحو : « جاء القوم إلا زيداً ، إلا خالداً ، إلا بكراً » ، فيكون « زيداً » مستثنى أول ، و « خالداً » مستثني ثانياً ، و « بكراً » مستثنى ثالثاً .

د ـ أساليب الاستثناء بـ « إلا » :

نذكر فيما يلي أساليب الاستثناء المختلفة المستعمل فيها كلمة « إلا » ، مع تحليل كل اسلوب وبيان حكم المستثنى فيه واعرابه :

١ - (جاء القومُ إلا زيداً)

الكلام في هذا الاسلوب **تام** . بمعنى أن المستثنى منه مذكور ، وهو « القوم » .

والكلام في هذا الاسلوب **مثبت** . بمعنى أنه لا يشتمل على حرف نفي ، أو كلمة تدل على النفي ، أو على ما يشبه النفي من الاستفهام والنهي .

والاستثناء هنا **متصل** ، لأن « زيداً » المستثنى هـو من جنس « القوم » المستثنى منه .

والمستثنى في موضعه الطبيعي ، أي ليس متقدماً على العامل ، ولا على المستثنى منه .

وكل ذلك أوجب عند أكثر النحاة [١] أن يكون المستثنى « زيد » منصوباً ، كما ترى في المثال .

والاعراب :

(**جاء القوم**) : فعل وفاعل .

(**إلا**) : أداة استثناء .

(**زيداً**) : مستثنى منصوب .

---

(١) نقول « عند اكثرهم » لأن بعضهم أجاز أن يكون المستثنى هنا بدلاً من المستثنى منه ، كما سترى في الاسلوب الثاني .

٢ ـ (جاء القوم إلا زيدٌ)

وهذا الأسلوب يماثل الاسلوب السابق في كل أجزائه وأوضاعه ، إلا أننا نرى أن المستثنى ليس منصوباً ، بل هو مرفوع . وهنا اختلف النحاة في أمرين : في طبيعة الكلام السابق لـ « إلا » ، ثم في إعراب الاسم الواقع بعدها :

١ ـ فقال بعضهم : الكلام ليس مثبتاً ، لأن « جاء » معناها « لم يتخلف » ، فقولك : « جاء القـــومُ إلا زيدٌ » يساوي في المعنى « لم يتخلف القومُ إلا زيدٌ » . وعلى هذا يكون رفع « زيد » أمراً طبيعياً ، لأنه عندئذ بدل من المستثنى منه ، ونحن نعلم أن إبدال المستثنى من المستثنى منه جائز إذا كان الكلام منفياً (١) .

٢ ـ وقال آخرون : بل الكلام مثبت . أما رفع المستثنى فلغة جائزة مقبولة لبعض العرب ، وعليها قرىء قوله تعالى : « فشربوا منه إلا قليلٌ (٢) » .

ثم اختلفوا في الاعراب . واليك إعراب كل فريق :

١ ـ (زيد) : بدل من القوم ، وبدل المرفوع مرفوع مثله .

---

(١) سنرى هذا الجواز في الاسلوب الآتي .

(٢) ومنها قول أحد الشعراء :

في ليلةٍ لا نرى بها أحـداً   يحكي علينا إلا كواكبُها

برفع الكواكب

وقول الآخر :

وبالصريمـةِ منهـمْ منزلٌ خَلَقٌ   عافٍ تَغَيَّرَ إلا النُّؤْيُ والوَتِدُ

برفع النؤي

وهذا الاعراب يقتضي أن يتبع المستثنى المستثنى منه في كل حالاته ، رفعاً ونصباً وجراً ، فلا بد من أن تقول : « جاء القوم إلا زيدٌ - رأيت القومَ إلا زيداً - مررت بالقومِ إلا زيدٍ » .

٢ - (زيدٌ) : مبتدأ مرفوع خبره محذوف . التقدير : جاء القوم إلا زيدٌ لم يأتِ . والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب على الاستثناء . وهذا الاعراب يقتضي أن يكون ما بعد إلا مرفوعاً دائماً على الابتداء مهما كانت حركة المستثنى منه ، لأنه ليس بدلاً منه حتى يتبعه في اعرابه . وعلى هذا فلا يجوز إلا أن تقول : « جاء القومُ إلا زيدٌ - رأيت القومَ إلا زيدٌ - مررت بالقومِ إلا زيدٌ » . وهو ما لم يسمع عن العرب .

وبهذا الاعراب أعربوا قوله تعالى : « فشربوا منه إلا قليلٌ » فجعلوا « قليل » مبتدأ خبره محذوف تقديره « إلا قليل منهم لم يشرب » ، وجعلوا الجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب على الاستثناء ، وكذلك قوله تعالى : « لَسْتَ عَلَيْهِم بِمُسَيْطِرٍ إلا مَنْ تَوَلَّى وكَفَرَ فَيُعَذِّبُهُ اللهُ العذابَ الاكبرَ » . فجعلوا « من » مبتدأ خبره جملة « يعذبه الله » ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب على الاستثناء .

ويترتب على هذا الاعراب التسليم بوقوع المستثنى جملة . وهذا ما لم يتفق عليه النحاة .

٣ - (وصل المسافرون إلا أمتعتهم)

الكلام هنا تام مثبت ، إلا أن الاستثناء منقطع ، لأن الأمتعة ليست من جنس المسافرين .

وقد اتفق النحاة على وجوب النصب هنا ، لكنهم اختلفوا في اعراب المنصوب بعد إلا .

فقال الأكثرون :

١ ـ إن الاستثناء المنقطع ليس استثناءً بالمعنى الحقيقي ، لأنه ليس إخراج جزء من كلٍ ، بل هو استدراك . وعليه تكون « إلا » حرف استدراك مثل « لكنّ » المشددة معنىً وعملاً ، فيكون الاعراب على الشكل التالي :

(**وصل المسافرون**) : فعل وفاعل .

(**إلا**) : حرف مشبه بالفعل تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب الأول وترفع الثاني .

(**أمتعتهم**) : اسم « إلا » منصوب . والخبر محذوف تقديره « غيرُ واصلة » . والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب على الاستثناء (١) .

وقال سيبويه :

٢ ـ اعراب المنقطع كاعراب المتصل . يعني :

(**الا**) : أداة استثناء .

(**أمتعتهم**) : مستثنى منصوب بالعامل الذي قبل « إلا » .

٤ ـ (ما جاء القومُ إلا زيداً)

(ما جاء القومُ إلا زيدٌ)

الاستثناء هنا متصل. والكلام تام إلا أنه منفي .

وفي هذه الحالة أجازوا نصب ما بعد « إلا » على الاستثناء ، وجعله بدلاً تابعاً لما قبلها . والاعراب :

---

(١) هذا من أعجب التناقض . إذ كيف تكون « إلا » بمعنى « لكن » وعملها ، ثم تكون الجملة بعدها في محل نصب على الاستثناء ، في حين تكون جملة « لكن » مستأنفة لا محل لها من الاعراب ؟ ! !

١ - (**إلا زيداً**) : إلا : أداة استثناء . زيداً : مستثنى منصوب .

٢ - (**إلا زيدٌ**) : إلا : أداة استثناء . زيدٌ : بدل من القوم ، وبدل المرفوع مرفوع .

٥ - (ما جاء إلا زيداً القومُ)

الاستثناء هنا تام متصل إلا أنه منفي . وكان المنتظر جواز النصب والبدليه لوجود النفي . لكن بعض النحاة أوجب النصب هنا لتقدم المستثنى .

الاعراب :

(**إلا زيداً**) : مستثنى منصوب .

(**القوم**) : فاعل جاء مرفوع .

٦ - (ما جاءَ إلا زيداً القومُ)
(ما جاءَ إلا زيدٌ القومُ)

هذا الاسلوب كسابقه في أجزائه وأوضاعه . إلا أننا نرى فيه جواز النصب والبداية . وهو رأي البغداديين . والبدلية هنا مقلوبة ، إذ صار « زيدٌ » هو المبدل منه ، و « القوم » هو البدل ، وهو بدل كل من كل ، أو قل : هو بدل كلٍ من بعض .

والاعراب :

(**ما جاء**): فعل ماض .

(**إلا**) : أداة حصر لا عمل لها .

(**زيدٌ**) : فاعل جاء .

(**القومُ**) : بدل من زيد ، وبدل المرفوع مرفوع .

٧ - (ما وصل القوم إلا أمتعتهَم)

الاستثناء هنا تام منفي منقطع ، وكان المنتظر أن يجوز فيه النصب والبدلية ، لوجود النفي . لكن اللغة الحجازية توجب نصبه بسبب انقطاعه .

وفي اعرابه اختلاف بين سيبويه الذي ينصبه بالعامل السابق لـ « إلا » ، وبين الآخرين الذين يجعلونه اسماً لـ « إلا » محذوف الخبر . (راجع اعراب الاسلوب رقم ٣) .

٨ - (ما وصل القومُ إلا أمتعتَهم)

(ما وصل القوم إلا أمتعتُهم)

هذا الاسلوب كسابقه في أجزائه وأوضاعه . إلا أننا نرى فيه جواز النصب والابدال . وهي لغة بني تميم . إلا أنهم يشترطون لهذا الجواز أن يصح تسليط ما قبل « إلا » على ما بعدها . وهذا الشرط متوفر في مثالنا ، إذ يصح أن تقول : « ما وصل إلا أمتعةُ القوم » دون أن يتغير المعنى .

وإذا جاء مرفوعاً في اعرابه خلاف فمنهم من يجعله بدلاً من المرفوع الذي قبل « إلا » ، ومنهم من يجعله مبتدأ محذوف الخبر ، ويجعل « إلا » مساوية لـ « لكنْ » الاستدراكية الساكنة النون . (راجع اعراب الاسلوب الثاني) .

٩ - (ما جاء ... إلا زيدٌ)

(ما رأيت ... إلا زيداً)

(ما مررت ... إلا بزيد)

الاستثناء هنا مفرغ ، بمعنى أنه خال من المستثنى منه . وتلاحظ أيضاً أنه منفي ، لأن التفريغ لا يقع إلا بعد نفي أو شبهه ، كالنهي

والاستفهام . وعلى ذلك لا تكون « إلا » أداة استثناء ، كما أن الاسم بعدها ليس مستثنى ولا بدلاً ، وإنما هو بحسب العوامل التي قبل إلا ، فان كان العامل قبلها يطلب فاعلاً ، كان ما بعدها فاعلاً ، وان كان يطلب مفعولاً فهو المفعول ، وان كان يطلب حالاً كان هو الحال ، نحو : « ما جاء زيد إلا راكباً » ... وهكذا .

الاعراب :

(ما جاء) : فعل ماض .
(إلا) : أداة حصر لا عمل لها .
(زيد) : فاعل جاء .

(ما رأيت) : فعل وفاعل .
(إلا) : أداة حصر .
(زيداً) مفعول به لفعل رأيت .

(ما مررت) : فعل وفاعل .
(إلا) أداة حصر .
(بزيد) : جار ومجرور متعلقان بفعل مررت .

★ ★ ★

والآن ، وبعد هذا الاسهاب في عرض الأساليب ، وفي اختلاف النحاة في وجوه اعرابها ، نخشى على الطالب أن يكون قد وقع في الحيرة . لذا نرى من المفيد أن نلخص ما تقدم مكتفين في المتن بذكر أفصح اللغات في أساليب الاستثناء ، والأحكام التي أقرها أكثر النحاة ، معلقين في الحاشية بما يخالف ذلك :

١ ـ الاستثناء المتصل ، التـــام ، المثبت : واجب النصب (١) : « جاء القوم إلا زيداً » .

٢ ـ الاستثناء المتصل ، التام ، المنـفي : جائز النصب والبدليـة : « ما جاء القوم إلا زيداً ـ وما جاء القوم إلا زيدٌ » .

٣ ـ الاستثناء المنقطع : واجب النصب مثبتـاً أو منفيـــاً (٢) : « وصل المسافرون إلا أمتعتَهم ـ وما وصل المسافرون إلا أمتعتَهم » .

٤ ـ الاستثناء المشوش الترتيب : واجب النصب ، مثبتاً أو منفياً (٣) : « جاء إلا زيداً القوم ـ وما جاء إلا زيداً القوم » .

٥ ـ الاستثناء المفرغ : بحسب العوامل : « ما جاء إلا زيد ـ ما رأيت إلا زيداً ـ ما مررت إلا بزيدٍ » .

٥ ـ تعدد المستثنى :

إذا تعدد المستثنى بغير عاطف ، وجب على واحد فقط من المستثنيات

---

(١) وأجازت لغة رفعه ، ومنه قوله تعالى : « فشربوا منـه إلا قليل » بقراءة الرفع . ثم اختلف النحاة في اعرابه بين قائل إنه بدل مما قبله ، وقائل إنه مبتدأ محذوف الخبر والجملة منه ومن خبره في محل نصب على الاستثناء .

(٢) وأجازت لغة تميم البدلية في حالة النفي . ثم اختلفوا في إعراب المنقطع . فسيبويه يعربه في حالة النصب مستثنى ، وفي حالة الرفع بدلاً مما قبـله . والآخرون يعربونه في حالة النصب اسماً لـ « إلا » على اعتبار انها مثل « لكن المشددة » معنى وعملاً ، وخبره محذوف ، والجملة في محل نصب على الاستثناء ، ويعربونـه في حالة الرفع مبتدأ محذوف الخبر ، فتكون « إلا » مساوية لـ « لكن المخففة » .

(٣) وأجاز البغداديون التفريغ في حالة النفي ، وجعل المستثنى منـه المتأخر بدلاً من المستثنى المتقدم الذي أصبح بحسب العوامل .

أن يأخذ الحكم الذي يوجبه أو يجيزه تصميم الكلام ، أما الباقيات فيجب نصبها على الاستثناء . ثم لا يهم أن يكون آخذ الحكم هو الأول أو الثاني أو غيرهما .

فاذا كان الكلام يوجب نصب المستثنى ، فيجب نصب الجميع ، نحو : « جاء القوم إلا زيداً ، إلا عمراً ، إلا بكراً – ما جاء إلا زيداً ، إلا عمراً ، إلا بكراً ، القومُ » . وان كان الكلام يجيز النصب والبدلية ، جاز نصب الجميع ، وجاز إبدال واحدٍ منها فقط مع وجوب نصب الباقي ، نحو : « ما جاء القوم إلا زيدٌ ، إلا عمراً ، إلا بكراً » . وإن كان الكلام مفرغاً ، وجب أن يكون أحد المستثنيات بحسب العوامل ، أما الباقي فيجب فيه النصب ، نحو : « ما جاء إلا زيدٌ ، إلا عمراً ، إلا بكراً » .

و – أساليب الاستثناء بغير وسوى :

أساليب الاستثناء بغير وسوى لا تختلف في شيء عن أساليب الاستثناء بـ « إلا » :

١ – ففيها المتصل التام المثبت الواجب النصب ، نحو : « ما جاء القومُ غيرَ زيدٍ » .

٢ – وفيها المتصل التام المنفي الجائز النصب والبدلية ، نحو : « ما جاء القومُ غيرَ زيدٍ – وما جاء القومُ غيرُ زيدٍ » .

٣ – وفيها المتصل التام المنفي المشوش الترتيب الواجب النصب ، نحو : « ما جاء غيرَ زيدٍ أحدٌ » .

٤ – وفيها المنقطع الواجب النصب مهما كان الكلام وترتيبه ، نحو : « وصل المسافرون غيرَ أمتعتهم – ما وصل المسافرون غيرَ أمتعتهم » .

٥ ـ وفيها المفرغ الذي يكون فيه المستثنى بحسب العوامل ، نحو : « ما جاء غيرُ زيدٍ ـ وما رأيت غيرَ زيدٍ ـ وما مررت بغيرِ زيدٍ ». الجديد في الموضوع أن المستثنى هنا قد جاء دائماً مضافاً اليـــه ، كما هو ملاحظ في الأمثلة ، أما حكمه من حيث الرفع أو النصب أو الجر ، فقد أخذته الأداة « غير » باعتبارها اسمـاً يصلح للاعراب . وعلى ذلك تكون « غير » هي الأداة من حيث المعنى ، وهي المستثنى من حيث الاعراب.

وكل ما ينطبق على « غير » ينطبق أيضاً على « سوى » .

ز ـ أساليب الاستثناء بخلا وعدا وحاشا :

هذه الأدوات لا تستعمل إلا في الاستثناء المتصل التام مثبتاً ، أو منفياً . أما المنقطع فلا يقع بها ، إذ لا يقال : « وصل المسافرون عدا أمتعتهم » ، وكذلك المفرغ ، فلا يقال : « ما جاء عدا زيد » .

ثم ان نفي الكلام معها أو اثباته لا أثر له في أحكام المستثنى ، إنما الأثر للأداة نفسها ، وما إذا كانت مستعملة فعلاً ، أو مستعملة حرف جر . والأمثلة التالية واعرابها يوضح ما نريد :

١ ـ (جاء القوم عدا زيداً)
(جاء القوم خلا زيداً)
(سكر القوم حاشا زيداً)(١)

الاعراب :

(١) لاحظ أننا جعلنا الفعل في مثال « حاشا » هو « سكر » لا « جاء » ، وذلك لأن « حاشا » لا تستعمل الا لتنزيه المستثنى عما هو مستنكر . ولا معنى للاستنكار من فعل المجيء ، أما السكر فهو عمل مستنكر فيقع التنزيه عنه .

(**جاء القوم**) : فعل وفاعل .

(**عدا**) : فعل ماض . فاعله مستتر وجوباً تقديره هو يعود على المصدر المفهوم من الفعل السابق . التقدير : عدا المجيء زيداً . وقال آخرون : يعود على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق . التقدير : عدا الجائي زيداً . وقال آخرون : يعود على البعض المفهوم من الاسم السابق . التقدير : عدا البعض زيداً . وقال آخرون : يعود على المستثنى منه . التقدير : عدا القوم زيداً .

(**زيداً**) : مفعول به لفعل عدا .

والجملة من « عدا » وفاعله المستتر في محل نصب على الحال . وقال آخرون : بل هي استئنافية لا محل لها من الاعراب .

هذا هو الاعراب المشهور لأسلوب الاستثناء بعدا إذا كان الاسم بعده منصوباً . وكل ما ورد فيه ينطبق على « خلا وحاشا » .

غير أنهم نقلوا عن الفراء أن « حاشا » وحدها : فعل لا فاعل له ولا مفعول ، فيكون المنصوب بعدها منصوباً على الاستثناء لا على المفعولية بها . ويعلق الاشموني على ذلك بقوله : ويمكن أن يقال مثل ذلك في « عدا وخلا » لأنها مثل « حاشا » . ويقترح بعض المحدثين ، ومنهم الشيخ الغلاييني ، أن يؤخذ بهذا الرأي لما فيه من عدم التكلف . بل يزيد فيقترح أن تعد « خلا وعدا وحاشا » أحرفاً للاستثناء مثل « إلا » . فتكون أفعالاً منقولة من الفعلية إلى الحرفية لتضمنها معنى حرف الاستثناء . وهو اقتراح جيد لا يتناقض مع أساليب العربية .

٢ - (جاء القوم عدا زيدٍ)

(جاء القوم خلا زيدٍ)
(سكر القوم حاشا زيدٍ)

في هـذا الاسلوب نجد الاسم الواقع بعـد أداة الاستثناء مجروراً . وقد اتفق النحاة على اعراب هذا الاسلوب على الشكل الآتي :

(جاء القوم) : فعل وفاعل .

(عدا) : حرف جر شبيه بالزائد .

(زيد) : مستثنى مجرور لفظاً منصوب محلاً على الاستثناء .

ومثل ذلك يقال في كل من « خلا وحاشا » .

٣ – (جاء القومُ ما عـدا زيداً)
(جاء القوم ما خـلا زيداً)
(سكر القوم ما حاشا زيداً)[1]

الاعراب :

(جاء القوم) : فعل وفاعل .

(ما) : مصدرية .

(عدا) : فعل ماض . فاعله ضمير مستتر يعود على ... (راجع الخلاف في عود هذا الضمير في إعراب الاسلوب الأول) .

(زيداً) : مفعول به منصوب .

---

(١) وقال قوم : لا تدخل « ما » على « حاشا » . وقال آخرون بل تدخل ، ولكن ذلك نادر ، بخلاف « عدا وخلا » فان دخولها عليهما كثير

والمصدر المؤول من « ما » المصدرية وصلتها ، في محل نصب على الحال (١) بعد تأويله باسم الفاعل . التقدير : جاء القوم مجاوزين زيداً . وعلى هذا تكون جملة « عدا زيداً » صلة للحرف المصدري لا محل لها من الاعراب .

إلا أن الغلاييني يقترح اعتبار « ما » هنا زائدة لتوكيد الاستثناء ، بدليل أن وجودها وعدمه سواء في إفادة المعنى . وقد قال بذلك قبله بعض العلماء ، كما في شرح الشيخ خالد الازهري على توضيح ابن هشام . وعلى هذا الاعتبار لـ « ما » ، تظل جملة « عدا زيداً » حالية محلها النصب ، أو استئنافية لا محل لها .

٤ ـ (جاء القومُ ما عدا زيدٍ)
(جاء القومُ ما خلا زيدٍ)
(سكر القومُ ما حاشا زيدٍ)

وهذا الاسلوب ـ أي جر المستثنى مع وجود « ما » ـ لم يجزه إلا الكسائي . وقد حكاه الجرمي عن بعض العرب . واعرابه كاعراب الاسلوب الثاني ، زائداً عليه أنّ « ما » تعتبر زائدة . أي :

(جاء القوم) : فعل وفاعل .

(ما) : زائدة .

---

(١) ومنهم من يعربه في محل نصب على نيابة الظرفية الزمانية . والتقدير : جاء القوم وقت مجاوزتهم زيداً . ثم حذف المضاف وهو الظرف « وقت » فناب المضاف اليه منابه . وتلاحظ أننا لم نؤول المصدر من حروف « عدا » نفسه ، لأنه فعل جامد لا يقبل التأويل . فاذا احتيج الى تأويله ، كما هو الشأن هنا ، أول مصدر من فعل آخر من معناه يكون متصرفاً ، كما رأيت .

(عدا) : حرف جر شبيه بالزائد .
(زيدٍ) : مستثنى مجرور لفظاً منصوب محلاً على الاستثناء .

ح - اسلوب الاستثناء بليس ولا يكون :

ليس لهاتين الاداتين سوى أسلوب واحد في الاستثناء ، هو الآتي :

(جاء القوم ليس زيداً)
(جاء القوم لا يكون زيداً)

وقد اتفقوا على اعرابه الآتي :
(جاء القوم) : فعل وفاعل .
(ليس) : فعل ماض ناقص اسمه ضمير مستتر وجوباً تقديره « هو » يعود على ... (خلافهم في عود الضمير هنا كخلافهم الذي ذكرناه آنفاً . فارجع اليه) .
(زيداً) : خبر ليس منصوب .

والجملة من ليس واسمها وخبرها إما حال فمحلها النصب ، وإما مستأنفة فلا محل لها .

ويقترح الغلاييني في « ليس ولا يكون » ما اقترحه في « خلا وعدا وحاشا » . أي : أن يجملا فعلين لا اسم لهما ولا خبر ، أو حرفين منقولين عن الفعلية لتضمنها معنى « إلا » . ويكون المنصوب بعدهما - على الاقتراحين - مستثنى منصوباً على الاستثناء . وهو اقتراح جيد لا يتناقض في شيء مع الأساليب العربية الصحيحة .

ط - اسلوب الاستثناء بيد :

وليس لها إلا اسلوب واحد هو الآتي :

(زيد كثير المال بيدَ أنه بخيل)

الاعراب :
(زيد) : مبتدأ مرفوع .
(كثير) : خبر مرفوع .
(المال) : مضاف اليه .
(بيدَ) : منصوب على الاستثناء المنقطع دائماً . وهو مضاف .
(أنه بخيل) : أن واسمها وخبرها . والمصدر المؤول في محل جر بالاضافة .

(جملة : زيد كثير المال) ابتدائية لا محل لها .
(جملة : اسم أن وخبرها) : صلة الموصول الحرفي لا محل لها .

ز ـ اسلوب مشترك بين « الا » و « لمّا » :

تستعمل « إلا ولمّا » في اسلوب استثنائي غريب الشكل ، لكنه مطرد في أفصح الأساليب التي هي من نوع القسم الاستعطافي . واليك نموذجاً منه :

(سألتك بالله إلا أكرمت زيداً)
(سألتك بالله لمّا أكرمت زيداً)

في هذا الاسلوب نجد جملتين ؛ الأولى : هي جملة القسم الاستعطافي « سألتك بالله » . ويجوز أن تأتي على أشكال أخرى ، مثل : « ناشدتك اللهَ ـ نشدتك الله ـ حلفت بربي ... الخ » . والثانية : هي جواب القسم « أكرمت زيداً » . وقد توسطت أداة الاستثناء « إلا ولما » بين الجملتين .

وقد عد النحاة هذا الاسلوب من نوع الاستثناء المفرغ . لكن لما

كان التفريغ لا يقع إلا بعد النفي ، فقد اعتبروا جملة القسم الاستعطافي منفية المعنى وان كانت مثبتة اللفظ . كذلك لما كان التفريغ يقتضي وجود اسم مفرد بعد الأداة ليكون بحسب العوامل التي قبلها ، فقد اعتبروا جملة جواب القسم مسبوكة بمصدر ، ولو لم يكن في العبارة سابك . والتقدير على كل هذا هو : ما سألتك بالله إلا اكرامَ زيدٍ .

ويكون الاعراب كما يلي :

(**سألتك**) : فعل وفاعل ومفعول أول . والجملةابتدائية لا محل لها .

(**بالله**) : جار ومجرور متعلقان بالفعل السابق .

(**إلا**) : أداة حصر لا عمل لها .

(**أكرمت زيداً**) : فعل وفاعل ومفعول ، والجملة بتأويل مصدر في محل نصب على أنه مفعول ثانٍ لفعل سألتك . التقدير : ما سألتك إلا اكرامَ زيدٍ .

٤ ـ ولا سيما وأخواتها

« ولا سيما » : أسلوب يستعمل لبيان أن ما بعده وما قبله مشتركان في أمر واحد ، ولكن نصيب ما بعده أكبر وأوفر من نصيب ما قبله ، نحو : « أحب الرياضة ولا سيما السباحة » ، فأنت ترى أن « الرياضة والسباحة » مشتركتان في وقوع حبي عليها ، لكن نصيب السباحة من حبي أكبر من نصيب سائر أنواع الرياضة . ولهذا عد النحاة هذا الأسلوب داخلاً في الاستثناء على أنه شبيه به لا مثله تماماً ، لأن الاستثناء يقتضي أن يكون ما بعد الأداة مخالفاً في الحكم لما قبلها ، أما أسلوب « ولاسيما » فيقتضي أن ما بعده موافق لما قبله في الحكم لكنه مخالف له في المقدار والنصيب فقط من هذا الحكم .

والاسم الواقع بعد « ولا سيما » يجوز فيه الرفع والنصب والجر ، سواء في ذلك أن يكون معرفة ، أو أن يكون نكرة . كما يمكن لهذا الاسلوب أن يقع بعده الظرف ، أو الحال المفردة أو الحال الجملة . كما يمكن أن تسقط الواو وحدها منه ، فنقول : « أحب الرياضة لا سيما السباحة » ، أو أن تسقط الواو مع « لا » ، فنقول : « أحب الرياضة سيما السباحة » .

وقد كان جديراً بالنحاة أن يقفوا عند هذا الحد من دراسة هذا الاسلوب ، وأن يكتفوا بالنص على جواز استعماله بهذه الشروط . لكنهم أبوا إلا أن يحللوه ، وأن يردوا كل عنصر من عناصره إلى ما هو معروف من عناصر الجملة العربية ، فكان أن اتعبوا أنفسهم واتعبونا بالاعرابات التالية :

١ - (أحب الرياضة ولا سيما السباحةُ)

(**أحب الرياضة**) : فعل وفاعل مستتر ومفعول به .

(**الواو**) : قال بعضهم : حالية ، وقال آخرون : استئنافية ، وقال غيرهم : عاطفة . ويجوز أن تكون اعتراضية ، وذلك إذا ولي « لا سيما » الظرف أو الحال ، كما سنرى .

(**لا**) : نافية للجنس تعمل عمل « إنّ » .

(**سيَّ**) : اسم « لا » النافية للجنس ، منصوب مضاف . والخبر محذوف وجوباً .

(**ما**) : اسم موصول بمعنى الذي في محل جر مضاف اليه .

(**السباحةُ**) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره « هو » . والجملة صلة لا محل لها .

ويجوز اعتبار « ما » نكرة موصوفة في محل جر بالاضافة ، فتكون جملة المبتدأ المحذوف وخبره في محل جر صفة لها .

وجملة « ولا سيما » مع الخبر المحذوف حالية أو استئنافية أو معطوفة بحسب الاعتبار للواو المقترنة بها .

٢ - (أحب الرياضة ولا سيما السباحةِ)

(**أحب الرياضة ولا**) : تعرب الاعراب السابق نفسه .

(**سي**) : اسم « لا » منصوب مضاف ، والخبر محذوف تقديره : موجود .

(**ما**) : زائدة .

(**السباحة**) : مضاف اليه .

وجملة « ولا سيما » مع الخبر المحذوف تصلح لها الاعرابات السابقة أيضاً .

٣ ـ (احب الرياضة ولا سيما سباحةً)

(احب الرياضة ولا) : تعرب الاعراب السابق نفسه .
(سيَّ) : اسم « لا » مبني على الفتح في محل نصب . والخبر محذوف .
(ما) : زائدة كافة لكلمة « سي » عن الاضافة .
(سباحةً) : تمييز لكلمة « سي » منصوب .
ويجوز هنا اعتبار « ما » نكرة تامة . فتكون « سي » عندئذ منصوبة لا مبنية على الفتح ، لأنها مضافة ، والنكرة التامة مضاف اليها ، و « سباحةً » تمييز للنكرة التامة .
أما جملة « لا سيما » فلها الاعرابات السابقة كلها .

٤ ـ (احب الرياضة ولا سيما السباحةَ)

(احب الرياضة ولا) : كالسابق .
(سيَّ) : اسم « لا » . منصوب . وهو مضاف . والخبر محذوف .
(ما) : نكرة تامة مبنية على السكون في محل جر بالاضافة .
(السباحةَ) : مفعول به لفعل محذوف تقديره : أعنى ، أو أخص .
جملة « ولا سيما » لها كل الاعرابات السابقة .
جملة « اعني السباحة » استئنافية لا محل لها .

٥ ـ (احب الرياضة ولا سيما في الغابةِ ، او وسطَ الغابةِ)

(أحب الرياضة ولا) : كالسابق .
(سي) : اسم « لا » مبني على الفتح في محل نصب . ولا تحتاج « لا » هنا إلى خبر .
(ما) : زائدة كافة .
(في الغابة ، أو وسط الغابة) : المجرور والظروف متعلقان بفعل

محذوف تقديره : أخص . وتأويل الكلام : أحب الرياضة وأخصها بزيادة الحب في الغابة .

هكـــذا قالوا . والذي أراه أن يعلق الظرف أو الجار والمجرور بالفعل السابق للاسيما ، وتكون جملة « ولا سيما » معترضـــة بين الفعل ومعموله .

٦ - (احب الرياضة ولا سيما منفرداً ، او وانا منفرد)

(أحب الرياضة ولا سيما) كالسابق .
(منفرداً) حال منصوبة .
(وأنا منفرد) مبتدأ وخبر ، والجملة في محل نصب على الحال .
وقالوا : إن صاحب الحال ، سواء أكانت الحال مفردة أم جملة ، هـــو الفاعل من جملة « أخص » المقدرة . والتأويل : أحب الرياضة وأخصها بزيادة الحب منفرداً . أي ان صاحب الحال هو هنا الضمير المستتر في فعل « أخص » . والذي أراه أن يكون الصاحب هو فاعل « أحب » . ثم تكون جملة « ولا سيما » معترضة بين الحال وصاحبها .

٧ - (احب الرياضة ولا سيما إن كنت منفرداً)

لا يختلف هذا الاسلوب عن سابقه إلا في كون الجملة بعد « سيما » جملة شرطية . واختلفوا فيها : فمنهم من يعربها حالية لوقوعها موقع الحال ، ومنهم من يعربها جملة شرط لا محل لها من الاعراب ، أما جواب الشرط فمحذوف دل عليه الفعل المقدر « أخص » . والتأويل : إن كنت منفرداً أخص الرياضة بحبي .

هـذا ، ولاسلوب « لا سيما » أخوات يشاركنها في المعنى ولسنَ مثلها في شيوع الاستعمال ، وهنّ : «لامثلَ ما - لا سوى ما - لا تر ما - لو تر ما » .

فأما الأوليان فلهما كل الأشكال والتصاميم التي للاسيما ، فلها إذن الاعراب نفسه . وأما الأخريان فتصاميمها أقل ، وإعرابها مختلف :

١ - (قام القوم لا تر ما زيدٌ)

هذا هو التصميم الوحيد لاسلوب « لا تر ما » . وقد حللوه على الشكل التالي :

(قام القوم) : فعل وفاعل .
(لا) : ناهية جازمة . ويجوز اعتبارها نافية لا عمل لها .
(تر) : مضارع مجزوم بلا الناهية . وإذا اعتبرت « لا » نافية ، فيكون حذف آخره شذوذا ورد به السماع . والفاعل مستتر تقديره « أنت » .

(ما) : اسم موصول في محل نصب مفعول به لفعل « تر » .

(زيدٌ) : خبر لمبتدأ محذوف وجوباً . والجملة من المبتدأ وخبره صلة الموصول لا محل لها .

جملة « قام القوم » ابتدائية لا محل لها . جملة « لا تر » استئنافية لا محل لها .

ويكون تأويل الكلام على هذا الاعراب : قام القوم . لا تبصرْ (أيها المخاطب) الشخص الذي هو زيدٌ . فانه في القيام أولى منهم .

٢ - (قام القوم لو تر ما زيدٌ)

وهذا هو التصميم الوحيد لأسلوب « لو تر ما » . وقد حللوه على الشكل الآتي :

(قام القوم) : فعل وفاعل . والجملة ابتدائية لا محل لها .
(لو) : حرف شرط جازم سماعاً .

(تر) : فعل الشرط مجزوم بلو . والفاعل أنت . والجملة مستأنفة لا محل لها .

(ما زيدٌ) : كالسابق .

وجملة جواب الشرط محذوفة لدلالة الكلام عليها .

وتأويل الكلام على هذا الاعراب : قام القـــوم ، ولو أبصرتَ الشخص الذي هو زيد لرأيتَه أولى بالقيام منهم .

٥ ـ التعجب

آ ـ أساليب التعجب :

يجري التعجب في العربية على أساليب كثيرة :

١ ـ (**التعجب بالاستفهام**) : إذ كثيراً ما يخرج الاستفهام عن معناه الحقيقي إلى معنى التعجب ، كقوله تعالى : « كيف تكفرونَ باللهِ ، وكنتم أمواتاً فأحياكم !! » .

٢ (**التعجب بالنداء**) : وقد مر ذلك معنا في مبحث المنادى ، نحو : « يا لجَمالِ الربيعِ !! » .

٣ ـ (**التعجب بِفَعُلَ**) : وذلك بأن تنقل كل فعل ثلاثي ـ من أي باب كان ـ إلى باب « فَعُلَ » المضموم العين ، فيصير دالاً على التعجب ، فاذا أردت التعجب من كتابة زيد ، قلت : « كَتُبَ الرجلُ زيدٌ !! » ، وإذا أردت التعجب من عدل عمر ، قلت : « عَدُلَ الرجلُ عمرُ !! » ... الخ .

٤ ـ كما يمكن التعجب بأساليب أخرى كثيرة ، كأن تقول لمن سألك عن اسمك وهو يعرفك : « يا سبحان الله !! » . أو أن تقول متعجباً من فروسية زيد : « لله دره فارساً !! » .

إلا أن كل هذه الأساليب لا تعنينا في شيء ، إما لأنها سماعية فلا

ضابط لها ولا يمكن القياس عليها ، وإما لأنها أساليب كانت في أصل الوضع لمعانٍ أخر غير التعجب ، ثم خرجت عن معانيها إلى معنى التعجب .

إنما الذي يعنينا هنا أسلوب مخصوص بالتعجب لا يستعمل في غيره مطلقاً . وهو أسلوب قياسي يسمح بصياغة جمل تعجبية لا نهاية لها . ولهذا الأسلوب صيغتان ، هما : « ما أفْعَلَ الشيءَ – وأفْعِلْ بالشيءِ » .

فاذا جمل الربيعُ جمالاً أثار عجبك ، قلت : « ما أجْمَلَ الربيعَ !! – أو : أجْمِلْ بالربيعِ !! » ، وإذا طال يوم صيامك طولاً عجبت منه ، قلت : « ما أطْوَلَ يومَ الصيامِ !! – أو : أطْوِلْ بيومِ الصيامِ !! » ... وهكذا .

غير أن الأفعال ليست صالحة كلها لأن تصب في إحدى هاتين الصيغتين ، بل لا بد لذلك من توفر بعض الشروط . واليك بيان ذلك :

ب – شروط الفعل لاستعماله في التعجب :



١ – يجب أن يكون الفعل ثلاثياً مجرداً ، نحو : « طال اليوم ← ما أطول اليومَ !! – جَمُلَ الربيعُ ← ما أجملَ الربيعَ !! » . فان لم يكن كذلك ، نحو « دحرج – استخرج » ، فسبيل التعجب منه أن يؤتى بمصدره صريحاً أو مؤولاً مسبوقاً بفعل تعجب مساعد ، مثل « ما أشد – ما أعظم – ما أكبر ... الخ » . فتقول : « ما أشد دحرجةَ الولدِ للكرةِ – أو : ما أشد ما دحرجَ الولدُ الكرة – أو : ما أشدَّ أن يدحرجَ الولدُ الكرةَ » .

٢ – يجب أن يكون معلوماً . فان كان مجهولاً ، نحو : « قرىء

الكتابُ » ، فسبيل التعجب منه هي السبيل السابقة ، فتقول : « ما أكثرَ ما قرىء الكتابُ » .

٣ ـ يجب أن يكون مثبتاً . فان كان منفياً ، نحو : « لا يزورني زيد » ، فسبيل التعجب منه أن يؤتى بمصدره المؤول بعد فعل التعجب المساعد ، نحو : « ما أكثر أن لا يزورني زيد » ، أو بمصدره الصريح مسبوقاً بكلمة « عدم » لافادة النفي ، نحو : « ما أكثر عدمَ زيارةِ زيدٍ لي » .

٤ ـ يجب أن يكون تاماً . فان كان فعلاً ناقصاً ، نحو « كان زيد عالماً » ، فسبيل التعجب منه أن يؤتى بمصدره الصريح أو المؤول بعد الفعل المساعد ، نحو : « ما أشدَّ كونَ زيد عالماً ـ أو : ما أشدَّ ما كان زيد عالماً ـ أو : ما أشد أن يكون زيدٌ عالماً » .

٥ ـ يجب أن لا تكون الصفة المشبهة المشتقة منه على وزن « أفعل » ، فان كان كذلك ، نحو : « حمر فهو أحمر ، وعرج فهو أعرج » ، لجأنا إلى الفعل المساعد ، فقلنا : « ما أشدَّ عرجَ زيدٍ ـ أو : ما أشد ما عَرَجَ زيدٌ ـ أو : ما أشدَّ أن يعرجَ زيدٌ » .

٦ ـ يجب أن يكون متصرفاً . فان كان جامداً مثل « نعم ـ بئس ـ عسى ـ ليس » ، فلا سبيل إلى صوغ فعل تعجب منه على الاطلاق .

٧ ـ يجب أن يكون من الأفعال التي يتفاوت فيها الناس . فان كان غير ذلك ، مثل : « مات ـ فني ـ هلك » فلا سبيل إلى التعجب منه مطلقاً ، لأن هذه الأحداث لا تقع من الانسان إلا مرة واحدة ، فلا يتهيأ له أن يبالغ فيها حتى يثير العجب .

هذا ، وقد أتت العرب بصيغ تعجب من أفعال لم تستوف الشروط

السالفة ، فقالوا من « أُختُصِرَ الكتابُ » : « ما أخصرَ الكتابَ » ، وقالوا من « حمق الرجل فهو أحمق » : « ما أحمقَ الرجلَ » ... الخ . ولكن ذلك شذوذ يحفظ ولا يقاس عليه .

ج ـ تحليل صيغة « ما أفعل » :

اختلف النحاة في تحليل هذه الصيغة اختلافاً كبيراً . وسنذكر لك ـ بعد المثال ـ التحليل المشهور من بينها ، وهو تحليل عامة البصريين ، ثم نذكر لك سائرها بعده .

المثال : (**ما اجمل الربيعَ !**)

التحليل المشهور :

(**ما**) : نكرة تامة بمعنى « شيء » . مبنية على السكون في محل رفع مبتدأ .

(**اجملَ**) : فعل ماض جامد لانشاء التعجب . فاعله ضمير مستتر وجوباً يعود على « ما » .

(**الربيعَ**) : مفعول به منصوب .

وجملة « أجمل » مع فاعله المستتر خبر للمبتدأ « ما » محلها الرفع . وعلى هذا التحليل يكون تأويل الكلام : شيءٌ أجملَ الربيعَ . أي : شيءٌ من الأشياء جمل الربيعَ جميلاً .

وهذا التأويل ـ كما ترى ـ خبري وليس إنشائياً ، فاين معنى التعجب فيه ؟

قالوا في الجواب : نعم . كان هذا الأسلوب خبرياً في أصله ، ثم

جرى مجرى المثل ، فلزم طريقاً واحدة في التعبير ، وانتقل معناه من الخبر إلى معنى التعجب الانشائي (١) .

وذهب الأخفش إلى أنه يجوز أيضاً اعتبار « ما » اسماً موصولاً واقعاً موقع المبتدأ ، فتكون جملة « أجمل » صلة له ، أما خبره فمحذوف . والتقدير : الذي أجمل الربيعَ شيءٌ عظيم ، وعليه جماعة من الكوفيين .

كما جوز أن تكون « ما » نكرة موصوفة مبتدأ ، فتكون الجملة بعدها صفة لها ، ويكون الخبر محذوفاً . والتقدير : شيءٌ أجملَ الربيعَ عظيمٌ (٢) .

وذهب آخرون إلى أن « ما » اسم استفهام واقع موقع المبتدأ ، والجملة بعده خبر عنه . والتقدير : أي شيءٍ أجملَ الربيعَ ؟ ! (٣) .

---

(١) يصرح ابن يعيش (١٤٩/٧) « بأن التعجب خبر محض يحسن في جوابه صدق أو كذب » . وهذا عجيب منه !!

(٢) هذا ما يقول ابن هشام في مذاهب الأخفش الثلاثة في « ما » التعجبية . (انظر المغني . الجزء الأول حرف « ما ») لكن ابن يعيش (١٤٩/٧) يزعم أن الأخفش لم يكن يقول بمذهب الخليل وسيبويه في اعتبار « ما » التعجبية نكرة تامة . ثم ينقل عن ابن درستويه أنه حكى أن الأخفش كان يقول مرة : « ما » في التعجب بمعنى الذي ، إلا أنه لم يؤت لها بصلة ، ومرة يقول : هي الموصوفة إلا أنه لم يؤت لها بصفة . وعلى الوجهين تكون جملة التعجب خبراً لـ « ما » . وليست صلة لها ، ولا صفة .

(٣) لم نكن نحب الخوض في هذه التحليلات بالرد أو الموافقة أو الترجيح ، لاعتقادنا بأن كل هذه التحليلات لا لزوم لها ، فهي تسيء الى النحو العربي أكثر مما تحسن اليه . والمنهج الأسلم أن يقال في مثل هذه الأساليب المحنطة التي لا يعرف أصلها : إنها وردت عن العرب هكذا . فيقاس عليها كما هي دون الخوض في تحليلات لا جدوى منها .

←

هذا ، وللكوفيين ـ ما عدا الكسائي ـ رأي آخر في « أفعل » التعجب ، فهم يذهبون إلى أنه اسم لا فعل . وفي هذه المسألة جدل طويل لا نحب الخوض فيه . فمن شاء فلينظره في كتاب الانصاف (المسألة ١٥) .

د ـ تحليل صيغة « أفْعِلْ بِهِ » :

أما هذه فالخلاف فيها أقل :

المثال : (**اجْمِلْ بالربيعِ**)

التحليل المشهور :

(**اجْمِلْ**) : فعل ماض جاء على صيغة الأمر . مبني على الفتح المقدر على آخره ، منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لمناسبة صيغة الأمر .

← ومع ذلك ، فاننا نميل الى ترجيح الرأي الأخير الذي يعتبر « ما » استفهامية ، لعدة أسباب :

أولاً : لأنه أبسط التحليلات ، فهو لا يحوج الى تقدير خبر محذوف .

ثانياً : لأنه في تأويله لا يخرج جملة التعجب عن انشائيتها . وبالتالي ، فانه يريحنا من مزاعم النحاة في كيفية انتقال الخبر الى الانشاء ، تلك المزاعم التي لا أساس لها من الواقع .

ثالثاً : لأن العربية قد توسعت في الاستفهام توسعاً شديداً ، فأخرجته عن معناه الحقيقي الى ثمانية معانٍ من بينها معنى التعجب (انظر هذه المعاني في مغني اللبيب . حرف الالف المفردة) ، فما الذي يمنع أن يكون أصل صيغة التعجب هو الاستفهام ؟

رابعاً : إن الميل العام في جميع لغات العالم يتجه الى استعمال أساليب الاستفهام في مواقف التعجب والاستغراب ونحوهما . فما الذي يمنع أن تكون العربية أيضاً قد فعلت ذلك بهذه الصيغة ؟

(**بالربيعِ**) : الباء زائدة لازمة . والربيع اسم مجرور لفظاً ، مرفوع محلاً على أنه فاعل .

ويزعم هؤلاء أن أصل الصيغة هو : « أجْملَ الربيعُ » ، أي : صار ذا جمال ، فأصل الهمزة همزة اتصاف ، كما تقول : « أورق الشجر » ، أي صار ذا ورق ، و « أغَدّ البعير » أي صار ذا غدة ، و « أفلس الرجل » أي صار ذا فلوس ... ثم حولت هذه الصيغة الماضوية إلى صيغة الأمر لافادة التعجب ، ودخلت الباء الزائدة على الفاعل لقبح أن ترفع صيغة الأمر الفاعل الظاهر .

ويرى الزجاج والزمخشري وغيرهما أن في هذا التحليل تعسُّفاً شديداً ، فيذهبون إلى أن « أجملْ » فعل أمر لفظاً ومعنىً ، فتكون الهمزة فيه عندهم همزة تعدية ، ويكون تأويل الصيغة : إجعلِ الربيعَ جميلاً وعلى هذا فالربيع مفعول به مجرور بالباء الزائدة . أما الفاعل فقد اختلفوا فيه : فالزمخشري يقول : إنه أمر لكل أحد أن يجعل الربيع جميلاً ، أي أن يصفه بالجمال ، فيكون الفاعل ضميراً مستتراً تقديره « أنت » يعود على كل أحد . ويقول غيره : بل الفاعل ضمير مستتر تقديره « أنت » يعود على المصدر المفهوم من فعل التعجب . فاذا قلنا « أجمل بالربيع » فالمعنى : جمّل ـ أيها الجمال ـ الربيعَ . وإذا قلنا « اكرم بزيدٍ » فالمعنى : كرّم ـ أيها الكرم ـ زيداً . والله أعلم !

هـ ـ أحكام متفرقة :

١ ـ لا يكون المتعجب منه إلا معرفة ، أو نكرة مختصة ، فلا يقال : « ما أحسن رجلاً ! » لعدم الفائدة . فان قلت : « ما أحسن رجلاً يفعل الخير ! » جاز ، لحصول الفائدة .

٢ ـ يجوز حذف المتعجب منه إن كان في الكلام ما يدل عليه، كقوله تعالى: « أَسْمِعْ بِهِمْ وأَبْصِرْ ! » والتقدير: وابصرْ بهم، وقول امرىء القيس:

١٠٠ ـ أرى أُمَّ عَمْرٍو دمعُها قد تَحَدَّرا

بكاءً على عمرٍو. وما كان أصبرا !!

أي: وما كان أصبرها.

(الاعراب: « أرى » مضارع مرفوع فاعله مستتر. « أم عمرو » مفعول به ومضاف اليه. « دمعها » مبتدأ ومضاف اليه. « قد » حرف تحقيق « تحدرا » فعل ماض فاعله مستتر. والالف للاطلاق. « بكاء » مفعول لأجله. « على عمرو » متعلقان ببكاء. « وما » تعجبية في محل رفع مبتدأ. « كان » زائدة. « أصبرا » فعل ماض جامد لانشاء التعجب. الفاعل مستتر يعود على « ما ». « جملة: أرى » ابتدائية لا محل لها. « جملة: دمعها تحدر » في محل نصب على الحال. « جملة: تحدر » خبر للمبتدأ محلها الرفع. « جملة: وما اصبر » استئنافية لا محل لها. « جملة: اصبر » خبر « ما » محلها الرفع.
الشاهد: « وما كان اصبر »: حذف المتعجب منه لدلالة الكلام عليه. وفي البيت شاهد آخر، وهو زيادة « كان » بين « ما » التعجبية وفعل التعجب.)

٣ ـ إذا بني فعلا التعجب من معتل العين، وجب تصحيح عينها: « طال ← ما أطوله، وأطوِلْ به ـ باع ← ما أبيعه، وأبيعْ به ».

وكذلك يجب فك الادغام في « أفعِل به »: « عزّ ← أعزِزْ به ـ شدَّ ← أشدِدْ به ».

٤ ـ لا تقديم ولا تأخير في أساليب التعجب.

٥ ـ لا يجوز الفصل بين أركان الجملة التعجبية إلا بما يأتي :

(آ) ـ بالظرف أو المجرور بشرط أن يتعلقا بفعل التعجب ، كقول عمرو بن معد يكرب : « لله در بني سُلَيْمٍ ! ما أحسن في الهيجاء لقاءَها ! وأكرمَ في اللزباتِ عطاءَها ! وأثبتَ في المكرماتِ بقاءَها ! » .

(ب) ـ بالنداء ، كقول علي بن أبي طالب : « أعزِزْ عليَّ أبا اليقطان أن أراك صريعاً مجدّلاً [١] » .

٦ ـ كثيراً ما تزاد « كان » بين ما التعجبية وفعل التعجب . ومنه بيت امرىء القيس السابق .

(١) قالها وهو يمسح التراب عن وجه عمار بن ياسر وقد مر به فوجده قتيلاً



فهرس الجزء الثاني من كتاب المحيط

★ ★ ★

انتهى الجزء الثاني من كتاب المحيط

ويليه الجزء الثالث